تلخيص المفتاح

في المعاني والبيان والبديع

تأليف

محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني

المتوفى سنة ٧٣٩ هـ

وبأسفل صحائفه شرحه

مختصر المعاني

لمسعود بن عمر بن عبد الله

المعروف بسعد الدين التفتازاني

٧١٢ – ٧٩١ هـ

الطبعة الأخيرة

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

عباس ومحمد محمود الحلبي وشركاهم خلفاء

(خَلَقَ الإِنْسَانَ عَلَّمَهُ البَيَانَ)

(قرآن كريم)

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من شرح صدورنا لتلخيص البيان فى إيضاح المعانى ، ونوّر
قلوبنا بلوامع التبيان من مطالع المثانى ، ونصلى على نبيك محمد المؤيد دلائل
إعجازه بأسرار البلاغة ، وعلى آله وأصحابه المحرزين قصبات السبق فى مضمار
الفصاحة والبراعة .

وبعد : فيقول الفقـــير إلى الله الغنى « مسعود بن عمر المدعو بسعد
التفتازانى » هداه الله سواء الطريق ، وأذاقه حلاوة التحقيق : قد شرحت
فيما مضى « تلخيص المفتـــاح » وأغنيته بالإصباح عن المصباح ، وأودعته
غرائب نكت سمحت بها الأنظار ، ووشحته بلطائف فقر سبكتها يد الأفكار ؛
ثم رأيت الجمع الكثير من الفضلاء ، والجمّ الغفير من الأذكياء ، يسألوننى
صرف الهمة نحو اختصاره ، والاقتصار على بيان معانيه وكشف أستاره ،
لما شاهدوا من أن المحصلين قد تقاصرت هممهم عن استطلاع طوالع أنواره ،
وتقاعدت عزائمهم عن استكشاف خبيئات أسراره ، وأن المنتحلين قد قبلو
أحداق الأخذ والانتهاب ، ومدوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب ، وكنت
أضرب عن هذا الخطب صفحا ، وأطوى دون مرامهم كشحا ، علما منى بأن
مستحسن الطبايع بأسرها ، ومقبــول الأسماع عن آخرها ، أمر لا يسعه

مقدرة البشر ، وإنما هو شأن خالق القوى والقدر ، وأن هذا الفن قد نضب اليوم ماؤه فصار جدالا بلا أثر ، وذهب رواؤه فعاد خلافا بلا ثمر ، حتى طارت بقية آثار السلف أدراج الرياح ، وسالت بأعناق مطايا تلك الأحاديث البطاح ، وأما الأخذ والانتهاب فأمر يرتاح له اللبيب ، وللأرض من كأس الكرام نصيب ، وكيف ينهو عن الأنهار السائلون ؟ ولمثل هذا فليعمل العاملون ، ثم ما زادتهم مدافعتى إلا شغفا وغراما ، وظمأ فى هواجر الطلب وأواما ، فانتصبت لشرح الكتاب على وفق مقترحهم ثانيا ، ولعنان العناية نحو اختصار الأول ثانيا ، مع جمود القريحة بصر البليات وخمود الفطنة بصرصر النكبات ، وترامى البلدان بى والأقطار ، ونبوّ الأوطان عنى والأوطار ، حتى طفقت أجوب كل أغبر قاتم الأرجاء ، وأحرر كل سطر منه فى شطر من الغبراء :

يوما بحزوى ويوما بالعقيق وبال عذيب يوما ويوما بالخليصاء

ولما وفقت بعون الله تعالى للإتمام ، وقوّضت عنه خيام الاختتام ، بعدما كشفت عن وجوه خرائده اللثام ، ووضعت كنوز فرائده على طرف الثمام :

سعد الزمان وساعد الإقبال ودنا المنى وأجابت الآمال

وتبسم فى وجه رجائى المطالب ، بأن توجهت تلقاء مدين المآرب ، حضرة من أنام الأنام فى ظل الأمان ، وأفاض عليهم سجال العدل والإحسان ، وردّ بسياسته الغرار إلى الأجفان ، وسدّ بهيبته دون يأجوج الفتنة طرق العدوان ، وأعاد رميم الفضائل والكمالات منشورا ، ووقع بأقلام الخطيات على صحائف الصفائح لنصرة الإسلام منشورا ، وهو السلطان الأعظم ، مالك رقاب الأمم ، ملاذ سلاطين العرب والعجم ، ملجأ صناديد ملوك العالم ، ظل الله على بريته وخليفته فى خليقته ، حافظ البلاد ، وناصر العباد ، ماحى ظلم الظلم والعناد ، رافع منار الشريعة النبوية ، ناصب رايات العلوم الدينية ، خافض جناح

الرحمة لأهل الحق واليقين ، مادّ سرادق الأمن بالنصر العزيز والفتح المبين :

كهف الأنام ملاذ الخلق قاطبة ظل الإله جلال الحق والدين

أبو المظفر السلطان محمود جانى بك خان ، خلد الله سرادق عظمته وجلاله وأدام روىّ نعيم الآمال من سجال أفضاله ، فحاولت بهذا الكتاب التشبث بأذيال الإقبال ، والاستظلال بظلال الرأفة والأفضال ، فجعلته خدمة لسدته التى هى ملتثم شفاه الأقيال ، ومعوّل رجاء الآمال ، ومبوأ العظمة والجلال ، لازالت محطّ رحال الأفاضل ، وملاذ أرباب الفضائل ، وعون الإسلام وغوث الأنام ، بالنبى وآله عليه وعليهم الصلاة والسلام .

فجاء بحمد الله كما يروق النواظر ، ويجلو صداء الأذهان ويرهق البصائر ، ويضيء ألباب أرباب البيان ، ومن الله التوفيق والهداية ، وعليه التوكل فى البداية والنهاية ، وهو حسبى ونعم الوكيل :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمْدُ لِلهِ عَلَى مَا أَنْعَمَ ، وَعَلَّمَ مِنَ الْبَيَانِ مَا لَمْ نَعْلَمْ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَيْرِ مَنْ نَطَقَ بِالصَّوَابِ ، وَأَفْضَلِ مَنْ أُوتِيَ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ ،

بسم الله الرحمن الرحيم

(الحمد) هو الثناء باللسان على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة أو بغيرها ؛ والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان ؛ فمورد الحمد لايكون إلا اللسان ومتعلقه يكون النعمة وغيرها ، ومتعلق الشكر لايكون إلا النعمة ومورده يكون اللسان وغيره ، فالحمد أعم من الشكر باعتبار المتعلق وأخص باعتبار المورد ، والشكر بالعكس (لله) هو اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ، والعدول إلى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات ، وتقديم الحمد باعتبار أنه أهم نظرا إلى كون المقام مقام الحمد كما ذهب إليه صاحب الكشاف فى تقديم الفعل فى قوله تعالى ـ اقرأ باسم ربك ـ على ما سيجىء بيانه وإن كان ذكر الله أهم نظراً إلى ذاته (على ماأنعم) أى على إنعامه ، ولم يتعرض للمنعم به إيهاما لقصور العبارة عن الإحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشىء دون شىء (وعلم) من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال ، وتنبيها على فضيلة نعمة البيان (من البيان) بيان لقوله (مالم نعلم) قدم عليه رعاية للسجع ، والبيان هو المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير (والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب ، وأفضل من أوتى الحكمة) هى علم الشرائع وكل كلام وافق الحق ، وترك فاعل الإيتاء لأن هذا الفعل لايصلح إلا لله تعالى (وفصل الخطاب) أى الخطاب المفصول البين الذى يتبينه من يخاطب به

وَعَلَى آلِهِ الأَطْهَارِ، وَصَحَابَتِهِ الأَخْيَارِ.

أَمَّا بَعْدُ؛ فَلَمَّا كَانَ عِلْمُ البَلَاغَةِ وَتَوَابِعِهَا مِنْ أَجَلِّ العُلُومِ قَدْرًا، وَأَدَقِّهَا سِرًّا، إِذْ بِهِ تُعْرَفُ دَقَائِقُ العَرَبِيَّةِ وَأَسْرَارُهَا، وَيُكْشَفُ عَنْ وُجُوهِ الإِعْجَازِ فِي نَظْمِ القُرْآنِ أَسْتَارُهَا،

ولا يلتبس عليه، أو الخطاب الفاصل بين الحق والباطل (وعلى آله) أصله أهل بدليل أهيل، خص استعماله فى الأشراف وأولى الخطر (الأطهار) جمع طاهر كصاحب وأصحاب. (وصحابته الأخيار) جمع خير بالتشديد.

(أما بعد) هو من الظروف المبنية المنقطعة عن الإضافة: أى بعد الحمد والصلاة، والعامل فيه «أما» لنيابتها عن الفعل، والأصل مهما يكن من شىء بعد الحمد والصلاة، ومهما ههنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدإ ويكن شرط والفاء لازمة له غالبا فحين تضمنت أما معنى الابتداء والشرط لزمتها الفاء ولصوق الاسم إقامة للازم مقام الملزوم وإبقاء لأثره فى الجملة (فلما) هو ظرف بمعنى إذ يستعمل استعمال الشرط ويليه فعل ماض لفظا أو معنى (كان علم البلاغة) هو المعانى والبيان (و) علم (توابعها) هو البديع (من أجلّ العلوم قدرا وأدقها سرا، إذ به) أى بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم كاللغة والصرف والنحو (تعرف دقائق العربية وأسرارها) فيكون من أدق العلوم سرا (ويكشف عن وجوه الإعجاز فى نظم القرآن أستارها) أى به يعرف أن القرآن معجز لكونه فى أعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والأسرار والخواصّ الخارجة عن طوق البشر، وهذا وسيلة إلى تصديق النبى عليه السلام، وهو وسيلة إلى الفوز بجميع السعادات فيكون من أجلّ العلوم لكون معلومه وغايته من أجلّ المعلومات والغايات؛ وتشبيه وجوه الإعجاز بالأشياء المحتجبة تحت الأستار استعارة بالكناية، وإثبات الأستار لها استعارة تخييلية، وذكر الوجوه إيهام أو تشبيه الإعجاز بالصور الحسنة

وَكَانَ الْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنْ مِفْتَاحِ الْعُلُومِ ، الَّذِى صَنَّفَهُ الْفَاضِلُ الْعَلَّامَةُ أَبُو يَعْقُوبَ يُوسُفُ السَّكَّاكِيُّ ، أَعْظَمَ مَا صُنِّفَ فِيهِ مِنَ الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ نَفْعاً لِكَوْنِهِ أَحْسَنَهَا تَرْتِيباً ، وَأَتَمَّهَا تَحْرِيراً ، وأَكْثَرَهَا لِلْأُصُولِ جَمْعاً ، وَلَكِنْ كَانَ غَيْرَ مَصُونٍ عَنِ الْحَشْوِ وَالتَّطْوِيلِ وَالتَّعْقِيدِ ، قَابِلاً لِلِاخْتِصَارِ ، وَمُفْتَقِراً إِلَى الْإِيضَاحِ وَالتَّجْرِيدِ ، أَلَّفْتُ مُخْتَصَراً يَتَضَمَّنُ مَا فِيهِ مِنَ الْقَوَاعِدِ ،

استعارة بالكناية وإثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الأستار ترشيح . ونظم القرآن تأليف كلماته مترتبة المعانى متناسقة الدلالات على حسب مايقتضيه العقل ، لاتواليها فى النطق وضم بعضها إلى بعض كيفما اتفق (وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذى صنفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكى أعظم ماصنف فيه) أى فى علم البلاغة وتوابعها (من الكتب المشهورة) بيان لما صنف (نفعا) تمييز من أعظم (لكونه) أى القسم الثالث (أحسنها) أى أحسن الكتب المشهورة (ترتيبا) هو وضع كل شىء فى مرتبته (و) لكونه (أتمها تحريراً) هو تهذيب الكلام (وأكثرها) أى أكثر الكتب (للأصول) هو متعلق بمحذوف يفسره قوله (جمعا) لأن معمول المصدر لايتقدم عليه . والحق جواز ذلك فى الظروف لأنها مما يكفيه رائحة من الفعل (ولكن كان) أى القسم الثالث (غير مصون) أى غير محفوظ (عن الحشو) وهو الزائد المستغنى عنه (والتطويل) وهو الزيادة على أصل المراد بلا فائدة ، وستعرف الفرق بينهما فى بحث الإطناب (والتعقيد) وهو كون الكلام مغلقا لايظهر معناه بسهولة (قابلا) خبر بعد خبر : أى كان قابلا (للاختصار) لما فيه من التطويل (مفتقرا) أى محتاجا (إلى الإيضاح) لما فيه من التعقيد (و) إلى (التجريد) عما فيه من الحشو (ألفت) جوابا لما (مختصرا يتضمن مافيه) أى فى القسم الثالث (من القواعد) جمع قاعدة ، وهى حكم كلى ينطبق على جميع جزئياته لتعرف

وَيَشْتَمِلُ عَلَى مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْأَمْثِلَةِ وَالشَّوَاهِدِ، وَلَمْ آلُ جُهْدًا فِى تَحْقِيقِهِ وَتَهْذِيبِهِ، وَرَتَّبْتُهُ تَرْتِيبًا أَقْرَبَ تَنَاوُلًا مِنْ تَرْتِيبِهِ، وَلَمْ أُبَالِغْ فِى اخْتِصَارِ لَفْظِهِ تَقْرِيبًا لِتَعَاطِيهِ، وَطَلَبًا لِتَسْهِيلِ فَهْمِهِ عَلَى طَالِبِيهِ، وَأَضَفْتُ إِلَى ذَٰلِكَ فَوَائِدَ، عَثَرْتُ فِى بَعْضِ كُتُبِ الْقَوْمِ عَلَيْهَا، وَزَوَائِدَ لَمْ أَظْفَرْ فِى كَلَامِ أَحَدٍ بِالتَّصْرِيحِ بِهَا، وَلَا الْإِشَارَةِ إِلَيْهَا، وَسَمَّيْتُهُ « تَلْخِيصَ الْمِفْتَاحِ » وَأَنَا أَسْأَلُ

أحكامها منه كقولنا : كل حكم منكر يجب توكيده (ويشتمل على مايحتاج إليه من الأمثلة) وهى الجزئيات المذكورة لايضاح القواعد (والشواهد) وهى الجزئيات المذكورة لاثبات القواعد فهى أخص من الأمثلة (ولم آل) من الألو وهو التقصير (جهدا) أى اجتهادا وقد استعمل الألو فى قولهم لا آلوك جهدا متعديا إلى مفعولين وحذف ههنا المفعول الأول والمعنى لم أمنعك جهدا (فى تحقيقه) أى المختصر يعنى فى تحقيق ما ذكر فيه من الأبحاث (وتهذيبه) أى تنقيحه (ورتبته) أى المختصر (ترتيبا أقرب تناولا) أى أخذا (من ترتيبه) أى من ترتيب السكاكى ، أو القسم الثالث إضافة المصدر إلى الفاعل أو المفعول (ولم أبالغ فى اختصار لفظه تقريبا) مفعول له لما تضمنه معنى لم أبالغ أى تركت المبالغة فى الاختصار تقريبا (لتعاطيه) أى تناوله (وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه) والضمائر للمختصر ، وفى وصف مؤلفه بأنه مختصر منقح سهل المأخذ تعريض بأنه لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما فى القسم الثالث (وأضفت إلى ذلك) المذكور من القواعد وغيرها (فوائد عثرت) أى اطلعت (فى بعض كتب القوم عليها) أى على تلك الفوائد (وزوائد لم أظفر) أى لم أفز (فى كلام أحد بالتصريح بها) أى بتلك الزوائد (ولا الإشارة إليها) بأن يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وإن لم يقصدوها (وسميته : تلخيص المفتاح) ليطابق اسمه معناه (وأنا أسأل

اللهَ تعالَى مِنْ فَضْلِهِ ، أَنْ يَنْفَعَ بِهِ كما نَفَعَ بأَصْلِهِ إنَّهُ وَلِيُّ ذٰلِكَ ، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ .

مُقَــدِّمَةٌ

الله تعالى) قدم المسند إليه قصدا إلى جعل الواو للحال (من فضله) حال من (أن ينفع به) أى بهذا المختصر (كما نفع بأصله) وهو المفتاح أو القسم الثالث منه (إنه) أى الله (ولى ذلك) النفع (وهو حسبى) أى محسبى وكافى (ونعم الوكيل) عطف ما على جملة هو حسبى والمخصوص محذوف ، وإما على حسبى أى وهو نعم الوكيل ، فالمخصوص هو الضمير المتقدم على ماصرح به صاحب المفتاح وغيره فى نحو زيد نعم الرجل وعلى كلا التقديرين قد يلزم عطف الإنشاء على الإخبار .

مقــدمة

رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون ، لأن المذكور فيه إما أن يكون من قبيل المقاصد فى هذا الفن أولا ، الثانى المقدمة ، والأول إن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد فهو الفن الأول ، وإلا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوى فهو الفن الثانى ، وإلا فهو الفن الثالث ، وجعل الخاتمة خارجة عن الفن الثالث وهم كما سنبين إن شاء الله تعالى : ولما انجر كلامه فى آخر هذه المقدمة إلى انحصار المقصود فى الفنون الثلاثة ناسب ذكرها بطريق التعريف العهدى ، بخلاف المقدمة فإنها لامقتضى لإيرادها بلفظ المعرفة فى هذا المقام والخلاف فى أن تنوينها للتعظيم أو للتقليل مما لا ينبغى أن يقع بين المحصلين : والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم ، يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع

الْفَصَاحَةُ : يُوصَفُ بِهَا الْمُفْرَدُ وَالْكَلَامُ وَالْمُتَكَلِّمُ . وَالْبَلَاغَةُ : يُوصَفُ بِهَا الْأَخِيرَانِ فَقَطْ .

فى مسائله ، ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه ، وهى ههنا لبيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة فى علمى المعانى والبيان وما يلائم ذلك ، ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد بذلك ، والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما يخفى على كثير من الناس (الفصاحة) وهى فى الأصل تنبئ عن الظهور والإبانة (يوصف بها المفرد) مثل كلمة فصيحة (والكلام) مثل كلام فصيح ، وقصيدة فصيحة ، قيل المراد بالكلام ماليس بكلمة ليعم المركب الإسنادى وغيره فإنه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على إسناد يصح السكوت عليه مع أنه يتصف بالفصاحة ، وفيه نظر لأنه إنما يصح ذلك لو أطلقوا على مثل هذا المركب أنه كلام فصيح ولم ينقل ذلك عنهم ، واتصافه بالفصاحة يجوز أن يكون باعتبار فصاحة المفردات على أن الحق أنه داخل فى المفرد لأنه يقال على مايقابل المركب وعلى مايقابل المثنى والمجموع ، وعلى ما يقابل الكلام ، ومقابلته بالكلام ههنا قرينة دالة على أنه أريد به المعنى الأخير أعنى ماليس بكلام (و) يوصف بها (المتكلم) أيضا يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح (والبلاغة) وهى تنبئ عن الوصول والانتهاء (يوصف بها الأخيران فقط) أى الكلام والمتكلم دون المفرد إذلم يسمع « كلمة بليغة » . والتعليل بأن البلاغة إنما هى باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهى لاتتحقق فى المفرد وهم ، لأن ذلك إنما هو فى بلاغة الكلام والمتكلم ، وإنما قسم كلا من الفصاحة والبلاغة أولا لتعذر جمع المعانى المختلفة الغير المشتركة فى أمر يعمهما فى تعريف واحد ، وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى إلى متصل ومنقطع ، ثم عرف كلا منهما على حدة

فَالْفَصَاحَةُ فِى الْمُفْرَدِ خُلُوصُهُ مِنْ تَنَافُرِ الْحُرُوفِ وَالْغَرَابَةِ ، وَمُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ.

فَالتَّنَافُرُ نَحْوُ : * غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إِلَى الْعُلَا *

الفصاحة فى المفرد

(فالفصاحة فى المفرد) قدم الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة فى تعريفها . ثم قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها (خلوصه) أى خلوص المفرد (من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس) اللغوى أى المستنبط من استقراء اللغة ، وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو عن تسامح لأن الفصاحة تحصل عند الخلوص (فالتنافر) وصف فى الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها (نحو) مستشزرات فى قول امرئ القيس (غدائره) أى ذوائبه جمع غديرة ، والضمير عائد إلى الفرع فى البيت السابق (مستشزرات) أى مرتفعات أو مرفوعات ، يقال : استشزره أى رفعه ، واستشزر أى ارتفع (إلى العلا) * تضل العقاص فى مثنى ومرسل * تضل أى تغيب . العقاص: جمع عقيصة ، وهى الخصلة المجموعة من الشعر ، والمثنى المفتول : يعنى أن ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وأن شعره ينقسم إلى عقاص ومثنى ومرسل ، والأول يغيب فى الأخيرين . والغرض بيان كثرة الشعر . والضابط ههنا أن كل ما يعده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق به فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج أو بعدها أو غير ذلك على ما صرح به ابن الأثير فى المثل السائر . وزعم بعضهم أن منشأ الثقل فى مستشزرات هو توسط الشين المعجمة التى هى من الحروف المهموسة الرخوة بين التاء التى هى من المهموسة الشديدة والزاى المعجمة التى هى من المجهورة ، ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل ، وفيه نظر لأن الراء المهملة أيضا من المجهورة ، وقيل إن قرب المخارج سبب للثقل المخل بالفصاحة ، وإن فى قوله تعالى ـ ألم أعهد اليكم ـ

وَالْغَرَابَةُ نَحْوُ : * وَفَاحِماً وَمَرْسِناً مُسَرَّجَا *
أَىْ كَالسَّيْفِ السُّرَيْجِىِّ فِى الدِّقَّةِ وَالِاسْتِوَاءِ، أَوْ كَالسِّرَاجِ فِى الْبَرِيقِ وَاللَّمَعَانِ
وَالْمُخَالَفَةُ نَحْوُ : * اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ الْعَلِىِّ الْأَجْلَلِ *

ثقلا قريبا من المتناهى فيخلّ بفصاحة الكلمة ، لكن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربياً ، وفيه نظر ، لأن فصاحة الكلمات مأخوذة فى تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة ، والقياس على الكلام العربى ظاهر الفساد ولم سلم عدم خروج السورة عن الفصاحة ، فمجرد اشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود إلى نسبة الجهل أو العجز إلى الله ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً (والغرابة) كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال (نحو) مسرج فى قول العجاج : « ومقلة وحاجبا مزججا » أى مدققا مطولا (وفاحماً) أى شعراً أسود كالفحم (ومرسنا) أى أنفاً (مسرجا : أى كالسيف السريجى فى الدقة والاستواء) وسريج اسم قين تنسب إليه السيوف (أو كالسراج فى البريق واللمعان) : فإن قلت : لم لم يجعلوه اسم مفعول من سرج الله وجهه : أى بهجه وحسنه . قلت : هو أيضا من هذا القبيل ، أو مأخوذ من السراج على ما صرح به الإمام المرزوقى رحمه الله تعالى حيث قال : السريجى منسوب إلى السراج ، ويجوز أن يكون وصفه بذلك لكثرة مائه ورونقه حتى كأن فيه سراجا ، ومنه ما قيل : سرّج الله أمرك : أى حسنه ونوّره (والمخالفة) أن تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الألفاظ الموضوعة أعنى على خلاف ماثبت عن الواضع (نحو) الأجلل بفك الإدغام فى قوله (الحمد لله العلى الأجلل) والقياس الأجلّ بالإدغام ، فنحو آل وملء وأبى يأبى وعور يعور

قِيلَ وَمِنَ الْكَرَاهَةِ فِى السَّمْعِ نَحْوُ : * كَرِيمُ الْجِرِشَّى شَرِيفُ النَّسَبْ *
وَفِيهِ نَظَرٌ . .

وَفِى الْكَلَامِ خُلُوصُهُ مِنْ ضَعْفِ التَّأْلِيفِ، وتَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ، وَالتَّعْقِيدِ،
مَعَ فَصَاحَتِهَا . فَالضَّعْفُ نَحْوُ : ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا . وَالتَّنَافُرُ

فصيح لأنه ثبت عن الواضع كذلك (قيل) فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر (ومن الكراهة فى السمع) بأن تكون اللفظة بحيث يمجها السمع ويتبرأ عن سماعها (نحو) الجرشى فى قول أبى الطيب :

* مبارك الاسم أغر اللقب * (كريم الجرشى) أى النفس (شريف النسب) والأغر من الخيل الأبيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف (وفيه نظر) لأن الكراهة فى السمع إنما هى من جهة الغرابة المفسرة بالوحشية ، مثل : تكأكأتم وافرنقعوا ونحو ذلك ، وقيل لأن الكراهة فى السمع وعدمها ترجع إلى طيب النغم وعدم الطيب لا إلى نفس اللفظ ، وفيه نظر للقطع باستكراه الجرشى دون النفس مع قطع النظر عن النغم .

الفصاحة فى الكلام

(و) الفصاحة (فى الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها) هو حال من الضمير فى خلوصه ، واحترز به عن مثل زيد أجلل ، وشعره مستشزر ، وأنفه مسرج ، وقيل هو حال من الكلمات ، ولو ذكره بجنبها لسلم من الفصل بين الحال وذويها بالأجنبى ، وفيه نظر لأنه حينئذ يكون قيدا للتنافر لا للخلوص ، ويلزم أن يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فصيحا لأنه يصدق عليه أنه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم (فالضعف) أن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوى المشهور بين الجمهور كالإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما (نحو ضرب غلامه زيدا . والتنافر) أن تكون الكلمات

كَقَوْلِهِ : * وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ *   وَقَوْلِهِ :

كَرِيمٌ مَتَى أَمْدَحْهُ أَمْدَحْهُ وَالْوَرَى   مَعِى وَإِذَا مَا لُمْتُهُ لُمْتُهُ وَحْدِى

وَالتَّعْقِيدُ أَنْ لَا يَكُونَ الْكَلَامُ ظَاهِرَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمُرَادِ لِخَلَلٍ إِمَّا فِى النَّظْمِ ، كَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ فِى خَالِ هِشَامٍ :

ثقيلة على اللسان وإن كان كل منها فصيحا (كقوله : وليس قرب قبر حرب) وهو اسم رجل (قبر) وصدر البيت . وقبر حرب بمكان قفر * أى خال عن الماء والكلأ ، ذكر فى عجائب المخلوقات أن من الجن نوعا يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب بن أمية فمات ، فقال ذلك الجنى هذا البيت (وقوله :

كريم متى أمدحه أمدحه والورى   معى وإذا مالمته لمته وحدى)

والواو فى والورى للحال وهو مبتدأ خبره قوله معى ، وإنما مثل بمثالين لأن الأول متناه فى الثقل والثانى دونه ، أو لأن منشأ الثقل فى الأول نفس اجتماع الكلمات وفى الثانى حروف منها وهو فى تكرير أمدحه دون مجرد الجمع بين الحاء والهاء لوقوعه فى التنزيل مثل «فسبحه» فلا يصح القول بأن مثل هذا الثقل مخل بالفصاحة . ذكر الصاحب إسماعيل بن عباد أنه أنشد هذه القصيدة بحضرة الأستاذ ابن العميد فلما بلغ هذا البيت قال له الأستاذ هل تعرف فيه شيئا من الهجنة ؟ قال : نعم مقابلة المدح باللوم وإنما يقابل بالذم أو الهجاء ، فقال له الأستاذ غير هذا أريد ، فقال لا أدرى غير ذلك ، فقال الأستاذ : هذا التكرار فى أمدحه أمدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر فأثنى عليه الصاحب .

(والتعقيد) أى كون الكلام معقدا (أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل) واقع (إما فى النظم) بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد (كقول الفرزدق فى خال هشام)

وَمَا مِثْلُهُ فِى النَّاسِ إِلاَّ مُمَلَّكاً   أَبُو أُمِّهِ حَىٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ

أَىْ لَيْسَ مِثْلُهُ فِى النَّاسِ حَىٌّ يُقَارِبُهُ إِلاَّ مُمَلَّكاً أَبُو أُمِّهِ أَبُوهُ وَإِمَّا فِى الْاِنْتِقَالِ

كَقَوْلِ الْآخَرِ :

ابن عبد الملك وهو إبراهيم بن هشام بن إسمعيل المخزومى :

(وما مثله فى الناس إلا مملكا   أبو أمه حى أبوه يقاربه

أى ليس مثله فى الناس حى يقاربه) أى أحد يشبهه فى الفضائل (إلا مملكا) أى رجلا أعطى الملك والمال يعنى هشاما (أبو أمه) أى أبو أم ذلك المملك (أبوه) أى أبو إبراهيم الممدوح ، أى لايماثله أحد إلا ابن أخته وهو هشام ؛ ففيه فصل بين المبتدإ والخبر ، أعنى أبو أمه أبوه بالأجنبى الذى هو حى ، وبين الموصوف والصفة أعنى حى يقاربه بالأجنبى الذى هوأبوه ، وتقديم المستثنى أعنى مملكا على المستثنى منه أعنى حى ، وفصل كثير بين البدل وهو حى والمبدل منه وهو مثله ؛ فقوله مثله اسم ما وفى الناس خبره وإلا مملكا منصوب لتقدمه على المستثنى منه . قبل ذكر ضعف التأليف يغنى عن ذكر التعقيد اللفظى ، وفيه نظر لجواز أن يحصل التعقيد اللفظى باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد وإن كان كل واحد منها جاريا على القانون النحوى . وبهذا يظهر فساد ماقيل إنه لاحاجة فى بيان التعقيد فى البيت إلى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه بل لا وجه له لأن ذلك جائز باتفاق النحاة إذ لايخفى أنه يوجب زيادة التعقيد وهو مما يقبل الشدة والضعف (وإما فى الانتقال) عطف على قوله « إما فى النظم » أى لايكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل واقع فى انتقال الذهن من المعنى الأول المفهوم بحسب اللغة إلى الثانى المقصود وذلك بسبب إيراد اللوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود (كقول الآخر) وهو عباس بن الأحنف ؛

سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنكُمْ لِتَقْرُبُوا ۝ وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا

فَإِنَّ الِانْتِقَالَ مِنْ جُمُودِ الْعَيْنِ إِلَى بُخْلِهَا بِالدُّمُوعِ ، لَا إِلَى مَاقَصَدَهُ مِنَ السُّرُورِ . قِيلَ وَمِنْ كَثْرَةِ التَّكْرَارِ وَتَتَابُعِ الْإِضَافَاتِ ، كَقَوْلِهِ :

* سَبُوحٌ لَهَا مِنْهَا عَلَيْهَا شَوَاهِدُ * وَقَوْلِهِ :

ولم يقل كقوله لئلا يتوهم عود الضمير إلى الفرزدق : (سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا * وتسكب) بالرفع وهو الصحيح وبالنصب وهم (عيناى الدموع لتجمدا) جعل سكب الدموع كناية عما يلزمه فراق الأحبة من الكآبة والحزن وأصاب لكنه أخطأ فى جعل جمود العين كناية عما يوجبه دوام التلاقى من الفرح والسرور (فإن الانتقال من جمود العين إلى بخلها بالدموع) حال إرادة البكاء وهى حالة الحزن (لا إلى ماقصده) الشاعر (من السرور) الحاصل بالملاقاة . ومعنى البيت أنى اليوم أطيب نفسا بالبعد والفراق ، وأوطنها على مقاساة الأحزان والأشواق ، وأتجرع غصصها وأتحمل لأجلها حزنا يفيض الدموع من عينى لأتسبب بذلك إلى وصل يدوم ومسرة لاتزول ، فإن الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية ، وإلى هذا أشار الشيخ عبد القاهر فى دلائل الإعجاز ، وللقوم ههنا كلام فاسد أوردناه فى الشرح :

(قيل) فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر (ومن كثرة التكرار وتتابع الإضافات كقوله) : وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة (سبوح) أى فرس حسن الجرى لاتتعب راكبها كأنها تجرى فى الماء (لها) صفة سبوح (منها) حال من شواهد (عليها) متعلق بشواهد (شواهد) فاعل الظرف أعنى لها ؛ يعنى أن لها من نفسها علامات دالة على نجابتها ، قيل التكرار ذكر الشيء مرة بعد أخرى ولا يخفى أنه لايحصل كثرته بذكره ثالثا ، وفيه نظر لأن المراد بالكثرة ههنا مايقابل الوحدة ولا يخفى حصولها بذكره ثالثا (و) تتابع الإضافات مثل (قوله :

• حَمَامَةَ جَرْعَى حَوْمَةِ الجَنْدَلِ اسْجَعِى •   وَفِيهِ نَظَرٌ.
وَفِى المُتَكَلِّمِ مَلَكَةٌ يُقْتَدَرُ بِهَا عَلَى التَّعْبِيرِ عَنِ المَقْصُودِ بِلَفْظٍ فَصِيحٍ.

حمامة جرعى حومة الجندل اسجعى)   فأنت بمرأى من سعاد ومسمع
فقيه إضافة حمامة إلى جرعى وجرعى إلى حومة وحومة إلى الجندل ، والجرعى تأنيث الأجرع قصرها للضرورة ، وهى أرض ذات رمل لاتنبت شيئا ؛ والحومة معظم الشىء ، والجندل أرض ذات حجارة ، والسجع هدير الحمام ونحوه ، وقوله فأنت بمرأى من سعاد : أى بحيث تراك سعادوتسمع صوتك ، يقال فلان بمرأى منى ومسمع : أى بحيث أراه وأسمع صوته ، كذا فى الصحاح ، فظهر فساد ما قيل إن معناه أنت بموضع ترين منه سعاد وتسمعين كلامها وفساد ذلك مما يشهد به العقل والنقل (وفيه نظر) لأن كلا من كثرة التكرار وتتابع الإضافات إن ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر وإلا فلا يخلّ بالفصاحة — كيف وقد وقع فى التنزيل — مثل دأب قوم نوح — وذكر رحمة ربك عبده زكريا — ونفس وماسواها فألهمها فجورها وتقواها — .

الفصاحة فى المتكلم

(و) الفصاحة (فى المتكلم ملكة) وهى كيفية راسخة فى النفس ، والكيفية عرض لايتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقتضى القسمة واللاقسمة فى محله اقتضاء أوليا ؛ فيخرج بالقيد الأول الأعراض النسبية مثل الإضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك ، وبقولنا لايقتضى القسمة الكميات ، وبقولنا واللاقسمة النقطة والوحدة ، وقولنا أوليا ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات المقتضية القسمة واللاقسمة ، فقوله ملكة إشعار بأنه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح لايسمى فصيحا فى الاصطلاح مالم يكن ذلك راسخا فيه ، وقوله (يقتدر بها على التعبير عن المقصود) دون أن يقول يعبر إشعار بأنه يسمى فصيحا إذا وجد فيه تلك الملكة سواء وجد التعبير أو لم يوجد ، وقوله (بلفظ فصيح)

وَالْبَلَاغَةُ فِى الْكَلَامِ مُطَابَقَتُهُ لِمُقْتَضَى الحَالِ مَعَ فَصَاحَتِهِ ، وَهُوَ مُخْتَلِفٌ فَإِنَّ مَقَامَاتِ الْكَلَامِ مُتَفَاوِتَةٌ ، فَمَقَامُ كُلٍّ مِنَ التَّنْكِيرِ وَالْإِطْلَاقِ وَالتَّقْدِيمِ وَالذِّكْرِ يُبَايِنُ مَقَامَ خِلَافِهِ ،

ليعم المفرد والمركب ، أما المركب فظاهر ، وأما المفرد فكما تقول عند التعداد دار ، غلام ، جارية ، ثوب ، بساط ، إلى غير ذلك .

البلاغة فى الكلام

(والبلاغة فى الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته) أى فصاحة الكلام ، والحال هو الأمر الداعى للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذى يؤدى به أصل المراد خصوصية ما وهو مقتضى الحال ، مثلا كون المخاطب منكراً للحكم حال يقتضى تأكيد الحكم والتأكيد مقتضى الحال وقولك له إن زيداً فى الدار مؤكداً بأن كلام مطابق لمقتضى الحال ، وتحقيق ذلك أنه جزئى من جزئيات ذلك الكلام الذى يقتضيه الحال فإن الانكار مثلا يقتضى كلاماً مؤكداً وهذا مطابق له بمعنى أنه صادق عليه على عكس مايقال إن الكلى مطابق للجزئيات ، وإن أردت تحقيق هذا الكلام فارجع إلى ماذكرنا فى الشرح فى تعريف علم المعانى (وهو) أى مقتضى الحال (مختلف فإن مقامات الكلام متفاوتة) لأن الاعتبار اللائق بهذا المقام يغاير الاعتبار اللائق بذلك ، وهذا عين تفاوت مقتضيات الأحوال لأن التغاير بين الحال والمقام إنما هو بحسب الاعتبار وهو أنه يتوهم فى الحال كونه زمانا لورود الكلام فيه ، وفى المقام كونه محلا له ، وفى هذا الكلام إشارة إجمالية إلى ضبط مقتضيات الأحوال وتحقيق لمقتضى الحال (فمقام كل من التنكير والإطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه) أى خلاف كل منها ، يعنى أن المقام الذى يناسبه تنكير المسند إليه أو المسند يباين المقام الذى يناسبه

وَمَقَامُ الْفَصْلِ يُبَايِنُ مَقَامَ الْوَصْلِ ، وَمَقَامُ الْإِيجَازِ يُبَايِنُ مَقَامَ خِلَافِهِ ، وَكَذَا خِطَابُ الذَّكِيِّ مَعَ خِطَابِ الْغَبِيِّ ، وَلِكُلِّ كَلِمَةٍ مَعَ صَاحِبَتِهَا مَقَامٌ ، وَارْتِفَاعُ شَأْنِ الْكَلَامِ فِي الْحُسْنِ وَالْقَبُولِ بِمُطَابَقَتِهِ لِلْاعْتِبَارِ الْمُنَاسِبِ وَانْحِطَاطُهُ بِعَدَمِهَا ،

التعريف ، ومقام إطلاق الحكم أو التعلق أو المسند إليه أو المسند أو متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد أو أداة قصر أو تابع أو شرط أو مفعول أو مايشبه ذلك ، ومقام تقديم المسند إليه أو المسند أو متعلقاته يباين مقام تأخيره ، وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه ؛ فقوله مقام خلافه شامل لما ذكرنا ، وإنما فصل قوله (ومقام الفصل يباين مقام الوصل) تنبيها على عظم شأن هذا الباب ، وإنما لم يقل مقام خلافه لأنه أخصر وأظهر لأن خلاف الفصل إنما هو الوصل؛ وللتنبيه على عظم الشأن فصل قوله (ومقام الإيجاز يباين مقام خلافه) أى الإطناب والمساواة (وكذا خطاب الذكى مع خطاب الغبى) فإن مقام الأول يباين مقام الثانى ، فإن الذكى يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعانى الدقيقة الخفية مالا يناسب الغبى (ولكل كلمة مع صاحبتها) أى مع كلمة أخرى مصاحبة لها (مقام) ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة فى أصل المعنى ؛ مثلا الفعل الذى قصد اقترانه بالشرط فله مع إن مقام ليس له مع إذا وكذا لكل من أدوات الشرط مع الماضى مقام ليس له مع المضارع وعلى هذا القياس (وارتفاع شأن الكلام فى الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه) أى انحطاط شأنه (بعدمها) أى بعدم مطابقته للاعتبار المناسب ، والمراد بالاعتبار المناسب الأمر الذى اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقةأو بحسب تتبع خواص تراكيب البلغاء ، تقول : اعتبرت الشىء إذانظرت إليه وراعيت حاله ، وأراد بالكلام الكلام الفصيح وبالحسن الحسن الذاتى الداخل فى البلاغة دون العرضى الخارج لحصوله بالمحسنات البديعية

فَمُقْتَضَى الحَالِ هُوَ الاعْتِبَارُ المُنَاسِبُ ، فَالبَلاَغَةُ صِفَةٌ رَاجِعَةٌ إِلَى اللَّفْظِ بِاعْتِبَارِ إِفَادَتِهِ المَعْنَى بِالتَّرْكِيبِ ، وَكَثِيرًا مَا يُسَمَّى ذٰلِكَ فَصَاحَةً أَيْضًا .
وَلَهَا طَرَفَانِ : أَعْلَى وَهُوَ حَدُّ الإِعْجَازِ وَمَا يَقْرُبُ مِنْهُ .

(فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) للحال والمقام ، يعنى إذا علم أن ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح فى الحسن الذاتى إلا بمطابقته للاعتبار المناسب على مانفيده إضافة المصدر ؛ ومعلوم أنه إنما يرتفع بالبلاغة التى هى عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ؛ فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد وإلا لما صدق أنه لايرتفع إلا بالمطابقة للاعتبار المناسب ولا يرتفع إلا بالمطابقة لمقتضى الحال ؛ فليتأمل (فالبلاغة صفة راجعة إلى اللفظ) يعنى أنه يقال كلام بليغ لكن لا من حيث إنه لفظ وصوت بل (باعتبار إفادته المعنى) أى الغرض المصوغ له الكلام (بالتركيب) متعلق بإفادة ، وذلك لأن البلاغة كما مر عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ، وظاهر أن اعتبار المطابقة وعدمها إنما يكون باعتبار المعانى والأغراض التى يصاغ لها الكلام لا باعتبار الألفاظ المفردة والكلم المجردة (وكثيرا ما) نصب على الظرفية لأنه من صفة الأحيان وما لتأكيد معنى الكثرة والعامل فيه قوله (يسمى ذلك) الوصف المذكور (فصاحة أيضا) كما يسمى بلاغة ،فحيث يقال إن إعجاز القرآن من جهة كونه فى أعلى طبقات الفصاحة يراد بها هذا المعنى .

لبلاغة الكلام طرفان

(ولها) أى لبلاغة الكلام (طرفان : أعلى وهو حد الإعجاز) وهو أن يرتقى الكلام فى بلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته (وما يقرب منه) عطف على قوله هو ، والضمير فى منه عائد إلى أعلى ، يعنى

وَأَسْفَلُ، وَهُوَ مَا إِذَا غُيِّرَ الْكَلَامُ عَنْهُ إِلَى مَادُونَهُ الْتَحَقَ عِنْدَ الْبُلَغَاءِ بِأَصْوَاتِ الْحَيَوَانَاتِ، وَبَيْنَهُمَا مَرَاتِبُ كَثِيرَةٌ وَتَتْبَعُهَا وُجُوهٌ أُخَرُ تُورِثُ الْكَلَامَ حُسْنًا. وَفِى الْمُتَكَلِّمِ مَلَكَةٌ يُقْتَدَرُ بِهَا عَلَى تَأْلِيفِ كَلَامٍ بَلِيغٍ؛ فَعُلِمَ أَنَّ كُلَّ بَلِيغٍ

أن الأعلى مع مايقرب منه كلاهما حد الإعجاز ، وهذا هو الموافق لما فى المفتاح. وزعم بعضهم أنه عطف على حد الإعجاز والضمير فى منه عائد إليه ، يعنى أن الطرف الأعلى هو حد الإعجاز ومايقرب من حد الإعجاز ، وفيه نظر لأن القريب من حد الإعجاز لايكون من الطرف الأعلى الذى هو حد الإعجاز وقد أوضحنا ذلك فى الشرح (وأسفل وهو ما إذا غير الكلام عنه إلى مادونه) أى إلى مرتبة أخرى هى أدنى منه وأنزل (التحق) الكلام وإن كان صحيح الإعراب (عند البلغاء بأصوات الحيوانات) التى تصدر عن محالها بحسب مايتفق من غير اعتبار اللطائف والخواصّ الزائدة على أصل المراد (وبينهما) أى بين الطرفين (مراتب كثيرة) متفاوتة بعضها أعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من أسباب الإخلال بالفصاحة (ويتبعها) أى بلاغة الكلام (وجوه أخر) سوى المطابقة والفصاحة (تورث الكلام حسنا) وفى قوله « يتبعها » إشارة إلى أن تحسين هذه الوجوه الكلاّم عرضى خارج عن حد البلاغة ، وإلى أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لأنها ليست مما تجعل المتكلم متصفا بصفة .

البلاغة فى المتكلم

(و) البلاغة (فى المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ ، فعلم) مما تقدم (أن كل بليغ) كلاما كان أو متكلما بناء على استعمال المشترك

فَصِيحٌ وَلاَ عَكْسَ، وَأَنَّ الْبَلاَغَةَ مَرْجِعُهَا إِلَى الاِحْتِرَازِ عَنِ الْخَطَإِ فِى تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ، وَإِلَى تَمْيِيزِ الْفَصِيحِ مِنْ غَيْرِهِ، وَالثَّانِى مِنْهُ مَا يُبَيَّنُ فِى عِلْمِ مَتْنِ اللُّغَةِ، أَوِ التَّصْرِيفِ، أَوِ النَّحْوِ،

فى معنيه أو على تأويل كل مايطلق عليه لفظ البليغ (فصيح) لأن الفصاحة مأخوذة فى تعريف البلاغة مطلقا (ولا عكس) بالمعنى اللغوى: أى ليس كل فصيح بليغا لجواز أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال، وكذا يجوز أن يكون لأحد ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال (و) علم أيضا (أن البلاغة) فى الكلام (مرجعها) أى مايجب أن يحصل حتى يمكن حصولها كما يقال مرجع الجود إلى الغنى (إلى الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد) وإلا لربما أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا (وإلى تمييز) الكلام (الفصيح من غيره) وإلا لربما أورد الكلام المطابق لمقتضى الحال بلفظ غير فصيح فلا يكون أيضا بليغا لوجوب وجود الفصاحة فى البلاغة؛ ويدخل فى تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها (والثانى) أى تمييز الفصيح من غيره (منه) أى بعضه (مايبين) أى يوضح (فى علم متن اللغة) كالغرابة، وإنما قال فى علم متن اللغة أى معرفة أوضاع المفردات لأن اللغة أعم من ذلك، يعنى به يعرف تمييز السالم من الغرابة عن غيره بمعنى أن من تتبع الكتب المتداولة وأحاط بمعانى المفردات المأنوسة علم أن ماعداها مما يفتقر إلى تنقير أو تخريج فهو غير سالم من الغرابة، وبهذا يتبين فساد ماقيل إنه ليس فى علم متن اللغة أن بعض الألفاظ يحتاج فى معرفته إلى أن يبحث عنه فى الكتب المبسوطة فى اللغة (أو) فى علم (التصريف) كمخالفة القياس إذ به يعرف أن الأجلل مخالف للقياس دون الأجل (أو) فى علم (النحو) كضعف التأليف

أَوْ يُدْرَكُ بِالْحِسِّ ، وَهُوَ مَاعَدَا التَّعْقِيدَ الْمَعْنَوِيَّ ، وَمَا يُحْتَرَزُ بِهِ عَنِ الْأَوَّلِ عِلْمُ الْمَعَانِي ، وَمَا يُحْتَرَزُ بِهِ عَنِ التَّعْقِيدِ الْمَعْنَوِيِّ عِلْمُ الْبَيَانِ ، وَمَا يُعْرَفُ بِهِ وُجُوهُ التَّحْسِينِ عِلْمُ الْبَدِيعِ . وَكَثِيرٌ يُسَمِّي الْجَمِيعَ عِلْمَ الْبَيَانِ ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّي الْأَوَّلَ عِلْمَ الْمَعَانِي، وَالْأَخِيرَيْنِ عِلْمَ الْبَيَانِ ، وَالثَّلَاثَةَ عِلْمَ الْبَدِيعِ .

والتعقيد اللفظى (أو يدرك بالحس) كالتنافر ، إذ به يعرف أن مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات (وهو) أى مايبين فى العلوم المذكورة أو يدرك بالحس فالضمير عائد إلى ما ، ومن زعم أنه عائد إلى مايدرك بالحس فقد سها سهوا ظاهرا (ماعدا التعقيد المعنوى) إذ لايعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوى عن غيره ، فعلم أن مرجع البلاغة بعضه مبين فى العلوم المذكورة وبعضه يدرك بالحس ، وبقى الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد والاحتراز عن التعقيد المعنوى ، فمست الحاجة إلى وضع علمين مفيدين لذلك فوضعوا علم المعانى للأول وعلم البيان للثانى وإليه أشار بقوله (وما يحترز به عن الأول) أى عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد (علم المعانى ، ومايحترز به عن التعقيد المعنوى علم البيان) وسموا هذين العلمين علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بالبلاغة وإن كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم ، ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة إلى علم آخر فوضعوا لذلك علم البديع وإليه أشار بقوله (وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع) ولما كان هذا المختصر فى علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده فى ثلاثة فنون (وكثير) من الناس (يسمى الجميع علم البيان ، وبعضهم يسمى الأول علم المعانى ، و) يسمى (الأخيرين) يعنى البيان والبديع (علم البيان والثلاثة علم البديع) ولا تخفى وجوه المناسبة ، والله أعلم .

الفن الأول علم المعانى

وَهُوَ عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ أَحْوَالُ اللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ الَّتِي بِهَا يُطَابِقُ مُقْتَضَى الْحَالِ .

الفن الأول علم المعانى

قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لأن رعاية المطابقة لمقتضى الحال وهو مرجع علم المعانى معتبرة فى علم البيان مع زيادة شىء آخر وهو إيراد المعنى الواحد فى طرق مختلفة (وهو علم) أى ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية ، ويجوز أن يراد به نفس الأصول والقواعد المعلومة ، ولا ستعمالهم المعرفة فى الجزئيات قال (يعرف به أحوال اللفظ العربى) أى هو علم يستنبط منه إدراكات جزئية هى معرفة كل فرد فرد من جزئيات الأحوال المذكورة ، بمعنى أن أى فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم ، وقوله (التى بها يطابق) اللفظ (مقتضى الحال) احتراز عن الأحوال التى ليست بهذه الصفة مثل الإعلام والإدغام والرفع والنصب وما أشبه ذلك مما لا بد منه فى تأدية أصل المعنى المراد وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة ، والمراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال لظهور أن ليس علم المعانى عبارة عن تصوّر معانى التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والإثبات والحذف وغير ذلك ، وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحيثية ، والمراد بأحوال اللفظ الأمور العارضة له من التقديم والتأخير والإثبات والحذف وغير ذلك ، ومقتضى الحال فى التحقيق هو الكلام الكلى المتكيف بكيفية مخصوصة على ما أشير إليه فى المفتاح وصرح به فى شرحه لا نفس

وَيَنْحَصِرُ فى ثَمانِيَةِ أَبْوَابٍ : أَحْوَالِ الإِسْنَادِ الخَبَرِىِّ ، أَحْوَالِ المُسْنَدِ إِلَيْهِ ، أَحْوَالِ المُسْنَدِ ، أَحْوَالِ مُتَعَلِّقَاتِ الفِعْلِ ، القَصْرِ ، الإِنْشَاءِ ، الفَصْلِ ، وَالوَصْلِ الإِيجَازِ وَالإِطْنَابِ وَالمُسَاوَاةِ ، لِأَنَّ الكَلَامَ إِمَّا خَبَرٌ أَوْ إِنْشَاءٌ ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ لِنِسْبَتِهِ خَارِجٌ

الكيفيات من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير على ما هو ظاهر عبارة المفتاح وغيره وإلا لما صح القول بأنها أحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال لأنها عين مقتضى الحال ، وقد حققنا ذلك فى الشرح وأحوال الإسناد أيضا من أحوال اللفظ باعتبار أن التأكيد وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة إلى نفس الجملة وتخصيص اللفظ بالعربى مجرد اصطلاح لأن الصناعة إنما وضعت لذلك » .

انحصار علم المعانى فى ثمانية أبواب

(وينحصر) المقصود من علم المعانى (فى ثمانية أبواب) انحصار الكل فى الأجزاء لا الكلى فى الجزئيات وإلا لصدق علم المعانى على كل باب من الأبواب المذكورة ، وليس كذلك (أحوال الإسناد الخبرى) و (أحوال المسند إليه) و (أحوال المسند) و (أحوال متعلقات الفعل) و (القصر) و (الإنشاء) و (الفصل والوصل) و (الإيجاز والإطناب والمساواة) وإنما انحصر فيها (لأن الكلام إما خبر أو إنشاء ، لأنه) لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم ، وهى تعلق أحد الشيئين بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان إيجابا أو سلبا أو غيرهما كما فى الإنشائيات ، وتفسيرها بإيقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه خطأ فى هذا المقام لأنه لا يشمل النسبة فى الكلام الإنشائى فلا يصح التقسيم ؛ فالكلام (إن كان لنسبته خارج) فى أحد الأزمنة الثلاثة : أى يكون بين

تُطَابِقُهُ ، أَوْ لا تُطَابِقُهُ فَخَبَرٌ ، وَإِلاَّ فَإِنْشَاءٌ ، وَالْخَبَرُ لا بُدَّ لَهُ مِنْ مُسْنَدٍ إِلَيْهِ وَمُسْنَدٍ وَإِسْنَادٍ ، وَالْمُسْنَدُ قَدْ يَكُونُ لَهُ مُتَعَلِّقَاتٌ إِذَا كَانَ فِعْلاً أَوْ فِي مَعْنَاهُ ، وَكُلٌّ مِنَ الْإِسْنَادِ وَالتَّعَلُّقِ إِمَّا بِقَصْرٍ ، أَوْ بِغَيْرِ قَصْرٍ ، وَكُلُّ جُمْلَةٍ قُرِنَتْ بِأُخْرَى إِمَّا مَعْطُوفَةٌ عَلَيْهَا أَوْ غَيْرُ مَعْطُوفَةٍ ، وَالْكَلَامُ الْبَلِيغُ إِمَّا زَائِدٌ عَلَى أَصْلِ الْمُرَادِ لِفَائِدَةٍ ،

الطرفين فى الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية (تطابقه) أى تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بأن يكونا ثبوتيتين أو سلبيتين (أو لا تطابقه) بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتى بينهما فى الخارج والواقع سلبية أو بالعكس (فخبر) أى فالكلام خبر (وإلا) أى وإن لم يكن لنسبته خارج كذلك (فإنشاء). وتحقيق ذلك أن الكلام إما أن تكون نسبته بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجدا لها من غير قصد إلى كونه دالا على نسبة حاصلة فى الواقع بين الشيئين وهو الإنشاء ، أو تكون نسبته بحيث يقصد أن لها نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه وهو الخبر ، لأن النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة فى الذهن لا بد أن تكون بين الشيئين ، ومع قطع النظر عن الذهن لا بد وأن يكون بين هذين الشيئين فى الواقع نسبة ثبوتية بأن يكون هذا ذاك أو سلبية بأن لا يكون هذا ذاك ؛ ألا ترى أنك إذا قلت زيد قائم فإن القيام حاصل لزيد قطعا سواء قلنا إن النسبة من الأمور الخارجية أو ليست منها وهذا معنى وجود النسبة الخارجية (والخبر لا بد له من مسند إليه ومسند وإسناده والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا أو فى معناه) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وما أشبه ذلك ، ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر (وكل من الإسناد والتعلق إما بقصر أو بغير قصر ، وكل جملة قرنت بأخرى إما معطوفة عليها أو غير معطوفة ، والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة) احترز به عن التطويل ، على أنه لا حاجة إليه بعد تقييد الكلام

أَوْ غَيْرُ زَائِدٍ .

(تَنْبِيهٌ) : صِدْقُ الْخَبَرِ مُطَابَقَتُهُ لِلْوَاقِعِ ، وَكَذِبُهُ عَدَمُهَا ، وَقِيلَ : مُطَابَقَتُهُ لِاعْتِقَادِ الْمُخْبِرِ وَلَوْ خَطَأً وَعَدَمُهَا ،

بالبليغ (أو غير زائد) هذا كله ظاهر لكن لاطائل تحته لأن جميع ماذكر من القصر والفصل والوصل والإيجاز ومقابليه إنما هو من أحوال الجملة أو المسند إليه أو المسند مثل التأكيد والتقديم والتأخير وغير ذلك ، فالواجب فى هذا المقام بيان سبب إفرادها وجعلها أبوابا برأسها وقد لخصنا ذلك فى الشرح .

تنبيه

على تفسير الصدق والكذب الذى قد سبق إشارة مّا إليه فى قوله تطابقه أو لاتطابقه اختلف القائلون بانحصار الخبر فى الصدق والكذب فى تفسيرهما ، فقيل (صدق الخبر مطابقته) أى مطابقة حكمه (للواقع) وهو الخارج الذى يكون لنسبة الكلام الخبرى (وكذبه) أى كذب الخبر (عدمها) أى عدم مطابقته للواقع ، يعنى أن الشيئين اللذين أوقع بينهما نسبة فى الخبر لا بد وأن يكون بينهما نسبة فى الواقع : أى مع قطع النظر عما فى الذهن وعما يدل عليه الكلام ؛ فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التى فى الخارج بأن يكونا ثبوتيتين أو سلبيتين صدق ، وعدمها بأن يكون إحداهما ثبوتية والأخرى سلبية كذب (وقيل) صدق الخبر (مطابقته لاعتقاد المخبر ولو) كان ذلك الاعتقاد (خطأ) غير مطابق للواقع (و) كذب الخبر (عدمها) أى عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ ؛ فقول القائل : السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق ، وقوله : السماء فوقنا غير معتقد ذلك كذب ، والمراد بالاعتقاد الحكم الذهنى الجازم أو الراجح فيعم العلم والظن ، وهذا يشكل بخبر الشاكّ لعدم الاعتقاد فيه فتلزم الواسطة ولا يتحقق الانحصار ، اللهم إلا أن يقال إنه كاذب لأنه إذا انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقة الاعتقاد ، والكلام فى أن المشكوك خبر

بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ؛ وَرُدَّ بِأَنَّ الْمَعْنَى لَكَاذِبُونَ فِى الشَّهَادَةِ ، أَوْ فِى تَسْمِيَتِهَا ، أَوْ فِى الْمَشْهُودِ بِهِ فِى زَعْمِهِمْ . الْجَاحِظُ مُطَابَقَتُهُ مَعَ الِاعْتِقَادِ ، وَعَدَمُهَا مَعَهُ ، وَغَيْرُهُمَا لَيْسَ بِصِدْقٍ ،

أو ليس بخبر مذكور فى الشرح فليطالع ثمة (بدليل) قوله تعالى- إذاجاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد (إن المنافقين لكاذبون-) فإنه تعالى جعلهم كاذبين فى قولهم إنك لرسول الله لعدم مطابقته لاعتقادهم وإن كان مطابقا للواقع (ورد) هذا الاستدلال (بأن المعنى لكاذبون فى الشهادة) وفى ادعائهم المواطأة ، فالتكذيب راجع إلى الشهادة باعتبار تضمنها خبرا كاذبا غير مطابق للواقع ، وهو أن هذه الشهادة من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة إن واللام والجملة الاسمية (أو) المعنى أنهم لكاذبون (فى تسميتها) أى فى تسمية هذا الإخبار شهادة لأن الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد ؛ فقوله تسميتها مصدر مضاف إلى المفعول الثانى والأول محذوف (أو) المعنى أنهم لكاذبون (فى المشهود به) أعنى قولهم إنك لرسول الله لكن لا فى الواقع بل (فى زعمهم) الفاسد واعتقادهم الباطل لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم وإن كان صادقا فى نفس الأمر فكأنه قيل إنهم يزعمون أنهم كاذبون فى هذا الخبر الصادق وحينئذ لا يكون الكذب إلا بمعنى عدم المطابقة للواقع فليتأمل لئلا يتوهم أن هذا اعتراف بكون الصدق والكذب راجعين إلى الاعتقاد . و (الجاحظ) أنكر انحصار الخبر فى الصدق والكذب وأثبت الواسطة وزعم أن صدق الخبر (مطابقته) للواقع (مع الاعتقاد) بأنه مطابق (و) كذب الخبر (عدمها) أى عدم مطابقته للواقع (معه) أى مع اعتقاد أنه غير مطابق (وغيرهما) أى غير هذين القسمين ، وهو أربعة : أعنى المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة أو بدون الاعتقاد أصلا وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة أو بدون الاعتقاد أصلا (ليس بصدق

وَلا كَذِبٍ بِدَلِيلِ : أَفْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ ، لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالثَّانِي غَيْرُ الْكَذِبِ لِأَنَّهُ قَسِيمُهُ ، وَغَيْرُ الصِّدْقِ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْتَقِدُوهُ . وَرُدَّ بِأَنَّ الْمَعْنَى أَمْ لَمْ يَفْتَرِ ، فَعَبَّرَ عَنْهُ بِالْجِنَّةِ لِأَنَّ الْمَجْنُونَ لَا افْتِرَاءَ لَهُ .

ولا كذب) فكل من الصدق والكذب بتفسيره أخص منه بالتفسيرين السابقين لأنه اعتبر فى الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفى الكذب عدم مطابقتهما جميعا بناء على أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد ، وقد اقتصر فى التفسيرين السابقين على أحدهما (بدليل — أفترى على الله كذبا أم به جنة —) لأن الكفار حصروا أخبار النبى عليه الصلاة والسلام بالحشر والنشر على مايدل عليه قوله تعالى — إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفى خلق جديد — فى الافتراء والإخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو (و) لا شك (أن المراد بالثانى) أى الإخبار حال الجنة لا قوله أم به جنة على ما سبق إلى بعض الأفهام (غير الكذب لأنه قسيمه) أى لأن الثانى قسيم الكذب إذ المعنى أكذب أم أخبر حال الجنة وقسم الشىء يجب أن يكون غيره (وغير الصدق لأنهم لم يعتقدوه) أى لأن الكفار لم يعتقدوا صدقه فلا يريدون فى هذا المقال الصدق الذى هو بمراحل عن اعتقادهم ، ولو قال لأنهم اعتقدوا عدم صدقه لكان أظهر ؛ فمرادهم بكونه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغة فيجب أن يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم ، وعلى هذا لا يتوجه ما قيل إنه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق لأنه لم يجعله دليلا على عدم الصدق بل على عدم إرادة الصدق فليتأمل (ورد) هذا الاستدلال (بأن المعنى) أى معنى أم به جنة (أم لم يفتر فعبر عنه) أى عدم الافتراء (بالجنة لأن المجنون لا افتراء له) لأنه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون ، فالثانى

أحوال الإسناد الخبرى

لَاشَكَّ أَنَّ قَصْدَ المُخْبِرِ بِخَبَرِهِ إِفَادَةُ المُخَاطِبِ إِمَّا الحُكْمَ ، أَوْ كَوْنَهُ عَالِمًا بِهِ ، وَيُسَمَّى الأَوَّلُ فَائِدَةَ الخَبَرِ ،

ليس قسما للكذب بل لما هو أخص منه أعنى الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب بزعمهم فى نوعيه أعنى الكذب عن عمد والكذب لاعن عمد .

أحوال الإسناد الخبرى

وهو ضم كلمة أو ما يجرى مجراها إلى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم إحداها ثابت لمفهوم الأخرى أو منفى عنه ، وإنما قدم بحث الخبر لعظم شأنه وكثرة مباحثه ، ثم قدم أحوال الإسناد على أحوال المسند إليه والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين لأن البحث فى علم المعانى إنما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا إليه أو مسندا وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق الإسناد ، والمتقدم على النسبة إنما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنهما (لا شك أن قصد المخبر) أى من يكون بصدد الإخبار والإعلام وإلا فالجملة الخبرية كثيرا ما تورد لأغراض أخر غير إفادة الحكم أو لازمه مثل التحسر والتحزن فى قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران — رب إنى وضعتها أنثى — وما أشبه ذلك (بخبره) متعلق بقصد (إفادة المخاطب) خبر أن (أما الحكم) مفعول لإفادة (أو كونه) أى كون المخبر (عالما به) أى بالحكم ، والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة أو لا وقوعها ، وكونه مقصودا للمخبر بخبره لا يستلزم تحققه فى الواقع ، وهذا مراد من قال : إن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفائه على سبيل القطع وإلا فلا يخفى أن مدلول قولنا زيد قائم ومفهومه أن القيام ثابت لزيد وعدم ثبوته له احتمال عقلى لا مدلول ولا مفهوم للفظ فليفهم (ويسمى الأول) أى الحكم الذى يقصد بالخبر إفادته (فائدة الخبر

وَالثَّانِي لَازِمَهَا ، وَقَدْ يُنَزَّلُ الْعَالِمُ بِهِمَا مَنْزِلَةَ الْجَاهِلِ لِعَدَمِ جَرْيِهِ عَلَى مُوجَبِ الْعِلْمِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُقْتَصَرَ مِنَ التَّرْكِيبِ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ ، فَإِنْ كَانَ خَالِيَ الذِّهْنِ مِنَ الْحُكْمِ وَالتَّرَدُّدِ فِيهِ اسْتُغْنِيَ عَنْ مُؤَكِّدَاتِ الْحُكْمِ ،

والثانى) أى كون المخبر عالما به (لازمها) أى لازم فائدة الخبر لأنه كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به وليس كل ما أفاد أنه عالم بالحكم أفاد نفس الحكم لجواز أن يكون الحكم معلوما قبل الإخبار كما فى قولنا لمن حفظ التوراة قد حفظت التوراة ، وتسمية مثل هذا الحكم فائدة الخبر بناء على أنه من شأنه أن يقصد بالخبر ويستفاد منه ، والمراد بكونه عالما بالحكم حصول صورة الحكم فى ذهنه . وههنا أبحاث شريفة سمحنا بها فى الشرح (وقد ينزل) المخاطب (العالم بهما) أى بفائدة الخبر ولازمها (منزلة الجاهل) فيلقى إليه الخبر وإن كان عالما بالفائدتين (لعدم جريه على موجب العلم) فإن من لا يجرى على مقتضى علمه هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلاة : الصلاة واجبة ، وتنزيل العالم بالشىء منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية كثير فى الكلام ، منه قوله تعالى — ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق ولبئسما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون — بل تنزيل وجود الشىء منزلة عدمه كثير ، منه قوله تعالى — وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى — (فينبغى) أى إذا كان قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب ينبغى (أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة) حذرا عن اللغو (فإن كان) المخاطب (خالى الذهن من الحكم والتردد فيه) أى لا يكون عالما بوقوع النسبة أولا وقوعها ولا مترددا فى أن النسبة هل هى واقعة أم لا ، وبهذا يتبين فساد ما قيل إن الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه فلا حاجة إلى ذكره ، بل التحقيق أن الحكم والتردد فيه متنافيان (استغنى) على لفظ المبنى للمفعول (عن مؤكدات الحكم) لتمكن الحكم

وَإِنْ كَانَ مُتَرَدِّدًا فِيهِ طَالِبًا لَهُ حَسُنَ تَقْوِيَتُهُ بِمُؤَكِّدٍ ، وَإِنْ كَانَ مُنْكِرًا وَجَبَ تَوْكِيدُهُ بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ رُسُلِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ، إِذْ كُذِّبُوا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى : إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ ، وَفِي الثَّانِيَةِ : إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ، وَيُسَمَّى الضَّرْبُ الْأَوَّلُ ابْتِدَائِيًّا ، وَالثَّانِي طَلَبِيًّا ، وَالثَّالِثُ إِنْكَارِيًّا ، وَإِخْرَاجُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا إِخْرَاجًا عَلَى مُقْتَضَى الظَّاهِرِ .

فى الذهن حيث وجده خاليا (وإن كان) المخاطب (مترددا فيه) أى فى الحكم (طالبا له) بأن حضر فى ذهنه طرفا الحكم وتحير فى أن الحكم بينهما وقوع النسبة أو لا وقوعها (حسن تقويته) أى تقوية ذلك الحكم (بمؤكد) ليزيل ذلك المؤكد تردده ويتمكن فيه الحكم ، لكن المذكور فى دلائل الإعجاز أنه إنما يحسن التأكيد إذا كان للمخاطب ظن على خلاف حكمك (وإن كان) أى المخاطب (منكرا) للحكم (وجب توكيده) أى توكيد الحكم (بحسب الإنكار) أى بقدره قوة وضعفا ، يعنى يجب زيادة التأكيد بحسب ازدياد الإنكار إزالة له (كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام إذ كذبوا فى المرة الأولى : إنا إليكم مرسلون) مؤكدا بأن واسمية الجملة (وفى) المرة (الثانية) ربنا يعلم (إنا إليكم لمرسلون) مؤكدا بالقسم وإن واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين فى الإنكار حيث قالوا — ما أنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء إن أنتم إلا تكذبون — وقوله إذ كذبوا مبنى على أن تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة ، وإلا فالمكذب أولا اثنان (ويسمى الضرب الأول ابتدائيا ، والثانى طلبيا . والثالث إنكاريا ، و) يسمى (إخراج الكلام عليها) أى على الوجوه المذكورة ، وهى الخلو عن التأكيد فى الأول والتقوية بمؤكد استحسانا فى الثانى ووجوب التأكيد بحسب الإنكار فى الثالث (إخراجا على مقتضى الظاهر) وهو أخص مطلقا من مقتضى الحال لأن معناه مقتضى ظاهر الحال ، فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من

وَكَثِيرًا مَا يُخَرَّجُ الكَلَامُ عَلَى خِلَافِهِ ، فَيُجْعَلُ غَيْرُ السَّائِلِ كالسَّائِلِ، إِذَا قُدِّمَ إِلَيْهِ مَا يُلَوِّحُ لَهُ بِالخَبَرِ فَيَسْتَشْرِفُ لَهُ اسْتِشْرَافَ المُتَرَدِّدِ الطَّالِبِ ، نَحْوُ: وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ ، وَغَيْرُ المُنْكِرِ كَالمُنْكِرِ إِذَا لَاحَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَمَارَاتِ الإِنْكَارِ نَحْوُ:

جَاءَ شَقِيقٌ عَارِضًا رُمْحَهُ إِنَّ بَنِي عَمِّكَ فِيهِمْ رِمَاحُ

غير عكس كما فى صور إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فإنه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر (وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه) أى على خلاف مقتضى الظاهر (فيجعل غير السائل كالسائل إذا قدم إليه) أى إلى غير السائل (ما يلوح) أى يشير (له) أى لغير السائل (بالخبر فيستشرف) غير السائل (له) أى للخبر ، يعنى ينظر إليه ، يقال استشرف فلان الشيء : إذا رفع رأسه لينظر إليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس (استشراف الطالب المتردد نحو : ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا) أى لا تدعنى يا نوح فى شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك ، فهذا كلام يلوح بالخبر تلويحا ما ويشعر بأنه قد حق عليهم العذاب فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب فى أنهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق أم لا ، فقيل (إنهم مغرقون) مؤكدا بإن أى محكوم عليهم بالاغراق (و) يجعل (غير المنكر كالمنكر إذا لاح) أى ظهر (عليه) أى على غير المنكر شيء من أمارات الانكار (نحو: جاء شقيق) اسم رجل (عارضا رمحه) أى واضعا الرمح على العرض فهو لاينكر أن فى بنى عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ أمارة أنه يعتقد أن لا رمح فيهم بل كلهم عزل لاسلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله (إن بنى عمك فيهم رماح) مؤكدا بإن ، وفى

وَالْمُنْكِرُ كَغَيْرِ الْمُنْكِرِ إِذَا كَانَ مَعَهُ مَا إِنْ تَأَمَّلَهُ ارْتَدَعَ . نَحْوَ : لَا رَيْبَ فِيهِ ،

البيت على ما أشار إليه الإمام المرزوقى تهكم واستهزاء كأنه يرميه بأن فيه من الضعف والجبن بحيث لو علم أن فيهم رماحا لما التفت لفت الكفاح ولم تقو يده على حمل الرماح على طريقة قوله :

فقلت لمحرز لما التقينا   تنكب لا يقطرك الزحام

يرميه بأنه لم يباشر الشدائد ولم يدفع إلى مضايق المجامع كأنه يخاف عليه أن يداس بالقوائم كما يخاف على الصبيان والنساء لقلة غنائه وضعف بنائه (و) يجعل (المنكر كغير المنكر إذا كان معه) أى (مع المنكر ما إن تأمله) أى شيء من الدلائل والشواهد إن تأمل المنكر ذلك الشيء (ارتدع) عن إنكاره ، ومعنى كونه معه أن يكون معلوما له مشاهدا عنده كما تقول لمنكر الإسلام : الإسلام حق من غير تأكيد لأن مع ذلك المنكر دلائل دالة على حقية الإسلام ، وقيل معنى كونه معه أن يكون موجودا فى نفس الأمر ، وفيه نظر لأن مجرد وجوده لا يكفى فى الارتداع ما لم يكن حاصلا عنده ، وقيل معنى ما إن تأمله : شيء من العقل ، وفيه نظر لأن المناسب حينئذ أن يقال ما إن تأمل به لأنه لا يتأمل العقل بل يتأمل به (نحو لا ريب فيه) ظاهر هذا الكلام أنه مثال لجعل منكر الحكم كغيره وترك التأكيد لذلك وبيانه أن معنى لاريب فيه ليس القرآن بمظنة للريب ولا ينبغى أن يرتاب فيه وهذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين لكن نزل إنكارهم منزلة عدمه لما معهم من الدلائل الدالة على أنه ليس مما ينبغى أن يرتاب فيه والأحسن أن يقال إنه نظير لتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه بناء على وجود ما يزيله فإنه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تعويلا على وجود مايزيله حتى صح نفى الريب على سبيل الاستغراق كما نزل الإنكار منزلة عدمه لذلك حتى صح

وَهَكَذَا اعْتِبَارَاتُ النَّفْيِ . (ثُمَّ الإِسْنَادُ) مِنْهُ حَقِيقَةٌ عَقْلِيَّةٌ ، وَهِيَ إِسْنَادُ الْفِعْلِ أَوْ فِي مَعْنَاهُ إِلَى مَا هُوَ لَهُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ فِي الظَّاهِرِ ،

ترك التأكيد (وهكذا) أى مثل اعتبارات الإثبات (اعتبارات النفى) من التجريد عن المؤكدات فى الإبتدائى وتقويته بمؤكد استحسانا فى الطلبى ووجوب التأكيد بحسب الإنكار فى الإنكارى ، تقول لخالى الذهن مازيد قائما أو ليس زيد قائما ، وللطالب مازيد بقائم ، وللمنكر والله مازيد بقائم وعلى هذا القياس .

الحقيقة العقلية والمجاز العقلى

(ثم الاسناد) مطلقا سواء كان إنشائيا أو إخباريا (منه حقيقة عقلية) لم يقل إما حقيقة وإما مجاز ، لأن بعض الإسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز كقولنا الحيوان جسم والإنسان حيوان ، وجعل الحقيقة والمجاز صفتى الإسناد دون الكلام ، لأن اتصاف الكلام بهما إنما هو باعتبار الإسناد ، وأوردهما فى علم المعانى لأنهما من أحوال اللفظ فيدخلان فى علم المعانى (وهى) أى الحقيقة العقلية (إسناد الفعل أو فى معناه) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف (إلى ما) أى إلى شىء (هو) أى الفعل أو معناه (له) أى لذلك الشىء كالفاعل فيما بنى له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به فيما بنى له نحو ضرب عمرو ، فإن الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو (عند المتكلم) متعلق بقوله له ، وبهذا دخل فيه مايطابق الاعتقاد دون الواقع (فى الظاهر) هو أيضا متعلق بقوله له ، وبه يدخل فيه مالا يطابق الاعتقاد ، والمعنى إسناد الفعل أو معناه إلى مايكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله وذلك بأن لاينصب قرينة دالة على أنه غير ماهو له فى اعتقاده ، ومعنى كونه له أن معناه قائم به ، ووصف له وحقه أن يسند إليه سواء كان مخلوقا لله تعالى

كَقَوْلِ المؤمِنِ : أَنبَتَ اللهُ البَقْلَ ، وَقَوْلِ الجَاهِلِ : أَنبَتَ الرَّبِيعُ البَقْلَ ،
وَكَقَوْلِكَ: جاءَ زَيْدٌ وَأَنْتَ تَعلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَجِئْ ، وَمِنْهُ مَجَازٌ عَقْلِيٌّ ، وَهُوَ إِسْنَادُهُ
إِلَى مُلَابِسٍ لَهُ بِتَأَوُّلٍ ،

أو لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب أولا كمرض ومات ، فأقسام
الحقيقة العقلية على مايشمله التعريف أربعة : الأول مايطابق الواقع والاعتقاد
جميعا (كقول المؤمن : أنبت الله البقل ، و) الثانى مايطابق الاعتقاد فقط نحو
(قول الجاهل : أنبت الربيع البقل) والثالث مايطابق الواقع فقط كقول
المعتزلى لمن لايعرف حاله وهو يخفيها عنه خلق الله تعالى الأفعال كلها وهـذا
المثال متروك فى المتن . (و) الرابع مالا يطابق الواقع ولا الاعتقاد (كقولك
جاء زيد وأنت) أى والحال أنك خاصة (تعلم أنه لم يجىء) دون المخاطب
إذ لو علمه المخاطب أيضا لما تعين كونه حقيقة لجواز أن يكون المتكلم قد جعل
علم السامع بأنه لم يجىء قرينة على أنه لم يرد ظاهره فلا يكون الاسناد إلى
ماهو له عند المتكلم فى الظاهر (ومنه) أى ومن الاسناد (مجاز عقلى) ويسمى
مجازا حكميا ومجازا فى الإثبات وإسنادا مجازيا (وهو إسناده) أى إسناد الفعل
أو معناه (إلى ملابس له) أى للفعل أو معناه (غير ماهو له) أى غير الملابس
الذى ذلك الفعل أو معناه مبنى له ، يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير
المفعول به فى المبنى للمفعول به سواء كان ذلك الغير غيرا فى الواقع أو عند
المتكلم فى الظاهر ، وبهذا سقط ماقيل إنه إن أراد غير ماهو له عند المتكلم فى
الظاهر فلا حاجة إلى قوله بتأول . وهو ظاهر ، وإن أراد به غير ماهو له فى الواقع
خرج عنه مثل قول الجاهل : أنبت الله البقل مجازا باعتبار الإسناد إلى السبب
(بتأول) متعلق باسناده ، ومعنى التأول تطلب مايؤول إليه من الحقيقة أو الموضع
الذى يئول إليه من العقل ، وحاصله أن ينصب قرينة صارفة عن أن يكون

وَلَهُ مُلَابَسَاتٌ شَتَّى يُلَابِسُ الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ وَالْمَصْدَرَ وَالزَّمَانَ وَالْمَكَانَ وَالسَّبَبَ ، فَإِسْنَادُهُ إِلَى الْفَاعِلِ أَوِ الْمَفْعُولِ بِهِ إِذَا كَانَ مَبْنِيًّا لَهُ حَقِيقَةٌ كَمَا مَرَّ ، وَإِلَى غَيْرِهِمَا لِلْمُلَابَسَةِ مَجَازٌ ، كَقَوْلِهِمْ : عِيشَةٌ رَاضِيَةٌ ، وَسَيْلٌ مُفْعَمٌ ، وَشِعْرٌ شَاعِرٌ ، وَنَهَارُهُ صَائِمٌ ، وَنَهْرٌ جَارٍ ، وَبَنَى الْأَمِيرُ الْمَدِينَةَ ؛

الاسناد إلى ما هو له (وله) أى للفعل وهذا إشارة إلى تفصيل وتحقيق للتعريفين (ملابسات شتى) أى مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى (يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب) لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما ، لأن الفعل لا يسند إليها (فاسناده إلى الفاعل أو المفعول به إذا كان مبنيا له) أى للفاعل أو المفعول به ، يعنى أن إسناده إلى الفاعل إذا كان مبنيا للفاعل أو إلى المفعول به إذا كان مبنيا للمفعول به (حقيقة كما مر) من الأمثلة (و) إسناده (إلى غيرهما) أى غير الفاعل أو المفعول به يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير المفعول به فى المبنى للمفعول به (للملابسة) يعنى لأجل أن ذلك الغير يشابه ماهو له فى ملابسة الفعل (مجاز كقولهم عيشة راضية) فيما بنى للفاعل وأسند إلى المفعول به إذ العيشة مرضية (وسيل مفعم) فى عكسه أعنى فيما بنى للمفعول وأسند إلى الفاعل لأن السيل هو الذى يفعم : أى يملأ ، من أفعمت الإناء : أى ملأته (وشعر شاعر) فى المصدر والأولى التمثيل بنحو جد جده ، لأن الشعر هنا بمعنى المفعول (ونهاره صائم) فى الزمان (ونهر جار) فى المكان ، لأن الشخص صائم فى النهار والماء جار فى النهر (وبنى الأمير المدينة) فى السبب . وينبغى أن يعلم أن المجاز العقلى يجرى فى النسبة الغير الإسنادية أيضا من الإضافية والإيقاعية نحو أعجبنى إنبات الربيع البقل وجرى الأنهار ؛ قال الله تعالى — فإن خفتم شقاق بينهما — ومكر الليل والنهار ، ونحو نومت الليل وأجريت النهر . قال الله تعالى — ولا تطيعوا أمر المسرفين — والتعريف المذكور إنما هو للإسنادى ، اللهم إلا أن

وَقَوْلُنَا بِتَأَوُّلٍ يُخْرِجُ نَحْوَ مَامَرَّ مِنْ قَوْلِ الْجَاهِلِ، وَلِهٰذَا لَمْ يُحْمَلْ نَحْوُ قَوْلِهِ:

أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الْكَبِيـــرَ كَرُّ الْغَدَاةِ وَمَرُّ الْعَشِى

عَلَى الْمَجَازِ مَا لَمْ يُعْلَمْ أَوْ يُظَنَّ أَنَّ قَائِلَهُ لَمْ يُرِدْ ظَاهِرَهُ كَمَا اُسْتُدِلَّ عَلَى أَنَّ إِسْنَادَ مَيَّزَ فِي قَوْلِ أَبِي النَّجْمِ:

* مَيَّزَ عَنْهُ قُنْزُعًا عَنْ قُنْزُعِ *

يراد بالإسناد مطلق النسبة . وههنا مباحث نفيسة وشحنا بها الشرح .

(وقولنا) فى التعريف (بتأول يخرج نحو مامر من قول الجاهل) أنبت الربيع البقل راثيا الإنبات من الربيع ، فإن هذا الإسناد وإن كان إلى غير ماهو له فى الواقع ، لكن لا تأول فيه لأنه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك ، فقوله بتأول يخرج ذلك كما يخرج الأقوال الكاذبة ، وهذا تعريض بالسكاكى حيث جعل التأول لإخراج الأقوال الكاذبة فقط وللتنبيه على هذا تعرض المصنف فى المتن لبيان فائدة هذا القيد مع أنه ليس ذلك من دأبه فى هذا الكتاب واقتصر على بيان إخراجه لنحو قول الجاهل مع أنه يخرج الأقوال الكاذبة أيضا (ولهذا) أى ولأن مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه (لم يحمل نحو قوله :

أشاب الصغير وأفنى الكبـــير كر الغداة ومر العشى

على المجاز) أى على أن إسناد أشاب وأفنى إلى كر الغـداة ومر العشى مجـاز (ما) دام (لم يعلم أو) لم (يظن أن قائله) أى قائل هـذا القول (لم يرد ظاهره) أى ظاهر الإسـناد لانتفاء التأول حينئذ لاحتمال أن يكون هو معتقدا للظاهر فيكون من قبيل قول الجاهل أنبت الربيع البقل (كما استدل) يعنى مالم يعلم ولم يستدل بشىء على أنه لم يرد ظاهره مثل هذا الإستدلال (على أن إسناد ميز) إلى جذب الليالى (فى قول أبى النجم : ميز عنه) أى عن الرأس (قنزعا عن قنزع) هو الشعر

* جَذْبُ اللَّيَالِي أَبْطِئِي أَوْ أَسْرِعِي *

مَجَازٌ بِقَوْلِهِ عَقِيبَهُ * أَفْنَاهُ قِيلُ اللهِ لِلشَّمْسِ اطْلُعِي *

(وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ) لِأَنَّ طَرَفَيْهِ إِمَّا حَقِيقَتَانِ، نَحْوُ: أَنْبَتَ الرَّبِيعُ الْبَقْلَ، أَوْ مَجَازَانِ نَحْوُ: أَحْيَا الْأَرْضَ شَبَابُ الزَّمَانِ، أَوْ مُخْتَلِفَانِ

المجتمع فى نواحى الرأس (جذب الليالى) أى مضيها واختلافها (أبطئ أو أسرعى) حالان من الليالى على تقدير القول : أى مقولا فيها ، ويجوز أن يكون الأمر بمعنى الخبر (مجاز) خبر أن ، أى استدل على أن إسناد ميز إلى جذب الليالى مجاز (بقوله) متعلق باستدل : أى بقول أبى النجم (عقيبه) أى عقيب قوله : ميز عنه قنزعا عن قنزع . (أفناه) أى أبا النجم أو شعر رأسه (قيل الله) أى أمر الله تعالى وإرادته (للشمس اطلعى) فإنه يدل على أنه فعل الله وأنه المبدىء والمعيد والمنشىء والمفنى فيكون الإسناد إلى جذب الليالى بتأول بناء على أنه زمان أو سبب .

أقسام المجاز العقلى

(وأقسامه) أى أقسام المجاز العقلى باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما (أربعة لأن طرفيه) وهما المسند والمسند إليه (إما حقيقتان) لغويتان (نحو أنبت الربيع البقل) فإن الإنبات والربيع حقيقتان والإسناد مجاز (أو مجازان) لغويان (نحو أحيا الأرض شباب الزمان) فإن المراد باحياء الأرض تهييج القوى النامية فيها وإحداث نضارتها بأنواع النبات والإحياء فى الحقيقة إعطاء الحياة ، وهى صفة تقتضى الحس والحركة الإرادية وكذا المراد بشباب الزمان زمان ازدياد قواها النامية وهو فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة : أى قوية مشتعلة (أو مختلفان) بأن يكون أحد الطرفين حقيقة ، والآخر مجازا

نَحْوُ : أَنْبَتَ الْبَقْلَ شَبَابُ الزَّمَانِ ، وَأَحْيَا الأَرْضَ الرَّبِيعُ وَهُوَ فِى الْقُرْآنِ كَثِيرٌ : وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ، يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ ، يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا ، يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ، وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا ، وَغَيْرُ مُخْتَصٍّ بِالْخَبَرِ ،

(نحو أنبت البقل شباب الزمان) فيما المسند فيه حقيقة ، والمسند إليه مجاز (وأحيا الأرض الربيع) فى عكسه ، ووجه الإنحصار فى الأربعة على ماذهب إليه المصنف ظاهر ، لأنه اشترط فى المسند أن يكون فعلا أو ما فى معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل إما حقيقة أو مجاز (وهو) أى المجاز العقلى (فى القرآن كثير) أى كثير فى نفسه لابالاضافة إلى مقابله حتى تكون الحقيقة العقلية قليلة ، وتقديم فى القرآن على كثير لمجرد الاهتمام كقوله تعالى (وإذا تليت عليهم آياته) أى آيات الله تعالى (زادتهم إيمانا) أسند الزيادة وهى فعل الله تعالى إلى الآيات لكونها سببا (يذبح أبناءهم) نسب التذبيح الذى هو فعل الجيش إلى فرعون لأنه سبب آمر (ينزع عنهما لباسهما) نسب نزع اللباس عن آدم وحواء عليهما السلام وهو فعل الله تعالى حقيقة إلى إبليس ، لأن سببه الأكل من الشجرة ، وسبب الأكل وسوسته ومقاسمته إياهما إنه لهما لمن الناصحين (يوما) نصب على أنه مفعول به لتتقون : أى كيف تتقون يوم القيامة إن بقيتم على الكفر يوما (يجعل الولدان شيبا) نسب الفعل إلى الزمان وهو لله تعالى حقيقة ، وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والأحزان فيه ، لأن الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن ، أوعن طوله وأن الأطفال يبلغون فيه أوان الشيخوخة (وأخرجت الأرض أثقالها) أى ما فيها من الدفائن والخزائن ، نسب الإخراج إلى مكانه ، وهو فعل الله تعالى حقيقة (وغير مختص بالخبر) عطف على قوله كثير ، أى وهو غير مختص بالخبر وإنما

بَلْ يَجْرِى فى الْإِنشَاءِ ، نَحْوُ : يَا هَامَانُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا ، وَلاَ بُدَّ لَهُ مِنْ قَرِينَةٍ لَفْظِيَّةٍ كَمَا مَرَّ ، أَوْ مَعْنَوِيَّةٍ كَاسْتِحَالَةِ قِيَامِ ٱلْمُسْنَدِ بِالْمَذْكُورِ عَقْلاً ، كَقَوْلِكَ : مَحَبَّتُكَ جَاءَتْ بِى إِلَيْكَ ، أَوْ عَادَةً نَحْوُ : هَزَمَ ٱلْأَمِيرُ ٱلْجُنْدَ ، وَصُدُورُهُ عَنِ ٱلْمُوَحِّدِ فى مِثْلِ : أَشَابَ الصَّغِيرَ ،

قال ذلك ، فإن تسميته بالمجاز فى الإثبات ، وإيراده فى أحوال الإسناد الخبرى يوهم اختصاصه بالخبر (بل يجرى فى الإنشاء ، نحو ياهامان ابن لى صرحا) لأن البناء فعل العملة ، وهامان سبب آمر وكذا قولك لينبت الربيع ماشاء ، وليصم نهارك، وليجد جدك وما أشبه ذلك مما أسند فيه الأمر أو النهى إلى ماليس المطلوب منه صدور الفعل أو الترك عنه ، وكذا قولك ليت النهر جار ، وقوله تعالى — أصلواتك تأمرك — (ولا بد له) أى للمجاز العقلى (من قرينة)صارفة عن إرادة ظاهرة ، لأن المتبادر إلى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة (لفظية كما مر) فى قول أبى النجم من قوله : أفناه قيل الله (أو معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور) أى بالمسند اليه المذكور مع المسند (عقلا) أى من جهة العقل ، يعنى يكون بحيث لا يدعى أحد من المحقين والمبطلين أنه يجوز قيامه به ، لأن العقل إذا خلى ونفسه يعده محالا (كقولك محبتك جاءت بى إليك) لظهور استحالة قيام المجىء بالمحبة (أو عادة) أى من جهة العادة (نحو هزم الأمير الجند) لاستحالة قيام هزم الجندى بالأمير وحده عادة ، وإن كان ممكنا عقلا ، وإنما قال قيامه به ليعم الصدور عنه مثل ضرب وهزم ؛ وغيره مثل قرب وبعد (وصدوره) عطف على استحالة : أى وكصدور الكلام (عن الموحد فى مثل : أشاب الصغير) وأفنى الكبير البيت ، فإنه يكون قرينة معنوية على أن إسناد أشاب وأفنى إلى كر الغداة ومر العشى مجاز ، لا يقال هذا داخل فى الإستحالة ، لأنا نقول لا نسلم ذلك

وَمَعْرِفَةُ حَقِيقَتِهِ إِمَّا ظَاهِرَةٌ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ ، أَيْ فَمَا رَبِحُوا فِي تِجَارَتِهِمْ ، وَإِمَّا خَفِيَّةٌ كَمَا فِي قَوْلِكَ : سَرَّتْنِي رُؤْيَتُكَ ، أَيْ سَرَّنِي اللَّهُ عِنْدَ رُؤْيَتِكَ ، وَقَوْلِهِ :

يَزِيدُكَ وَجْهُهُ حُسْنًا ... إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظَرَا

أَيْ يَزِيدُكَ اللَّهُ حُسْنًا فِي وَجْهِهِ ،

كيف وقد ذهب إليه كثير من ذوى العقول واحتجنا فى إبطاله إلى الدليل (ومعرفة حقيقته) يعنى أن الفعل فى المجاز العقلى : يجب أن يكون له فاعل أو مفعول به إذا أسند إليه يكون الإسناد حقيقة ؛ فمعرفة فاعله أو مفعوله الذى إذا أسند اليه يكون الإسناد حقيقة (إما ظاهرة كما فى قوله تعالى — فما ربحت تجارتهم — أى فما ربحوا فى تجارتهم ؛ وإما خفية) لاتظهر إلا بعد نظر وتأمل (كما فى قولك : سرتنى رؤيتك) أى سرنى الله عند رؤيتك (وقوله :

يزيدك وجهه حسنا ... إذا مازدته نظـرا

أى يزيدك الله حسنا فى وجهه) لما أودعه الله من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التأمل والإمعان ، وفى هذا تعريض بالشيخ عبد القاهر ، ورد عليه حيث زعم أنه لايجب فى المجاز العقلى أن يكون للفعل فاعل يكون الإسناد إليه حقيقة ، لأنه ليس لسرتنى فى سرتنى رؤيتك ، ولا ليزيدك فى يزيدك وجهه حسنا فاعل يكون الإسناد إليه حقيقة ، وكذا أقدمنى بلدك حق لى على فلان ، بل الموجود ههنا هو السرور والزيادة والقدوم . واعترض عليه الإمام فخر الدين الرازى بأن الفعل لا بد أن يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل ، فهو إن كان ما أسند إليه الفعل فلا مجاز ، وإلا فيمكن تقديره ، وزعم صاحب المفتاح إن اعتراض الإمام حق ، وأن فاعل هذه الأفعـال هو الله تعالى ، وأن الشيـخ لم يعرف حقيقتها لخفائها فتبعه

وَأَنْكَرَهُ السَّكَّاكِيُّ ذَاهِبًا إِلَى أَنَّ مَا مَرَّ وَنَحْوَهُ اسْتِعَارَةٌ بِالْكِنَايَةِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالرَّبِيعِ الْفَاعِلُ الْحَقِيقِيُّ بِقَرِينَةِ نِسْبَةِ الْإِنْبَاتِ إِلَيْهِ ، وَعَلَى هٰذَا الْقِيَاسِ غَيْرُهُ وَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِعِيشَةٍ ، فِى قَوْلِهِ تَعَالَى : فِى عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ، صَاحِبَهَا كَمَا سَيَأْتِى ،

المصنف ؛ وفى ظنى أن هذا تكلف ، والحق ما ذكره الشيخ (وأنكره) أى المجاز العقلى (السكاكى) وقال الذى عندى نظمه فى سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة فى التشبيه وجعل نسبة الإنبات إليه قرينة للاستعارة ، وهذا معنى قوله (ذاهبا إلى أن مامر) من الأمثلة (ونحوه استعارة بالكناية) وهى عند السكاكى أن تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة ، وهى أن تنسب إليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل أن تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف إليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان (بناء على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقى) للإنبات يعنى القادر المختار (بقرينة نسبة الانبات) الذى هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقى (إليه) أى إلى الربيع (وعلى هذا القياس غيره) أى غير هذا المثال . وحاصله أن تشبه الفاعل المجازى بالفاعل الحقيقى فى تعلق وجود الفعل به ، ثم تفرد الفاعل المجازى بالذكر وتنسب إليه شيئا من لوازم الفاعل الحقيقى (وفيه) أى فيما ذهب إليه السكاكى (نظر لأنه يستلزم أن يكون المراد بعيشة فى قوله تعالى — فهو فى عيشة راضية — صاحبها لما سيأتى) فى الكتاب من تفسير الإستعارة بالكناية على مذهب السكاكى ، وقد ذكرناه ، وهو يقتضى أن يكون المراد بالفاعل المجازى هو الفاعل الحقيقى ، فيلزم أن يكون المراد بعيشة صاحبها واللازم باطل إذ لامعنى لقولنا فهو فى صاحب عيشة راضية ، وهذا مبنى

وَأَنْ لاَ تَصِـحَّ ٱلْإِضَافَةُ فى نَحْوِ : نَهَارُهُ صَائِمٌ ، لِبُطْلاَنِ إِضَافَةِ الشَّىْءِ إِلَى نَفْسِهِ ، وَأَنْ لاَ يَـكُونَ ٱلْأَمْرُ بِالْبِنَاءِ لِهَامَانَ ، وَأَنْ يَتَوَقَّفَ نَحْوُ : أَنْبَتَ ٱلرَّبِيعُ البَقْلَ عَلَى السَّمْعِ ، وَٱللَّوَازِمُ كُلُّهَا مُنْتَفِيَةٌ ، وَلِأَنَّهُ يَنْتَقِضُ بِنَحْوِ نَهَارُهُ صَائِمٌ

على أن المراد بعيشة وضمير راضية واحد (و) يستلزم (أن لاتصح الإضافة فى) كل ما أضيف الفاعل المجازى إلى الفاعل الحقيقى (نحو نهاره صائم لبطلان إضافة الشىء إلى نفسه) اللازمة من مذهبه ، لأن المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولاشك فى صحة هذه الإضافة وفى وقوعها كقوله تعالى — فما ربحت تجارتهم — وهذا أولى فى التمثيل (و) يستلزم (أن لايكون الأمر بالبناء) فى قوله تعالى — ياهامان ابن لى صرحا — (لهامان) لأن المراد به حينئذ هو العملة أنفسهم واللازم باطل لأن النداء له والخطاب معه (و) يستلزم (أن يتوقف نحو أنبت الربيع البقل) وشفى الطبيب المريض ، وسرتنى رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقى هو الله تعالى (على السمع) من الشارع لأن أسماء الله تعالى توقيفية ، واللازم باطل لأن مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع عند القائلين بأن أسماء الله تعالى توقيفية وغيرهم ، سمع من الشارع أو لم يسمع (واللوازم كلها منتفية) كما ذكرنا فينتفى كونه من باب الإستعارة بالكناية لأن انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم . والجواب أن مبنى هــذه الإعتراضات على أن مذهبه فى الاستعارة بالكناية أن يذكر المشبه ويراد المشبه به حقيقة ؛ وليس كذلك ، بل مذهبه أن يراد المشبه به ادعاء ومبالغة لظهور أن ليس المراد بالمنية فى قولنا : مخالب المنية نشبت بفلان هو السبع حقيقة ، والسكاكى صرح بذلك فى كتابه ، والمصنف لم يطلع عليه (ولأنه) أى ما ذهب إليه السكاكى (ينتقض بنحو نهاره صائم) وليله قائم وما أشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل

لِاشْتِمالِهِ عَلَى ذِكْرِ طَرَفِ التَّشْبِيهِ .

أحوال المسند إليه

أَمَّا حَذْفُهُ فَلِلاحْتِرَازِ عَنِ العَبَثِ بِنَاءً عَلَى الظَّاهِرِ ، أَوْ تَخْيِيلِ العُدُولِ إِلَى أَقْوَى الدَّلِيلَيْنِ مِنَ العَقْلِ وَاللَّفْظِ ،

الحقيقى (لاشتماله على ذكر طرف التشبيه) وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به السكاكى . والجواب أنه إنما يكون مانعا إذا كان ذكرهما على وجه ينبئ عن التشبيه بدليل أنه جعل قوله :

لاتعجبوا من بلى غلالته ° قد زر أزراره على القمر

من باب الإستعارة مع ذكر الطرفين ، وبعضهم لما لم يقف على مراد السكاكى بالإستعارة بالكناية أجاب عن هذه الإعتراضات بما هو برىء عنه ورأينا تركه أولى .

أحوال المسند إليه

أى الأمور العارضة له من حيث إنه مسند إليه وقدم المسند إليه على المسند لما سيأتى (أما حذفه) قدمه على سائر أحواله لكونه عبارة عن عدم الاتيان به ، وعدم الحادث سابق على وجوده ؛ وذكره ههنا بلفظ الحذف وفى المسند بلفظ الترك تنبيها على أن المسند إليه هو الركن الأعظم الشديد الحاجة إليه حتى أنه إذا لم يذكره فكأنه أتى به ثم حذف ، بخلاف المسند فإنه ليس بهذه المثابة فكأنه ترك من أصله (فللاحتراز عن العبث بناء على الظاهر) لدلالة القرينة عليه وإن كان فى الحقيقة ركنا من الكلام (أو تخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ) فإن الاعتماد عند الذكر على

كَقَوْلِهِ :

* قَالَ لِي كَيْفَ أنت قلتُ عَلِيلُ *

أَوِ اخْتِبَارِ تَنَبُّهِ السَّامِعِ عِنْدَ القَرِينَةِ أَوْ مِقْدَارِ تَنَبُّهِهِ أَوْ إِيهَامِ صَوْنِهِ عَنْ لِسَانِكَ ، أَوْ عَكْسِهِ ، أَوْ تَأَتِّي الإِنْكَارِ لَدَى الحَاجَةِ ، أَوْ تَعَيُّنِهِ ، أَوِ ادِّعَاءِ التَّعَيُّنِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ .

دلالة اللفظ من حيث الظاهر ، وعند الحذف على دلالة العقل ، وهو أقوى لافتقار اللفظ إليه ، وإنما قال تخييل العدول لأن الدال حقيقة عند الحذف هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن (كقوله : قال لى كيف أنت قلت عليل) لم يقل أنا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين (أو اختبار تنبه السامع عند القرينة) هل يتنبه أم لا (أو) اختبار (مقدار تنبهه) هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا (أو إيهام صونه) أى صون المسند إليه (عن لسانك) تعظيما له (أو عكسه) أى إيهام صون لسانك عنه تحقيراً له (أو تأتى الإنكار) أى تيسره (لدى الحاجة) نحو فاسق فاجر عند قيام القرينة على أن المراد زيد ليتأتى لك أن تقول ما أردت زيدا بل غيره (أو تعينه) والظاهر أن ذكر الاحتراز عن العبث يغنى عن ذلك لكن ذكره لأمرين : أحدهما الاحتراز عن سوء الأدب فيما ذكروا له من المثال ، وهو خالق لما يشاء فاعل لما يريد أى الله تعالى ، والثانى التوطئة والتمهيد لقوله (أو ادعاء التعين) له نحو وهاب الألوف أى السلطان (أو نحو ذلك) كضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب ضجر أو سآمة أو فوات فرصة أو محافظة على وزن أو سجع أو قافية أو نحو ذلك كقول الصياد : غزال أى هذا غزال وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام أو ترك نظائره مثل الرفع على المدح أو الذم أو الترحم

وَأَمَّا ذِكْرُهُ فَلِكَوْنِهِ الأَصْلَ ، وَلاَ مُقْتَضِيَ لِلْعُدُولِ عَنْهُ ، أَوْ لِلاحْتِيَاطِ لِضَعْفِ التَّعْوِيلِ عَلَى الْقَرِينَةِ ، أَوِ التَّنْبِيهِ عَلَى غَبَاوَةِ السَّامِعِ ، أَوْ زِيَادَةِ الإِيضَاحِ وَالتَّقْرِيرِ ، أَوْ إِظْهَارِ تَعْظِيمِهِ ، أَوْ إِهَانَتِهِ ، أَوِ التَّبَرُّكِ بِذِكْرِهِ ، أَوِ اسْتِلْذَاذِهِ ، أَوْ بَسْطِ الْكَلاَمِ حَيْثُ الإِصْغَاءُ مَطْلُوبٌ ، نَحْوُ : هِيَ عَصَايَ .

وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ فَبِالإِضْمَارِ لِأَنَّ الْمَقَامَ لِلتَّكَلُّمِ ، أَوِ الْخِطَابِ ، أَوِ الْغَيْبَةِ ،

(وأما ذكره) أى ذكر المسند إليه (فلكونه) أى الذكر (الأصل) ولا مقتضى للعدول عنه (أو للاحتياط لضعف التعويل) أى الاعتماد (على القرينة ، أو التنبيه على غباوة السامع أو زيادة الإيضاح والتقرير) وعليه قوله تعالى — أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون — (أو إظهار تعظيمه) لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو أمير المؤمنين حاضر (أو إهانته) أى إهانة المسند إليه لكون اسمه مما يدل على الإهانة مثل السارق اللئيم حاضر (أو التبرك بذكره) مثل النبي عليه الصلاة والسلام قائل هذا القول (أو استلذاذه) مثل الحبيب حاضر (أو بسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب) أى فى مقام يكون إصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه ، ولهذا يطال الكلام مع الأحباء (نحو) قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام (هى عصاى) أتوكأ عليها — وقد يكون الذكر للتهويل أو التعجب أو الإشهاد فى قضية أو التسجيل على السامع حتى لايكون له سبيل إلى الإنكار .

(وأما تعريفه) أى إيراد المسند إليه معرفة ، وإنما قدم ههنا التعريف وفى المسند التنكير لأن الأصل فى المسند إليه التعريف وفى المسند التنكير (فبالإضمار لأن المقام للتكلم) نحو أنا ضربت (أو الخطاب) نحو أنت ضربت (أو الغيبة) نحو هو ضرب لتقدم ذكره إما لفظا تحقيقا أو تقديرا ، وإما معنى لدلالة لفظ عليه أو قرينة حال ، وإما حكما .

وأَصْلُ الخِطَابِ أَنْ يَكُونَ لِمُعَيَّنٍ ، وَقَدْ يُتْرَكُ إلى غَيْرِهِ لِيَعُمَّ كُلَّ مُخَاطَبٍ، نَحْوُ: وَلَوْ تَرَى إِذِ المُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ، أَىْ تَنَاهَتْ حَالُهُمْ فى الظُّهُورِ ، فلاَ يَخْتَصُّ بِهِ مُخَاطَبٌ ، أَوْ بالْعَلَمِيَّةِ لإحْضَارِهِ بِعَيْنِهِ فى ذِهْنِ السَّامِعِ ابْتِدَاءً بِاسْمٍ مُخْتَصٍّ بِهِ ،

(وأصل الخطاب أن يكون لمعين) واحدا كان أو أكثر لأن وضع المعارف على أن تستعمل لمعين مع أن الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضر (وقد يترك) أى الخطاب مع معين (إلى غيره) أى غير معين (ليعم) الخطاب (كل مخاطب) على سبيل البدل (نحو ولو ترى إذ المجرمون ناكسوا رءوسهم عند ربهم) لا يريد بقوله : ولو ترى إذ المجرمون مخاطبا معينا قصدا إلى تفظيع حالهم (أى تناهت حالهم فى الظهور) لأهل المحشر إلى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء ، وإذا كان كذلك (فلا يختص به) أى بهذا الخطاب (مخاطب) دون مخاطب بل كل من تتأتى منه الرؤية فله مدخل فى هذا الخطاب، وفى بعض النسخ فلا يختص بها أى برؤية حالهم مخاطب أو بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف .

(وبالعلمية) أى تعريف المسند إليه بإيراده علما ، وهو ما وضع لشىء مع جميع مشخصاته (لاحضاره) أى المسند إليه (بعينه) أى بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ماعداه ، واحترز بهذا عن إحضاره باسم جنسه ورجل عالم جاءنى (فى ذهن السامع إبتداء) أى أول مرة واحترز به عن نحو جاءنى زيد وهو راكب (باسم مختص به) أى بالمسند إليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره ، واحترز به عن إحضاره بضمير المتكلم أو المخاطب أو اسم الإشارة والموصول والمعرف بلام العهد والإضافة ، وهذه القيود لتحقيق مقام العلمية ، وإلا فالقيد الأخير مغن عما سبق ، وقيل احترز بقوله ابتداء عن الإحضار بشرط التقدم كما فى المضمر الغائب والمعرف بلام العهد

نَحْوُ : قُلْ هُوَ اللهُ أَحَــدٌ ، أَوْ تَعْظِيمٍ ، أَوْ إِهَانَة ، أَوْ كِنَايَةٍ ،

فإنه يشترط تقدم ذكره والموصول فإنه يشترط تقدم العلم بالصلة ، وفيه نظر لأن جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم فإنه مشروط بتقدم العــلم بالوضع (نحو قل هو الله أحد) فالله أصله الإله حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق للعالم . وزعم بعضهم أنه اسم لمفهوم الواجب لذاته أو المستحق للعبودية له وكل منهما كلى انحصر فى فرد فلا يكون علما لأن مفهوم العلم جزئى . وفيه نظر لأنا لا نسلم أنه اسم لهذا المفهوم الكلى كيف وقد أجمعوا على أن قولنا : لا إله إلا الله كلمة التوحيد ، ولو كان الله اسما لمفهوم كلى لما أفادت التوحيــد لأن الكلى من حيث هو كلى يحتمل الكثرة (أو تعظيم أو إهانة) كما فى الألقاب الصالحة لذلك مثل ركب علىّ وهرب معاوية (أو كناية) عن معنى يصلح العلم له نحو أبو لهب فعل كذا كناية عن كونه جهنميا بالنظر إلى الوضع الأول أعنى الإضافى لأن معناه ملازم النار وملابسها،ويلزمه أنه جهنمى فيكون انتقالا من الملزوم إلى اللازم باعتبار الوضع الأول وهذا القدر كاف فى الكناية ، وقيل فى هــذا المقام إن الكناية كما يقال جاء حاتم ويراد به لازمه أى جواد لا الشخص المسمى بحاتم ، ويقال رأيت أبا لهب أى جهنميا ، وفيه نظر لأنه حينئذ يكون استعارة لا كناية على ما سيجىء ، ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا فعل كذا هذا الرجل مشيرا إلى كافر ، وقولنا أبو جهل فعل كذا كناية عن الجهنمى ولم يقل به أحد . ومما يدل على فساد ذلك أنه مثل صاحب المفتاح وغيره فى هذه الكناية بقوله تعالى :-تبت يدا أبى لهب-،ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبى لهب لا كافر آخر .

أَوْ إِيهامِ اسْتِلْذاذِهِ ، أَوِ التَّبَرُّكِ بِهِ .

وَبِالْمَوْصُولِيَّةِ لِعَدَمِ عِلْمِ الْمُخاطَبِ بِالأَحْوالِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ سِوَى الصِّلَةِ ، كَقَوْلِكَ : الَّذِي كانَ مَعَنا أَمْسِ رَجُلٌ عالِمٌ ، أَوِ اسْتِهْجانِ التَّصْرِيحِ بِالاسْمِ ، أَوْ زِيادَةِ التَّقْرِيرِ ، نَحْوُ : وَراوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِها عَنْ نَفْسِهِ .

(أو إيهام استلذاذه) أى وجدان العلم لذيذا نحو قوله :

بالله ياظبيات القاع قلن لنا ليلاى منكن أم ليلى من البشر

(أو التبرك به) نحو الله الهادى ومحمد الشفيع أو نحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغيره مما يناسب اعتباره فى الأعلام :

تعريفه بالموصولية

(وبالموصولية) أى تعريف المسند إليه بإيراده اسم موصول (لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة كقولك : الذى كان معنا أمس رجل عالم) ولم يتعرض المصنف لما لا يكون للمتكلم أو لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين فى بلاد الشرق لا أعرفهم أو لانعرفهم لقلة جدوى مثل هذا الكلام (أو استهجان التصريح بالاسم أو زيادة التقرير) أى تقرير الغرض المسوق له الكلام وقيل تقرير المسند ، وقيل تقرير المسند إليه (نحو وراودته) أى يوسف عليه الصلاة والسلام والمراودة مفاعلة من راد يرود : جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشىء الذى لا يريد أن يخرجه من يده يحتال عليه أن يغلبه ويأخذه منه وهى عبارة عن التمحل لمواقعته إياها والمسند إليه هو قوله تعالى (التى هو فى بيتها عن نفسه) متعلق براودته فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف عليه السلام وطهارة ذيله ، والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز أو زليخا لأنه إذا كان فى بيتها وتمكن من نيل المراد عنها ولم

أَوِ التَّفْخِيمِ : نَحْوُ : فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ، أَوْ تَنْبِيهِ الْمُخَاطَبِ عَلَى خَطَإٍ نَحْوُ :

إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ إِخْوَانَكُمْ ‏ ‏ يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا

أَوِ الإِيمَاءِ إِلَى وَجْهِ بِنَاءِ الْخَبَرِ ، نَحْوُ : إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ، ثُمَّ إِنَّهُ ،

يفعل كان غاية فى النزاهة ، وقيل هو تقرير للمراودة لما فيه من فرط الإختلاط والألفة ، وقيل هو تقرير للمسند إليه لإمكان وقوع الإبهام والإشتراك فى العزيز أو زليخا ، والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط ، وظنى أنها مثال لها ، ولاستهجان الصريح بالاسم وقد بينته فى الشرح (أو التفخيم) أى التعظيم والتهويل (نحو : فغشيهم من اليم ما غشيهم) فإن فى هذا الإبهام من التفخيم ما لا يخفى (أو تنبيه المخاطب على خطأ نحو : إن الذين ترونهم) أى تظنونهم (إخوانكم * يشفى غليل صدورهم أن تصرعوا) أى تهلكوا أو تصابوا بالحوادث ، ففيه من التنبيه على خطئهم فى هذا الظن ما ليس فى قولك : إن القوم الفلانى (أو الإيماء) أى الإشارة (إلى وجه بناء الخبر) أى إلى طريقه تقول : عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته : أى على طرزه وطريقته يعنى تأتى بالموصول والصلة للإشارة إلى أن بناء الخبر عليه من أى وجه وأى طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك (نحو : إن الذين يستكبرون عن عبادتى) فإن فيه إيماء إلى أن الخبر المبنى عليه أمر من جنس العقاب والإذلال ، وهو قوله تعالى (سيدخلون جهنم داخرين) ومن الخطأ فى هذا المقام تفسير الوجه فى قوله إلى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب وقد استوفينا ذلك فى الشرح (ثم إنه) أى الإيماء إلى وجه بناء الخبر لا مجرد جعل المسند إليه موصولا كما سبق إلى بعض

وَرُبَّمَا جُعِلَ ذَرِيعَةً إلى التَّعْرِيضِ بالتَّعْظِيمِ لِشَأْنِهِ نَحْوُ:

إنَّ الذِي سَمَكَ السَّماء بَنَى لَنَا ... بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

أَوْ شَأْنِ غيرِهِ ، نحوُ: الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْباً كَانُوا هُمُ الخَاسِرِينَ ، وَقَدْ يُجْعَلُ ذَرِيعَةً إلى تَحْقِيقِ الخبَرِ .

الأوهام (ربما جعل ذريعة) أى وسيلة (إلى التعريض بالتعظيم لشأنه) أى لشأن الخبر (نحو: إن الذى سمك) أى رفع (السماء بنى لنا • بيتاً) أراد به الكعبة أو بيت الشرف والمجد (دعائمه أعز وأطول) من دعائم كل بيت ففى قوله: إن الذى سمك السماء إيماء إلى أن الخبر المبنى عليه أمر من جنس الرفعة ، والبناء عند من له ذوق سليم. ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التى لا بناء أعظم منها ولا أرفع (أو) ذريعة إلى تعظيم (شأن غيره) أى غير الخبر (نحو: الذين كذبوا شعيباً كانوا هم الخاسرين) ففيه إيماء إلى أن الخبر المبنى عليه مما ينبىء عن الخيبة والخسران وتعظيم لشأن شعيب عليه السلام ، وربما يجعل ذريعة إلى الإهانة لشأن الخبر نحو: إن الذى لا يحسن معرفة الفقه قد صنف فيه ، أو لشأن غيره نحو: إن الذى يتبع الشيطان خاسر ، (وقد يجعل ذريعة إلى تحقيق الخبر): أى جعله محققاً ثابتاً نحو:

إن التى ضربت بيتاً مهاجرة ... بكوفة الجند غالت ودها غول

فإن فى ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة إليها إيماء إلى أن طريق بناء الخبر مما ينبىء عن زوال المحبة وانقطاع المودة. ثم إنه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كأنه برهان عليه ، وهذا معنى تحقيق الخبر وهو مفقود فى مثل: إن الذى سمك السماء ، إذ ليس فى رفع الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتاً فظهر الفرق بين الإيماء وتحقيق الخبر.

وَبِالإِشَارَةِ لِتَمْيِيزِهِ أَكْمَلَ تَمْيِيزٍ ، نَحْوُ قَوْلِهِ :

هٰـذَا أَبُو الصَّقْرِ فَرْدًا فِى مَحَاسِنِهِ مِنْ نَسْلِ شَيْبَانَ بَيْنَ الضَّالِ وَالسَّلَمِ

أَوِ التَّعْرِيضِ بِغَبَاوَةِ السَّامِعِ كَقَوْلِهِ :

أُولٰئِكَ آبَائِى فَجِئْنِى بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعَتْنَا يَا جَرِيرُ المَجَامِعُ

أَوْ بَيَانِ حَالِهِ فِى القُرْبِ أَوِ البُعْدِ ، أَوِ التَّوَسُّطِ ، كَقَوْلِكَ : هٰذَا أَوْ ذٰلِكَ ، أَوْ ذَاكَ زَيْدٌ ، أَوْ تَحْقِيرِهِ بِالْقُرْبِ ، نَحْوُ : أَهٰذَا الَّذِى

تعريفه بالإشارة

(وبالإشارة) أى تعريف المسند إليه بإيراده اسم إشارة (لتمييزه) أى المسند إليه (أكمل تمييز) لغرض من الأغراض (نحو : هذا أبو الصقر فردا) نصب على المدح أو الحال (فى محاسنه * من نسل شيبان بين الضال والسلم) وهما شجرتان بالبادية : يعنى يقيمون بالبادية لأن فقد العز فى الحضر (أو التعريض بغباوة السامع) حتى كأنه لايدرك غير المحسوس (كقوله :

أولئك آبائى فجئنى بمثلهم إذا جمعتنا ياجرير المجامع

أو بيان حاله) أى حال المسند إليه (فى القرب أو البعد أو التوسط كقولك : هذا أو ذلك أو ذاك زيد) وأخر ذكر التوسط لأنه إنما يتحقق بعد تحقق الطرفين ؛ وأمثال هذه المباحث تنظر فيها اللغة من حيث إنها تبين أن هذا مثل للقريب ، وذاك للمتوسط ، وذلك للبعيد ، وعلم المعانى من حيث إنه إذا أريد بيان قرب المسند إليه يؤتى بهـذا وهو زائد على أصل المراد الذى هو الحكم على المسند إليه المذكور المعبر عنه بشىء يوجب تصوره على أى وجه كان (أو تحقيره) أى تحقير المسند إليه (بالقرب نحو : أهـذا الذى

يَذْكُرُ آلْمُتَكَلِّمُ ، أَوْ تَعْظِيمِهِ بِالْبُعْدِ ، نَحْوُ : الم ذَٰلِكَ الْكِتَابُ ، أَوْ تَحْقِيرِهِ كَمَا يُقَالُ ذَٰلِكَ اللَّعِينُ فَعَلَ كَذَا ، أَوْ لِلتَّنْبِيهِ عِنْدَ تَعْقِيبِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِأَوْصَافٍ عَلَى أَنَّهُ جَدِيرٌ بِمَا يَرِدُ بَعْدَهُ مِنْ أَجْلِهَا ، نَحْوُ : أُولَٰئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ .

يذكر ، المتكلم أو تعظيمه بالبعد نحو : الم ذلك الكتاب) تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة (أو تحقيره) بالبعد (كما يقال ذلك اللعين فعل كذا) تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للإشارة إلى كل غائب عينا كان أو معنى ، وكثيرا مايذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ ذلك لأن المعنى غير مدرك بالحس فكأنه بعيد (أو للتنبيه) أى تعريف المسند إليه بالإشارة للتنبيه (عند تعقيب المشار إليه بأوصاف) أى عند إيراد الأوصاف على عقب المشار إليه يقال عقبه فلان إذا جاء على عقبه ثم تعديه بالباء إلى المفعول الثانى وتقول عقبته بالشيء إذا جعلت الشيء على عقبه ، وبهذا ظهر فساد ماقيل إن معناه عند جعل اسم الإشارة بعقب أوصاف (على أنه) متعلق بالتنبيه أى للتنبيه على أن المشار إليه (جدير بما يرد بعده) أى بعد اسم الإشارة (من أجلها) متعلق بجدير : أى حقيق بذلك لأجل الأوصاف التى ذكرت بعد المشار إليه (نحو)ـ الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة : إلى قوله (أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون) عقب المشار إليه وهو الذين يؤمنون بأوصاف متعددة من الإيمان بالغيب وإقام الصلاة وغير ذلك . ثم عرف المسند إليه بالإشارة تنبيها على أن المشار إليهم أحقاء بما يرد بعد أولئك ، وهو كونهم على الهدى عاجلا ، والفوز بالفلاح آجلا من أجل اتصافهم بالأوصاف المذكورة .

وَباللام لِلإشارَةِ إلى مَعْهُودٍ ، نحوُ : وَلَيْسَ الذَّكَرُ كالأُنثَى : أى الذى طَلَبَتْ كالَّتِى وُهِبَتْ لَهَا ، أوْ إلى نَفْسِ الحَقِيقَةِ كقَوْلِكَ : الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ المَرْأَةِ ، وَقَدْ يَأْتِى لِوَاحِدٍ بِاعْتِبارِ عَهْدِيَّتِهِ فى الذِّهْنِ ،

تعريفه باللام

(وباللام) أى تعريف المسند إليه باللام (للإشارة إلى معهود) أى إلى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان أو اثنين أو جماعة يقال عهدت فلانا إذا أدركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا أو كناية (نحو : وليس الذكر كالأنثى : أى) ليس الذكر (الذى طلبت) امرأة عمران (كالتى) أى كالأنثى التى (وهبت) تلك الأنثى (لها) أى لامرأة عمران فالأنثى إشارة إلى ماتقدم ذكره صريحا فى قوله تعالى : قالت رب إنى وضعتها أنثى لكنه ليس بمسند إليه والذكر إشارة إلى ماسبق ذكره كناية فى قوله تعالى : رب إنى نذرت لك مافى بطنى محررا . فإن لفظ ما وإن كان يعم الذكور والإناث لكن التحرير ، وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس إنما كان للذكور دون الإناث وهو مسند إليه ، وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب به نحو خرج الأمير إذا لم يكن فى البلد إلا أمير واحد (أو) للإشارة (إلى نفس الحقيقة) ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الأفراد (كقولك الرجل خير من المرأة ، وقد يأتى) المرأة بلام الحقيقة (لواحد) من الأفراد (باعتبار عهديته فى الذهن) لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة ، يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذى هو موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن على فرد ما موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهوداً فى الذهن وجزئياً من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا إياها كما يطلق الكلى الطبيعى على جزئى من جزئياته ، وذلك عند قيام قرينة دالة

كَقَوْلِكَ : ادْخُلِ السُّوقَ حَيْثُ لا عَهْدَ ، وَهٰذَا فى المَعْنَى كَالنَّـكِرَةِ ، وَقَدْ يُفِيدُ الاسْتِغْرَاقَ نَحْوُ : إنَّ الإنْسَانَ لَفِى خُسْرٍ ،

على أن ليس القصد إلى نفس الحقيقة من حيث هى هى بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها فى ضمن جميع الأفراد ، بل بعضها غـير معين (كقولك : ادخل السوق حيث لا عهد) فى الخارج ومثله قوله تعالى ـ وأخاف أن يأكله الذئب ـ (وهذا فى المعنى كالنكرة) وإن كان فى اللفظ تجرى عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ ، وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك ، وإنما قال كالنـكرة لما بينهما من تفاوت ما ، وهو أن النـكرة معناه بعض غير معين من جملة الحقيقة ، وهـذا معناه نفس الحقيقة وإنما تستفاد البعضية من القرينـة كالدخول والأكل فيما مر فالمجرد وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء ، وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان ولـكونه فى المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة ، ويوصف بالجملة كقوله :

* ولقد أمر على اللئيم يسبنى * (وقد يفيد) أى المعرف باللام المشار بها إلى الحقيقة (الاستغراق نحو : إن الإنسان لفى خسر) أشير باللام إلى الحقيقة لـكن لم يقصد بها الماهية من حيث هى هى ولا من حيث تحققها فى ضمن بعض الأفراد بل فى ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منـه ، لو سكت عن ذكره ، فاللام التى لتعريف العهد الذهنى أو للاستغراق هى لام الحقيقة حمل على ما ذكرناه بحسب المقام والقرينة ، ولهذا قلنا إن الضمير فى قوله : وقد يأتى وقد يفيد عائد إلى المعرف باللام المشار بها إلى الحقيقـة ، ولابد فى لام الحقيقـة من أن يقصد بها الإشارة إلى المـاهية باعتبار حضورها فى الذهن ليتميز عن أسماء الأجناس النكرات مثل الرجعى ورجعى ، وإذا اعتبر الحضور فى الذهن فيوجه امتيازه عن تعريف العهـد أن لام العهد إشارة إلى حصة معينة من الحقيقة واحدا

وَهُوَ ضَرْبَانِ : حَقِيقِيٌّ نَحْوُ: عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ : أَيْ كُلِّ غَيْبٍ وَشَهَادَةٍ ، وَعُرْفِيٌّ كَقَوْلِنَا : جَمَعَ الأَمِيرُ الصَّاغَةَ : أَيْ صَاغَةَ بَلَدِهِ أَوْ مَمْلَكَتِهِ ، واسْتِغْرَاقُ الْمُفْرَدِ أَشْمَلُ بِدَلِيلِ صِحَّةِ لارِجَالَ فِى الدَّارِ إِذَا كَانَ فِيهَا رَجُلٌ أَوْ رَجُلانِ دُونَ لا رَجُلَ ،

كان أو اثنين أو جماعة ولام الحقيقة إشارة إلى نفس الحقيقة من غير نظر إلى الأفراد فليتأمل .

الاستغراق ضربان

(وهو) أى الاستغراق (ضربان : حقيقى) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة (نحو عالم الغيب والشهادة: أى كل غيب وشهادة . وعرفى) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف (نحو : جمع الأمير الصاغة : أى صاغة بلده ، أو) أطراف (مملكته) لأنه المفهوم عرفا لاصاغة الدنيا . قيل المثال مبنى على مذهب المازنى ، وإلا فاللام فى اسم الفاعل عند غيره موصولة ، وفيه نظر لأن الخلاف إنما هو فى اسم الفاعل بمعنى الحدوث دون غيره نحو : المؤمن ، والكافر ، والعالم ، والجاهل لأنهم قالوا هذه الصلة فعل فى صورة الإسم ، فلابد فيه من معنى الحدوث ؛ ولو سلم . فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف أو غيره ، والموصول أيضاً مما يأتى للاستغراق نحو : أكرم الذين يأتونك إلا زيداً ، أو اضرب القاعدين والقائمين إلا عمرا ، وهذا ظاهر (واستغراق المفرد) سواء كان بحرف التعريف أو غيره (أشمل) من استغراق المثنى والمجموع بمعنى أنه يتناول كل واحد واحد من الأفراد ، والمثنى إنما يتناول كل اثنين اثنين ، والمجموع إنما يتناول كل جماعة جماعة (بدليل صحة : لارجال فى الدار إذا كان فيها رجل أو رجلان دون لارجل) فإنه لايصح إذا كان فيها رجل

وَلا تَنافِىَ بَيْنَ الاسْتِغْرَاقِ وَإفْرَادِ الِاسْمِ ، لِأنَّ الْحَرْفَ إنَّمَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ مُجَرَّدًا عَنْ مَعْنَى الوَحْدَةِ ، وَلِأَنَّهُ بِمَعْنَى كُلُّ فَرْدٍ ، لا مَجْمُوعِ الأَفْرَادِ ، وَلِهٰذا امْتَنَعَ وَصْفُهُ بِنَعْتِ الجَمْعِ .

وَبِالإضَافَةِ لِأَنَّهَا

أو رجلان ، وهذا فى النكرة المنفية مسلم . وأما المعرف باللام فلا بل الجمع المعرف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الأفراد على ما ذكره أكثر أئمة الأصول والنحو ، ودل عليه الاستقراء ، وأشار إليه أئمة التفسير وقد أشبعنا الكلام فى هذا المقام فى الشرح فليطالع ثمة . ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو أن إفراد الإسم يدل على وحدة معناه ، والاستغراق يدل على تعدده ، وهما متنافيان . أجاب عنه بقوله (ولا تنافى بين الاستغراق ، وإفراد الاسم لأن الحرف) الدال على الا ستغراق كحرف النفى ، والتعريف (إنما يدخل عليه) أى على الاسم المفرد حال كونه (مجردا عن) الدلالة على (معنى الوحدة) وامتناع وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظى (ولأنه) أى المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق (بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد ، ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) عند الجمهور ، وإن حكاه الأخفش فى نحو أهلك الناس الدينار الصفر ، والدرهم البيض

تعريفه بالإضافة

(وبالاضافة) أى تعريف المسند إليه بالإضافة إلى شيء من المعارف (لأنها)

أَخْصَرُ طَرِيقٍ ، نَحْوُ :

* هَوَاىَ مَعَ الرَّكْبِ اليَمَانِينَ مُصْعِدُ *

أَوْ تَضَمُّنِهَا تَعْظِيماً لِشَأْنِ المُضَافِ إِلَيْهِ أَوِ المُضَافِ كَقَوْلِكَ : عَبْدِى حَضَرَ وَعَبْدُ الخَلِيفَةِ رَكِبَ ، وَعَبْدُ السُّلْطَانِ عِنْدِى ، أَوْ تَحْقِيرًا نَحْوُ : وَلَدُ الحَجَّامِ حَاضِرٌ .

أى الإضافة (أخصر طريق) إلى إحضاره فى ذهن السامع (نحو : هواى) أى مهوبى ، وهذا أخصر من الذى أهواه ، ونحو ذلك ، والاختصار مطلوب لضيق المقام ، وفرط السآمة لكونه فى السجن والحبيب على الرحيل (مع الركب اليمانين مصعد) أى مبعد ذاهب فى الأرض ، وتمامه :

* جنيب وجثمانى بمكة موثق * الجنيب : المجنوب المستتبع ، والجثمان الشخص ، والموثق المقيد ، ولفظ البيت خبر ، ومعناه تأسف وتحسر (أو لتضمنها) أى لتضمن الاضافة (تعظيما لشأن المضاف إليه ، أو المضاف أو غيرهما كقولك) : فى تعظيم المضاف إليه (عبدى حضر) تعظيما لك بأن لك عبدا (و) فى تعظيم المضاف (عبد الخليفة ركب) تعظيما للعبد بأنه عبد الخليفة (و) فى تعظيم غير المضاف والمضاف إليه (عبد السلطان عندى) تعظيما للمتكلم بأن عبد السلطان عنده وهو غير المسند إليه المضاف وغير ما أضيف إليه المسند إليه ، وهذا معنى قوله أو غيرهما (أو) لتضمنها (تحقيرا) للمضاف (نحو ولد الحجام حاضر) أو المضاف إليه نحو ضارب زيد حاضر أو غيرهما نحو : ولد الحجام جليس زيد أو لإغنائها عن تفصيل متعذر نحو : اتفق أهل الحق على كذا ، أو متعسر نحو : أهل البلد فعلوا كذا أو لأنه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض على بعض نحو . علماء البلد حاضرون إلى غير ذلك من الاعتبارات :

وَأَمَّا تَنْكِيرُهُ فَلِلْإِفْرَادِ نَحْوُ : وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى ، أَوِ النَّوْعِيَّةِ نَحْوُ : وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ، أَوِ التَّعْظِيمِ أَوِ التَّحْقِيرِ ، كَقَوْلِهِ :

لَهُ حَاجِبٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبُ

أَوِ التَّكْثِيرِ كَقَوْلِهِمْ : إِنَّ لَهُ لَإِبِلاً وَإِنَّ لَهُ لَغَنَماً ، أَوِ التَّقْلِيلِ نَحْوُ : وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ، وَقَدْ جَاءَ لِلتَّعْظِيمِ وَالتَّكْثِيرِ نَحْوُ : وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ : أَيْ ذَوُو عَدَدٍ كَثِيرٍ ، وَآيَاتٍ عِظَامٍ ،

تنكيره

(وأما تنكيره) أى تنكير المسند إليه (فللإفراد) أى للقصد إلى فرد مما يقع عليه اسم الجنس (نحو وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى ، أو النوعية) أى للقصد إلى نوع منه (نحو وعلى أبصارهم غشاوة) أى نوع من الأغطية وهو غطاء التعامى عن آيات الله تعالى ، وفى المفتاح أنه للتعظيم أى غشاوة عظيمة (أو التعظيم أو التحقير كقوله : له حاجب) أى مانع عظيم (فى كل أمر يشينه) أى يعيبه (وليس له عن طالب العرف حاجب) أى مانع حقير فكيف بالعظيم (أو التكثير كقولهم : إن له لإبلا وإن له لغنما ، أو التقليل نحو ورضوان من الله أكبر) والفرق بين التعظيم والتكثير أن التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة ، والتكثير باعتبار الكميات والمقادير تحقيقا كما فى الإبل ، أو تقديرا كما فى الرضوان وكذا التحقير والتقليل ، وللإشارة إلى أن بينهما فرقا قال (وقد جاء) التنكير (للتعظيم والتكثير نحو وإن يكذبوك فقد كذبت رسل) من قبلك (أى ذوو عدد كثير) هذا ناظر إلى التكثير (و) ذوو (آيات عظام) هذا ناظر إلى التعظيم ، وقد يكون للتحقير والتقليل معا نحو حصل لى منه شىء : أى حقير قليل

وَمِنْ تَنْكِيرِ غَيْرِهِ لِلْإِفْرَادِ ؛ أَوِ النَّوْعِيَّةِ نَحْوُ: وَاللهُ خَالِقُ كُلِّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ وَلِلتَّعْظِيمِ نَحْوُ: فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ ، وَلِلتَّحْقِيرِ نَحْوُ: إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا .

وَأَمَّا وَصْفُهُ فَلِكَوْنِهِ

(ومن تنكير غيره) أى غير المسند إليه (للإفراد أوالنوعية نحو: والله خالق كل دابة من ماء) أى كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة هى نطفة أبيه المختصة به ؛ أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه ، وهو نوع النطفة التى تختص بذلك النوع من الدواب (و) من تنكير غيره (للتعظيم نحو: فأذنوا بحرب من الله ورسوله) أى حرب عظيم (وللتحقير نحو: إن نظن إلا ظنا) أى ظنا حقيرا ضعيفا ؛ إذ الظن مما يقبل الشدة والضعف ، فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد ، وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء مفرغا مع امتناع ما ضربته إلا ضربا على أن يكون المصدر للتأكيد لأن مصدر ضربته لايحتمل غير الضرب ، والمستثنى منه يجب أن يكون متعددا يحتمل المستثنى وغيره .

واعلم أنه كما أن التنكير الذى فى معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك صريح لفظ البعض كما فى قوله تعالى — ورفع بعضهم درجات — أراد محمدا صلى الله عليه وسلم : ففى هذا الإبهام من تفخيم فضله وإعلاء قدره ما لا يخفى .

وصفه

(وأما وصفه) أى وصف المسند إليه : والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص ، وقد يطلق بمعنى المصدر ، وهو الأنسب ههنا ، وأوفق بقوله : وأما بيانه ، وأما الإبدال منه : أى أما ذكر النعت له (فلكونه) أى الوصف بمعنى المصدر ، والأحسن أن يكون بمعنى النعت على أن يراد

مُبَيِّنًا لَهُ كَاشِفًا عَنْ مَعْنَاهُ كَقَوْلِكَ : الْجِسْمُ الطَّوِيلُ الْعَرِيضُ الْعَمِيقُ يَحْتَاجُ إِلَى فَرَاغٍ يَشْغَلُهُ ، وَنَحْوُهُ فِى الْكَشْفِ قَوْلُهُ :

أَلْأَلْمَعِىُّ الَّذِى يَظُنُّ بِكَ الظَّنْـــنَ كَأَنْ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا

أَوْ مُخَصِّصًا نَحْوُ : زَيْدٌ التَّاجِرُ عِنْدَنَا ، أَوْ مَدْحًا

باللفظ أحد معنييه وبضمير معناه الآخر على ما سيجىء فى البديع إن شاء الله تعالى (مبينا له) أى للمسند إليه (كاشفا عن معناه كقولك : الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله) فإن هذه الأوصاف مما يوضح الجسم ويقع تعريفا له (ونحوه فى الكشف) أى مثل هذا القول فى كون الوصف للكشف والإيضاح وإن لم يكن وصفا للمسند إليه (قوله :

الألمعى الذى يظن بك الظنـ ن كأن قد رأى وقد سمعا)

فإن الألمعى معناه الذكى المتوقد والوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه لكنه ليس بمسند إليه لأنه إما مرفوع على أنه خبر إن فى البيت السابق أعنى قوله :

إن الذى جمع السماحة والنـ ـجدة والبر والتقى جمعا

أو منصوب على أنه صفة لاسم إن أو بتقدير أعنى (١) (أو) لكون الوصف (مخصصا) للمسند إليه أى مقللا اشتراكه أو رافعاً احتماله ، وفى عرف النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك فى النكرات ، والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف (نحو : زيد التاجر عندنا) فإن وصفه بالتاجر يرفع احتماله التاجر وغيره (أو) لكون الوصف (مدحا

---

(١) وخبر إن حينئذ فى قوله بعد عدة أبيات :

أودى فلا تنفع الإشاحة من أمر لمرء يحاول البدعا

أَوْ ذَمًّا نحوُ : جاءنى زَيْدٌ العالِمُ أوِ الجَاهِلُ حَيْثُ يَتَعَيَّنُ المَوْصُوفُ قبلَ ذِكْرِهِ ، أوْ تأكِيدًا نحوُ : أَمْسِ الدَّابِرُ كانَ يَوْمًا عَظِيماً .

وَأَمَّا تَوْكِيدُهُ فَلِلتَّقْرِيرِ ، أوْ دَفْعِ تَوَهُّمِ التَّجَوُّزِ ، أوِ السَّهْوِ ،

أو ذما نحو : جاءنى زيد العالم أو الجاهل حيث يتعين الموصوف) أعنى زيداً (قبل ذكره) أى ذكر الوصف وإلا لكان الوصف مخصصاً (أو) لكونه (تأكيدا نحو : أمس الدابر كان يوما عظيما) فإن لفظ الأمس مما يدل على الدبور ، وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كقوله تعالى — وما من دابة فى الأرض ولا طائر يطير بجناحيه — حيث وصف دابة وطائرا بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد منهما إلى الجنس دون الفرد ، وبهذا الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والإحاطة .

توكيده

(وأما توكيده) أى توكيد المسند إليه (فللتقرير) أى تقرير المسند إليه أى تحقيق مفهومه ومدلوله أعنى جعله مستقراً محققا ثابتاً بحيث لا يظن به غيره نحو : جاءنى زيد زيد إذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند إليه أو عن حمله على معناه ، وقيل المراد تقرير الحكم نحو : أنا عرفته أو المحكوم عليه نحو : أنا سعيت فى حاجتك وحدى أولا غيرى ، وفيه نظر لأنه ليس من تأكيد المسند إليه فى شىء إذ تأكيد المسند إليه لا يكون لتقرير الحكم قط ، وسيصرح المصنف رحمه الله بهذا (أو دفع توهم التجوز) أى التكلم بالمجاز نحو : قطع اللص الأمير الأمير أو نفسه أو عينه لئلا يتوهم أن إسناد القطع إلى الأمير مجاز وإنما القاطع بعض غلمانه (أو) لدفع توهم (السهو) نحو : جاءنى زيد زيد لئلا يتوهم أن الجائى غير زيد وإنما ذكر زيد

أَوْ عَدَمِ الشُّمُولِ .

وَأَمَّا بَيَانُهُ فَلِإِيضَاحِهِ بِاسْمٍ مُخْتَصٍّ بِهِ ، نَحْوُ : قَدِمَ صَدِيقُكَ خَالِدٌ .

وَأَمَّا الْإِبْدَالُ مِنْهُ فَلِزِيَادَةِ التَّقْرِيرِ ،

على سبيل السهو (أو) لدفع توهم (عدم الشمول) نحو : جاءني القوم كلهم أو أجمعون لئلا يتوهم أن بعضهم لم يجىء إلا أنك لم تعتد بهم أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم فى حكم شخص واحد كقولك : بنو فلان قتلوا زيداً ، وإنما قتله واحد منهم .

بيانه بعطف البيان

(وأما بيانه) أى تعقيب المسند إليه بعطف البيان (فلإيضاحه بإسم مختص به نحو قدم صديقك خالد) ولا يلزم أن يكون الثانى أوضح لجواز أن يحصل الإيضاح من اجتماعهما ، وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به كقوله :

والمؤمن العائذات الطـير يمسحها ركبان مـكة بين الغيل والسند

فإن الطير عطف بيان للعائذات مع أنه ليس اسما يختص بها ، وقد يجىء عطف البيان لغير الإيضاح كما فى قوله تعالى — جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس — ذكر صاحب الكشاف أن البيت الحرام عطف بيان الكعبة جىء به للمدح لا للإيضاح كما تجىء الصفة لذلك .

الإبدال منه

(وأما الإبدال منه) أى من المسند إليه (فلزيادة التقرير) من إضافة المصدر إلى المفعول أو من إضافة البيان أى الزيادة التى هى التقرير ، وهذا من عادة افتنان صاحب المفتاح حيث قال فى التأكيد التقرير وهنا لزيادة

نَحْوُ : جَاءَنِي أَخُوكَ زَيْدٌ ، وَجَاءَ الْقَوْمُ أَكْثَرُهُمْ ، وَسُلِبَ عَمْرٌو ثَوْبُهُ .
وَأَمَّا الْعَطْفُ فَلِتَفْصِيلِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مَعَ اخْتِصَارٍ نَحْوُ : جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرٌو ،

التقرير ، ومع هذا لا يخلو عن نكتة لطيفة وهى الإيماء إلى أن الغرض من البدل هو أن يكون مقصودا بالنسبة والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا بخلاف التأكيد فإن الغرض منه نفس التقرير والتحقيق (نحو جاءنى أخوك زيد) فى بدل الكل ، ويحصل التقرير بالتكرير (وجاءنى القوم أكثرهم) فى بدل البعض (وسلب عمرو ثوبه) فى بدل الاشتمال ، وبيان التقرير فيهما أن المتبوع يشتمل على التابع إجمالا حتى كأنه مذكور أولا ، أما فى البعض فظاهر وأما فى الاشتمال فلأن معناه أن يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف ، بل من حيث كونه مشعرا به إجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوفة إلى ذكره منتظرة له ، وبالجملة يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو : أعجبنى زيد إذا أعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا إذا ضربت حماره ، ولهذا صرحوا بأن نحو: جاءنى زيد أخوه بدل غلط لا بدل اشتمال كما زعم بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال بل بدل الكل أيضا لا يخلو عن إيضاح وتفسير ، ولم يتعرض لبدل الغلط لأنه لا يقع فى فصيح الكلام .

العطف عليه

(وأما العطف) أى جعل الشيء معطوفا على المسند إليه (فلتفصيل المسند إليه مع اختصار نحو جاءنى زيد وعمرو) فإن فيه تفصيلا للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بأن المجيئين كانا معا أو مرتبين مع مهلة أو بلا مهلة ، واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءنى

أوِ المُسْنَدِ كَذَلِكَ نَحْوُ: جَاءَنِى زَيْدٌ فَعَمْرٌو، أَوْ ثُمَّ عَمْرٌو، أَوْ جَاءَنِى القَوْمُ حَتَّى خَالِدٌ، أَوْ رَدُّ السَّامِعِ إِلَى الصَّوَابِ نَحْوُ: جَاءَنِى زَيْدٌ لَا عَمْرٌو ،

زيد وجاءنى عمرو فان فيه تفصيلا المسند إليه مع أنه ليس من عطف المسند إليه ، ومايقال من أنه احتراز عن نحو جاءنى زيد جاءنى عمرو من غير عطف فليس بشىء إذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند إليه بل يحتمل أن يكون إضرابا عن الكلام الأول ، نص عليه الشيخ فى دلائل الاعجاز (أو) لتفصيل (المسند) بأنه قد حصل من أحد المذكورين أولا ومن الآخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة (كذلك) أى مع اختصار ، واحترز بقوله كذلك عن نحو جاءنى زيد وعمرو بعده بيوم أو سنة (نحو جاءنى زيد فعمرو أوثم عمرو أو جاءنى القوم حتى خالد) فالثلاثة تشترك فى تفصيل المسند إلا أن الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ ، وثم على التراخى ، وحتى على أن أجزاء ماقبلها مترتبة فى الذهن من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس ، فمعنى تفصيل المسند فيها أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أولا وبالتابع ثانيا من حيث إنه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها ، ولا يشترط فيها الترتيب الخارجى ، فإن قلت فى هذه الثلاثة أيضا تفصيل المسند إليه فلم لم يقل أو لتفصيلهما معا؟ قلت فرق بين أن يكون الشىء حاصلا من شىء وبين أن يكون مقصودا منه ، وتفصيل المسند إليه فى هذه الثلاثة وإن كان حاصلا لكن ليس العطف بهذه الثلاثة لأجله لأن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات أو النفى فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام ففى هذه الأمثلة تفصيل المسند إليه كأنه أمر كان معلوما وإنما سيق الكلام لبيان أن مجىء أحدهما كان بعد الآخر فليتأمل ، وهذا البحث مما أورده الشيخ فى دلائل الاعجاز ووصى بالمحافظة عليه (أورد السامع) عن الخطأ فى الحكم (إلى الصواب نحو جاءنى زيد لاعمرو) لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد أو أنهما

أَوْ صَرْفِ الْحُكْمِ إِلَى آخَرَ ، نَحْوُ : جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو ، وَمَا جَاءَنِي عَمْرٌو بَلْ زَيْدٌ ، أَوِ الشَّكِّ أَوِ التَّشْكِيكِ ، نَحْوُ : جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو .

وَأَمَّا فَصْلُهُ فَلِتَخْصِيصِهِ بِالْمُسْنَدِ .

جاآك جميعا . ولكن أيضا للرد إلى الصواب إلا أنه لايقال لنفى الشركة حتى أن نحو ما جاءنى زيد لكن عمرو إنما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو لا لمن اعتقد أنهما جاآك جميعا ، وفى كلام النحاة مايشعر بأنه إنما يقال لمن اعتقد انتفاء المجىء عنهما جميعا (أو صرف الحكم) عن محكوم عليه (إلى) محكوم عليه (آخر نحو جاءنى زيد بل عمرو وماجاءنى عمرو بل زيد) فإن بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم إلى التابع ومعنى الاضراب عن المتبوع أن يجعل فى حكم المسكوت عنه لا أن ينفى عنه الحكم قطعا خلافا لبعضهم ، ومعنى صرف الحكم فى المثبت ظاهر وكذا فى المنفى إن جعلناه بمعنى نفى الحكم عن التابع والمتبوع فى حكم المسكوت عنه أو متحقق الحكم له حتى يكون معنى ماجاءنى زيد بل عمرو أن عمرا لم يجئ وعدم مجىء زيد ومجيئه على الاحتمال أو مجيئه محقق كما هو مذهب المبرد ، وإن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى ماجاءنى زيد بل عمرو أن عمرا جاء كما هو مذهب الجمهور ففيه إشكال (أو الشك) من المتكلم (أو التشكيك) للسامع أى إيقاعه فى الشك (نحو جاءنى زيد أو عمرو) أو للابهام نحو قوله تعالى : ـ وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين ـ أو للتخيير أو للإباحة نحو ليدخل الدار زيد أو عمرو ، والفرق بينهما أن فى الإباحة يجوز الجمع بينهما بخلاف التخيير .

فصله بضمير الفصل

(وأما فصله) أى تعقيب المسند إليه بضمير الفصل وإنما جعله من أحوال المسند إليه لأنه يقترن به أولا ولأنه فى المعنى عبارة عنه وفى اللفظ مطابق له (فلتخصيصه) أى المسند إليه (بالمسند) يعنى لقصر المسند على

وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ فَلِكَوْنِ ذِكْرِهِ أَهَمَّ، إِمَّا لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَلَا مُقْتَضِيَ لِلْعُدُولِ عَنْهُ وَإِمَّا لِيَتَمَكَّنَ الْخَبَرُ فِي ذِهْنِ السَّامِعِ لِأَنَّ فِي الْمُبْتَدَإِ تَشْوِيقًا إِلَيْهِ كَقَوْلِهِ :

وَالَّذِي حَارَتِ الْبَرِيَّةُ فِيهِ   حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادِ

المسند إليه لأن معنى قولنا زيد هو القائم أن القيام مقصور على زيد لايتجاوزه إلى عمرو ولهذا يقال فى توكيده لا عمرو فالباء فى قوله فلتخصيصه بالمسند مثلها فى قولهم خصصت فلانا بالذكر : أى ذكرته دون غيره كأنك جعلته من بين الأشخاص مختصا بالذكر أى منفردا به ، والمعنى ههنا جعل المسند إليه من بين مايصح اتصافه بكونه مسندا إليه مختصا بأن يثبت له المسند كما يقال فى —إياك نعبد— معناه نخصك بالعبادة ولانعبد غيرك .

تقديمه

(وأما تقديمه) أى تقديم المسند إليه (فلكون ذكره أهم) ولايكفى فى التقديم مجرد ذكر الاهتمام بل لابد من أن يبين أن الاهتمام من أى جهة وبأى سبب فلذا فصله بقوله (إما لأنه) أى تقديم المسند إليه (الأصل) لأنه المحكوم عليه ولابد من تحققه قبل الحكم فقصدوا أن يكون فى الذكر أيضا مقدما (ولامقتضى للعدول عنه) أى عن ذلك الأصل إذ لو كان أمر يقتضى العدول عنه فلا يقدم كما فى الفاعل فان مرتبة العامل التقدم على المعمول (وإما ليتمكن الخبر فى ذهن السامع لأن فى المبتدإ تشويقا إليه) أى إلى الخبر (كقوله :

والذى حارت البرية فيه   حيوان مستحدث من جماد)

يعنى تحيرت الخلائق فى المعاد الجسمانى والنشور الذى ليس بنفسانى بدليل ماقبله :

وَإِمَّا لِتَعْجِيلِ المَسَرَّةِ أَوِ المَسَاءَةِ لِلتَّفَاؤُلِ أَوِ التَّطَيُّرِ ، نَحْوُ: سَعْدٌ فِي دَارِكَ وَالسَّفَّاحُ فِي دَارِ صَدِيقِكَ ، وَإِمَّا لِإِيهَامِ أَنَّهُ لَا يَزُولُ عَنِ الخَاطِرِ ، أَوْ أَنَّهُ لَا يُسْتَلَذُّ إِلَّا بِهِ ، وَإِمَّا لِنَحْوِ ذٰلِكَ . قَالَ عَبْدُ القَاهِرِ : وَقَدْ يُقَدَّمُ لِيُفِيدَ تَخْصِيصَهُ بِالخَبَرِ الفِعْلِيِّ إِنْ وَلِيَ حَرْفَ النَّفْيِ ، نَحْوُ : مَا أَنَا قُلْتُ هٰذَا : أَيْ لَمْ أَقُلْهُ مَعَ أَنَّهُ مَقُولٌ لِغَيْرِي ، وَلِهٰذَا لَمْ يَصِحَّ مَا أَنَا قُلْتُ وَلَا غَيْرِي ، وَلَا مَا أَنَا رَأَيْتُ أَحَدًا ،

بان أمر الإله واختلف النا ... س فداع إلى ضلال وهاد

يعنى بعضهم يقول بالمعاد ، وبعضهم لايقول به (وإما لتعجيل المسرة أو المساءة للتفاؤل) علة لتعجيل المسرة (أو التطير) علة لتعجيل المساءة (نحو سعد فى دارك) لتعجيل المسرة (والسفاح فى دار صديقك) لتعجيل المساءة (وإما لإيهام أنه) أى المسند إليه (لايزول عن الخاطر) لكونه مطلوبا (أو أنه لايستلذ إلا به) لكونه محبوبا (وإما لنحو ذلك) كاظهار تعظيمه أو تحقيره أو ماشبه ذلك . (قال عبد القاهر وقد يقدم) أى المسند إليه (ليفيد) التقديم (تخصيصه بالخبر الفعلى) أى قصر الخبر الفعلى عليه (إن ولى) المسند إليه (حرف النفى) أى وقع بعدها بلا فصل (نحو ما أنا قلت هذا أى لم أقله مع أنه مقول لغيرى) فالتقديم يفيد نفى الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذى نفى عنه من العموم والخصوص ولايلزم ثبوته لجميع من سواك لأن التخصيص ههنا إنما هو بالنسبة إلى من توهم المخاطب اشتراكك معه فى القول أو انفرادك به دونه (ولهذا) أى ولأن التقديم يفيد التخصيص ونفى الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير (لم يصح ماأنا قلت) هذا (ولا غيرى) لأن مفهوم ماأنا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق لا غيرى نفيها عنه وهما متناقضان (ولا ماأنا رأيت أحدا) لأنه يقتضى أن يكون إنسان

وَلَا مَا أَنَا ضَرَبْتُ إِلاَّ زَيْدًا ، وَإِلاَّ فَقَدْ يَأْتِي لِلتَّخْصِيصِ رَدًّا عَلَى مَنْ زَعَمَ انْفِرَادَ غَيْرِهِ بِهِ ، أَوْ مُشَارَكَتَهُ فِيهِ نَحْوُ: أَنَا سَعَيْتُ فِي حَاجَتِكَ ، وَيُؤَكَّدُ عَلَى الأَوَّلِ بِنَحْوِ : لَا غَيْرِي ، وَعَلَى الثَّانِي بِنَحْوِ : وَحْدِي ، وَقَدْ يَأْتِي لِتَقْوِّي الْحُكْمِ ،

غير المتكلم قد رأى كل أحد من الناس لأنه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم فى المفعول فيجب أن تثبت لغيره على وجه العموم فى المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفى (ولاما أنا ضربت إلا زيدا) لأنه يقتضى أن يكون إنسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد لأن المستثنى منه مقدر عام وكل مانفيته عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر إن عاما فعام وإن خاصا فخاص ، وفى هذا المقام مباحث نفيسة وشحنا بها الشرح (وإلا) أى وإن لم يل المسند إليه حرف النفى بأن لايكون فى الكلام حرف النفى أو يكون حرف النفى متأخرا عن المسند إليه (فقد يأتى) التقديم (للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره) أى غير المسند إليه المذكور (به) أى بالخبر الفعلى (أو) زعم (مشاركته) أى مشاركة الغير (فيه) أى فى الخبر الفعلى (نحو أنا سعيت فى حاجتك) لمن زعم انفراد الغير بالسعى فيكون قصر قلب أو زعم مشاركته لك فى السعى ، فيكون قصر إفراد (ويؤكد على الأول) أى على تقدير كونه ردا على من زعم انفراد الغير (بنحو لاغيرى) مثل لازيد ولاعمرو ولا من سواى ، لأنه الدال صريحا على نفى شبهة أن الفعل صدر عن الغير (و) يؤكد (على الثانى) أى على تقدير كونه ردا على من زعم المشاركة (بنحو وحدى) مثل منفردا أو متوحدا أو غير مشارك أو غير ذلك ، لأنه الدال صريحا على إزالة شبهة اشتراك الغير فى الفعل ، والتأكيد إنما يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع (وقد يأتى لتقوى الحكم) وتقريره فى ذهن السامع دون التخصيص

نَحْوُ : هُوَ يُعْطِي الجزيلَ ، وَكَذَا إِذَا كَانَ الفِعْلُ مَنْفِيا ، نَحْوُ : أَنْتَ لَا تَكْذِبُ ، فَإِنَّهُ أَشَدُّ لِنَفْيِ الكَذِبِ مِنْ لَا تَكْذِبُ ، وَكَذَا مِنْ لَا تَكْذِبُ أَنْتَ لِأَنَّهُ لِتَأْكِيدِ المَحْكُومِ عَلَيْهِ لَا الحُكْمِ ، هٰذَا وَإِنْ بُنِيَ الفِعْلُ عَلَى مُنَكَّرٍ أَفَادَ تَخْصِيصَ الجِنْسِ أَوِ الوَاحِدِ بِهِ ، نَحْوُ : رَجُلٌ جَاءَنِي : أَيْ لَا امْرَأَةٌ وَلَا رَجُلَانِ ،

(نحو هو يعطى الجزيل) قصدا إلى تحقيق أنه يفعل إعطاء الجزيل وسيرد عليك تحقيق معنى التقوى (وكذا إذا كان الفعل منفيا) فقد يأتى التقديم للتخصيص ، وقد يأتى للتقوى . فالأول نحو أنت ما سعيت فى حاجتى قصدا إلى تخصيصه بعدم السعى . والثانى (نحو أنت لا تكذب) وهو لتقوية الحكم المنفى وتقريره (فإنه أشد لنفى الكذب من لا تكذب) لما فيه من تكرير الإسناد المفقود فى لا تكذب ، واقتصر المصنف على مثال التقوى ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند إليه كما أشار إليه بقوله (وكذا من لا تكذب أنت) يعنى أنه أشد لنفى الكذب من لا تكذب أنت مع أن فيه تأكيدا (لأنه) أى لأن لفظ أنت أو لأن لفظ لا تكذب أنت (لتأكيد المحكوم عليه) بأنه هو ضمير المخاطب تحقيقا ، وليس الإسناد إليه على سبيل السهو أو التجوز أو النسيان (لا) لتأكيد (الحكم) لعدم تكرر الإسناد (هذا) الذى ذكر من أن التقديم للتخصيص تارة وللتقوى أخرى إن بنى الفعل على معرف (وإن بنى الفعل على منكر أفاد) التقديم (تخصيص الجنس أو الواحد به) أى بالفعل (نحو رجل جاءنى : أى لا امرأة) فيكون تخصيص جنس (ولا رجلان) فيكون تخصيص واحد ، وذلك لأن اسم الجنس حامل لمعنيين : الجنسية ، والعدد المعين أعنى الواحد إن كان مفردا أو الاثنين إن كان مثنى ، أو الزائد عليه إن كان جمعا فأصل النكرة المفردة أن تكون لواحد من الجنس ، فقد يقصد به الجنس فقط ، وقد يقصد به الواحد فقط ، والذى يشعر به كلام الشيخ فى دلائل الإعجاز أنه لا فرق بين المعرفة والنكرة

وَوَافَقَهُ السَّكَّاكِيُّ عَلَى ذَلِكَ ، إِلاَّ أَنَّهُ قَالَ : التَّقْدِيمُ يُفِيدُ الِاخْتِصَاصَ إِنْ جَازَ تَقْدِيرُ كَوْنِهِ فى الأَصْلِ مُؤَخَّرًا عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ مَعْنًى فَقَطْ ، نَحْوُ : أَنَا قُمْتُ ، وَقُدِّرَ وَإِلَّا فَلَا يُفِيدُ إِلاَّ تَقَوِّى الْحُكْمِ سَوَاءٌ جَازَ كَمَا مَرَّ ، وَلَمْ يُقَدَّرْ ، أَوْ لَمْ يَجُزْ ، نَحْوُ : زَيْدٌ قَامَ ،

فى أن البناء عليه قد يكون للتخصيص ، وقد يكون للتقوى (ووافقه) أى عبد القاهر (السكاكى على ذلك) أى على أن التقديم يفيد التخصيص ، لكن خالفه فى شرائط وتفاصيل ، فإن مذهب الشيخ أنه إن ولى حرف النفى فهو للتخصيص قطعا ، وإلا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى مضمرا كان الإسم أو مظهرا معرفا أو منكرا مثبتا كان الفعل أو منفيا ، ومذهب السكاكى أنه إن كان نكرة فهو للتخصيص إن لم يمنع منه مانع ، وإن كان معرفة ، فإن كان مظهرا فليس إلا للتقوى ، وإن كان مضمرا فقد يكون للتقوى ، وقد يكون للتخصيص من غير تفرقة بين مايلى حرف النفى وغيره ، وإلى هذا أشار بقوله (إلا أنه) أى السكاكى (قال التقديم يفيد الاختصاص إن جاز تقدير كونه) أى المسند إليه (فى الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط) لا لفظا (نحو أنا قمت) فإنه يجوز أن يقدر أن أصله قمت أنا فيكون أنا فاعلا معنى تأكيدا لفظا (وقدر) عطف على جاز ، يعنى أن إفادة التخصيص مشروطة بشرطين : أحدهما جواز التقدير ، والآخر أن يعتبر ذلك : أى يقدر أنه كان فى الأصل مؤخرا (وإلا) أى وإن لم يوجد الشرطان (فلا يفيد) التقديم (إلا تقوى الحكم) سواء (جاز) تقدير التأخير (كما مر) فى نحو أنا قمت (ولم يقدر أو لم يجز) تقدير التأخير أصلا (نحو زيد قام) فإنه لا يجوز أن يقدر أن أصله قام زيد فقدم لما سنذكره ، ولما كان مقتضى هذا الكلام أن لا يكون نحو رجل جاءنى مفيدا للتخصيص ، لأنه إذا أخر فهو فاعل لفظا لا معنى استثناه السكاكى وأخرجه من هذا الحكم بأن جعله فى الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى

وَاسْتَثْنَى الْمُنْكَرَ بِجَعْلِهِ مِنْ بَابِ : وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا : أَيْ عَلَى الْقَوْلِ بِالْإِبْدَالِ مِنَ الضَّمِيرِ لِئَلَّا يَنْتَفِيَ التَّخْصِيصُ إِذْ لَا سَبَبَ لَهُ سِوَاهُ بِخِلَافِ الْمُعَرَّفِ ، ثُمَّ قَالَ : وَشَرْطُهُ أَنْ لَا يَمْنَعَ مِنَ التَّخْصِيصِ مَانِعٌ كَقَوْلِنَا: رَجُلٌ جَاءَنِي عَلَى مَا مَرَّ ، دُونَ قَوْلِهِمْ : شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ ، أَمَّا عَلَى التَّقْدِيرِ

لا لفظا بأن يكون بدلا من الضمير الذى هو فاعل لفظا ، وهذا معنى قوله (واستثنى) السكاكى (المنكر بجعله من باب : وأسروا النجوى الذين ظلموا : أى على القول بالإبدال من الضمير) يعنى قدر أن أصل رجل جاءنى جاءنى رجل على أن رجل ليس بفاعل ، بل هو بدل من الضمير فى جاءنى كما ذكر فى قوله تعالى — وأسروا النجوى الذين ظلموا — أن الواو فاعل ، والذين ظلموا بدل منه ، وإنما جعله من هذا الباب (لئلا ينتفى التخصيص إذ لا سبب له) أى للتخصيص (سواه) أى سوى تقدير كونه مؤخرا فى الأصل على أنه فاعل معنى ولولا أنه مخصص لما صح وقوعه مبتدأ (بخلاف المعرف) فإنه يجوز وقوعه مبتدأ من غير اعتبار التخصيص فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد فى المنكر دون المعرف : فإن قيل فيلزمه إبراز الضمير فى مثل جاآنى رجلان وجاءونى رجال والاستعمال بخلافه . قلنا ليس مراده أن المرفوع فى قولنا جاءنى رجل بدل لا فاعل فإنه مما لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل ، بل المراد أن فى مثل قولنا رجل جاءنى يقدر أن الأصل جاءنى رجل على أن رجل بدل لا فاعل ففى مثل رجال جاءونى يقدر والأصل جاءونى رجال فليتأمل (ثم قال) السكاكى (وشرطه) أى وشرط كون المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير فيه (ألا يمنع من التخصيص مانع كقولك رجل جاءنى على ما مر) أن معناه رجل جاءنى لا امرأة أو لا رجلان (دون قولهم شر أهر ذا ناب) فإن فيه مانعا من التخصيص (أما على التقدير

الأوَّلِ فَلِامْتِنَاعِ أنْ يُرَادَ: المهرُ شرٌّ لَا خيرٌ ، وَأمَّا عَلَى الثَّانِي فَلِنُبُوِّهِ عَنْ مَظَانِّ اسْتِعْمَالِهِ ، وَإِذْ قَدْ صَرَّحَ الأئِمَّةُ بِتَخْصِيصِهِ حَيْثُ تأوَّلُوهُ بِمَا أهَرَّ ذَا نَابٍ إلَّا شَرٌّ ، فَالوَجْهُ تَفْظِيعُ شَأْنِ الشَّرِّ بِتَنْكِيرِهِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، إذِ الفَاعِلُ اللَّفْظِيُّ وَالمَعْنَوِيُّ سَوَاءٌ فِي امْتِنَاعِ التَّقْدِيمِ مَا بَقِيَا عَلَى حَالِهِمَا، فَتَجْوِيزُ تَقْدِيمِ المَعْنَوِيِّ دُونَ اللَّفْظِيِّ تَحَكُّمٌ ،

الأول) يعنى تخصيص الجنس (فلامتناع أن يراد المهر شر لا خير) لأن المهر لا يكون إلا شرا (وأما على) التقدير (الثانى) يعنى تخصيص الواحد (فلنبوه عن مظان استعماله) أى لنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لأنه لا يقصد به أن المهر شر لا شران ، وهـذا ظاهر (وإذ قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهر ذا ناب إلا شر ، فالوجه) أى وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه ، وقولنا بالمانع من التخصيص (تفظيع شأن الشر به بتنكيره) أى جعل التنكير للتعظيم والتهويل فيكون المعنى شر عظيم فظيع أهر ذا ناب لا شر حقير فيكون تخصيصا نوعيا والمانع إنما يكون من تخصيص الجنس أو الواحد (وفيه) أى فيما ذهب إليه السكاكى (نظر ، إذ الفاعل اللفظى والمعنوى) كالتأكيد والبدل (سواء فى امتناع التقديم ما بقيا على حالهما) أى ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا ، بل امتناع تقديم التابع أولى (فتجويز تقديم المعنوى دون اللفظى تحكم) وكذا تجويز الفسخ فى التابع دون الفاعل تحكم ، لأن امتناع تقديم الفاعل إنما هو عند كونه فاعلا وإلا فلا امتناع فى أن يقال فى نحو: زيد قام أنه كان فى الأصل قام زيد فقدم زيد وجعل مبتدأ كما يقال فى جرد قطيفة أن جردا كان فى الأصل صفة فقدم وجعل مضافا ، وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما أجمع عليه النحاة إلا فى العطف فى ضرورة الشعر فمنع هذا مكابرة ، والقول بأن

ثُمَّ لَا نُسَلِّمُ انْتِفَاءَ التَّخْصِيصِ لَوْلَا تَقْدِيرُ التَّقْدِيمِ لِحُصُولِهِ بِغَيْرِهِ كَمَا ذَكَرَهُ، ثُمَّ لَا نُسَلِّمُ امْتِنَاعَ أَنْ يُرَادَ الْمُهِرَّ شَرٌّ لَا خَيْرٌ، ثُمَّ قَالَ: وَيَقْرُبُ مِنْ هُوَ قَامَ زَيْدٌ قَائِمٌ فِي التَّقَوِّي لِتَضَمُّنِهِ

حالة تقديم الفاعل ليجعل مبتدأ فيلزم خلو الفعل عن الفاعل ، وهو محال بخلاف الخلو عن التابع فاسد ، لأن هـذا اعتبار محض (ثم لا نسلم انتفاء التخصيص) فى نحو : رجل جاءنى (لولا تقدير التقديم لحصوله) أى التخصيص (بغيره) أى بغير تقدير التقديم (كما ذكره) السكاكى من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل والسكاكى وإن لم يصرح بأن لا سبب للتخصيص سواه ، لكن لزم ذلك من كلامه حيث قال : إنما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء ومن العجائب أن السكاكى إنما ارتكب فى مثل رجل جاءنى ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة ، وبعضهم يزعم أنه عند السكاكى بدل مقدم لا مبتدأ وأن الجملة فعلية لا إسمية ويتمسك فى ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكاكى وبما وقع من السهو للشارح العلامة فى مثل زيد قام وعمرو قعد من أن المرفوع المتقدم يحتمل أن يكون فاعلا أو بدلا مقدما ولا يلتفت إلى تصريحاتهم بامتناع تقديم التوابع حتى قال الشارح العلامة فى هذا المقام إن الفاعل هو الذى لا يتقدم بوجه ما وأما التوابع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ ، وهو أن يفسخ كونه تابعا ويقدم ، وأما لا على طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضا لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع فافهم (ثم لا نسلم امتناع أن يراد المهر شر لا خير) كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لأن المعنى أن الذى أهره من جنس الشر لا من جنس الخير (ثم قال) السكاكى (ويقرب من) قبيل (هو قام زيد قائم فى التقوى لتضمنه) أى لتضمن قائم

الضَّمِيرَ ، وَشَبَهُهُ بِالخَالِي عَنْهُ مِنْ جِهَةِ عَدَمِ تَغَيُّرِهِ فى التَّكَلُّمِ وَالخِطَابِ وَالغَيْبَةِ ، وَلِهٰذَا لَمْ يُحْكَمْ بِأَنَّهُ جُمْلَةٌ ، وَلَا عُومِلَ مُعَامَلَتَهَا فى البِنَاءِ ، وَمِمَّا يُرَى تَقْدِيمُهُ كَاللَّازِمِ لَفْظُ مِثْلُ وَغَيْرُ فى نَحْوِ : مِثْلُكَ لَا يَبْخَلُ ، وَغَيْرُكَ لَا يَجُودُ : بِمَعْنَى أَنْتَ لَا تَبْخَلُ ، وَأَنْتَ تَجُودُ ، مِنْ غَيْرِ إِرَادَةِ تَعْرِيضٍ بِغَيْرِ المُخَاطَبِ لِكَوْنِهِ أَعْوَنَ عَلَى المُرَادِ بِهِمَا

(الضمير) مثل قام فيه يحصل للحكم تقو (وشبهه) أى شبه السكاكى مثل قائم المتضمن للضمير (بالخالى عنه) أى عن الضمير (من جهة عدم تغيره فى التكلم والخطاب والغيبة) نحو : أنا قائم وأنت قائم وهو قائم كما لا يتغير الخالى عن الضمير نحو : أنا رجل وأنت رجل وهو رجل ، وبهذا الاعتبار قال يقرب ولم يقل نظيره ، وفى بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم مجرورا عطفا على تضمنه يعنى أن قوله يقرب مشعر بأن فيه شيئا من التقوى وليس مثل التقوى فى نحو زيد قام ، فالأول لتضمنه الضمير ، والثانى لشبهه بالخالى عن الضمير (ولهذا) أى ولشبهه بالخالى عن الضمير (لم يحكم بأنه) أى مثل قائم مع الضمير ، وكذا مع فاعله الظاهر أيضا (جملة ولا عومل) قائم مع الضمير (معاملتها) أى معاملة الجملة (فى البناء) حيث أعرب فى مثل رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم (ومما يرى تقديمه) أى ومن المسند إليه الذى يرى تقديمه على المسند (كاللازم لفظ مثل وغير) إذا استعملا على سبيل الكناية (فى نحو : مثلك لا يبخل ، وغيرك لا يجود ، بمعنى أنت لا تبخل وأنت تجود من غير إرادة تعريض بغير المخاطب) بأن يراد بالمثل والغير إنسان آخر مماثل للمخاطب أو غير مماثل : بل المراد نفى البخل عنه على طريق الكناية لأنه إذا نفى عمن كان على صفته من غير قصد إلى مماثل لزم نفيه عنه وإثبات الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلا يقوم به ، وإنما يرى التقديم فى مثل هذه الصورة كاللازم (لكونه) أى التقديم (أعون على المراد بهما) أى

قِيلَ: وَقَدْ يُقَدَّمُ لِأَنَّهُ دَالٌّ عَلَى العُمُومِ، نَحْوُ: كُلُّ إِنْسَانٍ لَمْ يَقُمْ، بِخِلَافِ مَا لَوْ أُخِّرَ، نَحْوُ: لَمْ يَقُمْ كُلُّ إِنْسَانٍ فَإِنَّهُ يُفِيدُ نَفْيَ الْحُكْمِ عَنْ جُمْلَةِ الْأَفْرَادِ لَا عَنْ كُلِّ فَرْدٍ، وَذٰلِكَ لِئَلَّا يَلْزَمَ تَرْجِيحُ التَّأْكِيدِ عَلَى التَّأْسِيسِ،

بهذين التركيبين لأن الغرض منهما إثبات الحكم بطريق الكناية التى هى أبلغ من الصريح والتقديم لافادته التقوى أعون على ذلك ، وليس معنى قوله كاللازم أنه قد يقدم وقد لا يقدم ، بل المراد أنه كان مقتضى القياس أنه يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال إلا على التقديم كما نص عليه فى دلائل الاعجاز (قيل وقد يقدم) المسند إليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفى (لأنه) أى التقديم (دال على العموم) أى على نفى الحكم عن كل فرد من أفراد ما أضيف إليه لفظ كل (نحو : كل إنسان لم يقم) فانه يفيد نفى القيام عن كل واحد من أفراد الإنسان (بخلاف مالو أخر نحو : لم يقم كل إنسان فإنه يفيد نفى الحكم عن جملة الأفراد لاعن كل فرد) فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفى والتأخير لا يفيد إلا سلب العموم ونفى الشمول ، (وذلك) أى كون التقديم مفيدا للعموم دون التأخير (لئلا يلزم ترجيح التأكيد) وهو أن يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله (على التأسيس) وهو أن يكون لافادة معنى جديد مع أن التأسيس راجح لأن الإفادة خير من الاعادة ، وبيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس ، أما فى صورة التقديم فلأن قولنا إنسان لم يقم موجبة مهملة . أما الإيجاب فلأنه حكم فيها بثبوت عدم القيام لانسان لا بنفى القيام عنه لأن حرف السلب وقع جزءاً من المحمول : وأما الاهمال فلأنه لم يذكر فيها مايدل على كمية أفراد الموضوع مع أن الحكم فيها على ما صدق عليه الإنسان ، وإذا كان إنسان لم يقم موجبة مهملة يجب أن يكون معناه نفى القيام عن جملة الأفراد لا عن كل فرد

لِأَنَّ الْمُوجَبَةَ الْمُهْمَلَةَ الْمَعْدُولَةَ الْمَحْمُولِ فِي قُوَّةِ السَّالِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ الْمُسْتَلْزِمَةِ نَفْيَ الْحُكْمِ عَنِ الْجُمْلَةِ دُونَ كُلِّ فَرْدٍ، وَالسَّالِبَةَ الْمُهْمَلَةَ فِي قُوَّةِ السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلنَّفْيِ عَنْ كُلِّ فَرْدٍ لِوُرُودِ مَوْضُوعِهَا فِي سِيَاقِ النَّفْيِ .

(لأن الموجبة المهملة المعدولة المحمول فى قوة السالبة الجزئية) عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الإنسان بمعنى أنهما متلازمان فى الصدق لأنه قد حكم فى المهملة بنفى القيام عما صدق عليه الإنسان أعم من أن يكون جميع الأفراد أو بعضها ، وأياً ما كان يصدق نفى القيام عن البعض وكلما صدق نفى القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الإنسان فى الجملة فهى فى قوة السالبة الجزئية (المستلزمة نفى الحكم عن الجملة) لأن صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع ، إما بنفى الحكم عن كل فرد أو نفيه عن البعض ثابتا للبعض ، وأياما كان يلزمها نفى الحكم عن جملة الأفراد (دون كل فرد) لجواز أن يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض وإذا كان إنسان لم يقم بدون كل معناه نفى القيام عن جملة الأفراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل أيضا معناه كذلك كان كل لتأكيد المعنى الأول فيجب أن يحمل على نفى الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى آخر ترجيحاً للتأسيس على التأكيد . وأما فى صورة التأخير فلأن قولنا لم يقم إنسان سالبة مهملة لا سور فيها (والسالبة المهملة فى قوى السالبة الكلية المقتضية للنفى عن كل فرد) نحو : لاشىء من الإنسان بقائم ، ولما كان هذا مخالفاً لما عندهم من أن المهملة فى قوة الجزئية بينه بقوله (لورود موضوعها) أى موضوع المهملة (فى سياق النفى) حال كونه نكرة غير مصدرة بلفظ كل فانه يفيد نفى الحكم عن كل فرد ، وإذا كان لم يقم إنسان بدون كل معناه نفى القيام عن كل فرد ، فلو كان بعد دخول كل أيضا كذلك كان كل لتأكيد المعنى الأول فيجب أن يحمل على نفى القيام عن جملة الأفراد ليكون كل لتأسيس معنى آخر ، وذلك لأن لفظ كل فى هذا المقام

وَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ النَّفْيَ عَنِ الْجُمْلَةِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى ، وَعَنْ كُلِّ فَرْدٍ فِي الثَّانِيَةِ ، إِنَّمَا أَفَادَهُ الْإِسْنَادُ إِلَى مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ كُلٌّ ، وَقَدْ زَالَ ذَلِكَ بِالْإِسْنَادِ إِلَيْهَا ، فَيَكُونُ تَأْسِيسًا لَا تَأْكِيدًا ، وَلِأَنَّ الثَّانِيَةَ إِذَا أَفَادَتِ النَّفْيَ عَنْ كُلِّ فَرْدٍ ، فَقَدْ أَفَادَتِ النَّفْيَ عَنِ الْجُمْلَةِ ، فَإِذَا حُمِلَتْ عَلَى الثَّانِي

لا يفيد إلا أحد هذين المعنيين فعند انتفاء أحدهما يثبت الآخر ضرورة . والحاصل أن التقديم بدون كل لسلب العموم ونفي الشمول ، والتأخير لعموم السلب وشمول النفي ، فبعد دخول كل يجب أن يعكس هذا ليكون كل للتأسيس الراجح دون التأكيد المرجوح (وفيه نظر ، لأن النفي عن الجملة في الصورة الأولى) يعني الموجبة المهملة المعدولة المحمول ، نحو : إنسان لم يقم (وعن كل فرد في) الصورة (الثانية) يعني السالبة المهملة نحو : لم يقم إنسان (إنما أفاده الاسناد إلى ما أضيف إليه كل) وهو لفظ إنسان (وقد زال ذلك) الاسناد المفيد لهذا المعنى (بالاسناد إليها) أي إلى كل لأن إنسانا صار مضافا إليه فلم يبق مسندا إليه (فيكون) أي على تقدير أن يكون الاسناد إلى كل أيضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد إلى إنسان يكون كل (تأسيسا لا تأكيدا) لأن التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك ، لأن هذا المعنى حينئذ إنما أفاده الاسناد إلى لفظ كل لاشيء آخر حتى يكون كل تأكيداً له ، وحاصل هذا الكلام أنا لا نسلم أنه لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذي حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيد ، ولايخفى أن هذا إنما يصح على تقدير أن يراد به التأكيد الاصطلاحي أما لو أريد بذلك أن يكون كل الإفادة معنى كان حاصلا بدونه فاندفاع المنع ظاهر وحينئذ يتوجه ما أشار إليه بقوله (ولأن) الصورة (الثانية) يعني السالبة المهملة نحو لم يقم إنسان (إذا أفادت النفي عن كل فرد فقد أفادت النفي عن الجملة فإذا حملت) كل (على الثاني) أي على إفادة

لَا يَكُونُ كُلٌّ تَأْسِيسًا ، وَلِأَنَّ النَّكِرَةَ الْمَنْفِيَّةَ إِذَا عَمَّتْ كَانَ قَوْلُنَا : لَمْ يَقُمْ إِنْسَانٌ سَالِبَةً كُلِّيَّةً لَا مُهْمَلَةً . وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : إِنْ كَانَتْ كُلٌّ دَاخِلَةً فِى حَيِّزِ النَّفْىِ بِأَنْ أُخِّرَتْ عَنْ أَدَاتِهِ ، نَحْوُ :

* مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ * أَوْ مَعْمُولَةً لِلْفِعْلِ الْمَنْفِىِّ ،

النفى عن جملة الأفراد حتى يكون معنى لم يقم كل إنسان نفى القيام عن الجملة لا عن كل فرد (لا يكون كل تأسيسا) بل تأكيدا لأن هـذا المعنى كان حاصلا بدونه ، وحينئذ فلو جعلنا لم يقم كل إنسان لعموم السلب مثل لم يقم إنسان لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس إذ لا تأسيس أصلا بل إنما يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر وما يقال إن دلالة لم يقم إنسان عن النفى عن الجملة بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل إنسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيداً ففيه نظر ، إذ لو اشترط فى التأكيد اتحاد الدلالتين لم يكن حينئذ كل إنسان لم يقم على تقدير كونه لنفى الحكم عن الجملة تأكيداً لأن دلالة إنسان لم يقم على هذا المعنى التزام (ولأن النكرة المنفية إذا عمت كان قولنا لم يقم إنسان سالبة كلية لامهملة) كما ذكره هذا القائل لأنه قد بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من الأفراد والبيان لابد له من مبين ولا محالة ههنا شيء يدل على أن الحكم فيها على كلية أفراد الموضوع ولا نعنى بالسور سوى هذا وحينئذ يندفع ما قيل سماها مهملة باعتبار عدم السور (وقال عبد القاهر إن كانت) كلمة (كل داخلة فى حيز النفى بأن أخرت عن أداته) سواء كانت معمولة لأداة النفى أو لا وسواء كان الخبر فعـلا (نحو) قول الشاعر :

(ما كل ما يتمنى المرء يدركه) تجرى الرياح بما لا تشتهى السفن

أو غير فعل نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلا (أو معمولة للفعل المنفى) الظاهر أنه عطف على داخلة وليس بسديد لأن الدخول فى حيز النفى شامل

نَحْوُ: مَاجَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ، أَوْ مَا جَاءَ كُلُّ الْقَوْمِ، وَلَمْ آخُذْ كُلَّ الدَّرَاهِمِ، أَوْ كُلَّ الدَّرَاهِمِ لَمْ آخُذْ، تَوَجَّهَ النَّفْيُ إِلَى الشُّمُولِ خَاصَّةً، وَأَفَادَ ثُبُوتَ الْفِعْلِ، أَوِ الْوَصْفِ لِبَعْضٍ، أَوْ تَعَلُّقِهِ بِهِ، وَإِلاَّ عَمَّ كُلَّ فَرْدٍ كَقَوْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: لَمَّا قَالَ لَهُ ذو الْيَدَيْنِ أَقُصِرَتِ الصَّلَاةُ

لذلك، وكذا لو عطفتها على أخرت بمعنى أو جعلت معمولة لأن التأخير عن أداة النفى أيضا شامل له، اللهم إلا أن يخصص التأخير بما إذا لم تدخل الأداة على فعل عامل فى كل على ما يشعر به المثال والمعمول أعم من أن يكون فاعلا أو مفعولا أو تأكيداً لأحدهما أو غير ذلك (نحو ماجاءنى القوم كلهم) فى تأكيد الفاعل (أو ما جاءنى كل القوم) فى الفاعل، وقدم التأكيد على الفاعل لأن كلا أصل فيه (أولم آخذ كل الدراهم) فى المفعول المتأخر (أو كل الدراهم لم آخذ) فى المفعول المتقدم وكذا لم آخذ الدراهم كلها أو الدراهم كلها لم آخذ، فى جميع هذه الصور (توجه النفى إلى الشمول) خاصة لا إلى أصل الفعل (وأفاد) الكلام (ثبوت الفعل أو الوصف لبعض) مما أضيف إليه كل إن كانت كل فى المعنى فاعلا للفعل أو الوصف المذكور فى الكلام (أو) أفاد (تعلقه) أى تعلق الفعل أو الوصف (به) أى ببعض ما أضيف إليه كل إن كانت كل فى المعنى مفعولا للفعل أو الوصف وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال والحق أن هذا الحكم أكثرى لا كلى بدليل قوله تعالى — والله لايحب كل مختال فخور — والله لا يحب كل كفار أثيم — ولا تطع كل حلاف مهين — (وإلا) أى وإن لم تكن داخلة فى حيز النفى بأن قدمت على النفى لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفى (عم) النفى كل فرد مما أضيف إليه كل وأفاد نفى أصل الفعل عن فرد (كقول النبى صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين) اسم واحد من الصحابة رضى الله عنهم (أقصرت الصلاة) بالرفع فاعل أقصرت

أمْ نَسِيتَ : كُلُّ ذلِكَ لَمْ يَكُنْ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

وَأَمَّا تَأْخِيرُهُ فَلِاقْتِضاءِ المَقامِ تَقْدِيمَ المُسْنَدِ. هٰذَا كُلُّهُ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ ، وَقَدْ يُخَرَّجُ الكَلامُ عَلَى خِلافِهِ ،

(أم نسيت) يا رسول الله عليه الصلاة والسلام (كل ذلك لم يكن) هنا قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم . والمعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان على سبيل شمول النفي وعمومه لوجهين : أحدهما أن جواب أم إما بتعيين أحد الأمرين أو بنفيهما جميعا تخطئة للمستفهم لا بنفي الجمع بينهما لأنه عارف بأن الكائن أحدهما . والثاني ما روى أنه لما قال النبي عليه الصلاة والسلام «كل ذلك لم يكن» قال له ذو اليدين «بل بعض ذلك قد كان» ومعلوم أن الثبوت للبعض إنما ينافي النفي عن كل فرد لا النفي عن المجموع (وعليه) أى على عموم النفي عن كل فرد (قوله) أى قول أبي النجم :

(قد أصبحت أمّ الخيار تدعى علىّ ذنبا كله لم أصنع)

برفع كله على معنى لم أصنع شيئا مما تدعيه علىّ من الذنوب ، ولإفادة هذا المعنى عدل عن النصب المستغنى عن الإضمار إلى الرفع المفتقر إليه : أى لم أصنعه .

تأخيره

(وأما تأخيره) أى تأخير المسند إليه (فلاقتضاء المقام تقديم المسند) وسيجىء بيانه (هذا) أى الذى ذكر من الحذف والذكر والإضمار وغير ذلك من المقامات المذكورة (كله مقتضى الظاهر) من الحال (وقد يخرج الكلام على خلافه) أى خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال إياه

فَيُوضَعُ الْمُضْمَرُ مَوْضِعَ الْمُظْهَرِ ، كَقَوْلِهِمْ: نِعْمَ رَجُلاً مكانَ نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ فى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، وَقَوْلِهِمْ : هُوَ أَوْ هِىَ زَيْدٌ عَالِمٌ مَكَانَ الشَّأْنِ أَوِ الْقِصَّةِ لِيَتَمَكَّنَ مَا يَعْقُبُهُ فى ذِهْنِ السَّامِعِ ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَفْهَمْ مِنْهُ مَعْنًى انْتَظَرَهُ ، وَقَدْ يُعْكَسُ ، فَإِنْ كَانَ

(فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم : نعم رجلا) زيد (مكان نعم الرجل زيد) فإن مقتضى الظاهر فى هذا المقام هو الإظهار دون الإضمار لعدم تقدم ذكر المسند إليه وعدم قرينة تدل عليه ، وهذا الضمير عائد إلى متعقل معهود فى الذهن والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المعتقل ، وإنما يكون هذا من وضع المضمر موضع المظهر (فى أحد القولين) أى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدإ محذوف ، وأما من يجعله مبتدأ ونعم رجلا خبره فيحتمل عنده أن يكون الضمير عائدا إلى المخصوص وهو متقدم تقديرا ويكون التزام إفراد الضمير حيث لم يقل نعمنا ونعموا من خواص هذا الباب لكونه من الأفعال الجامدة (وقولهم هو أو هى زيد عالم مكان الشأن أو القصة) فالإضمار فيه أيضا على خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقدم ؛

واعلم أن الاستعمال على أن ضمير الشأن إنما يؤنث إذا كان فى الكلام مؤنث غير فضلة ، فقوله هى زيد عالم مجرد قياس ، ثم علل وضع المضمر موضع المظهر فى البابين بقوله (ليتمكن ما يعقبه) أى يعقب الضمير أى يجىء على عقبه (فى ذهن السامع لأنه) أى السامع (إذا لم يفهم منه) أى من الضمير (معنى انتظره) أى انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى فيتمكن بعد وروده فضل تمكن لأن المحصول بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب ، ولا يخفى أن هذا لا يحسن فى باب نعم لأن السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم أن فيه ضميرا فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار (وقد يعكس) وضع المضمر موضع المظهر : أى يوضع المظهر موضع المضمر (فإن كان) أى المظهر

أَسْمَ إِشَارَةٍ فَلِكَمَالِ الْعِنَايَةِ بِتَمْيِيزِهِ لِاخْتِصَاصِهِ بِحُكْمٍ بَدِيعٍ ، كَقَوْلِهِ :

كَمْ عَاقِلٍ عَاقِلٍ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ ... وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلْقَاهُ مَرْزُوقَا

هٰذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَائِرَةً ... وَصَيَّرَ الْعَالِمَ النِّحْرِيرَ زِنْدِيقَا

أَوِ التَّهَكُّمُ بِالسَّامِعِ كَمَا إِذَا كَانَ فَاقِدًا الْبَصَرَ ، أَوِ النِّدَاءُ عَلَى كَمَالِ بَلَادَتِهِ أَوْ فَطَانَتِهِ ، أَوِ ادِّعَاءُ كَمَالِ ظُهُورِهِ ، وَعَلَيْهِ

الذى وضع موضع المضمر (اسم إشارة فلكمال العناية بتمييزه) أى تميز المسند إليه (لاختصاصه بحكم بديع كقوله : كم عاقل عاقل) هو وصف عاقل الأول بمعنى كامل العقل متناه فيه (أعيت) أى أعيته وأعجزته أو أعيت عليه وصعبت (مذاهبه) أى طرق معاشه (وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا .

هذا الذي ترك الأوهام حائرة * وصير العالم النحرير) أى المتقن من نحو الأمور علما أتقنها (زنديقا) أى كافرا نافيا للصانع العدل الحكيم ، فقوله هذا إشارة إلى حكم سابق غير محسوس ، وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان القياس فيه الإضمار فعدل إلى اسم الإشارة لكمال العناية بتمييزه ليرى السامعين أن هذا الشيء المتميز المتعين هو الذى له الحكم العجيب ، وهو جعل الأوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا ، فالحكم البديع هو الذى أثبت للمسند إليه المعبر عنه باسم الإشارة (أو التهكم) عطف على كمال العناية (بالسامع كما إذا كان) السامع (فاقد البصر) أو لايكون ثمة مشار إليه أصلا (أو النداء على كمال بلادته) أى بلادة السامع بأنه لا يدرك غير المحسوس (أو) على كمال (فطانته) بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس (أو ادعاء كمال ظهوره) أى ظهور المسند إليه (وعليه) أى على وضع اسم الإشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور

مِنْ غَيْرِ هٰذَا الْبَابِ :

تَعَالَلْتِ كَىْ أُشْجَى وَمَا بِكِ عِلَّةٌ تُرِيدِينَ قَتْلِى قَدْ ظَفِرْتِ بِذٰلِكِ

وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُ فَلِزِيَادَةِ التَّمْكِينِ ، نَحْوُ : قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ . اللهُ الصَّمَدُ وَنَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِهِ : وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ ، أَوْ إِدْخَالِ الرَّوْعِ فِى ضَمِيرِ السَّامِعِ وَتَرْبِيَةِ الْمَهَابَةِ ، أَوْ تَقْوِيَةِ دَاعِى الْأُمُورِ ؛ مِثَالُهُمَا قَوْلُ الْخُلَفَاءِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ يَأْمُرُكَ بِكَذَا ، وَعَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ

(من غير هذا الباب) أى باب المسند إليه (تعاللت) أى أظهرت العلة والمرض (كى أشجى) أى أحزن ، من شجى بالكسر : أى صار حزينا لا من شجا بالعظم بمعنى نشب فى حلقه (وما بك من علة * تريدين قتلى قد ظفرت بذلك) أى بقتلى كان مقتضى الظاهر أن يقول به لأنه ليس بمحسوس فعدل إلى ذلك إشارة إلى أن قتله قد ظهر ظهور المحسوس (وإن كان) المظهر الذى وضع موضع المضمر (غيره) أى غير اسم الإشارة (فلزيادة التمكين) أى جعل المسند إليه متمكنا (عند السامع نحو قل هو الله أحد الله الصمد) أى الذى يصمد إليه ويقصد فى الحوائج ، لم يقل هو الصمد لزيادة التمكين (ونظيره) أى نظير - قل هو الله أحد الله الصمد - فى وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين (من غيره) أى من غير باب المسند إليه (وبالحق) أى بالحكمة المقتضية للإنزال (أنزلناه) أى القرآن (وبالحق نزل) حيث لم يقل وبه نزل (أو إدخال الروع) عطف على زيادة التمكين (فى ضمير السامع وتربية المهابة) عنده ، هذا كالتأكيد لإدخال الروع (أو تقوية داعى المأمور ، مثالهما) أى مثال التقوية وإدخال الروع مع التربية (قول الخلفاء : أمير المؤمنين يأمرك بكذا) مكان أنا آمرك (وعليه) أى على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعى المأمور (من غيره) أى من غير باب المسند إليه (فإذا عزمت فتوكل على الله) لم يقل على لما فى لفظ الله من تقوية الداعى إلى التوكل عليه

أَوْ الِاسْتِعْطَافِ كَقَوْلِهِ :

* إِلٰهِي عَبْدُكَ العَاصِي أَتَاكَ * (السَّكَّاكِيُّ) هٰذَا غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَلاَ بِهٰذَا القَدْرِ بَلْ كُلٌّ مِنَ التَّكَلُّمِ وَالخِطَابِ وَالغَيْبَةِ مُطْلَقًا يُنْقَلُ إِلَى الآخَرِ ، وَيُسَمَّى هٰذَا النَّقْلُ التِفَاتًا كَقَوْلِهِ :

* تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالأَثْمُدِ * وَالمَشْهُورُ أَنَّ الاِلْتِفَاتَ هُوَ التَّعْبِيرُ عَنْ مَعْنًى بِطَرِيقٍ مِنَ الثَّلاَثَةِ بَعْدَ التَّعْبِيرِ عَنْهُ بِآخَرَ مِنْهَا ،

لدلالته على ذات موصوفة بالأوصاف الكاملة من القدرة الباهرة وغيرها (أو الاستعطاف) أى طلب العطف والرحمة (كقوله :

إلهى عبدك العاصى أتاكا) مقرا بالذنوب وقد دعاكا

لم يقل أنا لما فى لفظ عبدك العاصى من التخضع واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة ، قال (السكاكى هذا) أعنى نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة (غير مختص بالمسند إليه ولا) النقل مطلقا مختص (بهذا القدر) أى بأن يكون عن الحكاية إلى الغيبة ولا تخلو العبارة عن تسامح (بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا) أى سواء كان فى المسند إليه أو غيره وسواء كان كل منها واردا فى الكلام ، أوكان مقتضى الظاهر إيراده (ينقل إلى الآخر) فتصير الأقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة فى الاثنين ولفظ مطلقا ليس فى عبارة السكاكى لكنه مراده بحسب ما علم من مذهبه فى الالتفات بالنظر إلى الأمثلة (ويسمى هذا النقل) عند علماء المعانى (التفاتا) مأخوذ من التفات الإنسان عن يمينه إلى شماله وبالعكس (كقوله) أى قول امرئ القيس (تطاول ليلك) خطاباً لنفسه التفاتاً ومقتضى الظاهر ليلى (بالأثمد) بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع (والمشهور) عند الجمهور (أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من) الطرق (الثلاثة) التكلم والخطاب والغيبة (بعد التعبير عنه) أى عن ذلك المعنى (بآخر منها) أى بطريق آخر من الطرق

وَهٰذَا أَخَصُّ ؛ مِثَالُ الِالْتِفَاتِ مِنَ التَّكَلُّمِ إِلَى الْخِطَابِ: وَمَالِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ، وَإِلَى الْغَيْبَةِ : إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ، وَمِنَ الْخِطَابِ إِلَى التَّكَلُّمِ :

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِى الْحِسَانِ طَرُوبُ بُعَيْدَ الشَّبَابِ . . . . .

الثلاثة بشرط أن يكون التعبير الثانى على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويتوقعه السامع ، ولا بد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا أنا زيد وأنت عمرو ، و * نحن اللذون صبحوا الصباحا * وقوله تعالى — وإياك نستعين — واهدنا — و — أنعمت فإن الالتفات إنما هو فى إياك نعبد ، والباقى جار على أسلوبه ، ومن زعم أن فى مثل — يا أيها الذين آمنوا — التفاتا والقياس آمنتم فقد سها على ما يشهد به كتب النحو (وهذا) أى الالتفات بتفسير الجمهور (أخص منه) بتفسير السكاكى لأن النقل عنده أعم من أن يكون قد عبر عنه بطريق من الطرق * ثم بطريق آخر ، أو يكون مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بطريق منها فترك وعدل إلى طريق آخر فيتحقق الالتفات بتعبير واحد عنده ، وعند الجمهور مختص بالأول حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما فى : تطاول ليلك (مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب — ومالى لا أعبد الذى فطرنى وإليه ترجعون —) ومقتضى الظاهر أرجع والتحقيق أن المراد مالكم لا تعبدون ، لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق إجراء باقى الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه إلى طريق الخطاب فيكون التفاتا على المذهبين (و) مثال الالتفات من التكلم (إلى الغيبة — إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر —) ومقتضى الظاهر فصل لنا (و) مثال الالتفات (من الخطاب إلى التكلم) قول الشاعر (طحا) أى ذهب (بك قلب فى الحسان طروب) ومعنى طروب فى الحسان أن له طربا فى طلب الحسان ونشاطا فى مراودتهن (بعيد الشباب) تصغير بعد القرب :

. . . . عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ

تُكَلِّفُنِى لَيْلَى وَقَدْ شَطَّ وَلْيُهَا وَعَادَتْ عَوَادٍ بَيْنَنَا وَخُطُوبُ

وَإِلَى الْغَيْبَةِ : حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِى الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ، وَمِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى التَّكَلُّمِ ــ وَاللَّهُ الَّذِى أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ ، وَإِلَى الْخِطَابِ: مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ. وَوَجْهُهُ أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا نُقِلَ مِنْ أُسْلُوبٍ إِلَى أُسْلُوبٍ كَانَ أَحْسَنَ تَطْرِيَةً لِنَشَاطِ السَّامِعِ

أى حين ولى الشباب ، وكاد يتصرم (عصر) ظرف زمان المضاف إلى الجملة الفعلية: أعنى قوله (حان) أى قرب (مشيب. تكلفنى ليلى) فيه التفات من الخطاب فى بك إلى التكلم ومقتضى الظاهر يكلفك وفاعل يكلفنى ضمير القلب وليلى مفعوله الثانى ، والمعنى يطالبنى القلب بوصل ليلى : وروى تكلفنى بالتاء الفوقانية على أنه مسند إلى ليلى ، والمفعول محذوف : أى شدائد فراقها أو على أنه خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر من الغيبة إلى الخطاب (وقد شط) أى بعد (وليها) أى قربها (وعادت عواد بيننا وخطوب) قال المرزوقى عادت يجوز أن يكون فاعلت من المعاداة كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه، ويجوز أن يكون من عاد يعود أى عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا إلى ما كانت عليه قبل (و) مثال الالتفات من الخطاب (إلى الغيبة) قوله تعالى (حتى إذا كنتم فى الفلك وجرين بهم) والقياس بكم (و) مثال الالتفات (من الغيبة إلى التكلم) قوله تعالى (والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه) ومقتضى الظاهر فساقه: أى ساق الله ذلك السحاب وأجراه إلى بلد ميت (و) مثال الالتفات من الغيبة (إلى الخطاب) قوله تعالى (مالك يوم الدين إياك نعبد) ومقتضى الظاهر إياه (ووجهه) أى وجه حسن الالتفات (أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان) ذلك الكلام (أحسن تطرية) أى تجديدا وإحداثا من طريت الثوب (لنشاط السامع

وَأَكْثَرَ إِيقَاظًا لِلإِصْغَاءِ إِلَيْهِ . وَقَدْ تَخْتَصُّ مَوَاقِعُهُ بِلَطَائِفَ كَمَا فِي الْفَاتِحَةِ ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا ذَكَرَ الْحَقِيقَ بِالْحَمْدِ عَنْ قَلْبٍ حَاضِرٍ يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ مُحَرِّكًا لِلإِقْبَالِ عَلَيْهِ ، وَكُلَّمَا أَجْرَى عَلَيْهِ صِفَةً مِنْ تِلْكَ الصِّفَاتِ الْعِظَامِ قَوِيَ ذَلِكَ الْمُحَرِّكُ إِلَى أَنْ يَئُولَ الأَمْرُ إِلَى خَاتِمَتِهَا الْمُفِيدَةِ أَنَّهُ مَالِكُ الأَمْرِ كُلِّهِ فِي يَوْمِ الْجَزَاءِ ، فَحِينَئِذٍ يُوجِبُ الإِقْبَالَ عَلَيْهِ وَالْخِطَابَ بِتَخْصِيصِهِ بِغَايَةِ الْخُضُوعِ وَالِاسْتِعَانَةِ فِي الْمُهِمَّاتِ .

و) كان (أكثر إيقاظا للإصغاء إليه) : أى إلى ذلك الكلام لأن لكل جديد لذة ، وهذا وجه حسن الالتفات على الإطلاق (وقد تختص مواقعه بلطائف) غير هذا الوجه العام (كما فى) سورة (الفاتحة ، فإن العبد إذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد) ذلك العبد (من نفسه محركا للإقبال عليه) أى على ذلك الحقيق بالحمد (وكلما أجرى صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك إلى أن يئول الأمر إلى خاتمتها) أى خاتمة تلك الصفات ، يعنى مالك الدين (المفيدة أنه) أى ذلك الحقيق بالحمد (مالك الأمر كله فى يوم الجزاء) لأنه أضيف مالك إلى يوم الدين على طريق الاتساع ، والمعنى على الظرفية أى مالك فى يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم (فحينئذ يوجب) ذلك المحرك لتناهيه فى القوة (الإقبال عليه) أى إقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد (والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات) فالباء فى بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء إذا دعوت له مواجهة وغاية الخضوع هو معنى العبادة وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول نستعين والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول ، فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هى أن فيه تنبيها على أن العبد إذا أخذ فى القراءة يجب أن تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك : ولما انجر الكلام إلى خلاف مقتضى الظاهر أورد عدة أقسام

وَمِنْ خِلَافِ الْمُقْتَضَى تَلَقِّى الْمُخَاطَبِ بِغَيْرِ مَا يَتَرَقَّبُ بِحَمْلِ كَلَامِهِ عَلَى خِلَافِ مُرَادِهِ تَنْبِيهاً عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْأَوْلَى بِالقَصْدِ ، كَقَوْلِ القَبَعْثَرَى لِلْحَجَّاجِ ، وَقَدْ قَالَ لَهُ مُتَوَعِّداً : لَأَحْمِلَنَّكَ عَلَى الْأَدْهَمِ : مِثْلُ الْأَمِيرِ يَحْمِلُ عَلَى الْأَدْهَمِ وَالْأَشْهَبِ : أَىْ مَنْ كَانَ مِثْلَ الْأَمِيرِ فِى السُّلْطَانِ وَ بَسْطَةِ الْيَدِ ، فَجَدِيرٌ بِأَنْ يُصْفِدَ لَا أَنْ يَصْفِدَ ، أَوِ السَّائِلِ

... وإن لم تكن من مباحث المسند إليه فقال (ومن خلاف المقتضى) أى لمقتضى الظاهر (تلقى المخاطب) من إضافة المصدر إلى المفعول : أى تلقى المتكلم المخاطب (بغير ما يترقب) المخاطب والباء فى بغير للتعدية وفى (بحمل كلامه) للسببية : أى إنما تلقاه بغير ما يترقب بسبب أنه حمل كلامه أى الكلام الصادر عن المخاطب (على خلاف مراده) أى مراد المخاطب ، وإنما حمل كلامه على خلاف مراده (تنبيها) للمخاطب (على أنه) أى ذلك الغير هو (الأولى بالقصد) والارادة :

قصة القبعثرى مع الحجاج

(كقول القبعثرى للحجاج وقد قال) الحجاج (له) أى للقبعثرى حال كون الحجاج (متوعدا) إياه (لأحملنك على الأدهم) يعنى القيد ، هـذا مقول قول الحجاج (مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب) هذا مقول قول القبعثرى فأبرز وعيد الحجاج فى معرض الوعد وتلقاه بغير مايترقبه بأن حمل الأدهم فى كلامه على الفرس الأدهم : أى الذى غلب سواده حتى ذهب البياض الذى فيه وضم إليه الأشهب : أى الذى غلب بياضه حتى ذهب على سواده ومراد الحجاج إنما هو القيد فنبه على أن الحمل على الفرس الأدهم هو الأولى بأن يقصده الأمير (أى من كان مثل الأمير فى السلطان) أى الغلبة (وبسطة اليد) أى الكرم والمال والنعمة (فجدير بأن يصفد) أى يعطى من أصفده (لا أن يصفد) أى يقيد من صفده (أو السائل) عطف على المخاطب أى تلقى

بِغَيْرِ مَا يَتَطَلَّبُ بِتَنْزِيلِ سُؤَالِهِ مَنْزِلَةَ غَيْرِهِ تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّهُ الأَوْلَى بِحَالِهِ، أَوِ المُهِمُّ لَهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالحَجِّ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ وَاليَتَامَى وَالمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ. وَمِنْهُ التَّعْبِيرُ عَنِ المُسْتَقْبَلِ بِلَفْظِ المَاضِي تَنْبِيهًا عَلَى تَحَقُّقِ وُقُوعِهِ، نَحْوُ: وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمٰوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ، وَمِثْلُهُ. وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ، وَنَحْوُهُ

السائل (بغير مايتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره) أى منزلة غير ذلك السؤال (تنبيها) للسائل (على أنه) أى ذلك الغير (هو الأولى بحاله، أو المهم له كقوله تعالى: يسئلونك عن الأهلة قل هى مواقيت للناس والحج) سألوا عن سبب اختلاف القمر فى زيادة النور ونقصانه فأجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو أن الأهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس أمورهم من المزارع والمتاجر ومحالّ الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على أن الأولى والأليق بحالهم أن يسألوا عن ذلك لأنهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة ولايتعلق لهم به غرض (وكقوله تعالى: يسئلونك ماذا ينفقون قل ماأنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل) سألوا عن بيان ماذا ينفقون فأجيبوا ببيان المصارف تنبيها على أن المهم هو السؤال عنها لأن النفقة لايعتد بها إلا أن تقع موقعها (ومنه) أى من خلاف مقتضى الظاهر (التعبير عن) المعنى (المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه نحو: ويوم ينفخ فى الصور فصعق من فى السموات ومن فى الأرض) بمعنى يصعق (ومثله) التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى (وإن الدين لواقع) مكان يقع (ونحوه) التعبير عن المستقبل

ذٰلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ . وَمِنْهُ القَلْبُ نَحْوُ: عَرَضْتُ النَّاقَةَ عَلَى الحَوْضِ. وَقَبِلَهُ السَّكَّاكِيُّ مُطْلَقاً، وَرَدَّهُ غَيْرُهُ مُطْلَقاً ، وَالحَقُّ أَنَّهُ إِنْ تَضَمَّنَ اعْتِبَاراً لَطِيفاً قُبِلَ كَقَوْلِهِ :

وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

أَىْ لَوْنُهَا وَإِلاَّ رُدَّ ،

بلفظ اسم المفعــول كقوله تعالى (ذلك يوم مجموع له الناس) مكان يجمع ؛ وههنا بحث وهو أن كلا من اسمى الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وإن لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع فيكون كل منهما ههنا واقعا فى موقعه ووارد على حسب مقتضى الظاهر . والجواب أن كلا منهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازا تنبيها على تحقق وقوعه (ومنه) أى من خلاف مقتضى الظاهر (القلب) وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه (نحو عرضت الناقة على الحوض) مكان عرضت الحوض على الناقة : أى أظهرته عليها لتشرب (وقبله) أى القلب (السكاكى مطلقا) وقال إنه مما يورث الكلام ملاحة (ورده غيره) أى غير السكاكى (مطلقا) لأنه عكس المطلوب ونقيض المقصود (والحق أنه إن تضمن اعتبارا لطيفا) غير الملاحة التى أورثها نفس القلب (قبل كقوله : ومهمه) أى مفازة (مغبرة أى مملونة بالغبرة أرجاؤه) أى أطرافه ونواحيه جمع الرجى مقصورا (كأن لون أرضه سماؤه) على حذف المضاف (أى لونها)يعنى لون السماء فالمصراع الأخير من باب القلب ، والمعنى كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه والاعتبار اللطيف هو المبالغة فى وصف لون السماء بالغبرة حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون الأرض فى ذلك لغبرتها مع أن الأرض أصل فيه (والا) أى وإن لم يتضمن اعتباراً لطيفاً (رد) لأنه عدول عن مقتضى الظاهر من غير

كَقَوْلِهِ : * كَمَا طَيَّنْتَ بِالْفَدَنِ السَّيَاعَا *

أحوال المسند

أَمَّا تَرْكُهُ فَلِمَا مَرَّ كَقَوْلِهِ : * فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ *

نكتة يعتد بها (كقوله) ، فلما أن جرى سمن عليها (كما طينت بالفدن) أى القصر (السياعا) أى الطين بالتبن ، والمعنى كما طينت الفدن بالسياع يقال : طينت السطح والبيت ، ولقائل أن يقول إنه يتضمن من المبالغة فى وصف الناقة بالسمن مالا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لإيهامه أن السياع قد بلغ مبلغا من العظم والكثرة إلى أن صار بمنزلة الأصل والفدن بالنسبة إليه كالسياع بالنسبة إلى الفدن .

أحوال المسند

(أما تركه فلما مر) فى حذف المسند إليه (كقوله) :

ومن يك أمسى بالمدينة رحله (فإنى وقيار بهـا لغريب)

الرحل : هو المنزل والمأوى ، وقيار اسم فرس أو جمل للشاعر وهو ضابئ ابن الحارث كذا فى الصحاح ، ولفظ البيت خبر ؛ معناه التحسر والتوجع فالمسند إلى قيار محذوف لقصد الاختصار . والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظة الوزن ، ولا يجوز أن يكون قيار عطفا على محل اسم إن ، وغريب خبرا عنهما لامتناع العطف على محل اسم إن قبل مضى الخبر لفظا أو تقديرا ، وأما إذا قدرنا له خبرا محذوفا فيجوز أن يكون هو عطفا على محل اسم إن لأن الخبر مقدم تقديراً فلا يكون مثل إن زيدا وعمرو ذاهبان بل مثل إن زيدا وعمرو لذاهب ؛ وهو جائز ، ويجوز أن يكون قيار مبتدأ ، والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة

وقوله :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

وَقَوْلُكَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وَعَمْرٌو ، وَقَوْلُكَ : خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ ، وَقَوْلِهِ :

* إِنَّ مَحِلاً وَإِنَّ مُرْتَحَلاً * أَيْ إِنَّ لَنَا فِي الدُّنْيَا وَلَنَا عَنْهَا ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ،

إن مع اسمها وخبرها (وقوله :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأى مختلف)

فقوله نحن : مبتدأ محذوف الخبر لما ذكرنا أى نحن بما عندنا رضوان فالمحذوف ههنا هو خبر الأول بقرينة الثانى ، وفى البيت السابق بالعكس (وقولك زيد منطلق وعمرو) أى وعمرو منطلق فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام (وقولك خرجت فإذا زيد) أى موجود أو حاضر أو واقف أو بالباب أو ما أشبه ذلك فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لأن إذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود ، وقد ينضم اليها قرائن تدل على نوع خصوصية كلفظ الخروج المشعر بأن المراد فإذا زيد بالباب أو حاضر أو نحو ذلك (وقوله :

إن محلا وإن مرتحلا) وإن فى السفر إذا مضوا مهلا

(أى إن لنا فى الدنيا) حلولا (ولنا عنها) أى إلى الآخرة ارتحالا والمسافرون قد توغلوا فى المضى لا رجوع لهم ، ونحن على أثرهم عن قريب فحذف المسند الذى هو ظرف قطعاً لقصد الاختصار والعدول إلى أقوى الدليلين أعنى العقل ، ولضيق المقام أعنى المحافظة على الشعر ولاتباع الاستعمال لاطراد الحذف فى مثل إن مالا وإن ولدا ، وقد وضع سيبويه فى كتابه لهذا بابا فقال : هذا باب إن مالا وإن ولدا (وقوله تعالى — قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى) فقوله أنتم ليس بمبتدإ لأن لو إنما تدخل

وَقَوْلُهُ تَعَالَى : فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ، يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ : أَىْ أَجْمَلُ أَوْ فَأَمْرِى، وَلَا بُدَّ مِنْ قَرِينَةٍ كَوُقُوعِ الْكَلَامِ جَوَابًا لِسُؤَالٍ مُحَقَّقٍ ، نَحْوُ : وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللّٰهُ أَوْ مُقَدَّرٍ نَحْوُ :

* لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ *

على الفعل بل هو فاعل فعل محذوف والأصل لو تملكون تملكون فحذف الفعل الأول احترازاً عن العبث لوجود المفسر ثم أبدل من الضمير المتصل ضمير منفصل على ماهو القانون عند حذف العامل فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما سبق اسم أو جملة (وقوله تعالى — فصبر جميل — يحتمل الأمرين) حذف المسند أو المسند إليه (أى) فصبر جميل (أجمل أو فأمرى) صبر جميل ففى الحذف تكثير للفائدة بإمكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف مالو ذكر فإنه يكون نصا فى أحدهما (ولا بد) للحذف (من قرينة) دالة عليه ليفهم منه المعنى (كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو — ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله) أى خلقهن الله فحذف المسند لأن هذا الكلام عند تحقق مافرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق ، والدليل على أن المرفوع فاعل والمحذوف فعله أنه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى — ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم — وكقوله تعالى — قال من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى أنشأها أول مرة — (أو مقدر) عطف على محقق (نحو) قول ضرار بن نهشل يرثى يزيد بن نهشل (ليبك يزيد) كأنه قيل من يبكيه فقال (ضارع) أى يبكيه ضارع : أى ذليل (لخصومة) لأنه كان ملجأ للأذلاء وعونا للضعفاء ، تمامه * ومختبط مما تطيح الطوائح * والمختبط هو الذى يأتى إليك للمعروف من غير وسيلة ، وتطيح من الإطاحة وهى الإذهاب والإهلاك ، والطوائح : جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ،

وَفَضْلُهُ عَلَى خِلَافِهِ بِتَكَرُّرِ الْإِسْنَادِ إِجْمَالاً ثُمَّ تَفْصِيلاً وَبِوُقُوعِ نَحْوُ: يَزِيدُ غَيْرَ فَضْلَةٍ، وَبِكَوْنِ مَعْرِفَةِ الْفَاعِلِ كَحُصُولِ نِعْمَةٍ غَيْرِ مُتَرَقَّبَةٍ، لِأَنَّ أَوَّلَ الْكَلَامِ غَيْرُ مُطْمِعٍ فِي ذِكْرِهِ.

وَأَمَّا ذِكْرُهُ فَلِمَا مَرَّ، وَأَنْ يَتَعَيَّنَ كَوْنُهُ اسْماً أَوْ فِعْلاً.

وبما متعلق بمختبط ، وما مصدرية : أى سائل من أجل إذهاب الوقائع ماله أو يبكى المقدر : أى يبكى لأجل إذهاب المنايا يزيد (وفضله) أى رجحان نحو ليبك يزيد ضارع مبنيا للمفعول (على خلافه) يعنى ليبك يزيد ضارع مبنيا للفاعل ناصبا ليزيد ورافعا لضارع (بتكرر الإسناد) بأن أجمل أولا (إجمالا ثم) فصل ثانيا (تفصيلا) أما التفصيل فظاهر ، وأما الإجمال فلأنه لما قيل ليبك علم أن هناك باكيا يسند إليه هذا البكاء لأن المسند إلى المفعول لابد له من فاعل محذوف أقيم المفعول مقامه ولا شك أن المتكرر أوكد وأقوى وأن الإجمال ثم التفصيل أوقع فى النفس (وبوقوع نحو يزيد غير فضلة) لكونه مسندا إليه لامفعولا كما فى خلافه (وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لأن أول الكلام غير مطمع فى ذكره) أى ذكر الفاعل لإسناد الفعل إلى المفعول وتمام الكلام به، بخلاف ما إذا بنى للفاعل فإنه مطمع فى ذكر الفاعل إذ لابد للفعل من شىء يسند هو إليه .

ذكر المسند

(وأما ذكره) أى ذكر المسند (فلما مر) فى ذكر المسند إليه من كون الذكر هو الأصل مع عدم المقتضى للعدول عنه ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل ــ خلقهن العزيز العليم ــ ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا فى جواب من قال من نبيكم وغير ذلك (أو) لأجل (أن يتعين) بذكر المسند (كونه اسما) فيفيد الثبوت والدوام (أو فعلا) فيفيد التجدد والحدوث .

وَأَمَّا إِفْرَادُهُ فَلِكَوْنِهِ غَيْرَ سَبَبِيٍّ مَعَ عَدَمِ إِفَادَةِ تَقَوِّى الْحُكْمِ ، وَالْمُرَادُ بِالسَّبَبِيِّ ، نَحْوُ : زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ .

إفراده

(وأما إفراده) أى جعل المسند غير جملة (فلكونه غير سببى مع عدم إفادة تقوّى الحكم) إذ لو كان سببيا نحو زيد قام أبوه أو مفيدا للتقوى نحو زيد قام فهو جملة قطعا ، وأما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوى بل هو قريب من زيد قام فى ذلك ، وقوله مع عدم إفادة التقوى معناه مع عدم إفادة نفس التركيب تقوى الحكم فيخرج مايفيد التقوى بحسب التكرير نحو عرفت عرفت أو بحرف التأكيد نحو إن زيدا عارف ، أو تقول إن تقوى الحكم فى الاصطلاح هو تأكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام . فإن قلت المسند قد يكون غير سببى ولا مفيد للتقوى ومع هذا لايكون مفردا كقولنا أنا سعيت فى حاجتك ورجل جاءنى وما أنا فعلت هذا عند قصد التخصيص قلت سلمنا أن ليس القصد فى هذه الصور إلى التقوى لكن لا نسلم أنها لاتفيد التقوى ضرورة حصول تكرر الإسناد الموجب للتقوى ، ولو سلم فالمراد أن إفراد المسند يكون لأجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الإفراد فى جميع صور تحقق هذا المعنى ، ثم السببى والفعلى من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمى فى قسم النحو الوصف بحال الشىء نحو رجل كريم وصفا فعليا والوصف بحال ماهو من سببه نحو رجل كريم أبوه وصفا سببيا وسمى فى علم المعانى المسند فى نحو زيد قام مسندا فعليا ، وفى نحو زيد قام أبوه مسندا سببيا وفسرهما بما لايخلو عن صعوبة وانغلاق فلهذا اكتفى المصنف فى بيان المسند السببى بالمثال فقال (والمراد بالسببى نحو زيد أبوه منطلق) وكذا زيد

وَأَمَّا كَوْنُهُ فِعْلاً فَلِلتَّقْيِيدِ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ عَلَى أَخْصَرِ وَجْهٍ مَعَ إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ كَقَوْلِهِ :

انطلق أبوه ، ويمكن أن يفسر المسند السببى بجملة علقت على مبتدإ بعائد لايكون مسندا إليه فى تلك الجملة فخرج عنه المسند فى نحو زيد منطلق أبوه لأنه مفرد ، وفى نحو — قل هو الله أحد — لأن تعليقها على المبتدإ ليس بعائد وفى نحو زيد قام وزيد هو قائم لأن العائد فيهما مسند إليه ودخل فيه نحو زيد أبوه قائم وزيد قام أبوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا فى داره وزيد ضربته ونحو ذلك من الجمل التى وقعت خبر مبتدإ ولا تفيد التقوّى ، والعمدة فى ذلك تتبع كلام السكاكى لأنا لم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله .

كون المسند فعلا

(وأما كونه) أى المسند (فعلا فللتقييد) أى تقييد المسند (بأحد الأزمنة الثلاثة) أعنى الماضى وهو الزمان الذى قبل زمانك الذى أنت فيه ، والمستقبل وهو الزمان الذى يترقب وجوده بعد هذا الزمان ، والحال وهو أجزاء من أواخر الماضى وأوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ وهـذا أمر عرفى وذلك لأن الفعل دالّ بصيغة على أحد الأزمنة الثلاثة من غير احتياج إلى قرينة تدل على ذلك ، بخلاف الاسم فإنه إنما يـدل عليه بقرينة خارجة كقولنا زيد قائم الآن أو أمس أو غدا ولهذا قال (على أخصر وجه) ولما كان التجدد لازما للزمان لـكونه كما غير قارّ الذات : أى لاتجتمع أجزاؤه فى الوجود والزمان جزء من مفهوم الفعل كان الفعل مع إفادته التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة مفيداً للتجدد وإليه أشار بقوله (مع إفادة التجدد كقوله)

أَوَ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ قَبِيلَةٌ   بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ

وَأَمَّا كَوْنُهُ اسْمًا فَلِإِفَادَةِ عَدَمِهِمَا كَقَوْلِهِ :

لَا يَأْلَفُ الدِّرْهَمُ الْمَضْرُوبُ صُرَّتَنَا   لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهْوَ مُنْطَلِقُ

وَأَمَّا تَقْيِيدُ الْفِعْلِ بِمَفْعُولٍ وَنَحْوِهِ : فَلِتَرْبِيَةِ الْفَائِدَةِ ،

أي كقول طريف بن تميم (أو كلما وردت عكاظ) هو متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع (قبيلة ، بعثوا إلى عريفهم) وعريف القوم القيم بأمرهم الذى شهر وعرف بذلك (يتوسم) أى يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئا فشيئا ولحظة فلحظة .

كونه اسما

(وأما كونه) أى المسند (اسما فلإفادة عدمهما) أى عدم التقييد المذكور وإفادة التجدد ، يعنى لإفادة الدوام والثبوت لأغراض تتعلق بذلك (كقوله :

(لايألف الدرهم المضروب صرتنا)   وهو مايجمع فيه الدراهم

(لكن يمر عليها وهو منطلق) يعنى أن الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دائما ، قال الشيخ عبد القاهر : موضوع الاسم على أن يثبت به الشىء للشىء من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض فى زيد منطلق لأكثر من إثبات الانطلاق فعلا له كما فى زيد طويل وعمرو قصير .

تقييد الفعل بالمفعول

(وأما تقييد الفعل) وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما (بمفعول) مطلق أو به أو فيه أوله أو معه (ونحوه) من الحال والتمييز والاستثناء (فلتربية الفائدة) لأن الحكم كلما ازداد خصوصا زاد غرابة وكلما زاد غرابة

وَالْمُقَيِّدُ فِى نَحْوِ : كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا هُوَ مُنْطَلِقًا لاَ كَانَ . وَأَمَّا تَرْكُهُ فَلِمَانِعٍ مِنْهَا .

وَأَمَّا تَقْيِيدُهُ بِالشَّرْطِ فَلِاعْتِبَارَاتٍ لاَ تُعْرَفُ إِلاَّ بِمَعْرِفَةِ مَا بَيْنَ أَدَوَاتِهِ مِنَ التَّفْصِيلِ ، وَقَدْ بُيِّنَ ذَٰلِكَ فِى عِلْمِ النَّحْوِ ،

زاد إفادة كما يظهر بالنظر إلى قولنا : شيء ماموجود وفلان بن فلان حفظ التوراة سنة كذا فى بلد كذا . ولما استشعر سؤالا وهو أن خبر كان من مشبهات المفعول والتقييد به ليس لتربية الفائدة لعدم الفائدة بدونه أشار إلى جوابه بقوله (والمفيد فى نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان) لأن منطلقا هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة على زمان النسبة كما إذا قلت زيد منطلق فى الزمان الماضى (وأما تركه) أى ترك التقييد (فلمانع منها) أى من تربية الفائدة مثل خوف انقضاء الفرصة أو إرادة أن لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله أو عدم العلم بالمقيدات أو نحو ذلك .

تقييد الفعل بالشرط

(وأما تقييده) أى الفعل (بالشرط) مثل أكرمك إن تكرمنى وإن تكرمنى أكرمك (فلاعتبارات وحالات) تقتضى تقييده به (لا تعرف إلا بمعرفة مابين أدواته) يعنى حروف الشرط وأسماءه (من التفصيل وقد بين ذلك) أى التفصيل (فى علم النحو) وفى هذا الكلام إشارة إلى أن الشرط فى عرف أهل العربية قيد لحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه فقولك إن جئتنى أكرمك بمنزلة قولك أكرمك وقت مجيئك إياى ولا يخرج الكلام بهذا التقييد عما كان عليه من الخبرية والإنشائية ، بل إن كان الجزاء خبرا فالجملة الشرطية خبرية نحو إن جئتنى أكرمك وإن كان إنشاء فإنشائية

وَلَـكِنْ لَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ هٰهُنَا فِى إِنْ وَإِذَا وَلَوْ، فَإِنْ وَإِذَا لِلشَّرْطِ فِى الِاسْتِقْبَالِ، لَـكِنْ أَصْلُ إِنْ عَدَمُ الْجَزْمِ بِوُقُوعِ الشَّرْطِ، وَأَصْلُ إِذَا الْجَزْمُ بِوُقُوعِهِ وَلِذَلِكَ كَانَ النَّادِرُ مَوْقِعًا لِإِنْ، وَغَلَبَ لَفْظُ الْمَاضِى مَعَ إِذَا، نَحْوُ: فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ

نحو إن جاءك زيد فأكرمه ، وأما نفس الشرط فقد أخرجته الأداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب ، وما يقال من أن كلا من الشرط والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب، وإنما الخبر هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثانى للأول فإنما هو اعتبار المنطقيين فمفهوم قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار أهل العربية الحكم بوجود النهار فى كل وقت من أوقات طلوع الشمس فالمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو الموجود ، وباعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار فكم من فرق بين الاعتبارين (ولكن لا بد من النظر ههنا فى إن وإذا ولو) لأن فيها أبحاثا كثيرة لم يتعرض لها فى علم النحو (فإن وإذا للشرط فى الاستقبال لكن أصل إن عدم الجزم بوقوع الشرط) فلا تقع فى كلام الله تعالى على الأصل إلا حكاية أو على ضرب من التأويل (وأصل إذا الجزم بوقوعه) فإن وإذا يشتركان فى الاستقبال بخلاف لو ، ويفترقان فى الجزم بالوقوع وعدم الجزم به ، وأما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فلم يتعرض له لكونه مشتركا بين إذا وإن والمقصود بيان وجه الافتراق (ولذلك) أى ولأن أصل إن عدم الجزم بالوقوع (كان الحكم النادر) لكونه غير مقطوع به فى الغالب (موقعا لأن ، و) لأن أصل إذا الجزم بالوقوع (غلب لفظ الماضى) لدلالته على الوقوع قطعا نظرا إلى نفس اللفظ وإن نقل ههنا إلى معنى الاستقبال (مع إذا نحو — فإذا جاءتهم) أى قوم موسى (الحسنة) كالخصب والرخاء

قَالُوا لَنَا هَذِهِ ، وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ ، لِأَنَّ الْمُرَادَ الْحَسَنَةُ الْمُطْلَقَةُ ، وَلِهَذَا عُرِّفَتْ تَعْرِيفَ الْجِنْسِ ، وَالسَّيِّئَةُ نَادِرَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا ، وَلِهَذَا نُكِّرَتْ ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ إِنْ فِى الْجَزْمِ تَجَاهُلاً ، أَوْ لِعَدَمِ جَزْمِ الْمُخَاطَبِ كَقَوْلِكَ لِمَنْ يُكَذِّبُكَ : إِنْ صَدَقْتُ فَمَاذَا تَفْعَلُ ، أَوْ تَنْزِيلِهِ مَنْزِلَةَ الْجَاهِلِ لِمُخَالَفَتِهِ مُقْتَضَى الْعِلْمِ ، أَوِ التَّوْبِيخِ وَتَصْوِيرِ أَنَّ الْمَقَامَ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى مَا يَقْلَعُ الشَّرْطَ عَنْ أَصْلِهِ لَا يَصْلُحُ إِلَّا لِفَرْضِهِ كَمَا يُفْرَضُ الْمُحَالُ ،

(قالوا لنا هذه) أى هى مختصة بنا ونحن مستحقوها (وإن تصبهم سيئة) أى بجدب وبلاء (يطيروا) أى يتشاءموا (بموسى ومن معه) من المؤمنين جىء فى جانب الحسنة بلفظ الماضى مع إذا (لأن المراد الحسنة المطلقة) التى حصولها مقطوع به (ولهذا عرفت) الحسنة (تعريف الجنس) أى الحقيقة لأن وقوع الجنس كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه فى كل نوع بخلاف النوع ، وجىء فى جانب السيئة بلفظ المضارع مع إن لما ذكره بقوله (والسيئة نادرة بالنسبة إليها) أى إلى الحسنة المطلقة (ولهذا نكرت) السيئة لتدل على التقليل (وقد تستعمل إن فى) مقام (الجزم) بوقوع الشرط (تجاهلا) كما إذا سئل العبد عن سيده هل هو فى الدار وهو يعلم أنه فيها فيقول إن كان فيها أخبرك فيتجاهل خوفا من السيد (أو لعدم جزم المخاطب) بوقوع الشرط فيجرى الكلام على سنن اعتقاده (كقولك لمن يكذبك إن صدقت فماذا تفعل) مع علمك بأنك صادق (أو تنزيله) أى لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط (منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم) كقولك لمن يؤذى أباه إن كان أباك فلا تؤذه (أو التوبيخ) أى لتعيير المخاطب على الشرط (وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن أصله لا يصلح إلا لفرضه) أى فرض الشرط (كما يفرض المحال) لغرض من الأغراض

نحوُ: أفنضرِبُ عنكمُ الذِّكرَ صفحًا أن كنتم قومًا مسرفينَ ، فيمن قرأ إنْ بالكسرِ ، أو تغليبِ غيرِ المتَّصِفِ بهِ على المتَّصِفِ ، وقولُهُ تعالَى : وإنْ كُنتُمْ فى رَيْبٍ مِمَّا نزَّلنا على عبدِنا يحتمِلُهُما ،

(نحو أفنضرب عنكم الذكر) أى أنهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الأمر والنهى والوعد والوعيد (صفحاً) أى إعراضاً أو للإعراض أو معرضين (إن كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ إن بالكسر) فكونهم مسرفين أمر مقطوع به لكن جيء بلفظ إن لقصد التوبيخ وتصوير أن الإسراف من العاقل فى هذا المقام يجب أن يكون إلا على سبيل الفرض والتقدير كالمحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على أن الإسراف مما لاينبغى أن يصدر عن العاقل أصلا فهو بمنزلة المحال ، والمحال وإن كان مقطوعا بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه إن لتنزيله منزلة مالا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وإرخاء العنان لقصد التبكيت كما فى قوله تعالى ــ قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين ــ (أو تغليب غير المتصف به) أى بالشرط (على المتصف) به كما إذا كان القيام قطعى الحصول لزيد غير قطعى لعمرو ، فتقول إن قمتما كان كذا (وقوله تعالى) للمخاطبين المرتابين (وإن كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملهما) أى يحتمل أن يكون للتوبيخ والتصوير المذكور ، وأن يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين لأنه كان فى المخاطبين من يعرف الحق ، وإنما ينكره عنادا فجعل الجميع كأنه لاارتياب لهم . وههنا بحث : وهو أنه إذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعى اللاوقوع فلا يصح استعمال إن فيه كما إذا كان قطعى الوقوع لأنها إنما تستعمل فى المعانى المحتملة المشكوكة ، وليس المعنى ههنا على حدوث الارتياب فى المستقبل ، ولهذا زعم الكوفيون أن إن ههنا بمعنى إذا ، ونص المبرد والزجاج على أن إن لا تقلب كان إلى معنى الاستقبال لقوة دلالته على المضى فمجرد

وَالتَّغْلِيبُ يَجْرِي فِي فُنُونٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ، وَمِنْهُ أَبَوَانِ وَنَحْوُهُ . وَلِكَوْنِهِمَا لِتَعْلِيقِ أَمْرٍ بِغَيْرِهِ فِي الِاسْتِقْبَالِ ،

التغليب لا يصحح استعمال إن ههنا ، بل لابد من أن يقال لما غلب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين فصار الشرط قطعي الانتفاء فاستعمل فيه إن على سبيل الفرض والتقدير للتبكيت والإلزام كقوله تعالى — فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا — و — قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين — (والتغليب) باب واسع (يجرى فى فنون) كثيرة (كقوله تعالى — وكانت من القانتين —) غلب الذكر على الأنثى بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة إجرائها على الذكور خاصة فإن القنوت مما يوصف به الذكور والإناث لكن لفظ قانتين إنما يجرى على الذكور فقط (و) نحو : (قوله تعالى — بل أنتم قوم تجهلون —) غلب جانب المعنى على جانب اللفظ لأن القياس يجهلون بياء الغيبة لأن الضمير عائد إلى قوم ، ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهراً لكنه فى المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ، (ومنه) أى من التغليب (أبوان) للأب والأم (ونحوه) كالعمرين لأبى بكر وعمر رضى الله عنهما ، والقمرين للشمس والقمر ، وذلك بأن يغلب أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر بأن يجعل الآخر متفقا له فى الاسم ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد إليهما جميعاً فمثل أبوان ليس من قبيل قوله تعالى — وكانت من القانتين — كما توهمه بعضهم لأن الأبوة ليست صفة مشتركة بينهما كالقنوت . فالحاصل أن مخالفة الظاهر فى مثل القانتين من جهة الهيئة والصيغة ، وفى مثل أبوان من جهة المادة وجوهر اللفظ بالكلية (ولكونهما) أى إن وإذا (لتعليق أمر) هو حصول مضمون الجزاء (بغيره) يعنى حصول مضمون الشرط (فى الاستقبال)

كَأَنَ كُلٌّ مِنْ جُمْلَتَىْ كلٍّ فِعْلِيَّةً اسْتِقْبَالِيَّةً ، وَلاَ يُخَالَفُ ذَلِكَ لَفْظًا إلا لِنُكْتَةٍ كَإِبْرَازِ غَيْرِ الحَاصِلِ فى مَعْرَضِ الحَاصِلِ لِقُوَّةِ الْأَسْبَابِ ، أَوْ كَوْن مَا هُوَ لِلوُقُوعِ كالْوَاقِعِ ،

متعلق بغيره على معنى أنه يجعل حصول الجزاء مترتبا ومعلقا على حصول الشرط فى الاستقبال ، ولا يجوز أن يتعلق بتعليق أمر لأن التعليق إنما هو فى زمان التكلم لا فى الاستقبال ، ألا ترى أنك إذا قلت إن دخلت الدار فأنت حر فقد علقت فى هذه الحال حريته على دخول الدار فى الاستقبال (كان كل من جملتى كل) من إن وإذا يعنى الشرط والجزاء (فعلية استقبالية) أما الشرط فلأنه مفروض الحصول فى الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه ، وأما الجزاء فلأن حصوله معلق على حصول الشرط فى الاستقبال ، ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل فى المستقبل (ولا يخالف ذلك لفظا إلا لنكتة) لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر منْ غير فائدة ، وقوله لفظا إشارة إلى أن الجملتين وإن جعلت كلتاهما أو إحداهما اسمية أو فعلية ماضوية ، فالمعنى على الاستقبال حتى إن قولنا : إن أكرمتنى الآن فقد أكرمتك أمس معناه : إن تعتد بإكرامك إياى الآن فأعتد بإكرامى إياك أمس ، وقد تستعمل إن فى غير الاستقبال قياسا مطرداً مع كان نحو — وإن كنتم فى ريب — فإن كنت فى شك — كما مر ، وكذا إذا جىء بها فى مقام التأكيد وبعد واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط نحو : زيد وإن كثر ماله بخيل ، وعمرو وإن أعطى جاها لئيم ، وفى غير ذلك قليلا كقوله :

فياوطنى إن فاتنى منك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال

ثم أشار إلى تفصيل النكتة الداعية إلى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله : (كإبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل لقوة الأسباب) المتآخذة فى حصوله نحو : إن اشترينا كان كذا حال انعقاد أسباب الاشتراء (أو كون ما هو للوقوع كالواقع) هــذا عطف على قوة الأسباب ، وكذا

أَوِ التَّفَاؤُلِ ، أَوْ إِظْهَارِ الرَّغْبَةِ فى وُقُوعِهِ ، نَحْوُ : إِنْ ظَفِرْتُ بِحُسْنِ العَاقِبَةِ فَهُوَ المَرَامُ ، فَإِنَّ الطَّالِبَ إِذَا عَظُمَتْ رَغْبَتُهُ فى حُصُولِ أَمْرٍ يَكْثُرُ تَصَوُّرُهُ إِيَّاهُ ، فَرُبَّمَا يُخَيَّلُ إِلَيْهِ حَاصِلاً ، وَعَلَيْهِ : إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا .

السَّكَّاكِىُّ : أَوْ لِلتَّعْرِيضِ

المعطوفات بعد ذلك بأو لأنها كلها علل لإبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل على ما أشار إليه فى إظهار الرغبة ، ومن زعم أنها كلها عطف على إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل فقد سها سهواً بيناً (أو التفاؤل أو إظهار الرغبة فى وقوعه) أى وقوع الشرط (نحو : إن ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام) هذا يصلح مثالا للتفاؤل ولإظهار الرغبة . ولما كان اقتضاء إظهار الرغبة إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل يحتاج إلى بيان ما أشار إليه بقوله : (فإن الطالب إذا عظمت رغبته فى حصول أمر يكثر تصوره) أى الطالب (إياه) أى ذلك الأمر (فربما يخيل) أى ذلك الأمر (إليه حاصلا) فيعبر عنه بلفظ الماضى (وعليه) أى على استعمال الماضى مع إن لإظهار الرغبة فى الوقوع ورد قوله تعالى ـ ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ـ (إن أردن تحصنا) حيث لم يقل إن يردن . فإن قيل تعليق النهى عن الإكراه بإرادتهن التحصن يشعر بجواز الإكراه عند انتفائها على ما هو مقتضى التعليق بالشرط . أجيب بأن القائلين بأن التقييد بالشرط يدل على نفى الحكم عند انتفائه إنما يقولون به إذا لم يظهر للشرط فائدة أخرى ، ويجوز أن يكون فائدته فى الآية المبالغة فى النهى عن الإكراه يعنى أنهن إذا أردن العفة فالمولى أحق بإرادتها ، وأيضا دلالة الشرط على انتفاء الحكم إنما هو بحسب الظاهر ، والإجماع القاطع على حرمة الإكراه مطلقا قد عارضه ، والظاهر يدفع بالقاطع (قال السكاكى : أو للتعريض) أى إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل : إما لما ذكر ، وإما للتعريض بأن ينسب

نحو: لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ، وَنَظِيرُهُ فِي التَّعْرِيضِ: وَمَالِيَ لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي، أَيْ وَمَا لَكُمْ لاَ تَعْبُدُونَ الَّذِي فَطَرَكُمْ، بِدَلِيلِ: وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ. وَوَجْهُ حُسْنِهِ إِسْمَاعُ المُخَاطَبِينَ الحَقَّ عَلَى وَجْهٍ لاَ يَزِيدُ غَضَبَهُمْ وَهُوَ تَرْكُ التَّصْرِيحِ بِنِسْبَتِهِمْ إِلَى البَاطِلِ، وَيُعِينُ عَلَى قَبُولِهِ لِكَوْنِهِ أَدْخَلَ فِي إِمْحَاضِ النُّصْحِ حَيْثُ لاَ يُرِيدُ لَهُمْ إِلاَّ مَا يُرِيدُ لِنَفْسِهِ. وَلَوْ لِلشَّرْطِ

الفعل إلى أحد والمراد غيره (نحو) قوله تعالى — ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك (لئن أشركت ليحبطن عملك —) فالمخاطب هو النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وعدم إشراكه مقطوع به. لكن جيء بلفظ الماضى إبرازاً للإشراك الغير الحاصل فى معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضاً بمن صدر عنهم الإشراك بأنه قد حبطت أعمالهم كما إذا شتمك أحد فتقول: والله إن شتمنى الأمير لأضربنه، ولا يخفى عليك أنه لامعنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الإشراك، وأن ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على أصله. ولما كان فى هذا الكلام نوع خفاء وضعف نسبه إلى السكاكى وإلا فهو قد ذكر جميع ما تقدم. ثم قال (ونظيره) أى نظير لئن أشركت (فى التعريض) لا فى استعمال الماضى مقام المضارع فى الشرط للتعريض قوله تعالى (ومالى لا أعبد الذى فطرنى: أى وما لكم لاتعبدون الذى فطركم بدليل) قوله تعالى (وإليه ترجعون) إذ لولا التعريض لكان المناسب أن يقال وإليه أرجع على ما هو الموافق للسياق (ووجه حسنه) أى حسن هذا التعريض (إسماع) المتكلم (المخاطبين) الذين هم أعداؤه (الحق) هو المفعول الثانى للاسماع (على وجه لا يزيد) ذلك الوجه (غضبهم، وهو) أى ذلك الوجه (ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل، ويعين) عطف على لا يزيد ة وليس هذا فى كلام السكاكى أى على وجه يعين (على قبوله) أى قبول الحق (لكونه) أى لكون ذلك الوجه (أدخل فى إمحاض النصح حيث لا يريد) المتكلم (لهم إلا ما يريد لنفسه. ولو للشرط) أى لتعليق حصول

فِى الماضِى مَعَ القَطْعِ بِانْتِفَاءِ الشَّرْطِ

مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضاً (فى الماضى مع القطع بانتفاء الشرط) فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتنى أكرمتك معلقا الإكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الإكرام فهى لامتناع الثانى أعنى الجزاء لامتناع الأول أعنى الشرط ، يعنى أن الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور . واعترض عليه ابن الحاجب بأن الأول سبب والثانى مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يكون الشيء أسباب متعددة ، بل الأمر بالعكس لأن انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع أسبابه ، فهى لامتناع الأول لامتناع الثانى ، ألا ترى أن قوله تعالى — لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا — إنما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس . واستحسن المتأخرون رأى ابن الحاجب حتى كادوا أن يجمعوا على أنها لامتناع الأول لامتناع الثانى إما لما ذكره وإما لأن الأول ملزوم والثانى لازم ، وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز أن يكون اللازم أعم : وأنا أقول : منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل لأنه ليس معنى قولهم لو لامتناع الثانى لامتناع الأول أنه يستدل بامتناع الأول على امتناع الثانى حتى يرد عليه أن انتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللازم ، بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثانى فى الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول ؛ فمعنى - لو شاء الله لهداكم - أن انتفاء الهداية إنما هو بسبب انتفاء المشيئة ، يعنى أنها تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء فى الخارج هى انتفاء مضمون الشرط من غير التفات إلى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ما هى ، ألا ترى أن قولهم لولا لامتناع الثانى لوجود الأول نحو : لولا علىّ لهلك عمر ، معناه أن وجود على سبب لعدم هلاك عمر لا أن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك ، ولهذا صح

فَيَلْزَمُ عَدَمُ الثُّبُوتِ وَالمضِيُّ فى جُمْلَتِهَا ، فَدُخُولُهَا عَلَى المُضَارِعِ فى نحْوِ : لَوْ يُطِيعُكُمْ فى كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ ، لِقَصْدِ اسْتِمْرَارِ الْفِعْلِ فِيمَا مَضَى وَقْتاً فَوَقْتاً

مثل قولنا ، لو جئتنى لأكرمتك لكنك لم تجئ . أعنى عدم الإكرام بسبب عدم المجىء : قال الحماسى :

ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر

يعنى أن عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر قبلها ، وقال أبو العلاء المعرى :

ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن مالهن دوام

وأما المنطقيون فقد جعلوا إن ولو أداة للزوم دائما ، وإنما يستعملونها فى القياسات لحصول العلم بالنتائج فهى عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثانى علة للعلم بانتفاء الأول ضرورة انتفاء الملزوم لانتفاء اللازم من غير التفات إلى أن علة انتفاء الجزاء فى الخارج ما هى ، وقوله تعالى — لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا — وارد على هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض ، وتحقيق هذا البحث على ماذكرناه من أسرار هذا الفن ، وفى هذا المقام مباحث أخرى شريفة أوردناها فى الشرح . وإذا كان لو للشرط فى الماضى (فيلزم عدم الثبوت والمضى فى جملتيها) إذ الثبوت ينافى التعليق ، والاستقبال ينافى المضى فلا يعدل فى جملتيها عن الفعلية الماضوية إلا لنكتة ، ومذهب المبرد أنها تستعمل فى المستقبل استعمال إن ، وهو مع قلته ثابت نحو قوله عليه الصلاة والسلام « اطلبوا العلم ولو بالصين » و « إنى أباهى بكم الأمم يوم القيامة ولو بالسقط » (فدخولها على المضارع فى نحو) — واعلموا أن فيكم رسول الله (لو يطيعكم فى كثير من الأمر لعنتم —) أى لوقعتم فى جهد وهلاك (لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتاً فوقتاً) والفعل هو الإطاعة ، يعنى أن امتناع عنتكم

كما فى قوله تعالى: اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ، وَفى نحوِ: وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ، لِتَنْزِيلِهِ مَنْزِلَةَ الماضى لِصُدُورِهِ عَمَّنْ لاَ خِلاَفَ فى إِخْبارِهِ كما فى: رُبَّمَا يَوَدُّ الذِينَ كَفَرُوا.

بسبب امتناع استمراره على إطاعتكم ، فإن المضارع يفيد الاستمرار ودخول لو عليه يفيد امتناع الاستمرار ، ويجوز أن يكون الفعل امتناع الإطاعة يعنى أن امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن إطاعتكم لأنه كما أن المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفى استمرار النفى والداخل عليه لو يفيد استمرار الامتناع كما أن الجملة الاسمية المثبتة تفيد تأكيد الثبوت ودوامه والمنفية تفيد تأكيد النفى ودوامه لانفى التأكيد والدوام كقوله تعالى — وما هم بمؤمنين — ردا لقولهم : إنا آمنا ، على أبلغ وجه وآكده (كما فى قوله تعالى — الله يستهزئ بهم —) حيث لم يقل الله مستهزئ بهم قصدا إلى استمرار الاستهزاء وتجدده وقتاً فوقتاً (و) دخولها على المضارع (فى نحو قوله تعالى — ولو ترى) الخطاب لمحمد عليه الصلاة والسلام أو لكل من يتأتى منه الرؤية (إذ وقفوا على النار) أى أروها حتى يعاينوها أو اطلعوا عليها اطلاعا هى تحتهم أو أدخلوها فعرفوا مقدار عذابها وجواب لو محذوف : أى لرأيت أمرا فظيعا (لتنزيله) أى المضارع (منزلة الماضى لصدوره) أى المضارع أو الكلام (عمن لا خلاف فى أخباره) فهذه الحالة إنما هى فى القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضى المتحقق فاستعمل فيها لو وإذ المختصتان بالماضى لكن عدل عن لفظ الماضى ولم يقل ولو رأيت إشارة إلى أنه كلام من لاخلاف فى أخباره والمستقبل عنده بمنزلة الماضى فى تحقق الوقوع فهذا الأمر مستقبل فى التحقيق ماض بحسب التأويل كأنه قيل قد انقضى هذا الأمر لكنك مارأيته ، ولو رأيته لرأيت أمرا فظيعا (كما) عدل عن الماضى إلى المضارع (فى — ربما يود الذين كفروا) لتنزيله منزلة الماضى لصدوره عمن لاخلاف فى أخباره

أَوْ لِاسْتِحْضَارِ الصُّورَةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : فَتُثِيرُ سَحَاباً ، اسْتِحْضَاراً لِتِلْكَ الصُّورَةِ الْبَدِيعَةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْقُدْرَةِ الْبَاهِرَةِ .

وَأَمَّا تَنْكِيرُهُ فَلِإِرَادَةِ عَدَمِ الْحَصْرِ وَالْعَهْدِ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ كَاتِبٌ وَعَمْرٌو شَاعِرٌ ، أَوْ لِلتَّفْخِيمِ نَحْوُ : هُدًى

وإنما كان الأصل ههنا هو الماضى لأنه قد التزم ابن السراج وأبو على فى الإيضاح أن الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب أن يكون ماضيا لأنها للتقليل فى الماضى ومعنى التقليل ههنا أنه تدهشهم أهوال القيامة فيبهتون فان وجدت منهم إفاقة ما تمنوا ذلك ، وقيل هى مستعارة للتكثير أو للتحقيق ومفعول يود محذوف — لدلالة لوكانوا مسلمين — عليه ولو للتمنى حكاية لودادتهم ، وأما على رأى من جعل لو التى للتمنى حرفا مصدريا فمفعول يود هو قوله لوكانوا مسلمين (أولا ستحضار الصورة) عطف على قوله لتزيله يعنى أن العدول إلى المضارع فى نحو — ولو ترى — إما ذكر وإما لالاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار لأن المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذى من شأنه أن يشاهد كأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك إلا فى أمر يهتم بمشاهدته لغرابته أو فظاعته أو نحو ذلك (كما فى قوله تعالى : فتثير سحابا) بلفظ المضارع بعد قوله تعالى — والله الذى أرسل الرياح — (استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة) يعنى صورة إثارة السحاب مسخرا بين السماء والأرض على الكيفيات المخصوصة والانقلابات المتفاوتة .

تنكير المسند

(وأما تنكيره) أى تنكير المسند (فلإرادة عدم الحصر والعهد) الدالّ عليهما التعريف (كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر ، أو التفخيم نحو — هدى

لِلْمُتَّقِينَ ، أَوْ لِلتَّحْقِيرِ .

وَأَمَّا تَخْصِيصُهُ بِالإِضَافَةِ أَوِ الْوَصْفِ ، فَلِيَكُونَ الْفَائِدَةُ أَتَمَّ كَمَا مَرَّ ، وَأَمَّا تَرْكُهُ فَظَاهِرٌ مِمَّا سَبَقَ .

وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ فَلِإِفَادَةِ السَّامِعِ حُكْمًا عَلَى أَمْرٍ مَعْلُومٍ لَهُ بِإِحْدَى طُرُقِ التَّعْرِيفِ بِآخَرَ مِثْلِهِ ،

المتقين -) بناء على أنه خبر مبتدإ محذوف أوخبر -ذلك الكتاب- (أوالتحقير) نحو ما زيد شيئا .

تخصيص المسند بالإضافة

(وأما تخصيصه) أى المسند (بالإضافة) نحو زيد غلام رجل (أو الوصف) نحو زيد رجل عالم (فلـكون الفائدة أتم) لما مر من أن زيادة الخصوص توجب أتمية الفائدة .

واعلم أن جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل الإضافة والوصف من المخصصات إنما هو مجرد اصطلاح ، وقيل لأن التخصيص عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لأنه إنما يدل على مجرد المفهوم والحال تقيده والوصف يجيء فى الاسم الذى فيه الشيوع فيخصصه ، وفيه نظر (وأما تركه) أى ترك تخصيص المسند بالإضافة والوصف (فظاهر مما سبق) فى ترك تقييد المسند المانع من تربية الفائدة .

تعريف المسند

(وأما تعريفه) أى المسند (فلإفادة السامع حكما على أمر معلوم له بإحدى طرق التعريف) يعنى أنه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند إليه إذ ليس فى كلامهم مسند إليه نكرة ومسند معرفة فى الجملة الخبرية (بآخر مثله) أى حكما على أمر معلوم بأمر

أَوْ لَازِمِ حُكْمٍ كَذٰلِكَ نَحْوُ: زَيْدٌ أَخُوكَ، وَعَمْرٌو الْمُنْطَلِقُ، بِاعْتِبَارِ تَعْرِيفِ الْعَهْدِ أَوِ الْجِنْسِ وَعَكْسِهِمَا.

آخر مثله فى كونه معلوما للسامع بإحدى طرق التعريف سواء يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق أو يختلفان نحو زيد هو المنطلق (أو لازم حكم) عطف على حكما (كذلك) أى على أمر معلوم بآخر مثله، وفى هذا تنبيه على أن كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافى إفادة الكلام للسامع فائدة مجهولة لأن العلم بنفس المبتدأ والخبر لا يستلزم العلم بإسناد أحدهما إلى الآخر (نحو زيد أخوك وعمرو المنطلق) حال كون المنطلق معرفا (باعتبار تعريف العهد أو الجنس) وظاهر لفظ الكتاب أن نحو زيد أخوك إنما يقال لمن يعرف أن له أخا، والمذكور فى الإيضاح أنه يقال لمن يعرف زيدا بعينه سواء كان يعرف أن له أخا أو لم يعرف، ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النحاة أن أصل وضع تعريف الإضافة على اعتبار العهد وإلا لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد فلم يكن أحدهما معرفة والآخر نكرة لكن كثيرا ما يقال جاءنى غلام زيد من غير إشارة إلى معين كالمعرف باللام وهو خلاف وضع الإضافة فما فى الكتاب ناظر إلى أصل الوضع وما فى الإيضاح إلى خلافه (وعكسهما) أى نحو عكس المثالين المذكورين وهو أخوك زيد والمنطلق عمرو، والضابط فى التقديم أنه إذا كان للشىء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه بإحداهما دون الأخرى فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالأخرى يجب أن تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم بثبوته للذات أو انتفائه عنها يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فإذا عرف

وَالثَّانِي قَدْ يُفِيدُ قَصْرَ الجِنسِ عَلَى شَيْءٍ تَحْقِيقًا نَحْوُ : زَيْدٌ الأَمِيرُ ، أَوْ مُبَالَغَةً لِكَمَالِهِ فِيهِ نَحْوُ : عَمْرٌو الشُّجَاعُ ، وَقِيلَ: الِاسْمُ مُتَعَيِّنٌ لِلِابْتِدَاءِ ، لِدَلَالَتِهِ عَلَى الذَّاتِ ، والصِّفَةَ

السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بأنه أخوه وأردت أن تعرفه ذلك قلت زيد أخوك وإذا عرف أخا له ولا يعرفه على التعيين وأردت أن تعينه عنده قلت أخوك زيد ولا يصح زيد أخوك ويظهر ذلك فى نحو قولنا رأيت أسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب ، (والثانى) يعنى اعتبار تعريف الجنس (قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا نحو زيد الأمير) إذا لم يكن أمير سواه (أو مبالغة لكماله فيه) أى لكمال ذلك الشيء فى ذلك الجنس أو بالعكس (نحو عمرو الشجاع) أى الكامل فى الشجاعة كأنه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا إذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الأمير زيد والشجاع عمرو ، ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم فى إفادة قصر الإمارة على زيد والشجاعة على عمرو : والحاصل أن المعرف بلام الجنس إن جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة أو نكرة وإن جعل خبراً فهو مقصور على المبتدأ ، والجنس قد يبقى على إطلاقه كما مر وقد يقيد بوصف أو حال أو ظرف أو مفعول أو نحو ذلك نحو هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الأمير فى البلد وهو الواهب ألف قنطار ، وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب البلغاء ، وقوله قد يفيد بلفظ قد إشارة إلى أنه قد لا يفيد القصر كما فى قول الخنساء :

إذا قبح البكاء على قتيل   رأيت بكاءك الحسن الجميلا

فإنه يعرف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم والتدرب فى معرفة معانى كلام العرب أن ليس المعنى ههنا على القصر وإن أمكن ذلك بحسب النظر الظاهر . والتأمل القاصر (وقيـــل) فى نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد (الاسم متعين للابتداء) تقدم أو تأخر (لدلالته على الذات ، والصفة) متعينة

الْخَبَرِيَّةِ ، لِدَلَالَتِهَا عَلَى أَمْرٍ نِسْبِيٍّ . وَرُدَّ بِأَنَّ الْمَعْنَى الشَّخْصُ الَّذِي لَهُ الصِّفَةُ صَاحِبُ الِاسْمِ .

وَأَمَّا كَوْنُهُ جُمْلَةً فَلِلتَّقَوِّي، أَوْ لِكَوْنِهِ سَبَبِيًّا كَمَا مَرَّ ،

(للخبرية) تقدمت أو تأخرت (لدلالتها على أمر نسبي) لأن معنى المبتدأ المنسوب إليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هي المنسوب إليها والصفة هي المنسوبة فسواء قلنا زيد المنطلق أو المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبرا ، وهذا رأى الإمام الرازى قدس الله سره (ورد بأن المعنى الشخص الذى له الصفة صاحب الاسم) يعنى أن الصفة تجعل دالة على الذات ومسندا إليها ، والاسم يجعل دالا على أمر نسبى ومسندا .

كونه المسند جملة

(وأما كونه) أى المسند (جملة فللتقوى) نحو زيد قام (أو لكونه سببيا) نحو زيد أبوه قائم (كما مر) من أن إفراده يكون لكونه غير سببى مع عدم إفادة التقوى ، وسبب التقوى فى مثل زيد قام على ما ذكره صاحب المفتاح هو أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى أن يسند إليه شىء فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إلى ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ إلى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير أو متضمنا له فينعقد بينهما حكم ، ثم إذا كان متضمنا لضميره المعتد به بأن لا يكون مشابها للخالى عن الضمير كما فى زيد قائم صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانيا فيكتسى الحكم قوة ، فعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسندا إلى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته ويجب أن يجعل سببيا . وأما على ما ذكره الشيخ فى دلائل الإعجاز وهو أن الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل اللفظية إلا لحديث قد نوى إسناده إليه فإذا قلت زيد فقد أشعرت قلب السامع بأنك تريد الإخبار عنه

وَٱسْمِيَّتُهَا وَفِعْلِيَّتُهَا وَشَرْطِيَّتُهَا لِمَا مَرَّ ، وَظَرْفِيَّتُهَا لِٱخْتِصَارِ الْفِعْلِيَّةِ ، إِذْ هِيَ مُقَدَّرَةٌ بِالْفِعْلِ عَلَى الْأَصَحِّ .

وَأَمَّا تَأْخِيرُهُ فَلِأَنَّ ذِكْرَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ أَهَمُّ كَمَا مَرَّ .

فهذا توطئة له وتقدمة للإعلام به فإذا قلت قام دخل فى قلبه دخول المأنوس وهذا أشد للثبوت وأمنع من الشبهة والشك ، وبالجملة ليس الاعلام بالشىء بغتة مثل الإعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فإن ذلك يجرى مجرى تأكيد الأعلام فى التقوى والأحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به : ومما يكون المسند فيه جملة لا للسببية أو للتقوى خبر ضمير الشأن ولم يتعرض له لشهرة أمره وكونه معلوما مما سبق . وأما صورة التخصيص نحو أنا سعيت فى حاجتك ورجل جاءنى فهى داخلة فى التقوى على مامر (واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر) يعنى أن كون المسند جملة للسببية أو التقوى وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة على أخصر وجه ، وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط (وظرفيتها لاختصار الفعلية إذ هى) أى الظرفية (مقدرة بالفعل على الأصح) لأن الفعل هو الأصل فى العمل ، وقيل باسم الفاعل لأن الأصل فى الخبر أن يكون مفردا ، ورجح الأول بوقوع الظرف صلة للموصول نحو الذى فى الدار أخوك : وأجيب بأن الصلة من مظان الجملة بخلاف الخبر ، ولو قال إذ الظرف مقدر بالفعل على الأصح لكان أصوب لأن ظاهر عبارته يقتضى أن الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على القول الغير الأصح ولا يخفى فساده :

تأخير المسند

(وأما تأخيره) أى المسند (فلأن ذكر المسند إليه أهم كمامر) فى تقديم المسند إليه :

وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ فَلِتَخْصِيصِهِ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ نَحْوُ: لَا فِيهَا غَوْلٌ، أَيْ بِخِلَافِ خُمُورِ الدُّنْيَا، وَلِهَٰذَا لَمْ يُقَدَّمِ الظَّرْفُ فِي نَحْوِ: لَا رَيْبَ فِيهِ، لِئَلَّا يُفِيدَ ثُبُوتَ الرَّيْبِ فِي سَائِرِ كُتُبِ اللهِ تَعَالَى، أَوْ لِلتَّنْبِيهِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لَا نَعْتٌ.

تقديم المسند

(وأما تقديمه) أى المسند (فلتخصيصه بالمسند إليه) أى لقصر المسند إليه على المسند على ماحققناه فى ضمير الفصل لأن معنى قولنا تميمى أنا هو أنه مقصور على التميمية لايتجاوزها إلى القيسية (نحو لا فيها غول أى بخلاف خمور الدنيا) فإن فيها غولا ، فإن قلت المسند هو الظرف أعنى فيها والمسند إليه ليس بمقصور عليه بل على جزء منه أعنى الضمير المجرور الراجع إلى خمور الجنة . قلت المقصود أن عدم الغول مقصور على الاتصاف بنفى خمور الجنة لا يتجاوزه إلى الاتصاف بنفى خمور الدنيا ، وإن اعتبرت النفى فى جانب المسند فالمعنى أن الغول مقصور على عدم الحصول فى خمور الجنة لايتجاوزه إلى عدم الحصول فى خمور الدنيا فالمسند إليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقى ، وكذلك القياس فى قوله تعالى — لكم دينكم ولى دين — ونظيره ماذكره صاحب المفتاح فى قوله تعالى — إن حسابهم إلا على ربى — من أن المعنى حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربى لايتجاوزه إلى الاتصاف بعلىّ فجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه بعضهم (ولهذا) أى ولأن التقديم يفيد التخصيص (لم يقدم الظرف) الذى هو المسند على المسند إليه (فى نحو — لا ريب فيه) ولم يقل لافيه ريب (لئلا يفيد) تقديمه عليه (ثبوت الريب فى سائر كتب الله تعالى) بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن ، وإنما قال فى سائر كتب الله تعالى لأنه المعتبر فى مقابلة القرآن كما أن المعتبر فى مقابلة خمور الجنة هى خمور الدنيا لامطلق المشروبات وغيرها (أو للتنبيه) عطف على تخصيصه أى تقديم المسند للتنبيه (من أول الأمر على أنه) أى المسند (خبر لانعت)

كَقَوْلِهِ :

لَهُ هِمَمٌ لَا مُنْتَهَى لِكِبَارِهَا وَهِمَّتُهُ الصُّغْرَى أَجَلُّ مِنَ الدَّهْرِ

أَوِ التَّفَاؤُلِ ، أَوِ التَّشْوِيقِ إِلَى ذِكْرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ كَقَوْلِهِ :

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَقَ وَالْقَمَرُ

[تَنْبِيه] كَثِيرٌ مِمَّا ذُكِرَ فِي هٰذَا الْبَابِ وَالَّذِي قَبْلَهُ ، غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِهِمَا كَالذِّكْرِ ، وَالْحَذْفِ وَغَيْرِهِمَا ،

إذ النعت لا يتقدم على المنعوت . وإنما قال من أول الأمر لأنه ربما يعلم أنه خبر لا نعت بالتأمل فى المعنى وبالنظر إلى أنه لم يرد فى الكلام خبر للمبتدأ (كقوله :

له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى أجل من الدهر)

حيث لم يقل همم له (أو التفاؤل) نحو . سعدت بغرة وجهك الأيام . (أو التشويق إلى ذكر المسند إليه) بأن يكون فى المسند المتقدم طول يشوق النفس إلى ذكر المسند إليه فيكون له وقع فى النفس ومحل من القبول لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب (كقوله : ثلاثة) هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله (تشرق) من أشرق بمعنى صار مضيئا (الدنيا) فاعل تشرق والعائد إلى الموصوف هو الضمير المجرور فى قوله (ببهجتها) أى بحسنها ونضارتها أى تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة وبهائها والمسند إليه المتأخر هو قوله (. شمس الضحى وأبو إسحق والقمر . تنبيه : كثير مما ذكر فى هذا الباب) يعنى باب المسند (والذى قبله) يعنى باب المسند إليه (غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما) من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والإطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق ، وإنما قال كثير مما ذكر لأن بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل المختص بما بين المسند إليه والمسند وككون

وَالْفَطِنُ إِذَا أَتْقَنَ اعْتِبَارَ ذَلِكَ فِيهِمَا لَا يَخْفَى عَلَيْهِ اعْتِبَارُهُ فى غَيْرِهِمَا .

أحوال متعلقات الفعل

الْفِعْلُ مَعَ الْمَفْعُولِ ، كَالْفِعْلِ مَعَ الفَاعِلِ ، فى أَنَّ الْغَرَضَ مِنْ ذِكْرِهِ مَعَهُ إِفَادَةُ تَلَبُّسِهِ بِهِ ، لَا إِفَادَةُ وُقُوعِهِ مُطْلَقاً ،

المسند فعلا فإنه مختص بالمسند إذ كل فعل مسند دائما ، وقيل هو إشارة إلى أن جميعها لايجرى فى غير البابين كالتعريف فإنه لايجرى فى الحال والتمييز وكالتقديم فإنه لايجرى فى المضاف إليه ، وفيه نظر لأن قولنا جميع ماذكر فى البابين غير مختص بهما لايقتضى أن يجرى شىء من المذكورات فى كل واحد من الأمور التى هى غير المسند إليه والمسند فضلا عن أن يجرى كل منها فيه إذ يكفى لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته فى شىء مما يغايرهما فافهم (والفطن إذا أتقن اعتبار ذلك فيهما) أى فى البابين (لايخفى عليه اعتباره فى غيرهما) من المفاعيل والملحقات بها والمضاف إليه .

أحوال متعلقات الفعل

قد أشير فى التنبيه إلى أن كثيرا من الاعتبارات السابقة يجرى فى متعلقات الفعل لكن ذكر فى هذا الباب تفصيل بعض من ذلك لاختصاصه بمزيد بحث عنه ومهد لذلك مقدمة فقال (الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل فى أن الغرض من ذكره معه) أى ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل أو ذكر الفعل مع كل منهما (إفادة تلبسه به) أى تلبس الفعل بكل منهما أما بالفاعل فمن جهة وقوعه منه ، وأما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه (لا إفادة وقوعه مطلقا) أى ليس الغرض من ذكره معه إفادة وقوع الفعل وثبوته فى نفسه من غير إرادة أن يعلم ممن وقع منه أو على من وقع عليه

فَإِذَا لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ، فَالْغَرَضُ إِنْ كَانَ إِثْبَاتَهُ لِفَاعِلِهِ، أَوْ نَفْيَهُ عَنْهُ مُطْلَقًا، نُزِّلَ مَنْزِلَةَ اللَّازِمِ، وَلَمْ يُقَدَّرْ لَهُ مَفْعُولٌ، لِأَنَّ الْمُقَدَّرَ كَالْمَذْكُورِ، وَهُوَ ضَرْبَانِ: لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يُجْعَلَ الْفِعْلُ مُطْلَقًا، كِنَايَةً عَنْهُ مُتَعَلِّقًا بِمَفْعُولٍ مَخْصُوصٍ دَلَّتْ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ، أَوْ لَا. الثَّانِي كَقَوْلِهِ تَعَالَى: قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ. (السَّكَّاكِيُّ).

إذ لو أريد ذلك لقيل وقع الضرب أو وجد أوثبت من غير ذكر الفاعل أو المفعول لكونه عبثا (فإذا لم يذكر) المفعول به (معه) أى مع الفعل المتعدى المسند إلى فاعله (فالغرض إن كان إثباته) أى إثبات ذلك الفعل (لفاعله أو نفيه عنه مطلقا) أى من غير اعتبار عموم فى الفعل بأن يراد جميع أفراده أو خصوص بأن يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه (نزل) الفعل المتعدى (منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لأن المقدر كالمذكور) فى أن السامع يفهم منهما أن الغرض الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه ، فإن قولنا فلان يعطى الدنانير يكون لبيان جنس مايتناوله الإعطاء لا لبيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من أثبت له إعطاء غير الدنانير لامع من نفى أن يوجد منه إعطاء (وهو) أى هذا القسم الذى نزل منزلة اللازم (ضربان لأنه إما أن يجعل الفعل) حال كونه (مطلقا) أى من غير اعتبار عموم أو خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول (كناية عنه) أى عن ذلك الفعل حال كونه (متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة ، أولا) يجعل كذلك (الثانى كقوله تعالى — قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون —) أى لا يستوى من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد ، وإنما قدم الثانى لأنه باعتبار كثرة وقوعه أشد اهتماما بحاله (السكاكى) ذكر فى بحث إفادة اللام الاستغراق أنه إذا كان المقام خطابيا لااستدلاليا كقوله صلى الله عليه وسلم « المؤمن غر كريم

ثُمَّ إذَا كَانَ المَقَامُ خَطَابِيًّا لَا اسْتِدْلَالِيًّا ، أَفَادَ ذَلِكَ مَعَ التَّعْمِيمِ دَفْعًا لِلتَّحَكُّمِ ، وَالأَوَّلُ كَقَوْلِ الْبُحْتُرِىِّ فى المُعْتَزِّ بِاللهِ :

والمنافق خب لئيم » حمل المعرف باللام مفردا كان أو جمعا على الاستغراق بعلة إيهام أن القصد إلى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لأحد المتساويين على الآخر ، ثم ذكر فى بحث حذف المفعول أنه قد يكون القصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم ذهابا فى نحو فلان يعطى إلى معنى يفعل الإعطاء ويوجد هذه الحقيقة إيهاما للمبالغة بالطريق المذكورة فى إفادة اللام الاستغراق فجعل المصنف قوله « بالطريق المذكور » إشارة إلى قوله ثم إذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا حمل المعرف باللام على الاستغراق وإليه أشار بقوله (ثم) أى بعد كون الغرض ثبوت أصـل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كونه كناية (إذا كان المقام خطابيا) يكتفى فيه بمجرد الظن (لا استدلاليا) يطلب فيه اليقين البرهانى (أفاد) المقام أو الفعل (ذلك) أى كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا (مع التعميم) فى أفراد الفعل (دفعا للتحكم) اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر ، وتحقيقه أن معنى يعطى حينئذ يفعل الإعطاء فالإعطاء المعرف بلام الحقيقة يحمل فى المقام الخطابى على استغراق الاعطاءات وشمولها مبالغة لئلا يلزم ترجيح أحـد المتساويين على الآخر : لايقال إفادة التعميم فى أفراد الفعل تنافى كون الغرض الثبوت أو النفى عنه مطلقا أى من غير اعتبار عموم ولا خصوص . لأنا نقول : لا نسلم ذلك فإن عدم كون الشىء معتبرا فى الغرض لايستلزم عـدم كونه مفادا من الكلام فالتعميم مفاد غير مقصود ، ولبعضهم فى هذا المقام تخيلات فاسدة لاطائل تحتها فلم نتعرض لها (والأول) وهو أن يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص (كقول البحترى فى المعتز بالله) تعريضا بالمستعين بالله :

شَجْوُ حُسَّادِهِ وَغَيْظُ عِدَاهُ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعَ وَاعٍ

أى أنْ يَكُونَ ذو رُؤْيَةٍ وَذُو سَمْعٍ ، فَيُدْرِكَ مَحَاسِنَهُ وَأَخْبَارَهُ الظَّاهِرَةَ الدَّالَّةَ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ الْإِمَامَةَ دُونَ غَيْرِهِ، فَلَا يَجِدُوا إِلَى مُنَازَعَتِهِ سَبِيلاً، وَإِلَّا وَجَبَ التَّقْدِيرُ بِحَسَبِ الْقَرَائِنِ .

(شجو حساده وغيظ عداه أن يرى مبصر ويسمع واع

أى أن يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك) بالبصر (محاسنه و) بالسمع (أخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الإمامة دون غيره فلا يجدوا) نصب عطفا على يدرك أى فلا يجد أعداؤه وحساده الذين يتمنون الإمامة (إلى منازعته) الإمامة (سبيلا) فالحاصل أنه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم أى من يصدر عنه السماع والرؤية من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه ، وأخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع أخباره للدلالة على أن آثاره وأخباره بلغت من الكثرة والاشتهار إلى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لايبصر الرائى إلا تلك الآثار ولايسمع الواعى إلا تلك الأخبار ، فذكر الملزوم وأراد اللازم على ماهو طريق الكناية ، ففى ترك المفعول والإعراض عنه إشعار بأن فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة إلى حيث يكفى فيها مجرد أن يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم أنه المنفرد بالفضائل ، ولا يخفى أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره (وإلا) أى وإن لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدى المسند إلى فاعله إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور (وجب التقدير بحسب القرائن) الدالة على تعيين المفعول إن عاما فعام وإن خاصا فخاص ؛ ولما وجب تقدير المفعول تعين أنه مراد فى المعنى ومحذوف من اللفظ لغرض فأشار إلى

ثُمَّ الحذفُ : إمَّا لِلبيَانِ بعدَ الإبهامِ ، كما في فِعلِ المَشِيئةِ ، ما لَمْ يَكُنْ تعلُّقُهُ بِهِ غَرِيباً نحوُ : فَلَوْ شاء لَهدَاكُمْ أجمعِينَ ، بِخِلافِ نحوُ :

* وَلَوْ شِئتُ أن أَبكِى دَمًا لَبكَيتُهُ * وَأمَّا قَوْلُهُ :

وَلَمْ يُبْقِ مِنِّى الشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرِى فَلَوْ شِئْتُ أنْ أَبكِى بَكَيْتُ تَفكُّرا

فَلَيسَ مِنهُ ، لِأنَّ المُرَادَ بِالأوَّلِ البُكاءُ الحقِيقِيُّ ،

تفصيل الغرض بقوله (ثم الحذف إما للبيان بعد الابهام كما فى فعل المشيئة) والإرادة ونحوهما إذا وقع شرطا فإن الجواب يدل عليه ويبينه لكن إنما يحذف (مالم يكن تعلقه به) أى تعلق فعل المشيئة بالمفعول (غريبا نحو فلو شاء لهداكم أجمعين) أى لو شاء الله هدايتكم لهداكم أجمعين ، فإنه لما قيل لو شاء علم السامع أن هناك شيئا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده فإذا جىء بجواب الشرط صار مبينا له وهذا أوقع فى النفس (بخلاف) ما إذا كان تعلق فعل المشيئة به غريبا فإنه لا يحذف حينئذ كما فى (نحو) قوله :

(ولو شئت أن أبكى دما لبكيته) عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

فإن تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فذكره ليتقرر فى نفس السامع ويأنس به (وأما قوله :

فلم يبق منى الشوق غير تفكرى فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا

فليس منه) أى مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ماذهب إليه صدر الأفاضل فى ضرام السقط من أن المراد لو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف منه مفعول المشيئة ، ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لأن تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم وإنما لم يكن من هذا القبيل (لأن المراد بالأول البكاء الحقيقى) لا البكاء التفكرى لأنه أراد أن يقول أفنانى النحول فلم يبق منى غير خواطر تجول فى حتى لو شئت البكاء فمريت جفونى وعصرت عينى ليسيل منها دمع لم أجده وخرج منها بدل الدمع التفكر

وَإِمَّا لِدَفْعِ تَوَهُّمِ إِرَادَةِ غَيْرِ الْمُرَادِ ابْتِدَاءً كَقَوْلِهِ:

وَكَمْ ذُدْتُ عَنِّى مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ وَسَوْرَةِ أَيَّامٍ حَزَزْنَ إِلَى الْعَظْمِ

إِذْ لَوْ ذَكَرَ اللَّحْمَ لَرُبَّمَا تُوُهِّمَ قَبْلَ ذِكْرِ مَا بَعْدَهُ أَنَّ الْحَزَّ لَمْ يَنْتَهِ إِلَى الْعَظْمِ

فالبكاء الذى أراد إيقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى إلى التفكر ألبتة، والبكاء الثانى مقيد معدى إلى التفكر فلا يصلح أن يكون تفسيرا للأول وبيانا له، كما إذا قلت لو شئت أن تعطى درهما أعطيت درهمين كما فى دلائل الاعجاز: ومما نشأ فى هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قيل إن الكلام فى مفعول أبكى، والمراد أن البيت ليس من قبيل ماحذف فيه المفعول للبيان بعد الإبهام، بل إنما حذف لغرض آخر: وقيل يحتمل أن يكون المعنى لو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا: أى لم يبق فى مادة الدمع فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكر فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشيئة لغرابته، وفيه نظر لأن ترتيب هذا الكلام على قوله: لم يبق منى الشوق غير تفكرى، يأبى هذا المعنى عند التأمل الصادق، لأن القدرة على بكاء التفكر لا تتوقف على أن لا يبقى فيه غير التفكر فافهم (وإما لدفع توهم إرادة غير المراد) عطف على إما للبيان (ابتداء) متعلق بتوهم (كقوله وكم ذدت) أى دفعت (عنى من تحامل حادث) يقال تحامل فلان علىّ إذا لم يعدل، وكم خبرية مميزها قوله من تحامل، قالوا: وإذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس بالمفعول، ومحل كم النصب على أنها مفعول ذدت. وقيل المميز محذوف: أى كم مرة ومن فى من تحامل زائدة، وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرناه (وسورة أيام) أى شدتها وصولتها (حززن) أى قطعن اللحم (إلى العظم) فحذف المفعول أعنى اللحم (إذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده) أى ما بعد اللحم يعنى إلى العظم (أن الحز لم ينته إلى العظم) وإنما كان فى بعض اللحم فحذف

وَإِمَّا لِأَنَّهُ أُرِيدَ ذِكْرُهُ ثَانِياً عَلَى وَجْهٍ يَتَضَمَّنُ إِيقَاعَ الْفِعْلِ عَلَى صَرِيحِ لَفْظِهِ إِظْهَاراً لِكَمَالِ الْعِنَايَةِ بِوُقُوعِهِ عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ :

قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِى السُّؤْ ددِ وَالْمَجْدِ وَالْمَكَارِمِ مِثْلاً

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ تَرْكَ مُوَاجَهَةِ الْمَمْدُوحِ بِطَلَبِ مِثْلٍ لَهُ ، وَإِمَّا لِلتَّعْمِيمِ مَعَ الِاخْتِصَارِ كَقَوْلِكَ: قَدْ كَانَ مِنْكَ مَا يُؤْلِمُ: أَىْ كُلَّ أَحَدٍ وَعَلَيْهِ: وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ ، وَإِمَّا لِمُجَرَّدِ الِاخْتِصَارِ عِنْدَ قِيَامِ قَرِينَةٍ

دفعا لهذا التوهم (وإما لأنه أريد ذكره) أى ذكر المفعول (ثانيا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه) لا على الضمير العائد إليه (إظهار الكمال العناية بوقوعه) أى الفعل (عليه) أى على المفعول حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره ، وإن كان كناية عنه (كقوله :

قد طلبنا فلم نجد لك فى السؤ دد والمجد والمكارم مثلا)

أى قد طلبنا لك مثلا فحذف مثلا إذ لو ذكره لكان المناسب فلم نجده فيفوت الغرض أعنى إيقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل (ويجوز أن يكون السبب) فى حذف مفعول طلبنا (ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له) قصدا إلى المبالغة فى التأدب معه حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له ليطلبه ، فإن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده (وإما للتعميم) فى المفعول (مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم: أى كل أحد) بقرينة أن المقام مقام المبالغة ، ولهذا التعميم وإن أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم ، لكن يفوت الاختصار حينئذ (وعليه) أى وعلى حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ، ورد قوله تعالى (والله يدعو إلى دار السلام) أى جميع عباده ، فالمثال الأول يفيد العموم مبالغة ، والثانى تحقيقا (وإما لمجرد الاختصار) من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره ، وفى بعض النسخ (عند قيام قرينة) وهو تذكرة لما سبق فلا حاجة إليه . وما يقال من

نحوُ : أصغيتُ إليهِ : أى أذنى، وَعليهِ قولهُ : أرنى أنظرْ إليكَ: أى ذاتكَ
وَإمّا للرِّعايةِ على الفاصلةِ ، نحوُ : ما وَدّعكَ رَبُّكَ وَما قلَى ، وَإمّا لاستهجانِ
ذِكرِهِ، كَقولِ عائشةَ رَضىَ اللهُ عنها : ما رَأيتُ منهُ ، وَلا رَأى منّى: أى
العورَةَ . وَتقديمُ مفعولِهِ ، وَنحوِهِ عليهِ لِرَدِّ الخطإ فى التّعيين كَقولِكَ :
زَيدًا عَرَفتُ لِمَنِ اعتقدَ أنكَ عَرَفتَ إنسانًا ، وَأنّهُ غيرُ زَيدٍ ، وَتقولُ
لِتأكيدِهِ :

أن المراد عند قيام قرينة دالة على أن الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لأن هذا المعنى معلوم ، ومع هذا جار فى سائر الأقسام فلا وجه لتخصيصه بمجرد الاختصار (نحو أصغيت إليه : أى أذنى ، وعليه) أى على الحذف لمجرد الاختصار (قوله) تعالى — رب (أرنى أنظر إليك — أى ذاتك) وههنا بحث وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار إن لم تكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام فلا تعميم أصلا وإن كانت فالتعميم مستفاد من عموم المقدر سواء أحذف أو لم يحذف فالحذف لا يكون إلا لمجرد الاختصار (وإما للرعاية على الفاصلة نحو) قوله تعالى — والضحى والليل إذا سجى (ماودعاك ربك وما قلى) أى وما قلاك وحصول الاختصار أيضا ظاهر (وإما لاستهجان ذكره) أى ذكر المفعول (كقول عائشة رضى الله تعالى عنها : ما رأيت منه) أى من النبى عليه الصلاة والسلام (ولا رأى منى : أى العورة . وإما لنكتة أخرى) كإخفائه أو التمكن من إنكاره إن مست إليه حاجة أو تعينه حقيقة أو ادعاء ونحو ذلك (. وتقديم مفعوله) أى مفعول الفعل (ونحوه) أى نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال وما أشبه ذلك (عليه) أى على الفعل (لرد الخطأ فى التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت إنسانا) وأصاب فى ذلك (و) اعتقد (أنه غير زيد) وأخطأ فيه (وتقول لتأكيده) أى تأكيد

لَاغَيْرَهُ ، وَلِهٰذَا لَا يُقَالُ : مَا زَيْدًا ضَرَبْتُ وَلَا غَيْرَهُ ، وَلا ما زَيْدًا ضَرَبْتُ وَلٰكِنْ أَكْرَمْتُهُ ، وَأَمَّا نَحْوُ : زَيْدًا عَرَفْتُهُ ، فَتَأْكِيدٌ إِنْ قُدِّرَ الْمُفَسِّرُ قَبْلَ الْمَنْصُوبِ ، وَإِلَّا فَتَخْصِيصٌ ،

هذا الرد : زيدا عرفت (لا غيره) وقد يكون أيضاً لرد الخطأ فى الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت زيدا وعمرا ، وتقول لتأكيده زيدا عرفت وحــده ، وكذا فى نحو زيدا أكرم وعمرا لا تكرم أمرا ونهيا فكان الأحسن أن يقول لإفادة الاختصاص (ولذلك) أى ولأن التقديم لرد الخطأ فى تعيين المفعول مع الإصابة فى اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما (لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره) لأن التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص ، وقولك ولا غيره ينفى ذلك فيكون مفهوم التقديم مناقضا لمنطوق لا غيره ، نعم لو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص جاز ما زيدا ضربت ولا غيره وكذا زيدا ضربت وغيره (ولا ما زيدا ضربت ولكن أكرمته) لأن مبنى الكلام ليس على أنه الخطأ واقع فى الفعل بأنه الضرب حتى ترده إلى الصواب بأنه الإكرام ، وإنما الخطأ فى تعيين المضروب فرده إلى الصواب أن يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا (وأما نحو زيدا عرفته فتأكيد إن قدر) الفعل المحذوف (المفسر) بالفعل المذكور (قبل المنصوب) أى عرفت زيدا عرفته (وإلا) أى وإن لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده (فتخصيص) أى زيدا عرفت عرفته لأن المحذوف المقدر كالمذكور فالتقديم عليه كالتقــديم على المذكور فى إفادة الاختصاص كما فى بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل للمعنيين التخصيص والتأكيد فالرجوع فى التعيين إلى القرائن وعنــد قيام القرينة على أنه للتخصيص يكون أوكد من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرار ، وفى بعض النسخ

وَأَمَّا نَحْوُ : وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ، فَلَا يُفِيدُ إِلَّا التَّخْصِيصَ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ: بِزَيْدٍ مَرَرْتُ . وَالتَّخْصِيصُ لَازِمٌ لِلتَّقْدِيمِ غَالِباً،وَلِهَذَا يُقَالُ فِي إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ، مَعْنَاهُ : نَخُصُّكَ بِالعِبَادَةِ وَالِاسْتِعَانَةِ ،

(وأما نحو —وأما ثمود فهديناهم— فلا يفيد إلا التخصيص) لامتناع أن يقدر الفعل مقدما نحو أما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين أما والفاء ، بل التقدير أما ثمود فهدينا فهديناهم بتقديم المفعول ، وفى كون هذا التقديم للتخصيص نظر لأنه قد يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل كما إذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما ، فتقول أما زيدا فضربته وأما عمرا فأكرمته فليتأمل (وكذلك) أى ومثل زيدا عرفت فى إفادة الاختصاص (قولك بزيد مررت) فى المفعول بواسطة لمن اعتقد أنك مررت بإنسان وأنه غير زيد وكذلك يوم الجمعة سرت وفى المسجد صليت وتأديبا ضربته وماشيا حججت (والتخصيص لازم للتقديم غالبا) أى لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه فى أكثر الصور بشهادة الاستقراء وحكم الذوق . وإنما قال غالبا ، لأن اللزوم الكلى غير متحقق ، إذ التقديم قد يكون لأغراض أخر كمجرد الاهتمام والتبرك والاستلذاذ وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر ورعاية السجع والفاصلة ، ونحو ذلك . قال الله تعالى ـ خذوه فغلوه ، ثم الجحيم صلوه ثم فى سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه — وقال — وإن عليكم لحافظين — وقال — فأما اليتيم فلا تقهر ، وأما السائل فلا تنهر — وقال — وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون — إلى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة بأساليب الكلام (ولهذا) أى ولأن التخصيص لازم للتقديم غالبا (يقال — إياك نعبد وإياك نستعين — معناه نخصك بالعبادة والاستعانة) بمعنى نجعلك من بين الموجودات مخصوصا بذلك لا نعبد ولا

وَفِى : لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ ، مَعْنَاهُ : إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ لَا إِلَى غَيْرِهِ ، وَيُفِيدُ فِى الْجَمِيعِ وَرَاءَ التَّخْصِيصِ اهْتِمَامًا بِالْمُقَدَّمِ ، وَلِهَذَا يُقَدَّرُ فِى بِسْمِ اللهِ مُؤَخَّرًا. وَأُورِدَ : اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ . وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْأَهَمَّ فِيهِ الْقِرَاءَةُ ، وَبِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِاقْرَأْ الثَّانِى ، وَمَعْنَى الْأَوَّلِ أَوْجِدِ الْقِرَاءَةَ . وَتَقْدِيمُ بَعْضِ مَعْمُولَاتِهِ عَلَى بَعْضٍ ، لِأَنَّ أَصْلَهُ التَّقْدِيمُ ، وَلَا مُقْتَضِىَ لِلْعُدُولِ عَنْهُ ، كَالْفَاعِلِ فِى نَحْوِ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ،

نستعين غيرك (وفى لإلى الله تحشرون معناه إليه تحشرون لا إلى غيره ، ويفيد) التقديم (فى الجميع) أى جميع صور التخصيص (وراء التخصيص) أى بعده (اهتماما بالمقدم) لأنهم يقدمون الذى شأنه أهم وهم ببيانه أعنى (ولهذا يقدر) المحذوف (فى بسم الله مؤخرا) أى بسم الله أفعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام ، لأن المشركين كانوا يبدءون بأسماء آلهتهم فيقولون باسم اللات باسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم (وأورد : اقرأ باسم ربك) يعنى لو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب أن يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك ، لأن كلام الله تعالى أحق برعاية ما تجب رعايته (وأجيب بأن الأهم فيه القراءة) لأنها أول سورة نزلت فكان الأمر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض ، وإن كان ذكر الله أهم فى نفسه . هذا جواب جار الله العلامة فى الكشاف (وبأنه) أى باسم ربك (متعلق باقرأ الثانى) أى هو مفعول اقرأ الذى بعده (ومعنى) اقرأ (الأول أوجد القراءة) من غير اعتبار تعديته إلى مقروء به كما فى فلان يعطى ويمنع كذا فى المفتاح (وتقديم بعض معمولاته) أى معمولات الفعل (على بعض لأن أصله) أى أصل ذلك البعض (التقديم) على البعض الآخر (ولا مقتضى للعدول عنه) أى عن الأصل (كالفاعل فى نحو ضرب زيد عمرا) لأنه عمدة فى الكلام وحقه أن يلى الفعل وإنما قال فى نحو ضرب زيد عمرا ، لأن

وَالمَفْعُولِ الأَوَّلِ فى نحْوِ: أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا، أو لِأَنَّ ذِكْرَهُ أَهَمُّ، كَقَوْلِكَ
قَتَلَ الخارِجِيَّ فُلَانٌ، أوْ لِأَنَّ فى التَّأْخِيرِ إِخْلَالاً بِبَيَانِ المَعْنَى نحْوُ: وَقَالَ
رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ، فَإِنَّهُ لَوْ أُخِّرَ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ،
عَنْ قَوْلِهِ: يَكْتُمُ إِيمَانَهُ، لَتُوُهِّمَ أَنَّهُ مِنْ صِلَةِ يَكْتُمُ، فَلَا يُفْهَمُ أَنَّهُ مِنْهُمْ،

فى نحو ضرب زيدا غلامه مقتضيا للعدول عن الأصل (والمفعول الأول فى نحو أعطيت زيدا درهما) فإن أصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهو أنه عاط: أى آخذ للعطاء (أو لأن ذكره) أى ذكر ذلك البعض الذى يقدم (أهم) جعل الأهمية ههنا قسيما لكون الأصل التقديم وجعلها فى المسند إليه شاملة له ولغيره من الأمور المقتضية للتقديم، وهو الموافق للمفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال إنا لم نجدهم اعتمدوا فى التقديم شيئا يجرى مجرى الأصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغى أن يفسر وجه العناية بشىء يعرف له معنى، وقد ظن كثير من الناس أنه يكفى أن يقال قدم للعناية، ولكونه أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية، وبم كان أهم؟ فمراد المصنف بالأهمية ههنا الأهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم أو السامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض من الأغراض (كقوله قتل الخارجى فلان) لأن الأهم فى تعلق القتل هو الخارجى المقتول ليتخلص الناس من شره (أو لأن فى التأخير إخلالا ببيان المعنى نحو) قوله تعالى (وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه — فإنه لو أخر) قوله (من آل فرعون) عن قوله يكتم إيمانه (لتوهم أنه من صلة يكتم) أى يكتم إيمانه من آل فرعون (فلم يفهم أنه) أى ذلك الرجل كان (منهم) أى من آل فرعون. والحاصل أنه ذكر لرجل ثلاثة أوصاف قدم الأول أعنى مؤمن لكونه أشرف، ثم الثانى وهو من آل فرعون

أَوْ بِالتَّنَاسُبِ : كَرِعَايَةِ الفَاصِلَةِ نحْوُ : فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى .

القصر

حَقِيقِيٌّ ، وَغَيْرُ حَقِيقِيٍّ ، وَكُلٌّ مِنهُمَا نَوْعَانِ :قَصْرُ المَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ ، وَقَصْرُ الصِّفَةِ عَلَى المَوْصُوفِ ،

لئلا يتوهم خلاف المقصود (أو) لأن فى التأخير إخلالا (بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو - فأوجس فى نفسه خيفة موسى - بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لأن فواصل الآى على الألف .

القصر

فى اللغة الحبس . وفى الاصطلاح تخصيص شيء بشى بطريق مخصوص وهو (حقيقى وغير حقيقى) لأن تخصيص الشيء بالشيء إما أن يكون بحسب الحقيقة وفى نفس الأمر بأن لا يتجاوزه إلى غيره أصلا وهو الحقيقى ، أو بحسب الإضافة إلى شيء آخر بأن لا يتجاوزه إلى ذلك الشيء وإن أمكن أن يتجاوزه إلى شيء آخر فى الجملة ، وهو غير حقيقى ، بل إضافى كقولك ما زيد إلا قائم بمعنى أنه لايتجاوز القيام إلى القعود ، لا بمعنى أنه لايتجاوزه إلى صفة أخرى أصلا . وانقسامه إلى الحقيقى والإضافى بهذا المعنى لاينافى كون التخصيص مطلقا من قبيل الإضافات (وكل منهما) أى من الحقيقى وغيره (نوعان : قصر الموصوف على الصفة) وهو أن لا يتجاوز الموصوف من تلك الصفة إلى صفة أخرى ، لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر (وقصر الصفة على الموصوف) وهو أن لا تتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف إلى موصوف آخر ، لكن يجوز أن يكون لذلك

وَالْمُرَادُ بِالصِّفَةِ هٰهُنَا الصِّفَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ لَا النَّعْتُ، وَالْأَوَّلُ مِنَ الْحَقِيقِيِّ نَحْوُ: مَازَيْدٌ إِلَّا كَاتِبٌ إِذَا أُرِيدَ أَنَّهُ لَا يَتَّصِفُ بِغَيْرِهَا، وَهُوَ لَا يَكَادُ يُوجَدُ لِتَعَذُّرِ الْإِحَاطَةِ بِصِفَاتِ الشَّيْءِ، وَالثَّانِي كَثِيرٌ نَحْوُ: مَافِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ، وَقَدْ يُقْصَدُ بِهِ الْمُبَالَغَةُ، لِعَدَمِ الِاعْتِدَادِ بِغَيْرِ الْمَذْكُورِ،

الموصوف صفات أخر (والمراد بالصفة ههنا الصفة المعنوية) أعنى المعنى القائم بالغير (لا النعت النحوى) أعنى التابع الذى يدل على معنى فى متبوعه غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فى مثل أعجبنى هذا العلم وتفارقهما فى مثل العلم حسن، ومررت بهذا الرجل، وأما نحو قولك مازيد إلا أخوك، وما الباب إلا ساج، وما هذا إلا زيد فمن قصر الموصوف على الصفة تقديراً، إذ المعنى أنه مقصور على الاتصاف بكونه أخا أو ساجا أو زيداً، (والأول) أى قصر الموصوف على الصفة (من الحقيقى نحو: مازيد إلا كاتب إذا أريد أنه لايتصف بغيرها) أى غير الكتابة من الصفات (وهو لا يكاد يوجد لتعذر الإحاطة بصفات الشيء) حتى يمكن إثبات الشيء منها ونفى ماعداها بالكلية بل هذا محال لأن للصفة المنفية نقيضا وهو من الصفات التى لا يمكن نفيها ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين؛ مثلا إذا قلنا مازيد إلا كاتب وأردنا أنه لا يتصف بغيرها لزم أن لا يتصف بالقيام ولا بنقيضه وهو محال، (والثانى) أى قصر الصفة على الموصوف من الحقيقى (كثير نحو: مافى الدار إلا زيد) على معنى أن الحصول فى الدار المعينة مقصور على زيد (وقد يقصد به) أى بالثانى (المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور) كما يقصد بقولنا مافى الدار إلا زيد أن جميع من فى الدار ممن عدا زيداً فى حكم العدم فيكون قصراً حقيقياً ادعائياً، وأما فى القصر الغير الحقيقى فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم، بل يكون المراد أن الحصول فى الدار مقصور على زيد بمعنى أنه ليس حاصلا لعمرو وإن كان حاصلا

وَالأَوَّلُ مِنْ غَيْرِ الحَقِيقِيِّ تَخْصِيصُ أَمْرٍ بِصِفَةٍ دُونَ أُخْرَى أَوْ مَكَانَهَا، وَالثَّانِي تَخْصِيصُ صِفَةٍ بِأَمْرٍ دُونَ آخَرَ أَوْ مَكَانَهُ. فَكُلٌّ مِنْهُمَا ضَرْبَانِ، وَالمُخَاطَبُ بِالأَوَّلِ مِنْ ضَرْبَيْ كُلٍّ مَنْ يَعْتَقِدُ الشَّرِكَةَ ،

لبكر وخالد ، (والأول) أى قصر الموصوف على الصفة (من غير الحقيقى تخصيص أمر بصفة دون) صفة (أخرى ، أو مكانها) أى تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى ، (والثانى) أى قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقى (تخصيص صفة بأمر دون) أمر (آخر أو مكانه) وقوله : دون أخرى معناه متجاوزاً الصفة الأخرى فإن المخاطب اعتقد اشتراكه فى صفتين والمتكلم يخصصه بإحداهما ويتجاوز الأخرى ، ومعنى دون فى الأصل أدنى مكان من الشىء ، يقال هذا دون ذاك إذا كان أحط منه قليلا ، ثم استعيرت للتفاوت فى الأحوال والرتب ، ثم اتسع فيه فاستعمل فى كل تجاوز حد إلى حد وتخطى حكم إلى حكم. ولقائل أن يقول إن أريد بقوله دون أخرى ودون آخر دون صفة واحدة أخرى ودون أمر واحد آخر فقد خرج عن ذلك ما إذا اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق الاثنين كقولنا ما زيد إلا كاتب لمن اعتقده كاتباً وشاعراً ومنجماً ، وقولنا ما كاتب إلا زيد لمن اعتقد الكاتب زيداً وعمرا وبكرا ، وإن أريد أعم من الواحد وغيره فقد دخل فى هذا التفسير القصر الحقيقى ، وكذا الكلام على قوله مكان أخرى ومكان آخر (فكل منهما) أى فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظة أو فيه أن كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف (ضربان) الأول التخصيص بشىء دون شىء ، والثانى التخصيص بشىء مكان شىء (والمخاطب بالأول من ضربى كل) من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ، ويعنى بالأول التخصيص بشىء دون شىء (من يعتقد الشركة) أى شركة صفتين

وَيُسَمَّى قَصْرَ إِفْرَادٍ، لِقَطْعِ الشِّرْكَةِ، وَبِالثَّانِي مَنْ يَعْتَقِدُ الْعَكْسَ، وَيُسَمَّى قَصْرَ قَلْبٍ، لِقَلْبِ حُكْمِ الْمُخَاطَبِ، أَوْ تَسَاوَيَا عِنْدَهُ، وَيُسَمَّى قَصْرَ تَعْيِينٍ،

فى موصوف واحد فى قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين فى صفة واحدة فى قصر الصفة على الموصوف ، فالمخاطب بقولنا ما زيد إلا كاتب من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة ، وبقولنا ما كاتب إلا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو فى الكتابة (ويسمى) هذا القصر (قصر إفراد لقطع الشركة) التى اعتقدها المخاطب (و) المخاطب (بالثانى) أعنى التخصيص بشىء مكان شىء من ضربى كل من القصرين (من يعتقد العكس) أى عكس الحكم الذى أثبته المتكلم فالمخاطب بقولنا ما زيد إلا قائم من اعتقد اتصافه بالقعود دون القيام ، وبقولنا ما شاعر إلا زيد من اعتقد أن الشاعر عمرو لا زيد (ويسمى) هذا القصر (قصر قلب لقلب حكم المخاطب ، أو تساويا عنده) عطف على قوله يعتقد العكس على ما يفصح عنه لفظ الإيضاح : أى المخاطب بالثانى ، إما من يعتقد العكس وإما من تساوى عنده الأمران : أعنى الاتصاف بالصفة المذكورة وغيرها فى قصر الموصوف واتصاف الأمر المذكور وغيره بالصفة فى قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا : ما زيد إلا قائم من يعتقد اتصافه بالقيام أو القعود من غير علم بالتعيين ، وقولنا ما شاعر إلا زيد من يعتقد أن الشاعر إما زيد أو عمرو من غير أن يعلمه على التعيين (ويسمى) هذا القصر (قصر تعيين) لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب . فالحاصل أن التخصيص بشىء دون شىء آخر قصر إفراد ، والتخصيص بشىء مكان شىء إن اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وإن تساويا عنده قصر تعيين ؛ وفيه نظر لأنا لو سلمنا أن فى قصر التعيين تخصيص شىء بشىء مكان شىء آخر فلا يخفى أن فيه تخصيص شىء بشىء دون آخر ، فإن قولنا ما زيد إلا قائم لمن يردده بين

وَشَرْطُ قَصْرِ المَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ إفْرَادًا عَدَمُ تَنَافِي الوَصْفَيْنِ ، وَقَلْبًا تَحَقُّقُ تَنَافِيهِمَا . وَقَصْرُ التَّعْيِينِ أَعَمُّ ،

القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود ، ولهـذا جعل السكاكى التخصيص بشىء دون شىء مشتركا بين قصر الأفراد والقصر الذى سماه المصنف قصر تعيين ، وجعل التخصيص بشىء مكان شىء قصر قلب فقط (وشرط قصر الموصوف على الصفة إفرادا عدم تنافى الوصفين) ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما فى الموصوف حتى تكون الصفة المنفية فى قولنا ما زيد إلا شاعر كونه كاتباً أو منجماً لا كونه مفحماً : أى غير شاعر لأن الإفحام وهو وجدان الرجل غير شاعر ينافى الشاعرية (و) شرط قصر الموصوف على الصفة (قلباً تحقق تنافيهما) أى تنافى الوصفين حتى يكون المنفى فى قولنا مازيد إلا قائم كونه قاعدا أومضطجعاً أو نحو ذلك مما ينافى القيام، ولقد أحسن صاحب المفتاح فى إهمال هذا الاشتراط لأن قولنا ما زيد إلا شاعر لمن اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح به فى المفتاح مع عدم تنافى الشعر والكتابة ، ومثل هـذا خارج عن أقسام القصر على ما ذكره المصنف . لا يقال هـذا شرط الحسن أو المراد التنافى فى اعتقاد المخاطب . لأنا نقول : أما الأول فلا دلالة للفظ عليه مع أنا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد إلا شاعر لمن اعتقده كاتبا غير شاعر ، وأما الثانى فلأن التنافى بحسب اعتقاد المخاطب معلوم مما ذكره فى تفسيره أن قصر القلب هو الذى يعتقد المخاطب فيه العكس فيكون هذا الاشتراط ضائعا . وأيضا لم يصح قول المصنف إن السكاكى لم يشترط فى قصر القلب تنافى الوصفين ، وعلل المصنف رحمه الله اشتراط تنافى الوصفين بقوله : ليكون إثبات الصفة مشعرا بانتفاء غيرها ، وفيه نظر بين فى الشرح (وقصر التعيين أعم) من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أولا ، فكل مثال يصلح لقصر الإفراد ، والقلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس .

وَالقَصْرِ طُرُقٌ : مِنها العطفُ ، كَقَوْلِكَ فى قَصْرِهِ إفرادًا زَيْدٌ شاعِرٌ لا كاتِبٌ، أوْ ما زَيْدٌ كاتِبًا بَلْ شاعِرٌ ، وَقَلْبًا : زَيْدٌ قائِمٌ لا قاعِدٌ ، وَما زَيْدٌ قاعِدًا بَلْ قائِمٌ ، وَفى قَصْرِها : زَيْدٌ شاعِرٌ لا عَمْرٌو، أوْ ما عَمْرٌو شاعِرًا بَلْ زَيْدٌ. وَمِنها النَّفىُ وَالاِسْتِثْناء ، كَقَوْلِكَ فى قَصْرِهِ :

طرق القصر

(والقصر طرق) والمذكور ههنا أربعة وغيرها قد سبق ذكره . فالأربعة المذكورة ههنا (منها العطف كقولك فى قصره) أى قصر الموصوف على الصفة (إفرادا زيد شاعر لا كاتب أو ما زيد كاتبا بل شاعر) مثل بمثالين أولهما الوصف المثبت فيه معطوف عليه والمنفى معطوف ، والثانى بالعكس (وقلبا زيد قائم لا قاعد أو ما زيد قائما بل قاعد) . فإن قلت : إذا تحقق تنافى الوصفين فى قصر القلب فإثبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير فما فائدة نفى الغير وإثبات المذكور بطريق الحصر . قلت : الفائدة فيه التنبيه على رد الخطأ فيه وأن المخاطب اعتقد العكس ، فإن قولنا زيد قائم وإن دل على نفى القعود لكنه خال عن الدلالة على أن المخاطب اعتقد أنه قاعد (وفى قصرها) أى قصر الصفة على الموصوف إفرادا أو قلبا بحسب المقام (زيد شاعر لا عمرو أو ما عمرو شاعرا بل زيد) ويجوز ما شاعر عمرو بل زيد بتقديم الخبر لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان العمل . ولما لم يكن فى قصر الموصوف على الصفة مثال الإفراد صالحا للقلب لاشتراط عدم التنافى فى الإفراد وتحقق التنافى فى القلب على زعمه أورد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان ، بخلاف قصر الصفة فإن مثالا واحدا يصلح لهما . ولما كان كل ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره ، وهكذا فى سائر الطرق (ومنها النفى والاستثناء كقولك فى قصره)

مَا زَيْدٌ إِلاَّ شَاعِرٌ ، وَمَا زَيْدٌ إِلاَّ قَائِمٌ ، وَفِى قَصْرِهَا : مَا شَاعِرٌ إِلاَّ زَيْدٌ ، وَمِنْهَا : إِنَّمَا ، كَقَوْلِكَ فِى قَصْرِهِ : إِنَّمَا زَيْدٌ كَاتِبٌ . وَإِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَفِى قَصْرِهَا . إِنَّمَا قَائِمٌ زَيْدٌ ، لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى مَا وَ إِلاَّ ، لِقَوْلِ الْمُفَسِّرِينَ : إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ بِالنَّصْبِ ، مَعْنَاهُ : مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلاَّ الْمَيْتَةَ . وَهُوَ الْمُطَابِقُ لِقِرَاءَةِ الرَّفْعِ لِمَا مَرَّ ،

إفرادا (ما زيد إلا شاعر ، و) قلبا (ما زيد إلا قائم ، وفى قصرها) إفرادا وقلبا (ما شاعر إلا زيد) والكل يصلح مثالا للتعيين ، والتفاوت إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب (ومنها إنما ، كقولك فى قصره) إفرادا (إنما زيد كاتب ، و) قلبا (إنما زيد قائم ، وفى قصرها) إفرادا وقلبا (إنما قائم زيد) وفى دلائل الإعجاز أن إنما ولا العاطفة إنما يستعملان فى الكلام المعتد به لقصر القلب دون الإفراد ، وأشار إلى سبب إفادة إنما القصر بقوله (لتضمنه معنى ما وإلا) وأشار بلفظ التضمن إلى أنه ليس بمعنى ما وإلا حتى كأنهما لفظان مترادفان ، إذ فرق بين أن يكون فى الشىء معنى الشىء وأن يكون الشىء الشىء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما وإلا يصلح فيه إنما ، صرح بذلك الشيخ فى دلائل الإعجاز ؛ ولما اختلفوا فى إفادة إنما القصر وفى تضمنه معنى ما وإلا بينه بثلاثة أوجه فقال (لقول المفسرين : إنما حرم عليكم الميتة بالنصب ، معناه ما حرم عليكم إلا الميتة ، و) هذا المعنى (هو المطابق لقراءة الرفع) أى رفع الميتة ؛ وتقرير هذا الكلام أن فى الآية ثلاث قراءات حرم مبنيا للفاعل مع نصب الميتة ورفعها ؛ وحرم مبنيا للمفعول مع رفع الميتة كذا فى تفسير الكواشى . فعلى القراءة الأولى « ما » فى « إنما » كافة إذ لو كانت موصولة لبقى إن بلا خبر والموصول بلا عائد وعلى الثانية موصولة والعائد محذوف لتكون الميتة خبرا ، إذ لا يصح ارتفاعها بحرم المبنى للفاعل على ما لا يخفى والمعنى أن الذى حرمه الله تعالى عليكم هو الميتة ، وهذا يفيد القصر (لما مر)

وَلِقَوْلِ النُّحاةِ: إِنَّمَا لِإِثْبَاتِ مَا يُذْكَرُ بَعْدَهُ وَنَفْيِ مَا سِوَاهُ ، وَلِصِحَّةِ انْفِصَالِ الضَّمِيرِ مَعَهُ ، قَالَ الفَرَزْدَقُ :

أَنَا الذَّائِدُ الحَامِي الذِّمَارَ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

فى تعريف المسند من أن نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد قصر الانطلاق على زيد ، فإذا كان « إنما » متضمنا معنى « ما وإلا » وكان معنى القراءة الأولى ما حرم الله عليكم إلا الميتة كانت مطابقة للقراءة الثانية وإلا لم تكن مطابقة لها لإفادتها القصر . فمراد السكاكى والمصنف بقراءة النصب والرفع هو القراءة الأولى والثانية ولهذا لم يتعرضا للاختلاف فى لفظ حرم بل فى لفظ الميتة رفعا ونصبا . وأما على القراءة الثالثة أعنى رفع الميتة وحرم مبنيا للمفعول فيحتمل أن تكون «ما» كافة : أى ماحرم عليكم إلا الميتة ، وأن تكون موصولة أى أن الذى حرم عليكم هو الميتة ويرجح هـذا ببقاء إن عاملة على ماهو أصلها ؛ وبعضهم توهم أن مراد السكاكى والمصنف بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة فطالبهما بالسبب فى اختيار كونها موصـولة مع أن الزجاج اختار أنها كافة (ولقول النحاة « إنما » لإثبات مايذكر بعده ونفى ماسواه) أى سوى مايذكر بعده ، أما فى قصر الموصوف نحو إنما زيد قائم فهو لإثبات قيامه ونفى ماسواه من القعود ونحوه ، وأما فى قصر الصـفة نحو إنما يقوم زيد فهو لإثبات قيامه ونفى ماسواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما (ولصحة انفصال الضمير معه) أى مع إنما نحو إنما يقوم أنا فإن الانفصال إنما يجوز عند تعذر الاتصال ولا تعذر ههنا إلا بأن يكون المعنى مايقوم إلا أنا فيقع بين الضمير وعامله فصل لغرض ؛ ثم استشهد على صحة هذا الانفصال ببيت من هو ممن يستشهد بشعره ، ولهذا صرح باسمه فقال (قال الفرزدق : أنا الذائد) من الذود : وهو الطرد (الحامى الذمار) أى العهد ، وفى الأساس : هو الحامى الذمار : إذا حمى مالو لم يحمه ليم عليه وعنف من حماه وحريمه (وإنما * يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى) لما كان غرضه أن

وَمِنْهَا التَّقْدِيمُ كَقَوْلِكَ : فِى قَصْرِهِ : تَمِيمِىٌّ أَنَا ، وَفِى قَصْرِهَا : أَنَا كَفَيْتُ مُهِمَّكَ ، وَهٰذِهِ الطُّرُقُ تَخْتَلِفُ مِنْ وُجُوهٍ ، فَدَلَالَةُ الرَّابِعِ بِالْفَحْوَى ، وَالْبَاقِيَةِ بِالْوَضْعِ ، وَالْأَصْلُ فِى الْأَوَّلِ النَّصُّ عَلَى الْمُثْبَتِ وَالْمَنْفِىِّ كَمَا مَرَّ ، فَلَا يُتْرَكُ إِلَّا كَرَاهَةَ الْإِطْنَابِ ، كَمَا إِذَا قِيلَ : زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ وَالتَّصْرِيفَ وَالْعَرُوضَ أَوْ زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ وَعَمْرٌو وَبَكْرٌ ، فَتَقُولُ فِيهِمَا : زَيْدٌ يَعْلَمُ

يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره ، إذ لو قال وإنما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم وهو ليس بمقصود ، ولا يجوز أن يقال إنه محمول على الضرورة لأنه كان يصح أن يقال إنما أدافع عن أحسابهم أنا على أن يكون أنا تأكيدا وليست ماموصولة وأنا خبرها إذ لا ضرورة فى العدول عن لفظ « من » إلى لفظ ما (ومنها التقديم) أى تقديم ما حقه التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمعمولات على الفعل (كقولك فى قصره) أى قصر الموصوف (تميمى أنا) كان الأنسب ذكر مثالين لأن التميمية والقيسية إن تنافيا لم يصلح هذا مثالا لقصر الإفراد ، وإلا لم يصلح لقصر القلب (وفى قصرها أنا كفيت مهمك) إفراد أو قلبا أو تعيينا بحسب اعتقاد المخاطب (وهذه الطرق) الأربعة بعد اشتراكها فى إفادة القصر (تختلف من وجوه : فدلالة الرابع) أى التقديم (بالفحوى) أى بمفهوم الكلام بمعنى أنه إذا تأمل صاحب الذوق السليم فيه فهم منه القصر وإن لم يعرف اصطلاح البلغاء فى ذلك (و) دلالة الثلاثة (الباقية بالوضع) لأن الواضع وضعها لمعان تفيد القصر (والأصل) أى الوجه الثانى من وجوه الاختلاف أن الأصل (فى الأول) أى طريق العطف (النص على المثبت والمنفى كما مر فلا يترك) النص عليها (إلا كراهية الإطناب كما إذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض أو زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما) أى فى هذين المقامين (زيد يعلم

النَّحْوَ لاَ غَيْرُ ، أَوْ نَحْوَهُ ، وَفِي الثَّلاَثَةِ البَاقِيَةِ النَّصُّ عَلَى المُثْبَتِ فَقَطْ وَالنَّفْيُ لاَ يُجَامِعُ الثَّانِيَ، لِأَنَّ شَرْطَ المَنْفِيِّ بِلاَ ، أَنْ لاَ يَكُونَ مَنْفِيًّا قَبْلَهَا بِغَيْرِهَا

النحو لاغير) أما فى الأول فعناه لاغير النحو : أى لا التصريف ولا العروض، وأما فى الثانى فمعناه لاغير زيد أى لاعمرو ولا بكر وحذف المضاف إليه من غير وبنى على الضم تشبيها بالغايات ، وذكر بعض النحاة أن لافى لاغير ليست عاطفة بل لنفى الجنس (أو نحوه) أى نحو لاغير مثل لاماسواه ولامن عداه وماأشبه ذلك (و) الأصل (فى) الثلاثة (الباقية النص على المثبت فقط) دون المنفى وهو ظاهر (والنفى) أى الوجه الثالث من وجوه الاختلاف أن النفى بلا العاطفة (لا يجامع الثانى) أعنى النفى والاستثناء فلا يصح مازيد إلا قائم لاقاعد ، وقد يقع مثل ذلك فى كلام المصنفين لافى كلام البلغاء (لأن شرط المنفى بلا) العاطفة (أن لايكون) ذلك المنفى (منفيا قبلها بغيرها) من أدوات النفى لأنها موضوعة لأن تنفى بها ماأوجبته للمتبوع لا لأن تعيد بها النفى فى شىء قد نفيته ، وهذا الشرط مفقود فى النفى والاستثناء لأنك إذا قلت مازيد إلاقائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كأنك ليس هو بقاعد ولانائم ولامضطجع ونحو ذلك ، فإذا قلت لا قاعد فقد نفيت عنه بلا العاطفة شيئا هو منفى قبلها بما النافية وكذا الكلام فى مايقوم إلا زيد، وقوله بغيرها يعنى من أدوات النفى على ماصرح به فى المفتاح، وفائدته الاحتراز عما إذا كان منفيا بفحوى الكلام أو علم المتكلم أو السامع أو نحو ذلك كما سيجىء فى بحث إنما . لا يقال هذا يقتضى جواز أن يكون منفيا قبلها بلا العاطفة الأخرى نحو جاءنى الرجال لا النساء لاهند . لأنا نقول الضمير لذلك الشخص أى بغير لا العاطفة التى نفى بها ذلك المنفى ، ومعلوم أنه يمتنع نفيه قبلها بها لامتناع أن ينفى شىء بلا قبل الإتيان بها وهذا كما يقال دأب الرجل الكريم أن لا يؤذى غيره فإن المفهوم منه

وَيُجَامِعُ الأَخِيرَيْنِ، فَيُقَالُ: إِنَّمَا أَنَا تَمِيمِيٌّ لاَ قَيْسِيٌّ، وَهُوَ يَأْتِينِي لاَ عَمْرٌو، لِأَنَّ النَّفْيَ فِيهِمَا غَيْرُ مُصَرَّحٍ بِهِ، كَمَا يُقَالُ امْتَنَعَ زَيْدٌ عَنِ المَجِيءِ لاَ عَمْرٌو.

(السَّكَّاكِيُّ): شَرْطُ مُجَامَعَتِهِ الثَّالِثَ، أَنْ لاَ يَكُونَ الوَصْفُ مُخْتَصًّا بِالمَوْصُوفِ نَحْوُ: إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ.

(عَبْدُ القَاهِرِ) لاَ تَحْسُنُ فِي المُخْتَصِّ، كَمَا تَحْسُنُ فِي غَيْرِهِ، وَهٰذَا أَقْرَبُ

أنه لايؤذى غيره سواء كان ذلك الغير كريما أو غير كريم (ويجامع) أى النفى بلا العاطفة (الأخيرين) أى إنما والتقديم (فيقال إنما أنا تميمى لا قيسى، وهو يأتينى لاعمرو لأن النفى فيهما) أى فى الأخيرين (غيرمصرح به) كما فى النفى والاستثناء فلا يكون المنفى بلا العاطفة منفيا بغيرها من أدوات النفى، وهذا (كما يقال امتنع زيد عن المجىء لاعمرو) فإنه يدل على نفى المجىء عن زيد لكن لاصريحا بل ضمنا وإنما معناه الصريح هو إيجاب امتناع المجىء عن زيد فيكون «لا» نفيا لذلك الإيجاب والتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجىء من جهة أن النفى الضمنى ليس فى حكم النفى الصريح لامن جهة أن النفى بلا العاطفة منفى قبلها بالنفى الضمنى كما فى: إنما أنا تميمى لا قيسى إذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجىء على نفى مجىء عمرو لا ضمنا ولاصريحا. قال (السكاكى شرط مجامعته) أى مجامعة النفى بلا العاطفة (الثالث) أى إنما (أن لا يكون الوصف) فى نفسه (مختصا بالموصوف) لتحصل الفائدة (نحو إنما يستجيب الذين يسمعون) فإنه يمتنع أن يقال لا الذين لا يسمعون لأن الاستجابة لا تكون إلا ممن يسمع ويعقل، بخلاف إنما يقوم زيد لاعمرو، إذ القيام ليس مما يختص بزيد. وقال الشيخ (عبد القاهر: لاتحسن) مجامعته للثالث (فى) الوصف (المختص كما تحسن فى غيره وهذا أقرب) إلى الصواب إذ لادليل على الامتناع عند

وَأَصْلُ الثَّانِي أَنْ لاَ يَكُونَ مَا اسْتُعْمِلَ لَهُ مِمَّا يَجْهَلُهُ الْمُخَاطَبُ وَيُنْكِرُهُ ، بِخِلاَفِ الثَّالِثِ ، كَقَوْلِكَ لِصَاحِبِكَ : وَقَدْ رَأَيْتَ شَبَحاً مِنْ بَعِيدٍ : مَا هُوَ إِلاَّ زَيْدٌ إِذَا اعْتَقَدَهُ غَيْرَهُ مُصِرًّا ، وَقَدْ يُنَزَّلُ الْمَعْلُومُ مَنْزِلَةَ الْمَجْهُولِ لِاعْتِبَارٍ مُنَاسِبٍ ، فَيُسْتَعْمَلُ لَهُ الثَّانِي إِفْرَادًا نَحْوُ: وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ : أَيْ مَقْصُورٌ عَلَى الرِّسَالَةِ لاَ يَتَعَدَّاهَا إِلَى التَّبَرِّي مِنَ الْهَلاَكِ ، نُزِّلَ اسْتِعْظَامُهُمْ هَلاَكَهُ مَنْزِلَةَ إِنْكَارِهِمْ إِيَّاهُ ،

قصد زيادة التحقيق والتأكيد (وأصل الثانى) أى الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أن أصل النفى والاستثناء (أن يكون ماستعمل له) أى الحكم الذى استعمل فيه النفى والاستثناء (مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث) أى إنما فإن أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولاينكره كذا فى الإيضاح نقلا عن دلائل الإعجاز ، وفيه بحث لأن المخاطب إذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ لم يصح القصر بل لايفيد الكلام سوى لازم الحكم . وجوابه أن مراده أن إنما تكون لخبر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولاينكره حتى أن إنكاره يزول بأدنى تنبيه لعدم إصراره عليه ، وعلى هذا يكون موافقا لما فى المفتاح (كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد ماهو إلا زيد إذا اعتقده غيره) أى إذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد (مصراً) على هذا الاعتقاد (وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له) أى لذلك المعلوم (الثانى) أى النفى والاستثناء (إفرادا) أى حال كونه قصر إفراد (نحو — وما محمد إلا رسول —) صلى الله عليه وسلم (أى مقصور على الرسالة لايتعداها إلى التبرى من الهلاك) فالمخاطبون وهم الصحابة رضى الله عنهم كانوا عالمين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرى من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه أمرا عظيما (نزل استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم إياه) أى

أَوْ قَلْبًا نَحْوُ: إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا، لِاعْتِقَادِ الْقَائِلِينَ أَنَّ الرَّسُولَ لاَ يَكُونُ بَشَرًا، مَعَ إِصْرَارِ الْمُخَاطَبِينَ عَلَى دَعْوَى الرِّسَالَةِ ، وَقَوْلُهُمْ : إِنْ نَحْنُ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ، مِنْ بَابِ مُجَارَاةِ الْخَصْمِ ، لِيَعْثُرَ حَيْثُ يُرَادُ تَبْكِيتُهُ لاَ لِتَسْلِيمِ انْتِفَاءِ الرِّسَالَةِ ، وَكَقَوْلِكَ :

الهلاك فاستعمل له النفى والاستثناء ، والاعتبار المناسب هنا هو الإشعار بعظم هذا الأمر فى نفوسهم وشدة حرصهم على بقائه عليه الصلاة والسلام عندهم (أوقلبا) عطف على قوله إفرادا (نحو ــ إن أنتم الا بشر مثلنا ــ) فالمخاطبون وهم الرسل عليهم الصلاة والسلام لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين (لاعتقاد القائلين) وهم الكفار (أن الرسول لا يكون بشرا مع إصرار المخاطبين على دعوى الرسالة) فنزلهم القائلون منزلة المنكرين للبشرية لما اعتقدوا اعتقادا فاسدا من التنافى بين الرسالة والبشرية فقلبوا هذا الحكم بأن قالوا إن أنتم إلا بشر مثلنا : أى مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التى تدّعونها . ولما كان هنا مظنة سؤال ، وهو أن القائلين قد ادعوا التنافى بين البشرية والرسالة ، وقصروا المخاطبين على البشرية ، والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ــ إن نحن إلا بشر مثلكم ــ فكأنهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم أشار إلى جوابه بقوله (وقولهم) أى قول الرسل المخاطبين (ــ إن نحن إلا بشر مثلكم ــ من باب مجاراة الخصم) وإرخاء العنان إليه بتسليم بعض مقدماته (ليعثر) الخصم، من العثار: وهو الزلة ، وإنما يفعل ذلك (حيث يراد تبكيته) أى إسكات الخصم وإلزامه (لا لتسليم انتفاء الرسالة) فكأنهم قالوا إن مادعيتم من كوننا بشرا فحق لا ننكره ، ولكن هذا لا ينافى أن يمنّ الله تعالى علينا بالرسالة فلهذا أثبتوا البشرية لأنفسهم، وأما إثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم (وكقولك) عطف على قوله كقولك لصاحبك . وهذا

إنما هو أخوكَ لِمَنْ يَعلَمُ ذلِكَ وَيُقِرُّ بِهِ ، وَأنتَ تُريدُ أنْ تُرَقِّقَهُ عَلَيهِ ، وَقَدْ يُنَزَّلُ المَجْهُولُ مَنْزِلَةَ المَعلُومِ لِادِّعاءِ ظُهُورِهِ ، فَيُستَعمَلُ لهُ الثَّالِثُ نَحوُ : إنَّما نَحنُ مُصلِحُونَ ، وَلِذلِكَ جاءَ : ألاَ إنَّهُمْ هُمُ المُفسِدُونَ ، لِلرَّدِّ عَلَيهِمْ مُؤكَّداً بِما تَرَى ، وَمَزِيَّةُ إنَّما عَلَى العَطفِ ، أنَّهُ يُعقَلُ مِنها الحُكمانِ مَعاً ، وَأحسَنُ مَوَاقِعِها التَّعرِيضُ ، نَحوُ : إنَّما يَتَذَكَّرُ أُولُوا الألبابِ ، فَإنَّهُ تَعرِيضٌ بِأنَّ الكُفَّارَ مِنْ فَرْطِ جَهلِهِمْ كالبَهائِمِ ، فَطَمَعُ النَّظَرِ

مثال لأصل إنما : أى الأصل فى إنما أن تستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك (إنما هو أخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وأنت تريد أن ترققه عليه) أى أن تجعل من يعلم ذلك رفيقا مشفقا على أخيه ، والأولى بناء على ماذكرنا أن يكون هذا المثال من الإخراج لا على مقتضى الظاهر (وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث) أى إنما (نحو) قوله تعالى حكاية عن اليهود (إنما نحن مصلحون) ادعوا أن كونهم مصلحين أمر ظاهر من شأنه أن لايجهله المخاطب ولا ينكره (ولذلك جاء ـ ألا إنهم هم المفسدون ـ للرد عليهم مؤكدا بما ترى) من إيراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات وتعريف الخبر الدالّ على الحصر وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدالّ على أن مضمون الكلام مما له خطر وبه عناية ثم التأكيد بإنّ ثم تعقيبه بمايدل على التقريع والتوبيخ ، وهو قوله ـ ولكن لايشعرون ـ (ومزية إنما على العطف أنه يعقل منها) أى من إنما (الحكمان) أعنى الإثبات للمذكور والنفى عما عداه (معا) بخلاف العطف فإنه يفهم منه أولا الإثبات ثم النفى نحو زيد قائم لا قاعد أو بالعكس نحو مازيد قائما بل قاعد (وأحسن مواقعها) أى مواقع إنما (التعريض نحو ـ إنما يتذكر أولوا الألباب ـ فإنه تعريض بأن الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر) أى التأمل

مِنْهُمْ ، كَطَمَعِهِ مِنها ، ثُمَّ القَصْرُ كَمَا يَقَعُ بَيْنَ المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ عَلَى مَا مَرَّ ، يَقَعُ بَيْنَ الفِعلِ وَالفَاعِلِ ، نَحْوُ : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ ، وَغَيْرِهِمَا ، فَفِي الِاسْتِثْنَاءِ يُؤَخَّرُ المَقْصُورُ عَلَيْهِ مَعَ أَدَاةِ الِاسْتِثْنَاءِ ، وَقَلَّ تَقْدِيمُهُمَا بِحَالِهِمَا نَحْوُ : مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ ، وَمَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا ، لِاسْتِلْزَامِهِ قَصْرَ الصِّفَةِ قَبْلَ تَمَامِهَا ،

(منهم كطمعه منها) أى كطمع النظر من البهائم (ثم القصر كما يقع بين المبتدإ والخبر على مامر يقع بين الفعل والفاعل ، نحو ما قام إلا زيد وغيرهما) كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد إلا عمرا أو ما ضرب عمرا إلا زيد والمفعولين نحو ما أعطيت زيدا إلا درهما وما أعطيت درهما إلا زيدا وغير ذلك من المتعلقات (ففى الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع أداة الاستثناء) حتى لو أريد القصر على الفاعل قيل ماضرب عمرا إلا زيد ولو أريد القصر على المفعول قيل ما ضرب زيد إلا عمرا ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند إلى الفاعل على المفعول ، وعلى هذا قياس البواقى فيرجع فى التحقيق إلى قصر الصفة على الموصوف وبالعكس ويكون حقيقيا وغير حقيقى إفرادا وقلبا وتعيينا ولا يخفى اعتبار ذلك (وقلّ) أى جاز على قلة (تقديمهما) أى تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور حال كونهما (بحالهما) وهو أن يلى المقصور عليه الأداة (نحو ما ضرب إلا عمراً زيد) فى قصر الفاعل على المفعول (و ما ضرب إلا زيد عمراً) فى قصر المفعول على الفاعل : وإنما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع إزالتهما عن حالهما بأن تؤخر الأداة عن المقصور عليه كقولك فى ما ضرب زيد إلا عمرا ما ضرب عمرا إلا زيد فإنه لا يجوز ذلك لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود ، وإنما قل تقديمهما بحالهما (لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها) لأن الصفة

وَوَجْهُ الجَمِيعِ أَنَّ النَّفْيَ فِى الاسْتِثْنَاءِ المُفَرَّغِ يَتَوَجَّهُ إِلَى مُقَدَّرٍ، وَهُوَ مُسْتَثْنًى مِنْهُ عَامٌّ مُنَاسِبٌ لِلْمُسْتَثْنَى فِى جِنْسِهِ وَصِفَتِهِ، فَإِذَا أُوجِبَ مِنْهُ شَىْءٌ بِإِلَّا جَاءَ القَصْرُ، وَفِى إِنَّمَا يُؤَخَّرُ المَقْصُورُ عَلَيْهِ تَقُولُ: إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى غَيْرِهِ لِلْإِلْبَاسِ،

المقصورة على الفاعل مثلا هى الفعل الواقع على المفعول لامطلق الفعل فلا يتم المقصور قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره، وعلى هذا فقس. وإنما جاز على قلة نظرا إلى أنها فى حكم التام باعتبار ذكر المتعلق فى الآخر (ووجه الجميع) أى السبب فى إفادة النفى والاستثناء القصر فيما بين المبتدإ والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك (أن النفى فى الاستثناء المفرغ) الذى حذف فيه المستثنى منه وأعرب ما بعد إلا بحسب العوامل (يتوجه إلى مقدر وهو مستثنى منه) لأن إلا للإخراج والإخراج يقتضى مخرجا منه (عام) ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الإخراج (مناسب للمستثنى فى جنسه) بأن يقدر فى نحو: ماضرب إلا زيدماضرب أحد، وفى نحو ماكسوته إلاجبة ماكسوته لباسا، وفى نحو ماجاءنى إلا راكبا ما جاءنى كائنا على حال من الأحوال وفى نحو ماسرت إلا يوم الجمعة ماسرت وقتا من الأوقات، وعلى هذا القياس (و) فى (صفته) يعنى الفاعلية والمفعولية والحالية ونحو ذلك، وإذا كان النفى متوجها إلى هذا المقدر العام المناسب المستثنى فى جنسه وصفته (فإذا أوجب منه) أى من ذلك المقدر (شىء بإلاجاء القصر) ضرورة بقاء ماعداه على صفة الانتفاء (وفى إنما يؤخر المقصور عليه، تقول: إنما ضرب زيد عمرا) فيكون القيد الأخير بمنزلة الواقع بعد إلا فيكون هو المقصور عليه (ولايجوز تقديمه) أى تقديم المقصور عليه بإنما (على غيره للإلباس) كما إذا قلنا فى إنما ضرب زيد عمرا إنما ضرب عمرا زيد بخلاف النفى والاستثناء فإنه لاإلباس فيه إذ المقصور عليه هو المذكور بعد إلا سواء قدم أوأخر، وههنا ليس لفظ إلا مذكور فى اللفظ، بل متضمنا

وَغَيْرُ كَإِلاَّ فى إِفَادَةِ الْقَصْرَيْنِ ، وَامْتِنَاعِ مُجَامَعَةِ لاَ .

الإنشاء

إِنْ كَانَ طَلَبًا اسْتَدْعَى مَطْلُوبًا غَيْرَ حَاصِلٍ وَقْتَ الطَّلَبِ ،

(وغير كإلا فى إفادة القصرين) أى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف إفرادا وقلبا وتعيينا (و) فى (امتناع مجامعة لا) العاطفة لما سبق فلا يصح ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا ماشاعر غير زيد لاعمرو .

الإنشاء

اعلم أن الإنشاء قد يطلق على نفس الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه أو لاتطابقه ، وقد يقال على ما هو فعل المتكلم أعنى إلقاء مثل هذا الكلام كما أن الإخبار كذلك ؛ والأظهر أن المراد ههنا هو الثانى بقرينة تقسيمه إلى الطلب وغير الطلب ، وتقسيم الطلب إلى التمنى والاستفهام وغيرهما والمراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور أن لفظ ليت مثلا يستعمل لمعنى التمنى لالقولنا ليت زيدا قائم فافهم . فالإنشاء إن لم يكن طلبا كأفعال المقاربة وأفعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ورب ونحو ذلك فلا يبحث عنها ههنا لقلة المباحث البيانية الإنشائية المتعلقة بها ، ولأن أكثرها فى الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء (إن كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب) لامتناع طلب الحاصل فلو استعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع إجراؤها على معانيها الحقيقية ويتوالد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام

وَأَنْوَاعُهُ كَثِيرَةٌ ، مِنْهَا : التَّمَنِّي ، وَاللَّفْظُ الْمَوْضُوعُ لَهُ لَيْتَ ، وَلاَ يُشْتَرَطُ إِمْكَانُ الْمُتَمَنَّى ، تَقُولُ : لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ ، وَقَدْ يُتَمَنَّى بِهَلْ نَحْوُ : هَلْ لِي مِنْ شَفِيعٍ حَيْثُ يَعْلَمُ أَنْ لاَ شَفِيعَ لَهُ ، وَبِلَوْ نَحْوُ : لَوْ تَأْتِينِي فَتُحَدِّثَنِي بِالنَّصْبِ .

(السَّكَّاكِيُّ) : كَأَنَّ حُرُوفَ التَّنْدِيمِ وَالتَّحْضِيضِ ، وَهِيَ : هَلاَّ وَأَلاَ بِقَلْبِ الْهَاءِ هَمْزَةً ، وَلَوْلاَ وَلَوْمَا ، مَأْخُوذَةٌ مِنْهُمَا مُرَكَّبَتَيْنِ مَعَ لاَ وَمَا الْمَزِيدَتَيْنِ ، لِتَضْمِينِهِمَا

(وأنواعه) أى الطلب (كثيرة: منها التمنى) وهو طلب حصول شىء على سبيل المحبة (واللفظ الموضوع له ليت ، ولايشترط إمكان المتمنى) بخلاف الترجى (تقول : ليت الشباب يعود) ولا تقول لعله يعود ، لكن إذا كان المتمنى ممكنا يجب أن لايكون لك توقع وطماعية فى وقوعه وإلا لصار ترجيا (وقد يتمنى بهل نحو هل لى من شفيع حيث يعلم أن لاشفيع له) لأنه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه . والنكتة فى التمنى بهل والعدول عن ليت هى إبراز المتمنى لكمال العناية به فى صورة الممكن الذى لاجزم بانتفائه (و) قد يتمنى (بلو نحو لو تأتينى فتحدثنى بالنصب) على تقدير فأن تحدثنى فإن النصب قرينة على أن لو ليست على أصلها إذ لاينصب المضارع بعدها بإضمار أن ، وأن إنما تضمر بعد الأشياء الستة والمناسب ههنا هو التمنى . قال (السكاكى: كأن حروف التنديم والتحضيض وهى هلا وألا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما) خبر كأن : أى كأنها مأخوذة من هل ولو اللتين للتمنى حال كونهما (مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما) علة لقوله مركبتين . والتضمين جعل الشىء فى ضمن الشىء ، تقول ضمنت الكتاب كذا كذا بابا : إذا جعلته متضمنا لتلك الأبواب ، يعنى أن

مَعْنَى التَّمَنِّى ، لِيَتَوَلَّدَ مِنْهُ فى المَاضِى التَّنْدِيمُ نَحْوُ : هَلَّا أَكْرَمْتَ زَيْدًا ، وَفى المُضَارِعِ التَّحْضِيضُ نَحْوُ : هَلَّا تَقُومُ ، وَقَدْ يُتَمَنَّى بِلَعَلَّ ، فَيُعْطَى حُكْمَ لَيْتَ ، نَحْوُ : لَعَلِّى أَحُجُّ فَأَزُورَكَ بِالنَّصْبِ ، لِبُعْدِ المَرْجُوِّ عَنِ الحُصُولِ. وَمِنْهَا : الِاسْتِفْهَامُ ، وَأَلْفَاظُهُ المَوْضُوعَةُ لَهُ : الهَمْزَةُ ، وَهَلْ وَمَا ، وَمَنْ ، وَأَىّ ، وَكَمْ ، وَكَيْفَ ، وَأَيْنَ ، وَأَنَّى ، وَمَتَى ، وَأَيَّانَ . فَالهَمْزَةُ لِطَلَبِ التَّصْدِيقِ

الغرض المطلوب من هذا التركيب والتزامه هو جعل هل ولو متضمنتين (معنى التمنى ليتولد) علة لتضمينهما ، يعنى أن الغرض من تضمينهما معنى التمنى ليس إفادة التمنى بل أن يتولد (منه) أى من معنى التمنى المتضمنتين هما إياه (فى الماضى التنديم ، نحو هلا أكرمت زيدا) ولوما أكرمته على معنى ليتك أكرمته قصدا إلى جعله نادما على ترك الإكرام (وفى المضارع التحضيض نحو هلا تقوم) ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا إلى حثه على القيام . والمذكور فى الكتاب ليس عبارة السكاكى لكنه حاصل كلامه . وقوله لتضمينهما مصدر مضاف إلى المفعول الأول ومعنى التمنى مفعوله الثانى . ووقع فى بعض النسخ لتضمنهما على لفظ التفعل وهو لا يوافق معنى كلام المفتاح ، وإنما ذكر هذا بلفظ كأن لعدم القطع بذلك (وقد يتمنى بلعل فيعطى له حكم ليت) وينصب فى جوابه المضارع على إضمار أن (نحو لعلى أحج فأزورك بالنصب لبعد المرجوّ عن الحصول) وبهذا يشبه المحالات والممكنات التى لا طماعية فى وقوعها فيتولد منه معنى التمنى (ومنها) أى ومن أنوع الطلب (الاستفهام) وهو طلب حصول صورة الشىء فى الذهن ، فإن كانت وقوع نسبة بين أمرين أو لاوقوعها فحصولها هو التصديق وإلا فهو التصور (وألفاظه الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن وأى وكم وكيف وأين وأنى ومتى وأيان . فالهمزة لطلب التصديق) أى

كَقَوْلِكَ : أَقَامَ زَيْدٌ ، وَأَزَيْدٌ قَائِمٌ . أَوِ التَّصَوُّرِ كَقَوْلِكَ : أَدِبْسٌ فِي الإِنَاءِ أَمْ عَسَلٌ ، وَأَفِي الخَابِيَةِ دِبْسُكَ أَمْ فِي الزِّقِّ . وَلِهَذَا لَمْ يَقْبُحْ أَزَيْدٌ قَامَ وَأَعَمْرًا عَرَفْتَ ، وَالمَسْئُولُ عَنْهُ بِهَا هُوَ مَا يَلِيهَا ، كَالفِعْلِ فِي أَضَرَبْتَ زَيْدًا ، وَالفَاعِلِ فِي أَأَنْتَ ضَرَبْتَ زَيْدًا ، وَالمَفْعُولِ فِي أَزَيْدًا ضَرَبْتَ .

وَهَلْ لِطَلَبِ التَّصْدِيقِ فَحَسْبُ نَحْوُ : هَلْ قَامَ زَيْدٌ ، وَهَلْ عَمْرٌو قَاعِدٌ ،

انقياد الذهن وإذعانه لوقوع نسبة تامة بين الشيئين (كقولك أقام زيد) فى الجملة الفعلية (وأزيد قائم) فى الجملة الاسمية (أو) لطلب (التصور) أى إدراك غير النسبة (كقولك) فى طلب تصور المسند إليه (أدبس فى الإناء أم عسل) عالما بحصول شيء فى الإناء طالبا لتعيينه (و) فى طلب تصور المسند (أفى الخابية دبسك أم فى الزق) عالما بكون الدبس فى واحد من الخابية والزق طالبا لتعيين ذلك (ولهذا) أى ولمجيء الهمزة لطلب التصور (لم يقبح) فى طلب تصور الفاعل (أزيد قام) كما قبح هل زيد قام (و) لم يقبح فى طلب تصور المفعول (أعمرا عرفت) كما قبح هل عمرا عرفت ، وذلك لأن التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل فتكون هل لطلب حصول الحاصل وهذا ظاهر فى أعمرا عرفت ، لا فى أزيد قام فليتأمل (والمسئول عنه بها) أى بالهمزة (هو ما يليها كالفعل فى أضربت زيدا) إذا كان الشك فى نفس الفعل أعنى الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد ، وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده فيكون لطلب التصديق ، ويحتمل أن يكون لطلب تصور المسند بأن تعلم أنه قد تعلق فعل المخاطب بزيد ، لكن لا تعرف أنه ضرب أو إكرام (والفاعل فى أأنت ضربت زيدا) إذا كان الشك فى الضارب (والمفعول فى أزيدا ضربت) إذا كان الشك فى المضروب ، وكذا قياس سائر المتعلقات (وهل لطلب التصديق فحسب) وتدخل على الجملتين (نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد) إذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام لزيد والقعود لعمرو

وَلِهٰذَا امْتَنَعَ هَلْ زَيْدٌ قَامَ أَمْ عَمْرٌو . وَقَبُحَ هَلْ زَيْدًا ضَرَبْتَ ، لِأَنَّ التَّقْدِيمَ يَسْتَدْعِي حُصُولَ التَّصْدِيقِ بِنَفْسِ الْفِعْلِ دُونَ هَلْ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ، لِجَوَازِ تَقْدِيرِ الْمُفَسَّرِ قَبْلَ زَيْدًا .

وَجَعَلَ السَّكَاكِيُّ قُبْحَ هَلْ رَجُلٌ عَرَفَ لِذٰلِكَ ، وَيَلْزَمُهُ أَنْ لَا يَقْبُحَ هَلْ زَيْدٌ عَرَفَ ، وَعَلَّلَ غَيْرُهُ قُبْحَهُمَا بِأَنَّ هَلْ بِمَعْنَى قَدْ فِي الْأَصْلِ

(ولهذا) أى ولاختصاصها بطلب التصديق (امتنع هل زيد قام أم عمرو) لأن وقوع المفرد ههنا بعد أم دليل على أن أم متصلة وهى لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم ، وهل إنما تكون لطلب الحكم فقط . ولو قلت هل زيد قام بدون أم عمرو يقبح ولا يمتنع لما سيجىء (و) لهذا أيضا (قبح هل زيداً ضربت لأن التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل) فتكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال ، وإنما لم يمتنع لاحتمال أن يكون زيداً مفعول فعل محذوف أو يكون التقديم لمجرد الاهتمام لا للتخصيص لكن ذلك خلاف الظاهر (دون هل زيداً ضربته) فإنه لا يقبح (لجواز تقدير المفسر قبل زيداً) أى هل ضربت زيداً ضربته

(وجعل السكاكى قبح هل رجل عرف لذلك) أى لأن التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من مذهبه من أن الأصل عرف رجل على أن رجل بدل من الضمير فى عرف فقدم للتخصيص (ويلزمه) أى السكاكى (أن لا يقبح هل زيد عرف) لأن تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل مع أنه قبيح بإجماع النحاة ، وفيه نظر لأن ماذكره من اللزوم ممنوع لجواز أن يقبح لعلة أخرى (وعلل غيره) أى غير السكاكى (قبحهما) أى قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف (بأن هل بمعنى قد فى الأصل) وأصله أهل

وَتَرْكُ الْهَمْزَةِ قَبْلَهَا لِكَثْرَةِ وُقُوعِهَا فِى الاسْتِفْهَامِ وَهِىَ تُخَصِّصُ الْمُضَارِعَ بِالِاسْتِقْبَالِ
فَلَا يَصِحُّ هَلْ تَضْرِبُ زَيْدًا وَهُوَ أَخُوكَ، كَمَا يَصِحُّ أَتَضْرِبُ زَيْداً وَهُوَ أَخُوكَ

(وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها فى الاستفهام) فأقيمت هى مقام الهمزة وتطفلت عليها فى الاستفهام . وقد من خواص الأفعـال فـكذا ما هى بمعناها : وإنما لم يقبح هل زيد قائم لأنها إذا لم تر الفعل فى حيزها ذهلت عنه وتسلت ، بخلاف ما إذا رأته فإنها تذكرت العهود وحنت إلى الإلف المألوف فلم ترض بافتراق الاسم بينهما (وهى) أى هل (تخصص المضارع بالاستقبال) بحكم الوضع كالسين وسوف (فلا يصح هل تضرب زيداً) فى أن يكون الضرب واقعاً فى الحال على ما يفهم عرفا من قوله (وهو أخوك كما يصح أتضرب زيداً وهو أخوك) قصدا إلى إنكار الفعل الواقع فى الحال ، بمعنى أنه لا ينبغى أن يكون ذلك لأن هل تخصص المضـارع بالاستقبال فلا تصلح لإنكار الفعل الواقع فى الحال ، بخلاف الهمزة فإنها لاتصلح لإنكار الفعل الواقع لأنها ليست مخصصة للمضارع بالاستقبال ، وقولنا فى أن يكون الضرب واقعا فى الحال ليعلم أن هذا الامتناع جار فى كل ما يوجد فيه قرينة تدل على أن المراد إنكار الفعل الواقع فى الحال سواء عمل ذلك المضارع فى جملة حالية كقولك أتضرب زيداً وهو أخوك أولا كقوله تعالى - أتقولون على الله مالا تعلمون - ، وكقولك أتؤذى أباك ، وأتشتم الأمير؟ فلا يصح وقوع هل فى هذه المواضع : ومن العجائب ماوقع لبعضهم فى شرح هذا الموضع من أن هـــذا الامتناع بسبب أن الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال وإعماله فيها ، ولعمرى إن هذه فرية ما فيها مرية إذ لم ينقل عن أحد من النحاة امتناع مثل سيجىء زيد راكبا وسأضرب زيداً وهو بين يدى الأمـــير ، كيف وقد قال الله تعالى - سيدخلون جهنم داخرين - و- إنما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الأبصار مهطعين - ، وفى الحماسة :

وَلِاخْتِصَاصِ التَّصْدِيقِ بِهَا وَتَخْصِيصِهَا الْمُضَارِعَ بِالِاسْتِقْبَالِ ، كَانَ لَهَا مَزِيدُ اخْتِصَاصٍ بِمَا كَوْنُهُ زَمَانِيًّا أَظْهَرُ كَالْفِعْلِ ، وَلِهٰذَا كَانَ : فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ ، أَدَلَّ عَلَى طَلَبِ الشُّكْرِ مِنْ فَهَلْ تَشْكُرُونَ ، وَفَهَلْ أَنْتُمْ تَشْكُرُونَ ،

سأغسل عنى العار بالسيف جالباً على قضاء الله ما كان جالباً

وأمثال هـذه أكثر من أن تحصى ، وأعجب من هذا أنه لما سمع قول النحاة إنه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنافى الحال والاستقبال بحسب الظاهر على ماسنذكره حتى لا يجوز يأتينى زيد سيركب أولن يركب فهم منه أنه يجب تجريد الفعل العامل فى الحال عن علامة الاستقبال حتى لا يصح تقييد مثل هل تضرب وستضرب ولن تضرب بالحال ، وأورد هـذا المقال دليلا على ما ادعاه ، ولم ينظر فى صدر هـذا المقال حتى يعرف أنه لبيان امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال (ولاختصاص التصديق بها) أى لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما ذكر فيما سبق (وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا أظهر) وما موصولة وكونه مبتدأ خبره أظهر وزمانيا خبر الكون أى بالشىء الذى زمانيته أظهر (كالفعل) فإن الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فإنه إنما يدل عليه حيث يدل بعروضه له ؛ أما اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل فظاهر ، وأما اقتضاء كونها لطلب التصديق فقط لذلك فلأن التصديق هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء والنفى والاثبات ، وإنما يتوجهان إلى المعانى والأحداث التى هى مدلالوت الأفعال لا إلى الذوات التى هى مدلولات الأسماء (ولهذا) أى ولأن لها مزيد اختصاص بالفعل (كان : - فهل أنتم شاكرون - أدل على طلب الشكر من فهل تشكرون ، وفهل أنتم تشكرون) مع أنه مؤكد بالتكرير لأن أنتم فاعل فعل محذوف

لِأَنَّ إِبْرَازَ مَا سَيَتَجَدَّدُ فِى مَعْرَضِ الثَّابِتِ أَدَلُّ عَلَى كَمَالِ الْعِنَايَةِ بِحُصُولِهِ ، وَمِنْ: أَفَأَنْتُمْ شَاكِرُونَ . وَإِنْ كَانَ لِلثُّبُوتِ ، لِأَنَّ هَلْ أَدْعَى لِلْفِعْلِ مِنَ الْهَمْزَةِ ، فَتَرْكُهُ مَعَهَا أَدَلُّ عَلَى ذٰلِكَ ، وَلِهٰذَا لَا يَحْسُنُ هَلْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ إِلَّا مِنَ الْبَلِيغِ . وَهِىَ قِسْمَانِ : بَسِيطَةٌ ، وَهِىَ الَّتِى يُطْلَبُ بِهَا وُجُودُ الشَّىْءِ ، كَقَوْلِنَا : هَلِ الْحَرَكَةُ مَوْجُودَةٌ أَوْ لَا ؟ وَمُرَكَّبَةٌ ، وَهِىَ الَّتِى يُطْلَبُ بِهَا وُجُودُ شَىْءٍ لِشَىْءٍ كَقَوْلِنَا : هَلِ الْحَرَكَةُ دَائِمَةٌ أَوْ لَا ؟ وَالْبَاقِيَةُ لِطَلَبِ التَّصَوُّرِ فَقَطْ ،

(لأن إبراز ماسيتجدد فى معرض الثابت أدل على كمال العناية بحصوله) من إبقائه على أصله كما فى هل تشكرون وهل أنتم تشكرون لأن هل فى هل تشكرون وفى هل أنتم تشكرون على أصلها لكونها داخلة على الفعل تحقيقاً فى الأول وتقديراً فى الثانى (و) فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر (من : أفأنتم شاكرون) أيضاً (وإن كان للثبوت) باعتبار كون الجملة اسمية (لأن هل أدعى الفعل من الهمزة فتركه معها) أى ترك الفعل مع هل (أدل على ذلك) أى على كمال العناية بحصول ماسيتجدد (ولهـذا) أى ولأن هل أدعى للفعل من الهمزة (لا يحسن هل زيد منطلق إلا من البليغ) لأنه الذى يقصد به الدلالة على الثبوت وإبراز ماسيوجد فى معرض الوجود (وهى) أى هل (قسمان بسيطة وهى التى يطلب بها وجود الشىء) أولا وجوده (كقولنا هل الحركة موجودة أو لا) موجودة (ومركبة ، وهى التى يطلب بها وجود شىء لشىء) أو لا وجوده له (كقولنا هل الحركة دائمة أولا) دائمـة ، فإن المطلوب وجود الدوام للحركة أولا وجوده لها ، وقد اعتبر فى هـذه شيئان غير الوجود ، وفى الأولى شىء واحـد فكانت مركبة بالنسبة إلى الأولى وهى بسيطة بالنسبة إليها (والباقية) من ألفاظ الاستفهام تشترك فى أنها (لطلب التصـور فقط) وتختلف من جهة أن المطلوب بكل منها

قِيلَ: فَيُطْلَبُ بِمَا شَرْحُ الِاسْمِ كَقَوْلِنَا مَا الْعَنْقَاءُ؟ أَوْ مَاهِيَّةُ الْمُسَمَّى كَقَوْلِنَا: مَا الْحَرَكَةُ؟ وَتَقَعُ هَلِ الْبَسِيطَةُ فِي التَّرْتِيبِ بَيْنَهُمَا، وَبِمَنِ الْعَارِضُ الْمُشَخِّصُ لِذِي الْعِلْمِ كَقَوْلِنَا: مَنْ فِي الدَّارِ.

تصور شيء آخر (قيل فيطلب بمـا شرح الاسم كقولنا ما العنقاء؟) طالبا أن يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه . فيجاب بإيراد لفظ أشهر (أو ماهية المسمى) أي حقيقته التى هو بها هو (كقولنا ما الحركـة) أى ماحقيقة مسمى هذا اللفظ . فيجاب بإيراد ذاتياته (وتقع هل البسيطة فى الترتيب بينهما) أى بين ماالتى لشرح الاسم ، والتى لطلب الماهيـة ، يعنى أن مقتضى الترتيب الطبيعى أن يطلب أولا شرح الاسم ، ثم وجـود المفهوم فى نفسه ، ثم ماهيته وحقيقته ، لأن من لايعرف مفهوم اللفظ استحال منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم ، ومن لايعرف أنه موجـود استحال منه أن يطلب حقيقته وماهيته إذ لا حقيقة للمعدوم ولا ماهية له ، والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التى تفهم من الحد بالتفصيل غـير قليل ، فإن كل من خوطب باسم فهم فهماً ما ووقف على الشيء الذى يدل عليه الاسم إذا كان عالماً باللغة ، وأما الحد فلا يقف عليه إلا المرتاض بصناعة المنطق ؛ فالموجودات لهـا حقائق ومفهومات فلها حدود حقيقية واسمية ؛ وأما المعدومات فليس لها إلا المفهومات فلا حدود لهـا إلا بحسب الاسم لأن الحد بحسب الـذات لايكون إلا بعد أن يعرف أن الـذات موجودة حتى أن مايوضع فى أول التعاليم من حـدود الأشياء التى يبرهن عليها فى أثناء التعاليم إنما هى حـدود اسمية ؛ ثم إذا برهن عليها وأثبت وجودها صارت تلك الحدود بعينها حدوداً حقيقية ، جميع ذلك مذكور فى الشفاء (و) يطلب (بمن العارض المشخص) أى الأمر الذى يعوض (لذى العلم) فيفيد تشخصه وتعينه (كقولنا من فى الدار) فيجاب عنه بزيد ونحوه

وَقَالَ السَّكَّاكِيُّ : يُسْأَلُ بِمَا عَنِ الْجِنْسِ ، تَقُولُ : مَا عِنْدَكَ : أَيْ أَيُّ أَجْنَاسِ الْأَشْيَاءِ ؟ وَجَوَابُهُ : كِتَابٌ أَوْ نَحْوُهُ ، وَعَنِ الْوَصْفِ تَقُولُ : مَازَيْدٌ ؟ وَجَوَابُهُ : الْكَرِيمُ وَنَحْوُهُ ، وَبِمَنْ عَنِ الْجِنْسِ مِنْ ذَوِي الْعِلْمِ تَقُولُ : مَنْ جِبْرِيلُ ؟ أَيْ أَبَشَرٌ هُوَ ، أَمْ مَلَكٌ ، أَمْ جِنِّيٌّ ؟ وَفِيهِ نَظَرٌ ، وَيُسْأَلُ بِأَيٍّ عَمَّا يُمَيِّزُ أَحَدَ الْمُتَشَارِكَيْنِ فِي أَمْرٍ يَعُمُّهُمَا نَحْوُ : أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا ، أَيْ : أَنَحْنُ أَمْ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ، وَبِكَمْ عَنِ الْعَدَدِ نَحْوُ : سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ ،

مما يفيد تشخصه (وقال السكاكى : يسأل بما عن الجنس، تقول : ماعندك؟ أى أى أجناس الأشياء) عندك (وجوابه كتاب أونحوه) ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة أى أىّ أجناس الألفاظ هى ؟ وجوابه لفظ مفرد موضوع (وعن الوصف تقول مازيد ؟ وجوابه الكريم ونحوه و) يسأل (بمن عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل أى أبشر هو أم ملك أم جنى ؟ وفيه نظر) إذ لانسلم أنه للسؤال عن الجنس وأنه يصح فى جواب من جبريل أن يقال ملك بل جوابه ملك من عند الله يأتى بالوحى كذا وكذا مما يفيد تشخصه (و) يسأل (بأى عما يميز أحد المتشاركين فى أمر يعمهما) وهو مضمون ماأضيف إليه أى (نحو — أى الفريقين خير مقاما — أى أنحن أم — أصحاب محمد) عليه الصلاة والسلام، فالمؤمنون والكافرون قد اشتركا فى الفريقية وسألوا عما يميز أحدهما عن الآخر مثل الكون كافرين قائلين لهذا القول ومثل الكون أصحاب محمد عليه الصلاة والسلام غير قائلين (و) يسأل (بكم عن العدد نحو — سل بنى إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة —) أى كم آية آتيناهم أعشرين أم ثلاثين فمن آية مميز كم بزيادة من لما وقع من الفصل بفعل متعد بين كم ومميزه كما ذكرنا فى الخبرية ، فكم ههنا للسؤال عن العدد

وَبِكَيْفَ عَنِ الحَالِ ، وَبِأَيْنَ عَنِ المَكَانِ ، وَبِمَتَى عَنِ الزَّمَانِ ، وَبِأَيَّانَ عَنِ الزَّمَانِ المُسْتَقْبَلِ ، قِيلَ : وَيُسْتَعْمَلُ فِى مَوَاضِعِ التَّفْخِيمِ ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى : يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ القِيَامَةِ ، وَأَنَّى تُسْتَعْمَلُ تَارَةً بِمَعْنَى كَيْفَ ، نَحْوُ : فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ، وَأُخْرَى بِمَعْنَى مِنْ أَيْنَ نَحْوُ : أَنَّى لَكِ هٰذَا .

ثُمَّ هٰذِهِ الكَلِمَاتُ كَثِيرًا مَا تُسْتَعْمَلُ فِى غَيْرِ الِاسْتِفْهَامِ ، كَالِاسْتِبْطَاءِ نَحْوُ : كَمْ دَعَوْتُكَ ، وَالتَّعَجُّبِ نَحْوُ : مَالِيَ لَا أَرَى الهُدْهُدَ

لكن الغرض من هذا السؤال هو التقريع والتوبيخ (و) يسأل (بكيف عن الحال ، وبأين عن المكان ، وبمتى عن الزمان) ماضيا كان أو مستقبلا (وبأيان عن الزمان المستقبل ، قيل و) قد (يستعمل فى مواضع التفخيم مثل - يسأل أيان يوم القيامة ، وأنى تستعمل تارة بمعنى كيف) ويجب أن يكون بعدها فعل (نحو - فأتوا حرثكم أنى شئتم -) أى على أى حال ومن أى شق أردتم بعد أن يكون المأتى موضع الحرث ولم يجئ أنى زيد بمعنى كيف هو (وأخرى بمعنى من أين نحو - أنى لك هذا -) أى من أين لك هذا الرزق الآتى كل يوم ، وقوله تستعمل إشارة إلى أنه يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأن يكون فى أحدهما حقيقة وفى الآخر مجازا ، ويحتمل أن يكون معناه أين إلا أنه فى الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما فى قوله : * من أين عشرون لنا من أنى * أو مقدرة كما فى قوله تعالى - أنى لك هذا - أى من أنى لك أى من أين على ما ذكره بعض النحاة (ثم هـذه الكلمات) الاستفهامية (كثيرا ماتستعمل فى غير الاستفهام) مما يناسب المقام بحسب معونة القرائن (كالاستبطاء نحوكم دعوتك ، والتعجب نحو - مالى لا أرى الهدهد -) لأنه كان لايغيب عن سليمان عليه السلام إلا بإذنه فلما لم يبصره فى مكانه تعجب من حال نفسه فى عدم إبصاره إياه ، ولايخفى أنه لا معنى لاستفهام

وَالتَّنبِيهِ عَلَى الضَّلاَلِ نَحْوُ : فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ، وَالْوَعِيدِ كَقَوْلِكَ لِمَنْ يُسِيءُ الأَدَبَ أَلَمْ أُؤَدِّبْ فُلاَنًا إِذَا عَلِمَ الْمُخَاطَبُ ذٰلِكَ ، وَالتَّقْرِيرِ بِإِيلاَءِ الْمُقَرَّرِ بِهِ الْهَمْزَةَ كَمَا مَرَّ ، وَلِلإِنْكَارِ كَذٰلِكَ نَحْوُ : أَغَيْرَ اللّٰهِ تَدْعُونَ ، أَغَيْرَ اللّٰهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا ، وَمِنْهُ : أَلَيْسَ اللّٰهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ : أَيِ اللّٰهُ بِكَافٍ

العاقل عن حال نفسه ، وقول صاحب الكشاف نظر سليمان إلى مكان الهدهد فلم يبصره فقال مالى لا أراه على معنى أنه لايراه وهو حاضر لساتر ستره أو غير ذلك ثم لاح له أنه غائب فأضرب عن ذلك وأخذ يقول : أهو غائب كأنه يسأل عن صحة مالاح له ، يدل على أن الاستفهام على حقيقته (والتنبيه على الضلال نحو — فأين تذهبون — والوعيد كقولك لمن يسىء الأدب ألم أؤدب فلانا إذا علم المخاطب ذلك) وهو أنك أدبت فلانا فيفهم معنى الوعيد والتخويف فلا يحمله على السؤال (والتقرير) أى حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه وإلجائه إليه (بإيلاء المقرر به الهمزة) أى بشرط أن يذكر بعد الهمزة ماحمل المخاطب على الإقرار به (كما مر) فى حقيقة الإستفهام من إيلاء المسئول عنه الهمزة ، تقول : أضربت زيدا فى تقريره بالفعل ، وأأنت ضربت فى تقريره بالفاعل ، وأزيدا ضربت فى تقريره بالمفعول وعلى هذا القياس ، وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت فيقال أضربت زيدا بمعنى أنك ضربته ألبتة (والإنكار كذلك نحو — أغير الله تدعون —) أى بإيلاء المنكر الهمزة كالفعل فى قوله * أيقتلنى والمشرفى مضاجعى * والفاعل فى قوله تعالى — أهم يقسمون رحمة ربك — والمفعول فى قوله تعالى — (أغير الله أتخذ وليا —) و — أغير الله تدعون — . وأما غير الهمزة فيجىء للتقرير والإنكار لكن لاتجرى فيه هذه التفاصيل ولاتكثر كثرة الهمزة فلهذا لم يبحث عنه (ومنه) أى من مجىء الهمزة للإنكار نحو (— أليس الله بكاف عبده أى الله بكاف

عَبْدَهُ ، لِأَنَّ إِنْكَارَ النَّفْيِ نَفْيٌ لَهُ ، وَنَفْيُ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ ، وَهٰذَا مُرَادُ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْهَمْزَةَ فِيهِ لِلتَّقْرِيرِ : أَيْ بِمَا دَخَلَهُ النَّفْيُ لَا بِالنَّفْيِ ، وَلِإِنْكَارِ الْفِعْلِ صُورَةٌ أُخْرَى ، وَهِيَ نَحْوُ : أَزَيْدًا ضَرَبْتَ أَمْ عَمْرًا؟ لِمَنْ يُرَدِّدُ الضَّرْبَ بَيْنَهُمَا . وَالْإِنْكَارُ : إِمَّا لِلتَّوْبِيخِ : أَيْ مَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ . نَحْوُ : أَعَصَيْتَ رَبَّكَ ، أَوْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ نَحْوُ : أَتَعْصِي رَبَّكَ ، أَوْ لِلتَّكْذِيبِ : أَيْ لَمْ يَكُنْ نَحْوُ : أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ .

عبده) أى الله كاف (لأن إنكار النفى نفى له ونفى النفى إثبات ، وهذا) المعنى (مراد من قال : إن الهمزة فيه للتقرير) أى لحمل المخاطب على الإقرار (أى بما دخله النفى) وهو الله كاف (لا بالنفى) وهو ليس الله بكاف ، فالتقرير لايجب أن يكون بالحكم الذى دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم إثباتا أو نفيا ، وعليه قوله تعالى — أأنت قلت للناس اتخذونى وأمى إلهين من دون الله — فإن الهمزة فيه للتقرير أى بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم لا بأنه قد قال ذلك فافهم ، وقوله : والإنكار كذلك دل على أن صورة إنكار الفعل أن يلى الفعل الهمزة . ولما كان له صورة أخرى لا يلى فيها الفعل الهمزة أشار إليها بقوله (ولإنكار الفعل صورة أخرى وهى نحو : أزيدا ضربت أم عمرا لمن يردد الضرب بينهما) من غير أن تعتقد تعلقه بغيرهما فإذا أنكرت تعلقه بهما فقد نفيته عن أصله لأنه لابد له من محل يتعلق به (والإنكار إما للتوبيخ : أى ما كان ينبغى أن يكون) ذلك الأمر الذى كان (نحو أعصيت ربك) فإن العصيان واقع لكنه منكر ، وما يقال إنه للتقرير فمعناه التحقيق والتثبيت (أو لا ينبغى أن يكون) أى أن يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك فى المستقبل (نحو أتعصى ربك) بمعنى لا ينبغى أن يتحقق العصيان (أو للتكذيب) فى الماضى (أى لم يكن نحو — أفأصفاكم ربكم بالبنين —) أى لم يفعل ذلك

أو لا يكون نحو: أنلزمكموها ، والتهكم نحو: أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا ، والتحقير نحو: من هذا ؟ والتهويل كقراءة ابن عباس ، ولقد نجينا بني إسرائيل من العذاب المهين من فرعون ؟ بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ، ولهذا قال: إنه كان عاليا من المسرفين ، والاستبعاد نحو: أنى لهم الذكرى .

(أو) فى المستقبل أى (لايكون نحو — أنلزمكموها —) أى أنلزمكم تلك الهداية أو الحجة بمعنى أنكرهكم على قبولها ونقسركم على الإسلام والحال أنكم لها كارهون بمعنى لايكون منا هذا الإلزام (والتهكم) عطف على الاستبطاء أو على الإنكار ، وذلك أنهم اختلفوا فى أنه إذا ذكر معطوفات كثيرة أن الجميع معطوف على الأول أو كل واحد عطف على ماقبله (نحو — أصلواتك تأمرك أن نترك مايعبد آباؤنا —) وذلك أن شعيبا عليه السلام كان كثير الصلاة وكان قومه إذا رأوه يصلى تضاحكوا فقصدوا بقولهم — أصلواتك تأمرك — الهزء والسخرية لا حقيقة الاستفهام (والتحقير نحو — من هـذا) استحقارا بشأنه مع أنك تعرفه (والتهويل كقراءة ابن عباس) رضى الله عنهما (ولقد نجينا بنى إسرائيل من العذاب المهين من فرعون ؟ بلفظ الاستفهام) أى من / بفتح الميم (ورفع فرعون) على أنه مبتدأ ومن الاستفهامية خبره أو بالعكس على اختلاف الرأيين فإنه لا معنى لحقيقة الاستفهام ههنا وهو ظاهر ، بل المراد أنه لما وصف الله العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا بقوله: من فرعون ، أى هل تعرفون من هو فى فرط عتوه وشدة شكيمته فما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله ؟ (ولهذا قال — إنه كان عاليا من المسرفين —) زيادة لتعريف حاله وتهويل عذابه (والاستبعاد نحو — أنى لهم الذكرى —) فإنه لايجوز حمله على حقيقة الاستفهام وهو ظاهر ، بل

وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ، ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ .

وَمِنْهَا الأَمْرُ ، وَالأَظْهَرُ أَنَّ صِيغَتَهُ مِنَ المُقْتَرِنَةِ بِاللَّامِ نَحْوُ : لِيَحْضُرْ زَيْدٌ وَغَيْرِهَا نَحْوُ : أَكْرِمْ عَمْرًا ، وَرُوَيْدَ بَكْرًا ، مَوْضُوعَةٌ لِطَلَبِ الفِعْلِ اسْتِعْلَاءً ، لِتَبَادُرِ الفَهْمِ عِنْدَ سَمَاعِهَا إِلَى ذَلِكَ المَعْنَى ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ لِغَيْرِهِ كَالإِبَاحَةِ نَحْوُ : جَالِسِ الحَسَنَ أَوِ ابْنَ سِيرِينَ ، وَالتَّهْدِيدِ

المراد استبعاد أن يكون لهم الذكرى بقرينة قوله تعالى (وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه) أي كيف يذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه من الإيمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل فى وجوب الإذكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الآيات البينات من الكتاب المعجز وغيره فلم يتذكروه وأعرضوا عنه (ومنها) أى من أنواع الطلب (الأمر) وهو طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء — وصيغته تستعمل فى معان كثيرة فاختلفوا فى حقيقته الموضوعة هى لها اختلافا كثيرا ، ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشىء قال المصنف (والأظهر أن صيغته من المقترنة باللام نحو : ليحضر زيد ، وغيرها نحو أكرم عمرا ورويد بكرا) فالمراد بصيغته ما دل على طلب فعل غير كف استعلاء سواء كان اسما أو فعلا (موضوعة لطلب الفعل استعلاء) أى على طريق طلب العلو ، وعد الآمر نفسه عاليا سواء كان عاليا فى نفسه أم لا (لتبادر الفهم عند سماعها) أى سماع الصيغة (إلى ذلك المعنى) أعنى الطلب استعلاء ، والتبادر إلى الفهم من أقوى أمارات الحقيقة (وقد تستعمل) صيغة الأمر (لغيره) أى لغير طلب الفعل استعلاء (كالإباحة نحو : جالس الحسن أو ابن سيرين) فيجوز له أن يجالس أحدهما أوكليهما وأن لا يجالس أحدا منهما أصلا (والتهديد) أى التخويف وهو أعم من

نَحْوُ : اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ، وَالتَّعْجِيزِ نَحْوُ : فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ ، وَالتَّسْخِيرِ نَحْوُ : كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ، وَالإِهَانَةِ . نَحْوُ : كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ، وَالتَّسْوِيَةِ نَحْوُ : اصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا ، وَالتَّمَنِّي نَحْوُ :

* أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي *

الانذار لأنه إبلاغ مع التخويف ، وفى الصحاح الانذار تخويف مع دعوة (نحو ـ اعملوا ما شئتم ـ) لظهور أن ليس المراد الأمر بكل عمل شاءوا (والتعجيز نحو ـ فأتوا بسورة من مثله ـ) إذ ليس المراد طلب إتيانهم بسورة من مثله لكونه محالا ، والظرف أعنى قوله من مثله متعلق بفأتوا والضمير لعبدنا أو صفة لسورة والضمير لما نزلنا أو لعبدنا . فإن قلت : لم لايجوز على الأول أن يكون الضمير لما نزلنا ؟ قلت : لأنه يقتضى ثبوت مثل القرآن فى البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق إذ التعجيز إنما يكون عن المأتى به فكأن مثل القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن أن يأتوا منه بسورة بخلاف ما إذا كان وصفا للسورة فإن المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف . فإن قلت: فليكن التعجيز باعتبار انتفاء المأتى به منه . قلت : احتمال عقلى لا يسبق إلى الفهم ولا يوجد له مساغ فى اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم فلا اعتداد به . ولبعضهم هنا كلام طويل لاطائل تحته (والتسخير نحو ـ كونوا قردة خاسئين ـ والإهانة نحو ـ كونوا حجارة أو حديدا) إذ ليس الغرض أن يطلب منهم كونهم قردة أو حجارة لعدم قدرتهم على ذلك ، لكن فى التسخير يحصل الفعل أعنى صيرورتهم قردة ، وفى الإهانة لا يحصل إذ المقصود قلة المبالاة بهم (والتسوية نحو ـ اصبروا أو لاتصبروا) ففى الإباحة كأن المخاطب توهم أن الفعل محظور عليه فأذن له فى الفعل مع عدم الحرج فى الترك ، وفى التسوية كأنه توهم أن أحد الطرفين من الفعل والترك أنفع له وأرجح بالنسبة إليه فرفع ذلك وسوى بينهما (والتمنى نحو :

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى) بصبح وما الإصباح منك بأمثل

وَالدُّعَاءِ نَحْوُ : رَبِّ اغْفِرْ لِي ، وَالِالْتِمَاسِ كَقَوْلِكَ لِمَنْ يُسَاوِيكَ رُتْبَةً : افْعَلْ بِدُونِ اسْتِعْلَاءٍ .

ثُمَّ الْأَمْرُ قَالَ السَّكَّاكِيُّ : حَقُّهُ الْفَوْرُ ، لِأَنَّهُ الظَّاهِرُ مِنَ الطَّلَبِ ، وَلِتَبَادُرِ الْفَهْمِ عِنْدَ الْأَمْرِ بِشَيْءٍ بَعْدَ الْأَمْرِ بِخِلَافِهِ إِلَى تَغْيِيرِ الْأَمْرِ الْأَوَّلِ دُونَ الْجَمْعِ ، وَإِرَادَةِ التَّرَاخِي ، وَفِيهِ نَظَرٌ . وَمِنْهَا النَّهْيُ ، وَلَهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ لَا الْجَازِمَةُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : لَا تَفْعَلْ وَهُوَ كَالْأَمْرِ فِي الِاسْتِعْلَاءِ .

إذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل إذ ليس ذلك فى وسعه لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له فى الليل من تباريح الجوى ولا ستطالته تلك الليلة كأنه لاطماعية له فى انجلائها فلهذا يحمل على التمنى دون الترجى (والدعاء) أى الطلب على سبيل التضرع (نحو — رب اغفرلى — والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة : افعل بدون الاستعلاء) والتضرع . فإن قيل أى حاجة إلى قوله بدون الاستعلاء مع قوله لمن يساويك رتبة ؟ قلت : قد سبق أن الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز أن يتحقق من المساوى بل من الأدنى أيضا (ثم الأمر قال السكاكى : حقه الفور لأنه الظاهر من الطلب) عند الانصاف كما فى الاستفهام والنداء (ولتبادر الفهم عند الأمر بشىء بعد الأمر بخلافه إلى تغيير الأمر الأول دون الجمع) بين الأمرين (وإرادة التراخى) فإن المولى إذا قال لعبده : قم ، ثم قال له قبل أن يقوم ، اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم إلى أنه غير الأمر بالقيام إلى الأمر بالاضطجاع ولم يرد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخى أحدهما (وفيه نظر) لأنا لانسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن (ومنها) أى من أنواع الطلب (النهى) وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء (وله حرف واحد وهو « لا » الجازمة فى نحو قولك : لا تفعل ، وهو كالأمر فى الاستعلاء) لأنه المتبادر إلى الفهم

وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فى غَيْرِ طَلَبِ الْكَفِّ ، أوِ التَّرْكِ كالتَّهْدِيدِ كَقَوْلِكَ لِعَبْدٍ لَا يَمْتَثِلُ أمْرَكَ : لَا تَمْتَثِلْ أمْرِى .

وَهٰذِهِ الْأرْبَعَةُ يَجُوزُ تَقْدِيرُ الشَّرْطِ بَعْدَهَا ، كَقَوْلِكَ : لَيْتَ لِى مَالًا أُنْفِقُهُ ، أىْ إنْ أُرْزَقْهُ أُنْفِقْهُ ، وَأيْنَ بَيْتُكَ أزُرْكَ : أىْ إنْ تُعَرِّفْنِيهِ أزُرْكَ وَأكْرِمْنِى أُكْرِمْكَ : أىْ إنْ تُكْرِمْنِى أُكْرِمْكَ ، وَلا تَشْتُمْنِى يَكُنْ خَيْرًا لَكَ : أىْ إلَّا تَشْتُمْنِى يَكُنْ خَيْرًا لَكَ .

(وقد يستعمل فى غير طلب الكف) عن الفعل كما هو مذهب البعض (أو) طلب (الترك) كما هو مذهب البعض ، فإنهم قد اختلفوا فى أن مقتضى النهى كف النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد أضداده أو ترك الفعل وهو نفس أن لا تفعل (كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل أمرك : لا تمتثل أمرى) وكالدعاء والالتماس وهو ظاهر (وهذه الأربعة) يعنى التمنى والاستفهام والأمر والنهى (يجوز تقدير الشرط بعدها) وإيراد الجزاء عقيبها مجزوما بإن المضمرة مع الشرط (كقولك) فى التمنى (ليت لى مالا أنفقه : أى إن أرزقه أنفقه ، و) فى الاستفهام (أين بيتك أزرك : أى إن تعرفنيه أزرك و) فى الأمر (أكرمنى أكرمك : أى إن تكرمنى أكرمك ، و) فى النهى (لا تشتمنى يكن خيرا لك : أى إن لا تشتمنى يكن خيرا لك) وذلك لأن الحامل للمتكلم على الكلام الطلبى كون المطلوب مقصودا للمتكلم إما لذاته أو لغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله ، وهذا معنى الشرط فإذا ذكرت الطلب وذكرت بعده ما يصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون إذا معنى الشرط فى الطلب مع ذكر ذلك الشىء ظاهرا ؛ ولما جعل النحاة الأشياء التى يضمر حرف الشرط بعدها خمسة أشياء أشار المصنف إلى ذلك

وَأَمَّا الْعَرْضُ كَقَوْلِكَ: أَلاَ تَنْزِلُ تُصِبْ خَيْرًا ، فَمُوَلَّدٌ مِنَ الاسْتِفْهَامِ وَيَجُوزُ تَقْدِيرُ الشَّرْطِ فِي غَيْرِهَا لِقَرِينَةٍ نَحْوُ : أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللهُ هُوَ الْوَلِيُّ : أَيْ إِنْ أَرَادُوا أَوْلِيَاءَ بِحَقٍّ .

وَمِنْهَا النِّدَاءُ ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ صِيغَتُهُ فِي غَيْرِ مَعْنَاهُ ، كَالإِغْرَاءِ فِي قَوْلِكَ لِمَنْ أَقْبَلَ عَلَيْكَ يَتَظَلَّمُ : يَا مَظْلُومُ ،

بقوله (وأما العرض كقولك : ألا تنزل) عندنا (تصب خيرا) أى إن تنزل تصب خيرا (فمولد من الاستفهام) وليس شيئا آخر برأسه لأن الهمزة فيه للاستفهام دخلت على فعـل منفى وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم النزول مثلا وتولد عنه بمعونة قرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه (ويجوز) تقدير الشرط (فى غيرها) أى فى غير هذه المواضع (لقرينة) تدل عليه (نحو ـ أم اتخذوا من دونه أولياء) فالله هو الولى ـ أى إن أرادوا أولياء بحق) فالله هو الولى الذى يجب أن يتولى وحده ويعتقد أنه المولى والسيد . وقيل لاشك أن قوله : أم اتخذوا إنكار وتوبيخ بمعنى أنه لا ينبغى أن يتخذوا من دونه أولياء وحينئذ يترتب عليه قوله تعالى ـ فالله هو الولى ـ من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغى أن يعبـد غير الله فالله هو المستحق للعبادة ، وفيه نظر إذ ليس كل ما فيه معنى الشىء حكمه حكم ذلك الشىء ، والطبع المستقيم شاهد صدق على صحة قولنا : لا تضرب زيدا فهو أخوك بالفاء ، بخلاف : أتضرب زيدا فهو أخوك استفهام إنكار فإنه لايصح إلا بالواو الحالية (ومنها) أى من أنواع الطلب (النداء) وهو طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو لفظاً أو تقديرا (وقد تستعمل صيغته) أى صيغة النداء (فى غير معناه) وهو طلب الإقبال (كالإغراء فى قولك لمن أقبل عليك يتظلم يا مظلوم) قصدا إلى إغرائه وحثه على زيادة التظلم وبث

وَالِاخْتِصَاصِ فى قَوْلِهِمْ : أَنَا أَفعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ : أَىْ مُتَخَصِّصًا مِنْ بَيْنِ الرِّجَالِ .

ثُمَّ الخَبَرُ قَدْ يَقَعُ مَوْقِعَ الإِنْشَاءِ ، إِمَّا لِلتَّفَاؤُلِ ، أَوْ لِإِظْهَارِ الحِرْصِ فى وُقُوعِهِ كَمَا مَرَّ ، وَالدُّعَاءُ بِصِيغَةِ المَاضِى مِنَ البَلِيغِ كَقَوْلِهِ : رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ، يَحْتَمِلُهُمَا ، أَوْ لِلِاحْتِرَازِ عَنْ صُورَةِ الأَمْرِ ، أَوْ لِحَمْلِ المُخَاطَبِ عَلَى المَطْلُوبِ بِأَنْ يَكُونَ مِمَّنْ لَا يُحِبُّ أَنْ يُكَذِّبَ الطَّالِبَ .

الشكوى لأن الإقبال حاصل (والاختصاص فى قولهم . أنا أفعل كذا أيها الرجل) فقولنا أيها الرجل أصله تخصيص المنادى بطلب إقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الإقبال ونقل إلى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه إذ ليس المراد بأى وصفه المخاطب بل ما دل عليه ضمير المتكلم فأيها مضموم والرجل مرفوع والمجموع فى محل نصب على أنه حال ولهذا قال المصنف (أى متخصصا) أى مختصا (من بين الرجال) وقد تستعمل صيغة النداء فى الاستغاثة نحو : يالله من ألم الفراق ، والتعجب نحو ياللماء ، والتحسر والتوجع كما فى نداء الأطلال والمنازل والمطايا وما يشبه ذلك (ثم الخبر قد يقع موقع الإنشاء إما للتفاؤل) بلفظ الماضى دلالة على أنه كأنه وقع نحو وفقك الله للتقوى (أو لإظهار الحرص فى وقوعه كما مر) فى بحث الشرط من أن الطالب إذا عظمت رغبته فى شىء يكثر تصوره إياه فربما يخيل إليه حاصلا نحو : رزقنى الله تعالى لقاءك (والدعاء بصيغة الماضى من البليغ كقوله : رحمه الله يحتملهما) أى التفاؤل وإظهار الحرص ، وأما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات (أو للاحتراز عن صورة الأمر) كقول العبد للمولى ينظر المولى إلى ساعة ، دون انظر ساعة لأنه فى صورة الأمر وإن قصد به الدعاء أو الشفاعة (أو لحمل المخاطب على المطلوب بأن يكون) المخاطب (ممن لا يحب أن يكذب الطالب) أى ينسب إليه الكذب كقولك لصاحبك الذى لا يحب

(تَنْبِيهٌ) : الْإِنْشَاءُ كَالْخَبَرِ فِي كَثِيرٍ مِمَّا ذُكِرَ فِي الْأَبْوَابِ الْخَمْسَةِ السَّابِقَةِ فَلْيَعْتَبِرْهُ النَّاظِرُ .

الفصل والوصل

الْوَصْلُ عَطْفُ بَعْضِ الْجُمَلِ عَلَى بَعْضٍ ، وَالْفَصْلُ تَرْكُهُ ، فَإِذَا أَتَتْ جُمْلَةٌ بَعْدَ جُمْلَةٍ ، فَالْأُولَى : إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ ، أَوْ لَا ، وَعَلَى الْأَوَّلِ : إِنْ قُصِدَ

تكذيبك : تأتيني غدا مقام اثتني تحمله بألطف وجه على الاتيان لأنه إن لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك فى صورة الخبر (تنبيه : الإنشاء كالخبر فى كثير مما ذكر فى الأبواب الخمسة السابقة) يعنى أحوال الإسناد والمسند إليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر (فليعتبره) أى ذلك الكثير الذى يشارك فيه الانشاء الخبر (الناظر) بنور البصيرة فى لطائف الكلام ، مثلا الكلام الانشائى أيضا إما مؤكد أو غير مؤكد والمسند إليه فيه إما محذوف أو مذكور إلى غير ذلك .

الفصل والوصل

بدأ بذكر الفصل لأنه الأصل والوصل طارئ أى عارض عليه بزيادة حرف من حروف العطف ، لكن لما كان الوصل بمنزلة الملكة والفصل بمنزلة عدمها والأعدام إنما تعرف بملكاتها بدأ فى التعريف بذكر الوصل فقال : (الوصل عطف بعض الجمل على بعض . والفصل تركه) أى ترك عطفه عليه (فإذا أتت جملة بعد جملة فالأولى إما أن يكون لها محل من الإعراب أولا وعلى الأول) أى على تقدير أن يكون للأولى محل من الإعراب (إن قصد

تَشْرِيكُ الثَّانِيَةِ لَهَا فِي حُكْمِهِ عُطِفَتْ عَلَيْهَا كَالْمُفْرَدِ ، فَشَرْطُ كَوْنِهِ مَقْبُولاً بِالْوَاوِ وَنَحْوِهِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا جِهَةٌ جَامِعَةٌ نَحْوُ : زَيْدٌ يَكْتُبُ وَيَشْعُرُ ، أَوْ يُعْطِي وَيَمْنَعُ ، وَلِهَذَا عِيبَ عَلَى أَبِي تَمَّامٍ قَوْلُهُ :

لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبِرٌ وَأَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمُ

تشريك الثانية لها) أى للأولى (فى حكمه) أى فى حكم الإعراب الذى كان لها مثل كونها خبر مبتدأ أو حالا أو صفة أو نحو ذلك (عطفت) الثانية (عليها) أى على الأولى ليدل العطف على التشريك المذكور (كالمفرد) فإنه إذا قصد تشريكه بمفرد قبله فى حكم إعرابه من كونه فاعلا أو مفعولا أو نحو ذلك وجب عطفه عليه (فشرط كونه) أى كون عطف الثانية على الأولى (مقبولا بالواو ونحوه أن يكون بينهما) أى بين الجملتين (جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر) لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر (أو يعطى ويمنع) لما بين الإعطاء والمنع من التضاد بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع أو يعطى ويشعر ، وذلك لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون ، وقوله ونحوه ، أراد به ما يدل على التشريك كالفاء وثم وحتى ، وذكره حشو مفسد لأن هذا الحكم مختص بالواو لأن لكل من الفاء وثم وحتى معنى محصلا غير التشريك والجمعية ، فإن تحقق هذا المعنى حسن العطف وإن لم توجد جهة جامعة بخلاف الواو (ولهذا) أى ولأنه لابد فى الواو من جهة جامعة (عيب على أبى تمام قوله :

لا والذى هو عالم أن النوى صبر وأن أبا الحسين كريم)

إذ لا مناسبة بين كرم أبى الحسين ومرارة النوى ، فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر ، أو عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولى عالم لأن وجود الجامع شرط فى الصورتين وقوله « لا » نفى لما ادعته الحبيبة عليه من اندراس هواه بدلالة البيت السابق

وَإِلاَّ فُصِلَتْ عَنْهَا نَحْوُ : وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ . اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ، لَمْ يُعْطَفِ اللهُ يَسْتَهْزِئُ عَلَى : إِنَّا مَعَكُمْ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَقُولِهِمْ . وَعَلَى الثَّانِي : إِنْ قُصِدَ رَبْطُهَا بِهَا عَلَى مَعْنَى عَاطِفٍ سِوَى الْوَاوِ ، عُطِفَتْ بِهِ نَحْوُ : دَخَلَ زَيْدٌ فَخَرَجَ عَمْرٌو ، أَوْ ثُمَّ خَرَجَ عَمْرٌو ، إِذَا قُصِدَ التَّعْقِيبُ ، أَوِ الْمُهْلَةُ ، وَإِلاَّ فَإِنْ كَانَ

(وإلا) أى وإن لم يقصد تشريك الثانية للأولى فى حكم إعرابها (فصلت) الثانية (عنها) لئلا يلزم من العطف التشريك الذى ليس بمقصود (نحو —وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزءون. الله يستهزىء بهم — لم يعطف الله يستهزىء بهم على إنا معكم لأنه ليس من مقولهم) فلو عطف عليه لزم تشريكه له فى كونه مفعول قالوا فيلزم أن يكون مقول قول المنافقين وليس كذلك ، وإنما قال على إنا معكم دون إنما نحن مستهزءون لأن قوله إنما نحن مستهزءون بيان لقوله : إنا معكم فحكمه حكمه ، وأيضاً العطف على المتبوع هو الأصل (وعلى الثانى) أى على تقدير أن لا يكون للأولى محل من الإعراب (إن قصد ربطها بها) أى ربط الثانية بالأولى (على معنى عاطف سوى الواو عطفت) الثانية على الأولى (به) أى بذلك العاطف من غير اشتراط أمر آخر (نحو دخل زيد فخرج عمرو أو ثم خرج عمرو إذا قصد التعقيب أو المهلة) وذلك لأن ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معانى محصلة مفصلة فى علم النحو . فإذا عطفت الثانية على الأولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة أعنى حصول معانى هذه الحروف ، بخلاف الواو فإنه لا يفيد إلا مجرد الاشتراك ، وهذا إنما يظهر فيما له حكم إعرابى وأما فى غيره ففيه خفاء وإشكال ، وهو السبب فى صعوبة باب الفصل والوصل حتى حصر بعضهم علم البلاغة فى معرفة الفصل والوصل (وإلا) أى وإن لم يقصد ربط الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو (فإن كان

لِلأُولَى حُكْمٌ لَمْ يُقْصَدْ إِعْطَاؤُهُ لِلثَّانِيَةِ ، فَالفَصْلُ وَاجِبٌ نَحْوُ : وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ . الآيَةَ ، لَمْ يُعْطَفِ اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ : عَلَى قَالُوا لِئَلاَّ يُشَارِكَهُ فِى الاخْتِصَاصِ بِالظَّرْفِ لِمَا مَرَّ ، وَإِلاَّ فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا كَمَالُ الانْقِطَاعِ بِلاَ إِيهَامٍ ، أَوْ الاتِّصَالِ ، أَوْ شِبْهُ أَحَدِهِمَا فَكَذَلِكَ ، وَإِلاَّ فَالوَصْلُ مُتَعَيِّنٌ .

للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية فالفصل واجب) لئلا يلزم من الوصل التشريك فى ذلك الحكم (نحو — وإذا خلوا إلى شياطينهم — الآية لم يعطف — الله يستهزىء بهم — على قالوا لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظرف لما مر) من أن تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم مختصا بحال خلوهم إلى شياطينهم وليس كذلك . فان قيل إذا شرطية لا ظرفية . قلنا إذا الشرطية هى الظرفية استعملت استعمال الشرط ولو سلم فلا ينافى ما ذكرنا ، لأنه اسم معنـــاه الوقت لا بد له من عامل وهو — قالوا إنا معكم — بدلالة المعنى ، وإذا قدم متعلق الفعل وعطف فعل آخر عليه يفهم اختصاص الفعلين به كقولنا : يوم الجمعة سرت وضربت زيدا بدلالة الفحوى والذوق (وإلا) عطف على قوله فإن كان للأولى حكم أى وإن لم يكن للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية وذلك بأن لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة أو يكون ولكن قصد إعطاؤه للثانية أيضاً (فإن كان بينهما) أى بين الجملتين (كمال الإنقطاع بلا إيهام) أى بدون أن يكون فى الفصل إيهام خلاف المقصود (أو كمال الاتصال أو شبه أحدهما) أى أحد الكمالين (فكذلك) أى يتعين الفصل لأن الوصل يقتضى مغايرة ومناسبة (وإلا) أى وإن لم يكن بينهما كمال الإنقطاع بلا إيهام ولا كمال الاتصال ولا شبه أحدهما (فالوصل متعين) لوجود الداعى وعدم المانع ؛ فالحاصل أن للجملتين اللتين لا محل لهما من الإعراب ولم يكن للأولى حكم لم يقصـــد إعطاؤه للثانية ستة أحوال : الأول كمال الإنقطاع بلا إيهام ؛

أَمَّا كَمَالُ الِانْقِطَاعِ ، فَلِاخْتِلَافِهِمَا خَبَرًا وَإِنْشَاءً لَفْظًا وَمَعْنًى نَحْوُ :

وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوا نُزَاوِلُهَا ... فَكُلُّ حَتْفِ امْرِئٍ يَجْرِي بِمِقْدَارِ

أَوْ مَعْنًى فَقَطْ نَحْوُ : مَاتَ فُلَانٌ رَحِمَهُ اللهُ ، أَوْ لِأَنَّهُ لَا جَامِعَ

الثانى كمال الاتصال . الثالث شبه كمال الانقطاع . الرابع شبه كمال الاتصال . الخامس كمال الإنقطاع مع الإيهام . السادس التوسط بين الكمالين ، فحكم الأخيرين الوصل وحكم الأربعة السابقة الفصل ، فأخذ المصنف فى تحقيق الأحوال الستة فقال :

كمال الانقطاع

(أما كمال الإنقطاع) بين الجملتين (فلاختلافهما خبرا وإنشاء لفظا ومعنى) بأن تكون إحداهما خبرا لفظا ومعنى والأخرى إنشاء لفظا ومعنى (نحو : وقال رائدهم) هو الذى يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ (أرسوا) أى أقيموا ، من أرسيت السفينة حبستها بالمرساة (نزاولها) أى نحاول تلك الحروب ونعالجها (فكل حتف امرئ يجرى بمقدار) أى أقيموا نقاتل فإن موت كل نفس يجرى بقدر الله تعالى ، لا الجبن ينجيه ، ولا الإقدام يرديه ، لم يعطف نزاولها على أرسوا لأنه خبر لفظا ومعنى ، وأرسوا إنشاء لفظا ومعنى ، وهذا مثال لكمال الإنقطاع بين الجملتين باختلافهما خبرا وإنشاء لفظا ومعنى مع قطع النظر عن كون الجملتين مما ليس له محل من الإعراب وإلا فالجملتان فى محل النصب على أنه مفعول قال (أو) لاختلافهما خبرا وإنشاء (معنى فقط) بأن تكون إحداهما خبرا معنى والأخرى إنشاء معنى وإن كانتا خبريتين أو إنشائيتين لفظا (نحو مات فلان رحمه الله) لم يعطف رحمه الله على مات لأنه إنشاء معنى ومات خبر معنى وإن كانتا جميعا خبريتين لفظا (أو لأنه) عطف على لاختلافهما والضمير للشأن (لا جامع

بَيْنَهُمَا كَمَا سَيَأْتِى .

وَأَمَّا كَمَالُ الِاتِّصَالِ : فَلِكَوْنِ الثَّانِيَةِ مُؤَكِّدَةً لِلْأُولَى لِدَفْعِ تَوَهُّمِ تَجَوُّزٍ ، أَوْ غَلَطٍ نَحْوُ : لَا رَيْبَ فِيهِ ، فَإِنَّهُ لِمَا بُولِغَ فِى وَصْفِهِ بِبُلُوغِهِ الدَّرَجَةَ الْقُصْوَى فِى الْكَمَالِ ، بِجَعْلِ الْمُبْتَدَإِ ذَلِكَ ، وَتَعْرِيفِ الْخَبَرِ بِاللَّامِ - جَازَ أَنْ يَتَوَهَّمَ السَّامِعُ قَبْلَ التَّأَمُّلِ أَنَّهُ مِمَّا يُرْمَى بِهِ جُزَافًا ، فَأُتْبِعَهُ

بينهما كما سيأتى) بيان الجامع فلا يصح العطف فى مثل زيد طويل وعمرو نائم .

كمال الاتصال

(وأما كمال الاتصال) بين الجملتين (فلكون الثانية مؤكدة للأولى) تأكيدا معنويا (لدفع توهم تجوز أو غلط نحو — لا ريب فيه) بالنسبة إلى ذلك الكتاب إذا جعلت «الم» طائفة من الحروف أوجملة مستقلة ، و — ذلك الكتاب — جملة ثانية و — لا ريب فيه — ثالثة (فإنه لما بولغ فى وصفه) أى وصف الكتاب (ببلوغه) متعلق بوصفه أى فى أن وصف بأنه بلغ (الدرجة القصوى فى الكمال) وبقوله بولغ تتعلق الباء من قوله (بجعل المبتدأ ذلك) الدال على كمال العناية بتمييزه والتوسل ببعده إلى التعظيم وعلو الدرجة (وتعريف الخبر باللام) الدال على الانحصار مثل حاتم الجواد ، فمعنى ذلك الكتاب أنه الكتاب الكامل الذى يستأهل أن يسمى كتابا كأن ما عداه من الكتب فى مقابلته ناقص بل ليس بكتاب (جاز) جواب لما : أى جاز بسبب هذه المبالغة المذكورة (أن يتوهم السامع قبل التأمل أنه) أعنى قوله ذلك الكتاب (مما يرمى به جزافا) من غير صدور عن روية وبصيرة (فأتبعه) على لفظ المبنى للمفعول والمرفوع المستتر عائد إلى — لا ريب فيه — والمنصوب البارز إلى — ذلك الكتاب — أى جعل

نَفْياً لِذٰلِكَ التَّوَهُّمِ ، فَوِزَانُهُ وِزَانُ نَفْسُهُ فِى : جَاءَنِى زَيْدٌ نَفْسُهُ ، وَنَحْوُ : هُدًى لِلْمُتَّقِينَ . فَإِنَّ مَعْنَاهُ ، أَنَّهُ فِى الْهِدَايَةِ بَالِغٌ دَرَجَةً لَا يُدْرَكُ كُنْهُهَا حَتَّى كَأَنَّهُ هِدَايَةٌ مَحْضَةٌ ، وَهٰذَا مَعْنَى ذٰلِكَ الْكِتَابُ ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ كَمَا مَرَّ الْكِتَابُ الْكَامِلُ ، وَالْمُرَادُ بِكَمَالِهِ : كَمَالُهُ فِى الْهِدَايَةِ ، لِأَنَّ الْكُتُبَ السَّمَاوِيَّةَ بِحَسَبِهَا تَتَفَاوَتُ فِى دَرَجَاتِ الْكَمَالِ ، فَوِزَانُهُ وِزَانُ زَيْدٌ الثَّانِى فِى : جَاءَنِى زَيْدٌ زَيْدٌ . أَوْ بَدَلاً مِنْهَا ، لِأَنَّهَا غَيْرُ وَافِيَةٍ بِتَمَامِ الْمُرَادِ ، أَوْ كَغَيْرِ الْوَافِيَةِ ، بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ ،

لاريب فيه تابعاً لذلك الكتاب (نفيا لذلك التوهم ، فوزانه) أى وزان لاريب فيه مع ذلك الكتاب (وزان نفسه) مع زيد (فى جاءنى زيد نفسه) فظهر أن لفظ وزان فى قوله وزان نفسه ليس بزائد كما توهم ، أو تأكيداً لفظيا كما أشار إليه بقوله (ونحو : هدى) أى هو هدى (للمتقين) أى الضالين الصائرين إلى التقوى (فإن معناه أنه) أى الكتاب (فى الهداية بالغ درجة لايدرك كنهها) أى غايتها لما فى تنكير هدى الابهام والتفخيم (حتى كأنه هداية محضة) حيث قيل هدى ولم يقل هاد ، (وهذا معنى ذلك الكتاب لأن معناه كما مر : الكتاب الكامل ، والمراد بكماله كماله فى الهداية لأن الكتب السماوية بحسبها) أى بقدر الهداية واعتبارها (تتفاوت فى درجات الكمال) لابحسب غيرها لأنها المقصود الأصلى من الإنزال (فوزانه) أى وزان هدى للمتقين (وزان زيد الثانى فى جاءنى زيد زيد) لكونه مقرراً لذلك الكتاب مع اتفاقهما فى المعنى ، بخلاف لاريب فيه فإنه يخالفه معنى (أو) لكون الجملة الثانية (بدلا منها) أى من الأولى (لأنها) أى الأولى (غير وافية بتمام المراد أو كغير الوافية) حيث يكون فى الوفاء قصور ما أو خفاء (بخلاف الثانية) فإنها وافية كمال الوفاء .

وَالمَقامُ يَقْتَضِي اعْتِناءً بِشَأْنِهِ لِنُكْتَةٍ، كَكَوْنِهِ مَطْلُوبًا فِي نَفْسِهِ، أَوْ فَظِيعًا، أَوْ عَجِيبًا، أَوْ لَطِيفًا، نَحْوُ: أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ. أَمَدَّكُمْ بِأَنْعامٍ وَبَنِينَ. وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ، فَإِنَّ المُرادَ التَّنْبِيهُ عَلَى نِعَمِ اللهِ تَعالَى، وَالثَّانِي أَوْفَى بِتَأْدِيَتِهِ، لِدَلالَتِهِ عَلَيْها بِالتَّفْصِيلِ مِنْ غَيْرِ إِحالَةٍ عَلَى عِلْمِ المُخاطَبِينَ المُعانِدِينَ، فَوِزانُهُ وِزانُ وَجْهُهُ فِي: أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَجْهُهُ، لِدُخُولِ الثَّانِي فِي الأَوَّلِ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ:

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنا ... وَإِلَّا فَكُنْ فِي السِّرِّ وَالجَهْرِ مُسْلِمَا

فَإِنَّ المُرادَ بِهِ إِظْهارُ كَمالِ الكَراهَةِ لِإِقامَتِهِ، وَقَوْلُهُ: لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنا أَوْفَى بِتَأْدِيَتِهِ، لِدَلالَتِهِ عَلَيْهِ بِالمُطابَقَةِ مَعَ التَّأْكِيدِ،

(والمقام يقتضى اعتناء بشأنه) أى بشأن المراد (لنكتة كـكونه) أى المراد (مطلوبا فى نفسه أو فظيعا أو عجيبا أو لطيفا) فتنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض أو الاشتمال، فالأول (نحو — أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون — فإن المراد التنبيه على نعم الله تعالى) والمقام يقتضى اعتناء بشأنه لـكونه مطلوبا فى نفسه وذريعة إلى غيره (والثانى) أعنى قوله أمدكم بأنعام الخ (أوفى بتأديته) أى تأدية المراد الذى هو التنبيه (لدلالته) أى الثانى (عليها) أى على نعم الله تعالى (بالتفصيل من غير إحالة على علم المخاطبين المعاندين، فوزانه وزان وجهه فى — أعجبنى زيد وجهه لدخول الثانى فى الأول) لأن ماتعلمون يشمل الأنعام وغيرها (و) الثانى أعنى المنزل منزلة بدل الاشتمال (نحو:

أقول له ارحل لاتقيمن عندنا ... وإلا فكن فى السر والجهر مسلما

فإن المراد به) أى بقوله ارحل (كمال إظهار الـكراهة لإقامته) أى المخاطب (وقوله: لاتقيمن عندنا أوفى بتأديته لدلالته) أى لدلالة لاتقيمن (عليه) أى على كمال إظهار الـكراهة (بالمطابقة مع التأكيد) الحاصل من النون

فَوِزَانُهُ وِزَانُ حُسْنُهَا فى : أَعْجَبَتْنِى الدَّارُ حُسْنُهَا ، لِأَنَّ عَدَمَ الْإِقَامَةِ مُغَايِرٌ لِلْارْتِحَالِ ، وَغَيْرُ دَاخِلٍ فِيهِ ، مَعَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُلَابَسَةِ . أَوْ بَيَانًا لَهَا لِخَفَائِهَا نَحْوُ : فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى ، فَإِنَّ وِزَانَهُ وِزَانُ عُمَرُ فى قَوْلِهِ :

* أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ *

وكونها مطابقة باعتبار الوضع العرفى حيث يقال : لاتقم عندى ، ولا يقصد كفه عن الإقامة ، بل مجرد إظهار كراهية حضوره (فوزانه) أى وزان لاتقيمن عندنا (وزان حسنها فى أعجبتنى الدار حسنها لأن عدم الإقامة مغاير للارتحال) فلا يكون تأكيدا (وغير داخل فيه) فلا يكون بدل البعض ، ولم يعتد ببدل الكل لأنه إنما يتميز عن التأكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثانى ، وهذا لايتحقق فى الجمل ، لاسيما التى لامحل لها من الإعراب (مع ما بينهما) أى بين عدم الإقامة والارتحال (من الملابسة) اللزومية فيكون بدل اشتمال ، والكلام فى أن الجملة الأولى أعنى ارحل ذات محل من الإعراب مثل مامر فى : أرسوا نزاولها . وإنما قال فى المثالين إن الثانية أو فى لأن الأولى وافية مع ضرب من القصور باعتبار الإجمال ، وعدم مطابقة الدلالة فصارت كغير الوافية (أو) لكون الثانية (بيانا لها) أى للأولى (لخفائها) أى الأولى (نحو — فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لايبلى — فإن وزانه) أى وزان قال ياآدم (وزان عمر فى قوله :

أقسم بالله أبو حفص عمر) مامسها من نقب ولا دبر

حيث جعل الثانى بيانا وتوضيحا للأول ، وظاهر أن ليس لفظ قال بيانا وتفسيرا للفظ وسوس حتى يكون هذا من باب بيان الفعل لامن بيان الجملة

وَأَمَّا كَوْنُهَا كَالْمُنْقَطِعَةِ عَنْهَا ، فَلِكَوْنِ عَطْفِهَا عَلَيْهَا مُوهِمًا لِعَطْفِهَا عَلَى غَيْرِهَا ، وَيُسَمَّى الْفَصْلُ لِذَلِكَ قَطْعًا . مِثَالُهُ :

وَتَظُنُّ سَلْمَى أَنَّنِي أَبْغِي بِهَا بَدَلاً أُرَاهَا فِى الضَّلَالِ تَهِيمُ

وَيَحْتَمِلُ الِاسْتِئْنَافَ . وَأَمَّا كَوْنُهَا كَالْمُتَّصِلَةِ بِهَا ، فَلِكَوْنِهَا جَوَابًا لِسُؤَالٍ اقْتَضَتْهُ الْأُولَى فَتُنَزَّلُ مَنْزِلَتَهُ ، فَتُفْصَلُ عَنْهَا كَمَا يُفْصَلُ الْجَوَابُ عَنِ السُّؤَالِ . (السَّكَّاكِيُّ) فَيُنَزَّلُ ذَلِكَ مَنْزِلَةَ الْوَاقِعِ

بل المبين هو مجموع الجملة (وأما كونها) أى الجملة الثانية (كالمنقطعة عنها) أى عن الأولى (فلكون عطفها عليها) أى عطف الثانية على الأولى (موهما لعطفها على غيرها) مما ليس بمقصود ، وشبه هذا بكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف إلا أنه لما كان خارجيا يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع (ويسمى الفصل لذلك قطعا، مثاله:

وتظن سلمى أننى أبغى بها بدلا أراها فى الضلال تهيم)

فبين الجملتين مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين لأن معنى أراها أظنها ، وكون المسند إليه فى الأولى محبوبا ، وفى الثانية محبا لكنه ترك العطف لئلا يتوهم أنه عطف على أبغى فيكون من مظنونات سلمى (ويحتمل الاستئناف) كأنه قيل كيف تراها فى هذا الظن ؟ فقال : أراها تتحير فى أودية الضلال . (وأما كونها) أى الثانية (كالمتصلة بها) أى بالأولى (فلكونها) أى الثانية (جوابا لسؤال اقتضته الأولى فتنزل) الأولى (منزلته) أى السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له (فتفصل) الثانية (عنها) أى عن الأولى (كما يفصل الجواب عن السؤال) لما بينهما من الاتصال . قال : (السكاكى : فينزل ذلك) أى السؤال الذى تقتضيه الأولى ، وتدل عليه بالفحوى (منزلة) السؤال (الواقع) ويطلب بالكلام الثانى وقوعه جوابا له

لِنُكْتَةٍ ، كَإِغْنَاءِ السَّامِعِ عَنْ أَنْ يَسْأَلَ ، أَوْ مِثْلَ أَنْ لَا يُسْمَعَ مِنْهُ شَيْءٌ ،
وَيُسَمَّى الْفَصْلُ لِذَلِكَ اسْتِئْنَافًا ، وَكَذَا الثَّانِيَةُ . وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَضْرُبٍ ،
لِأَنَّ السُّؤَالَ إِمَّا عَنْ سَبَبِ الْحُكْمِ مُطْلَقًا ، نَحْوُ :

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتُ عَلِيلُ سَهَرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلُ

أَيْ مَا بَالُكَ عَلِيلاً ، أَوْ مَا سَبَبُ عِلَّتِكَ ؟

فيقطع عن الكلام الأول لذلك وتنزيله منزلة الواقع إنما يكون (لنكتة كإغناء السامع عن أن يسأل أو مثل أن لايسمع منه) أى من السامع (شيء) تحقيرا له وكراهة لكلامه أو مثل أن لاينقطع كلامك بكلامه أو مثل القصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ ، وهو تقدير السؤال وترك العاطف أو غير ذلك ، وليس فى كلام السكاكى دلالة على أن الأولى تنزل منزلة السؤال فكأن المصنف نظر إلى أن قطع الثانية عن الأولى مثل قطع الجواب عن السؤال إنما يكون على تقدير تنزيل الأولى منزلة السؤال ، وتشبيها به ، والأظهر أنه لاحاجة إلى ذلك بل مجرد كون الأولى منشئا للسؤال كاف فى ذلك أشير إليه فى الكشاف .

الفصل بالاستئناف

(ويسمى الفصل لذلك) أى لكونه جوابا لسؤال اقتضته الأولى (استئنافا وكذا) الجملة (الثانية) نفسها أيضا تسمى استئنافا ومستأنفة (وهو) أى الاستئناف (ثلاثة أضرب : لأن السؤال) الذى تضمنته الأولى (إما عن سبب الحكم مطلقا نحو :

قال لى كيف أنت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل

أى مابالك عليلا ، أو ماسبب علتك) بقرينة العرف والعادة لأنه إذا قيل

وَإِمَّا عَنْ سَبَبٍ خَاصٍّ ، نحْوُ : وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ، وَهٰذَا الضَّرْبُ يَقْتَضِي تَأْكِيدَ الْحُكْمِ كَمَا مَرَّ ، وَإِمَّا عَنْ غَيْرِهِمَا ، نحْوُ : قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ : أَيْ فَمَاذَا قَالَ ؟ ، وَقَوْلُهُ :

زَعَمَ الْعَوَاذِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ   صَدَقُوا وَلٰكِنْ غَمْرَتِي لَا تَنْجَلِي

وَأَيْضًا مِنْهُ مَا يَأْتِي ،

فلان مريض فإنما يسأل عن مرضه وسببه ، لا أن يقال هل سببه علة كذا وكذا لا سيا السهر والحزن حتى يكون السؤال عن السبب الخاص (وإما عن سبب خاص) لهذا الحكم (نحو ــ وما أبرئ نفسى إن النفس لأمارة بالسوء ــ) كأنه قيل : هل النفس أمارة بالسوء فقيل : إن النفس لأمارة بالسوء بقرينة التأكيد ، فالتأكيد دليل على أن السؤال عن السبب الخاص . فإن الجواب عن مطلق السبب لايؤكد ، (وهذا الضرب يقتضى تأكيد الحكم) الذى هو فى الجملة الثانية أعنى الجواب لأن السائل متردد فى هذا السبب الخاص هل هو سبب الحكم أم لا (كما مر) فى أحوال الإسناد الخبرى من أن المخاطب إذا كان طالبا مترددا حسن تقوية الحكم بمؤكد ، ولا يخفى أن المراد بالاقتضاء استحسانا لاوجوبا ، والمستحسن فى باب البلاغة بمنزلة الواجب (وإما عن غيرهما) أى عن غير السبب المطلق والخاص (نحو ــ قالوا سلاما قال سلام ــ أى فماذا قال) إبراهيم فى جواب سلامهم ؟ فقيل : قال سلام أى حياهم بتحية أحسن لكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت (وقوله زعم العواذل) جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة (أننى فى غمرة) وشدة (صدقوا) أى الجماعات العواذل فى زعمهم أننى فى غمرة (ولكن غمرتى لاتنجلى) ولا تنكشف بخلاف أكثر الغمرات والشدائد ، كأنه قيل أصدقوا أم كذبوا فقيل صدقوا (وأيضا منه) أى من الاستئناف ، وهذا إشارة إلى تقسيم آخر له (ما يأتى

بِإِعَادَةِ اسْمِ مَا اسْتُؤْنِفَ عَنْهُ نَحْوُ: أَحْسَنْتَ إِلَى زَيْدٍ، زَيْدٌ حَقِيقٌ بِالْإِحْسَانِ، وَمِنْهُ مَا يُبْنَى عَلَى صِفَتِهِ، نَحْوُ: أَحْسَنْتَ إِلَى زَيْدٍ، صَدِيقُكَ الْقَدِيمُ أَهْلٌ لِذَلِكَ وَهَذَا أَبْلَغُ، وَقَدْ يُحْذَفُ صَدْرُ الِاسْتِئْنَافِ نَحْوُ: يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ. فِيمَنْ قَرَأَهَا مَفْتُوحَةَ الْبَاءِ، وَعَلَيْهِ نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ عَلَى قَوْلٍ، وَقَدْ يُحْذَفُ كُلُّهُ: إِمَّا مَعَ قِيَامِ شَيْءٍ مَقَامَهُ، نَحْوُ قَوْلِ الْحَمَاسِيِّ:

بإعادة اسم ما استؤنف عنه) أى أوقع عنه الاستئناف ، وأصل الكلام استؤنف عنه الحديث فحذف المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم (نحو : أحسنت) أنت (إلى زيد، زيد حقيق بالإحسان) بإعادة اسم زيد (ومنه ماينى على صفته) أى صفة ما استؤنف عنه دون اسمه ، والمراد بالصفة صفة تصلح لترتب الحديث عليه (نحو : أحسنت إلى زيد ، صديقك القديم أهل لذلك) والسؤال المقدر فيهما لماذا أحسن إليه ، وهل هو حقيق بالإحسان ؟ (وهذا) أى الاستئناف المبنى على الصفة (أبلغ) لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كالصداقة القديمة فى المثال المذكور لما يسبق إلى الفهم من ترتب الحكم على الوصف الصالح للعلية أنه علة له :

وههنا بحث : وهو أن السؤال إن كان عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لامحالة ، وإلا فلا وجه لاشتماله عليه كما فى قوله تعالى ـ قالوا سلاماً قال سلام ـ وقوله : زعم العواذل أننى ، ووجه التفصى عن ذلك مذكور فى الشرح (وقد يحذف صدر الاستئناف) فعلا كان أو اسماً (نحو ـ يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال ـ فيمن قرأها مفتوحة الباء) كأنه قيل من يسبحه ؟ فقيل رجال أى يسبحه رجال ، (وعليه : نعم الرجل زيد) أو نعم رجلا زيد (على قول) أى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدإ محذوف: أى هو زيد ويجعل الجملة استئنافاً جواباً لسؤال مقدر عن تفسير الفاعل المبهم ، (وقد يحذف) الاستئناف (كله إما مع قيام شيء مقامه نحو قول الحماسى :

زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ   لَهُمْ إِلْفٌ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَافُ

أَوْ بِدُونِ ذَلِكَ نَحْوُ : فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ : أَيْ نَحْنُ عَلَى قَوْلٍ .

وَأَمَّا الْوَصْلُ لِدَفْعِ الْإِيهَامِ فَكَقَوْلِهِمْ : لَا ، وَأَيَّدَكَ اللَّهُ .

زعمتم أن إخوتكم قريش * لهم إلف) أى إيلاف فى الرحلتين المعروفتين لهم فى التجارة ، رحلة فى الشتاء إلى اليمن ، ورحلة فى الصيف إلى الشام (وليس لكم إلاف) أى مؤالفة فى الرحلتين المعروفتين كأنه قيل أصدقنا فى هذا الزعم أم كذبنا ؟ فقيل كذبتم فحذف هذا الاستئناف كله وأقيم قوله لهم إلف وليس لكم إلاف مقامه لدلالته عليه (أو بدون ذلك) أى قيام شىء مقامه اكتفاء بمجرد القرينة (نحو — فنعم الماهدون — أى نحن على قول) أى على قول من يجعل المخصوص خبر المبتدإ : أى هم نحن .

ولما فرغ من بيان الأحوال الأربعة المقتضية للفصل شرع فى بيان الحالتين المقتضيتين للوصل فقال :

الوصل لدفع الإيهام

(وأما الوصل لدفع الإيهام فكقولهم : لا وأيدك الله) فقولهم : لا ، رد لكلام سابق كما إذا قيل : هل الأمر كذلك فقالوا لا : أى ليس الأمر كذلك، فهذه جملة إخبارية ،وأيدك الله جملة إنشائية دعائية فبينهما كمال الانقطاع لكن عطف عليها لأن ترك العطف يوهم أنه دعاء على المخاطب بعدم التأييد مع أن المقصود الدعاء له بالتأييد فأينما وقع هذا الكلام فالمعطوف عليه هو مضمون قولهم لا ، وبعضهم لما لم يقف على المعطوف عليه فى هذا الكلام نقل عن الثعالبى حكاية مشتملة على قوله قلت لا وأيدك الله وزعم أن قوله وأيدك الله عطف على قوله قلت ، ولم يعرف أنه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول وأنه لو لم يحك الحكاية فحين ماقال للمخاطب : لا وأيدك الله ، فلابد له من

وَأَمَّا لِلتَّوَسُّطِ ، فَإِذَا اتَّفَقَتَا خَبَرًا ، أَوْ إِنْشَاءً ، لَفْظًا وَمَعْنًى ، أَوْ مَعْنًى فَقَطْ بِجَامِعٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : يُخَادِعُونَ اللهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ ، وَقَوْلِهِ : إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ، وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ، وَقَوْلِهِ : كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ، وَقَوْلِهِ : وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا

معطوف عليه (وأما للتوسط) عطف على قوله : أما الوصل لدفع الإيهام أى وأما الوصل لتوسط الجملتين بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال ، وقد صحف بعضهم : إما بفتح الهمزة ، وإما بكسر الهمزة فركب متن عمياء ، وخبط خبط عشواء (فإذا اتفقتا) أى الجملتان (خبراً أو إنشاء لفظاً ومعنى أو معنى فقط بجامع) أى مع تحقق جامع (بينهما) بدلالة ماسبق من أنه إذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع . ثم الجملتان المتفقتان خبراً أو إنشاء لفظاً ومعنى قسمان لأنهما إما إنشائيتان أو خبريتان ، والمتفقتان معنى فقط ستة أقسام ؛ لأنهما إن كانتا إنشائيتين معنى ، فاللفظان إما خبران أو الأولى خبر ، والثانية إنشاء أو بالعكس ، وإن كانتا خبريتين معنى ، فاللفظان إما إنشاءان أو الأولى إنشاء ، والثانية خبر ، أو بالعكس ، فالمجموع ثمانية أقسام ، والمصنف أورد للقسمين الأولين مثاليهما (كقوله تعالى — يخادعون الله وهو خادعهم؛ وقوله) تعالى : (إن الأبرار لفى نعيم وإن الفجار لفى جحيم) فى الخبريتين لفظاً ومعنى إلا أنهما فى المثال الثانى متناسبتان فى الاسمية بخلاف الأول (وقوله) تعالى (كلوا واشربوا ولا تسرفوا) فى الإنشائيتين لفظاً ومعنى ، وأورد للاتفاق معنى فقط مثالا واحداً وإشارة إلى أنه يمكن تطبيقه على قسمين من أقسامه الستة الباقية ، وأعاد فيه لفظ الكاف تنبيهاً على أنه مثال للاتفاق معنى فقط فقال (وقوله) تعالى (وإذ أخذنا ميثاق بنى إسرائيل لاتعبدون إلا الله وبالوالدين إحسانا وذى القربى واليتامى والمساكين وقولوا

لِلنَّاسِ حُسْنًا: أَيْ لَاتَعْبُدُوا. وَتُحْسِنُوا: بِمَعْنَى أَحْسِنُوا، أَوْ وَأَحْسِنُوا. وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِاعْتِبَارِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِمَا وَالْمُسْنَدَيْنِ جَمِيعًا، نَحْوُ: يَشْعُرُ زَيْدٌ وَيَكْتُبُ، وَيُعْطِي وَيَمْنَعُ، وَزَيْدٌ شَاعِرٌ، وَعَمْرٌو كَاتِبٌ، وَزَيْدٌ طَوِيلٌ وَعَمْرٌو قَصِيرٌ لِمُنَاسَبَةٍ بَيْنَهُمَا، بِخِلَافِ: زَيْدٌ شَاعِرٌ، وَعَمْرٌو كَاتِبٌ بِدُونِهَا،

الناس حسناً) فعطف قولوا على لاتعبدون مع اختلافهما لفظاً لكونهما إنشائيتين معنى : لأن قوله لاتعبدون إلا الله إخبار فى معنى الانشاء (أى لاتعبدوا) وقوله - وبالوالدين إحساناً - لابد له من فعل، فإما أن يقدر خبرا فى معنى الطلب أى (وتحسنوا بمعنى أحسنوا) فتكون الجملتان خبراً لفظاً إنشاء معنى ؛ وفائدة تقديرا لخبر ثم جعله بمعنى الإنشاء ؛ أما لفظا فالملاءمة مع قوله لاتعبدون ، وأما معنى فالمبالغة باعتبار أن المخاطب كأنه سارع إلى الامتثال فهو يخبر عنه كما تقول تذهب إلى فلان وتقول له كذا تريد الأمر: أى اذهب إلى فلان فقل له كذا وهو أبلغ من الصريح (أو) يقدر من أول الأمر صريح الطلب على ماهو الظاهر أى (وأحسنوا) بالوالدين إحسانا فتكونان إنشائيتين معنى مع أن لفظ الأولى إخبار ولفظ الثانية إنشاء (والجامع بينهما) أى بين الجملتين (يجب أن يكون باعتبار المسند إليهما ، والمسندين جميعا) أى باعتبار المسند إليه فى الجملة الأولى والمسند إليه فى الجملة الثانية ، وكذا باعتبار المسند فى الجملة الأولى والمسند فى الجملة الثانية (نحو : يشعر زيد ويكتب) للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما فى خيال أصحابهما (ويعطى) زيد (ويمنع) لتضاد الإعطاء والمنع ، هذا عند اتحاد المسند إليهما ، وأما عند تغايرهما فلا بد من تناسبهما كما أشار إليه بقوله (وزيد شاعر وعمرو كاتب ، وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما) أى بين زيد وعمرو كالإخوة أو الصداقة أو العداوة أو نحو ذلك ، وبالجملة يجب أن يكون أحدهما مناسبا للآخر وملابسا له ملابسة لها نوع اختصاص بهما (بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها)

وَزَيْدٌ شَاعِرٌ ، وَعَمْرٌو طَوِيلٌ مُطْلَقًا .

(السَّكَّاكِيُّ) : الجَامِعُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ : إِمَّا عَقْلِيٌّ ، بِأَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا

أى بدون المناسبة بين زيد وعمرو فإنه لايصح وإن اتحد المسندان ، ولهذا حكموا بامتناع نحو : خفى ضيق وخاتمى ضيق (و) بخلاف (زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا) أى سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة أو لم تكن لعدم تناسب الشعر وطول القامة . (السكاكى) ذكر أنه يجب أن يكون بين الجملتين مايجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل وهو الجامع العقلى أومن جهة الوهم ، وهو الجامع الوهمى ، أو من جهة الخيال ، وهو الجامع الخيالى ، والمراد بالعقل القوة العاقلة المدركة للكليات ، وبالوهم القوة المدركة للمعانى الجزئية الموجودة فى المحسوسات من غير أن تتأدى إليها من طرق الحواس كادراك الشاة معنى فى الذئب ، وبالخيال القوة التى تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهو القوة التى تتأدى إليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة ، وبالمفكرة القوة التى من شأنها التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك ، والمعانى المدركة بالوهم بعضها مع بعض ، ونعنى بالصور ما يمكن إدراكه بإحدى الحواس الظاهرة ، وبالمعانى ما لا يمكن إدراكه؛ فقال السكاكى الجامع بين الجملتين إما عقلى وهو أن يكون بين الجملتين اتحاد فى تصور ما مثل الاتحاد فى المخبر عنه أو فى الخبر أو فى قيد من قيودهما ، وهذا ظاهر فى أن المراد بالتصور الأمر المتصور ؛ ولما كان مقرراً أنه لا يكفى فى عطف الجملتين وجود الجامع بين مفردين من مفرداتهما باعتراف السكاكى أيضا غير المصنف عبارة السكاكى قال : (الجامع بين الشيئين إما عقلى) وهو أمر بسببه يقتضى العقل اجتماعهما فى المفكرة ، وذلك (بأن يكون بينهما

اتِّحَادٌ فى التَّصَوُّرِ ، أَوْ تَمَاثُلٌ ، فَإِنَّ الْعَقْلَ بِتَجْرِيدِهِ الْمِثْلَيْنِ عَنِ التَّشَخُّصِ فى الْخَارِجِ ، يَرْفَعُ التَّعَدُّدَ بَيْنَهُمَا ، أَوْ تَضَايُفٌ ، كَمَا بَيْنَ الْعِلَّةِ وَالْمَعْلُولِ ، أَوِ الْأَقَلِّ وَالْأَكْثَرِ ، أَوْ وَهْمِىٌّ ، بِأَنْ يَكُونَ بَيْنَ تَصَوُّرَيْهِمَا شِبْهُ تَمَاثُلٍ ، كَلَوْنَىْ بَيَاضٍ وَصُفْرَةٍ ، فَإِنَّ الْوَهْمَ يُبْرِزُهُمَا فى مَعْرِضِ الْمِثْلَيْنِ ،

اتحاد فى التصور أو تماثل فإن العقل بتجريده المثلين عن التشخص فى الخارج يرفع التعدد بينهما) فيصيران متحدين ؛ وذلك لأن العقـل يجرد الجزئى الحقيقى عن عوارضه المشخصة الخارجية وينتزع منه المعنى الكلى فيدركه على ما تقرر فى موضعه ؛ وإنما قال فى الخارج لأنه لا يجرده عن المشخصات العقلية لأن كل ما هو موجود فى العقل فلا بد له من تشخص فيه به يمتاز عن سائر المعقولات .

وههنا بحث : وهو أن التماثل هو الاتحاد فى النوع مثل اتحاد زيد وعمرو مثلا فى الإنسانية ، وإذا كان التماثل جامعـا لم تتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على أخوة زيد وعمرو أو صداقتهما أو نحو ذلك لأنهما متماثلان لكونهما من أفراد الإنسان . والجواب أن المراد بالتماثل ههنا اشتراكهما فى وصف له نوع اختصاص بهما على ما سيتضح فى باب التشبيه (أو تضايف) وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما إلا بالقياس إلى تعقل الآخر (كما بين العلة والمعلول) فإن كل أمر يصدر عنه أمر آخر بالاستقلال أو بواسطة انضمام الغير إليه فهو علة والآخر معلول (أو الأقل والأكثر) فإن كل عدد يصير عنـد العد فانيا قبل عدد آخر فهو أقل من الآخر والآخر أكثر منه (أو وهمى) وهو أمر بسببه يحتال الوهم فى اجتماعهما عند المفكرة ، بخلاف العقل فإنه إذا خلى ونفسه لم يحكم بذلك ، وذلك (بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلونى بيـاض وصفرة فإن الوهم يبرزهما فى معرض المثلين) من جهة أنه يسبق إلى الوهم أنهما نوع

وَلِذَلِكَ حَسُنَ الْجَمْعُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ الَّتِي فِي قَوْلِهِ :

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا ... شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَقَ وَالْقَمَرُ

أَوْ تَضَادٌّ كَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ ، وَالْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ ، وَمَا يَتَّصِفُ بِهَا ، كَالْأَبْيَضِ وَالْأَسْوَدِ ، وَالْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ ، أَوْ شِبْهُ تَضَادٍّ كَالسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ

واحد زيد فى أحدهما عارض بخلاف العقل فإنه يعرف أنهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون ، (ولذلك) أى ولأن الوهم يبرزهما فى معرض المثلين (حسن الجمع بين الثلاثة التى فى قوله :

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها ... شمس الضحى وأبو إسحق والقمر)

فإن الوهم يتوهم أن الثلاثة من نوع واحد ، وإنما اختلفت بالعوارض والعقل يعرف أنها أمور متباينة (أو) يكون بين تصوريهما (تضادٌّ) وهو التقابل بين أمرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد (كالسواد والبياض) فى المحسوسات (والإيمان والكفر) فى المعقولات ، والحق أن بينهما تقابل العدم والملكة لأن الإيمان هو تصديق النبى عليه الصلاة والسلام فى جميع ماعلم مجيئه به بالضرورة ، أعنى قبول النفس لذلك والإذعان له على ماهو تفسير التصديق فى المنطق عند المحققين مع الإقرار به باللسان والكفر عدم الإيمان عما من شأنه الايمان ، وقد يقال الكفر إنكار شىء من ذلك فيكون وجوديا فيكونان متضادين (وما يتصف بها) أى بالمذكورات (كالأسود والأبيض ، والمؤمن والكافر) وأمثال ذلك فإنه قد يعد من المتضادين باعتبار الاشتمال على الوصفين المتضادين (أو شبه تضادٍّ كالسماء والأرض) فى المحسوسات فإنهما وجوديان أحدهما فى غاية الارتفاع ، والآخر فى غاية الانحطاط ، وهذا معنى شبه التضاد وليسا متضادين لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الأجسام دون الأعراض ولا من قبيل الأسود والأبيض لأن الوصفين المتضادين ههنا ليسا بداخلين

وَالأَوّلِ وَالثّانِى ، فَإِنّهُ يُنزِّلُهما مَنزِلَةَ التّضايُفِ ، وَلِذَلِكَ تَجِدُ الضِّدَّ أَقْرَبَ خُطُورًا بِالبالِ مَعَ الضِّدِّ ، أَوْ خَيالِيٌّ ، بِأَنْ يَكُونَ بَيْنَ تَصَوُّرَيْهِما تَقارُنٌ فِى الخَيالِ سابِقٌ ، وَأَسْبابُهُ مُخْتَلِفَةٌ ، وَلِذَلِكَ ، اخْتَلَفَتِ الصُّوَرُ الثّابِتَةُ فى الخَيالِ تَرَتُّبًا وَوُضُوحًا. وَلِصاحِبِ عِلْمِ المَعانِى فَضْلُ احْتِياجٍ إِلى مَعْرِفَةِ الجامِعِ ،

فى مفهومى السماء والأرض (والأول والثانى) فيما يعم المحسوسات والمعقولات ؛ فإن الأول هو الذى يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير ، والثانى هو الذى يكون مسبوقا بواحد فقط فأشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما ، ولم يجعلا متضادين كالأسود والأبيض لأنه قد يشترط فى المتضادين أن يكون بينهما غاية الخلاف ، ولا يخفى أن مخالفة الثالث والرابع وغيرهما للأول أكثر من مخالفة الثانى له مع أن العدم معتبر فى مفهوم الأول فلا يكون وجوديا (فإنه) أى إنما جعل التضاد وشبهه جامعا وهميا لأن الوهم (ينزلهما منزلة التضايف) فى أنه لا يحضره أحد المتضايفين أو الشبيهين بهما إلا ويحضره الآخر (ولذلك تجد الضد أقرب خطورا بالبال مع الضد) من المتغايرات الغير المتضادة يعنى أن ذلك مبنى على حكم الوهم ، وإلا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر (أو خيالى) وهو أمر بسببه يقتضى الخيال اجتماعهما فى المفكرة ، وذلك (بأن يكون بين تصوريهما تقارن فى الخيال سابق) على العطف لأسباب مؤدية إلى ذلك (وأسبابه) أى وأسباب التقارن فى الخيال (مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة فى الخيالات ترتبا ووضوحا) فكم من صور لا انفكاك بينها فى خيال ، وهى فى خيال آخر مما لا يجتمع أصلا ، وكم من صور لا تغيب عن خيال ، وهى فى خيال آخر مما لا يقع قط ، (ولصاحب علم المعانى فضل احتياج إلى معرفة الجامع) لأن معظم أبوابه

لَاسِيَّمَا الْخَيَالِيُّ ، فَإِنَّ جَمْعَهُ عَلَى مَجْرَى الْإِلْفِ وَالْعَادَةِ :

الفصل والوصل وهو مبنى على الجامع (لاسيما) الجامع (الخيالى فإن جمعه على مجرى الإلف والعادة) بحسب انعقاد الأسباب فى إثبات الصور فى خزانة الخيال وتباين الأسباب مما يفوته الحصر ، فظهر أن ليس المراد بالجامع العقلى ما يدرك بالعقل ، وبالوهمى ما يدرك بالوهم ، وبالخيالى ما يدرك بالخيال ، لأن التضاد وشبهه ليسا من المعانى التى يدركها الوهم ، وكذا التقارن فى الخيال ليس من الصور التى تجتمع فى الخيال ، بل جميع ذلك معان معقولة ، وقد خفى هذا على كثير من الناس ، فاعترضوا بأن السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوهميات ، وأجابوا بأن الجامع كون كل منهما مضاداً للآخر ، وهذا معنًى جزئى لا يدركه إلا الوهم ، وفيه نظر ؛ لأنه ممنوع ، وإن أرادوا أن تضاد هذا السواد لهذا البياض معنى جزئى فتماثل هذا مع ذاك وتضايفه معه أيضا معنى جزئى فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبههما فى أنها إن أضيفت إلى الكليات كانت كليات ، وإن أضيفت إلى الجزئيات كانت جزئيات فكيف يصح جعل بعضها على الإطلاق عقليا وبعضها وهميا . ثم إن الجامع الخيالى هو تقارن الصورة فى الخيال ، وظاهر أنه ليس بصورة ترتسم فى الخيال ، بل هو من المعانى : فإن قلت : كلام صاحب المفتاح يشعر بأنه يكفى لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما وهو نفسه معترف بفساد ذلك حيث منع صحة نحو : خفى ضيق وخاتمى ضيق ، ونحو : الشمس ومرارة الأرنب وألف باذنجانة محدثة . قلت : كلامه هنا ليس إلا فى بيان الجامع بين الجملتين ، وأما أن أى قدر من الجامع يجب لصحة العطف فمفوض إلى موضع آخر ، وقد صرح فيه باشتراط المناسبة بين المسندين والمسند إليهما جميعا ، والمصنف لما اعتقد أن كلامه فى بيان الجامع سهو منه وأراد إصلاحه غيره إلى ما ترى

وَمِنْ مُحَسِّنَاتِ الْوَصْلِ تَنَاسُبُ الْجُمْلَتَيْنِ فِى الْاِسْمِيَّةِ أَوِ الْفِعْلِيَّةِ ، وَالْفِعْلِيَّتَيْنِ فِى الْمُضِىِّ وَالْمُضَارَعَةِ إِلَّا لِمَانِعٍ .

فذكر مكان الجملتين الشيئين ، ومكان قوله اتحاد فى تصور ما اتحاد فى التصور ، فوقع الخلل فى قوله الوهمى أن يكون بين تصوريهما شبه تماثل أو تضاد أو شبه تضاد ، وفى قوله والخيالى أن يكون بين تصوريهما تقارن فى الخيال لأن التضاد مثلا إنما هو بين نفس السواد والبياض ، لا بين تصوريهما أعنى العلم بهما ، وكذا التقارن فى الخيال إنما هو بين نفس الصور ، فلا بد من تأويل كلام المصنف وحمله على ما ذكره السكاكى بأن يراد بالشيئين الجملتان ، وبالتصور مفرد من مفردات الجملة غلط ، مع أن ظاهر عبارته يأبى ذلك ؛ ولبحث الجامع زيادة تفصيل وتحقيق أوردناها فى الشرح وأنه من المباحث التى ما وجدنا أحداً حال حول تحقيقها .

محسنات الوصل

(ومن محسنات الوصل) بعد وجود المصحح (تناسب الجملتين فى الاسمية والفعلية و) تناسب (الفعليتين فى المضى والمضارعة) فإذا أردت مجرد الإخبار من غير تعرض للتجدد فى إحداهما والثبوت فى الأخرى قلت قام زيد وقعد عمرو ، وكذلك زيد قائم وعمرو قاعد (إلا لمانع) مثل أن يراد فى إحداهما التجدد وفى الأخرى الثبوت فيقال : قام زيد وعمرو قاعد أو يراد فى إحداهما المضى وفى الأخرى المضارعة فيقال : زيد قام وعمرو يقعد أو يراد فى إحداهما الإطلاق وفى الأخرى التقييد بالشرط كقوله تعالى — وقالوا لولا أنزل عليه ملك ولو أنزلنا ملكا لقضى الأمر — ومنه قوله تعالى — فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون — فعندى أن قوله ولا يستقدمون عطف على الشرطية قبلها ، لاعلى الجزاء أعنى قوله لا يستأخرون إذ لا معنى لقولنا : إذا جاء أجلهم لا يستقدمون .

تذنيب

أَصْلُ الحَالِ المُنْتَقِلَةِ أَنْ تَكُونَ بِغَيْرِ وَاوٍ ، لِأَنَّهَا فِى المَعْنَى حُكْمٌ عَلَى صَاحِبِهَا كَالخَبَرِ ، وَوَصْفٌ لَهُ كَالنَّعْتِ ،

تذنيب

هو جعل الشيء ذنابة للشيء ، شبه به ذكر بحث الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبدونها أخرى عقيب بحث الفصل والوصل لمكان التناسب (أصل الحال المنتقلة) أى الكثير الراجح فيها كما يقال الأصل فى الكلام هو الحقيقة (أن تكون بغير واو) واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة فإنها يجب أن تكون بغير واو ألبتة لشدة ارتباطها بما قبلها وإنما كان الأصل فى المنتقلة الخلوّ عن الواو (لأنها فى المعنى حكم على صاحبها كالخبر) بالنسبة إلى المبتدإ فإن قولك جاءنى زيد راكبا إثبات الركوب لزيد كما فى زيد راكب إلا أنه فى الحال على سبيل التبعية ، وإنما المقصود إثبات المجىء وجئت بالحال لتزيد فى الإخبار عن المجىء هذا المعنى (ووصف له) أى ولأنها فى المعنى وصف لصاحبها (كالنعت) بالنسبة إلى المنعوت إلا أن المقصود فى الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهى قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فإنه لا يقصد به ذلك بل مجرد اتصاف المنعوت به ، وإذا كانت الحال مثل الخبر والنعت فكما أنهما يكونان بدون الواو فكذلك الحال ، وأما ما أورده بعض النحويين من الأخبار والنعوت المصدرة بالواو كالخبر فى باب كان والجملة الوصفية المصدرة بالواو التى تسمى واو تأكيد لصوق الصفة بالموصوف فعلى سبيل التشبيه

لَكِنْ خُولِفَ هٰذَا إِذَا كَانَتْ جُمْلَةً فَإِنَّهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ جُمْلَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ بِالْإِفَادَةِ، فَتَحْتَاجُ إِلَى مَا يَرْبِطُهَا بِصَاحِبِهَا، وَكُلٌّ مِنَ الضَّمِيرِ وَالْوَاوِ، صَالِحٌ لِلرَّبْطِ، وَالْأَصْلُ هُوَ الضَّمِيرُ، بِدَلِيلِ الْمُفْرَدَةِ وَالْخَبَرِ وَالنَّعْتِ، فَالْجُمْلَةُ إِنْ خَلَتْ عَنْ ضَمِيرِ صَاحِبِهَا، وَجَبَ الْوَاوُ، وَكُلُّ جُمْلَةٍ خَالِيَةٍ عَنْ ضَمِيرِ مَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ عَنْهُ حَالٌ، يَصِحُّ أَنْ تَقَعَ حَالًا عَنْهُ بِالْوَاوِ،

والإلحاق بالحال (لكن خولف هذا) الأصل (إذا كانت) الحال (جملة فإنها) أى الجملة الواقعة حالا (من حيث هى جملة مستقلة بالإفادة) من غير أن تتوقف على التعليق بما قبلها ، وإنما قال من حيث هى جملة لأنها من حيث هى حال غير مستقلة بل متوقفة على التعليق بكلام سابق قصد تقييده بها (فتحتاج) الجملة الواقعة حالا (إلى مايربطها بصاحبها) الذى جعلت حالا عنه (وكل من الضمير والواو صالح للربط ، والأصل) الذى لا يعدل عنه مالم تمس حاجة إلى زيادة ارتباط (هو الضمير بدليل) الاقتصار عليه فى الحال (المفردة والخبر والنعت ، فالجملة) التى تقع حالا (إن خلت عن ضمير صاحبها) الذى تقع هى حالا عنه (وجب) فيها (الواو) ليحصل الارتباط فلا يجوز خرجت زيد قائم . ولما ذكر أن كل جملة خلت عن الضمير وجبت فيها الواو أراد أن يبين أن أى جملة يجوز ذلك فيها وأى جملة لا يجوز فقال (وكل جملة خالية عن ضمير ما) أى الاسم الذى (يجوز أن ينتصب عنه حال) وذلك بأن يكون فاعلا أو مفعولا معرفا أو منكرا مخصوصا لا نكرة محضة ولا مبتدأ أو خبرا فإنه لا يجوز أن ينتصب عنه حال على الأصح ، وإنما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لأن قوله كل جملة مبتدأ وخبره قوله (يصح أن تقع تلك الجملة حالا عنه) أى عما يجوز أن ينتصب عنه حال (بالواو) ومالم يثبت له هذا الحكم أعنى وقوع الحال عنه لم يصح إطلاق اسم صاحب الحال

إلَّا المُصدَّرَةَ بِالمُضَارِعِ المُثبَتِ، نحْوُ: جاءَ زَيْدٌ وَيَتَكَلَّمُ عَمْرٌو، لِمَا سَيأتِى، وَإلاّ فَإنْ كانَتْ فِعْلِيَّةً، وَالفِعْلُ المُضَارِعُ مُثبتٌ امْتَنَعَ دُخُولُهَا نحْوُ: وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ، لِأنَّ الأصْلَ المُفْرَدَةُ، وَهِىَ تَدُلُّ عَلَى حُصُولِ صِفَةٍ غَيْرِ ثَابِتَةٍ مُقَارِنٍ لِمَا جُعِلَتْ قَيْدًا لَهُ، وَهُوَ

عليه إلا مجازا، وإنما قال ينتصب عنه حال ولم يقل يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه لتدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع المثبت لأن ذلك الاسم مما لا يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز أن ينتصب عنه حال فى الجملة وحينئذ يكون قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال متناولا للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح استثناؤها بقوله (إلا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو) فإنه لا يجوز أن يجعل ويتكلم عمرو حالا عن زيد (لما سيأتى) من أن ربط مثلها يجب أن يكون بالضمير فقط، ولا يخفى أن المراد بقوله كل جملة الجملة الصالحة للحالية فى الجملة بخلاف الإنشائيات فإنها لا تقع حالا ألبتة لا مع الواو ولا بدونها (وإلا) عطف على قوله إن خلت أى وإن لم تخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها (فإن كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها) أى الواو (نحو — ولا تمنن تستكثر) أى ولا تعط حال كونك تعدّ ما تعطيه كثيرا (لأن الأصل) فى الحال هى الحال (المفردة) لعراقة المفردة فى الإعراب وتطفل الجملة عليه بوقوعها موقعه (وهى) أى المفردة (تدل على حصول صفة) أى معنى قائم بالغير لأنها لبيان الهيئة التى عليها للفاعل أو المفعول والهيئة معنى قائم بالغير (غير ثابتة) لأن الكلام فى الحال المنتقلة (مقارن) ذلك الحصول (لما جعلت) أى الحال (قيدا له) يعنى العامل لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة (وهو) أى المضارع المثبت

كذلِكَ ، أمّا الحصولُ ، فلِكَوْنِهِ فِعْلاً مُثْبَتاً ، وَأمّا المُقارَنَةُ ، فلِكَوْنِهِ مُضارِعاً ، وَأمّا ما جاءَ مِنْ نحْوِ : قُمْتُ وأصُكُّ وَجْهَهُ ، وَقَوْلِهِ :

فَلَمّا خَشِيتُ أظافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأرْهَنُهُمْ مالِكا

فَقِيلَ عَلى حَذْفِ المُبْتَدإ : أيْ وَأنا أصُكُّ ، وَأنا أرْهَنُهُمْ ، وَقِيلَ الأوَّلُ شاذٌّ ، وَالثّانِي ضَرُورَةٌ .

وَقالَ عَبْدُ القاهِرِ : هِيَ فِيهِما لِلعَطْفِ ،

(كذلك) أى دال على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيداً له كالمفردة فتمتنع الواو فيه كما فى المفردة (أما الحصول) أى أما دلالة المضارع المثبت على حصول صفة غير ثابتة (فلكونه فعلا) فيدل على التجدد وعدم الثبوت (مثبتا) فيدل على الحصول (وأما المقارنة فلكونه مضارعا) فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال ، وفيه نظر لأن الحال التى يدل عليها المضارع هو زمان التكلم وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضى وأوائل المستقبل والحال التى نحن بصددها يجب أن يكون مقارنا لزمان مضمون الفعل المقيد بالحال ماضياً كان أو حالا أو استقبالا فلا دخل للمضارعة فى المقارنة فالأولى أن يعلل امتناع الواو فى المضارع المثبت بأنه على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى (وأما ماجاء من نحو) قول بعض العرب (قمت وأصك وجهه وقوله : فلما خشيت أظافيرهم) أى أسلحتهم (نجوت وأرهنهم مالكا . فقيل) إنما جاءت الواو فى المضارع المثبت الواقع حالا (على) اعتبار (حذف المبتدأ) لتكون الجملة اسمية (أى وأنا أصك وأنا أرهنهم) كما فى قوله تعالى : لم تؤذوننى وقد تعلمون أنى رسول الله إليكم ، أى وأنتم قد تعلمون (وقيل الأول) أى قمت وأصك وجهه (شاذ والثانى) أى نجوت وأرهنهم (ضرورة. وقال عبد القاهر : هى) أى الواو (فيهما للعطف) لا للحال إذ ليس المعنى قمت

وَالأَصْلُ وَصَكَكْتُ وَرَهَنْتُ ، عُدِلَ عَنْ لَفْظِ المَاضِى إِلَى المُضَارِعِ ، لِحِكَايَةِ الحَالِ ، وَإِنْ كَانَ مَنْفِيًّا ، فَالأَمْرَانِ ، كَقِرَاءَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ : فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَبِعَانِ بِالتَّخْفِيفِ ، وَنَحْوِ : وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللهِ ، لِدَلَالَتِهِ عَلَى المُقَارَنَةِ ، لِكَوْنِهِ مُضَارِعًا ، دُونَ الحُصُولِ لِكَوْنِهِ مَنْفِيًّا ، وَكَذَا إِنْ كَانَ مَاضِيًا لَفْظًا أَوْ مَعْنًى ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ ، وَقَوْلِهِ : أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ،

صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا ، بل المضارع بمعنى الماضى (والأصل) قمت (وصككت) ونجوت (ورهنت ، عدل عن لفظ الماضى إلى) لفظ (المضارع لحكاية الحال) الماضية ومعناها أن يفرض ما كان واقعا فى الزمان الماضى واقعا فى هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع (وإن كان) الفعل مضارعا (منفيا فالأمران) جائزان الواو وتركه (كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف) أى بتخفيف النون فتكون لا للنفى دون النهى لثبوت النون التى هى علامة للرفع فلا يصح عطفه على الأمر قبله فتكون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بالتشديد فإنه نهى مؤكد معطوف على الأمر قبله (ونحو وما لنا) أى أى شىء ثبت لنا (لا نؤمن بالله) أى حال كوننا غير مؤمنين فالفعل المنفى حال بدون الواو ، وإنما جاز فيه الأمران (لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا) والمنفى إنما يدل مطابقة على عدم الحصول (وكذا) يجوز الواو وتركه (إن كان) الفعل (ماضيا لفظا أو معنى كقوله تعالى) إخبارا عن زكريا عليه السلام (أنى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبر) بالواو (وقوله) تعالى (أو جاءوكم حصرت صدورهم) بدون الواو ، وهذا فى الماضى لفظا ، وأما الماضى معنى فالمراد به المضارع المنفى بلم أو لما فإنهما يقلبان معنى المضارع

وَقَوْلِهِ : أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ ، وَقَوْلِهِ : فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ ، وَقَوْلِهِ : أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ ، أَمَّا الْمُثْبَتُ ، فَلِدَلَالَتِهِ عَلَى الْحُصُولِ ، لِكَوْنِهِ فِعْلًا مُثْبَتًا ، دُونَ الْمُقَارَنَةِ لِكَوْنِهِ مَاضِياً ، وَلِهَذَا شُرِطَ أَنْ يَكُونَ مَعَ قَدْ ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً ، وَأَمَّا الْمَنْفِيُّ ، فَلِدَلَالَتِهِ عَلَى الْمُقَارَنَةِ ، دُونَ الْحُصُولِ ، أَمَّا الْأَوَّلُ ،

إلى المضى فأورد للمنفى بلم مثالين أحدهما مع الواو والآخر بدونه واقتصر فى المنفى بلما على ما هو بالواو فكأنه لم يطلع على مثال ترك الواو إلا أنه مقتضى القياس فقال (وقوله – أنى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر – وقوله : – فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء – وقوله) تعالى (– أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم – أما المثبت) أى أما جواز الأمرين فى الماضى المثبت (فلدلالته على الحصول) يعنى حصول صفة غير ثابتة (لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا) فلا يقارن الحال (ولهذا) أى ولعدم دلالته على المقارنة (شرط أن يكون مع قد ظاهرة) كما فى قوله تعالى : وقد بلغنى الكبر (أو مقدرة) كما فى قوله تعالى : حصرت صدورهم ؛ لأن قد تقرب الماضى من الحال ، والإشكال المذكور وارد ههنا وهو أن الحال التى نحن بصددها غير الحال التى تقابل الماضى وتقرّب قد الماضى منها فتجوز المقارنة إذا كان الحال والعامل ماضيين ولفظ قد إنما يقرب الماضى من الحال التى هى زمان التكلم ، وربما تبعده عن الحال التى نحن بصددها كما فى قولك جاءنى زيد فى السنة الماضية وقد ركب فرسه ، والاعتذار عن ذلك مذكور فى الشرح (وأما المنفى) أى وأما جواز الأمرين فى الماضى المنفى (فلدلالته على المقارنة دون الحصول ، أما الأول) أى

فَلِأَنَّ لَمَّا لِلِاسْتِغْرَاقِ ، وَغَيْرَهَا ، لِانْتِفَاءٍ مُتَقَدِّمٍ ، مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ اسْتِمْرَارُهُ فَتَحْصُلُ بِهِ الدَّلَالَةُ عَلَيْهَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ بِخِلَافِ الْمُثْبَتِ ، فَإِنَّ وَضْعَ الْفِعْلِ عَلَى إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ ، وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ اسْتِمْرَارَ الْعَدَمِ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى سَبَبٍ بِخِلَافِ اسْتِمْرَارِ الْوُجُودِ ، وَأَمَّا الثَّانِي : فَلِكَوْنِهِ مَنْفِيًّا ،

دلالته على المقارنة (فلأن لما للاستغراق) أى لامتداد النفى من حين الانتفاء إلى زمان التكلم (وغيرها) أى غير لما مثل لم وما (لانتفاء متقدم) على زمان التكلم (مع أن الأصل استمراره) أى استمرار ذلك الانتفاء لما سيجىء حتى تظهر قرينة على الانقطاع كما فى قولنا لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم (فتحصل به) أى بالنفى أو بأن الأصل فيه الاستمرار (الدلالة عليها) أى على المقارنة (عند الإطلاق) وترك التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء (بخلاف المثبت فإن وضع الفعل على إفادة التجدد) من غير أن يكون الأصل استمراره . فإذا قلت : ضرب مثلا كفى فى صدقه وقوع الضرب فى جزء من أجزاء الزمان الماضى ، وإذا قلت ما ضرب أفاد استغراق النفى لجميع أجزاء الزمان الماضى لكن لا قطعا ، بخلاف لما وذلك لأنهم قصدوا أن يكون الإثبات والنفى فى طرفى نقيض ولا يخفى أن الإثبات فى الجملة إنما ينافيه النفى دائما (وتحقيقه) أى تحقيق هذا الكلام (أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب بخلاف استمرار الوجود) يعنى أن بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج إلى سبب موجود لأنه وجود عقيب وجود ولا بد للوجود الحادث من السبب بخلاف استمرار العدم فإنه عدم فلا يحتاج إلى وجود سبب بل يكفيه مجرد انتفاء سبب الوجود والأصل فى الحوادث العدم حتى توجد عللها فى الجملة لما كان الأصل فى النفى الاستمرار حصل من إطلاقه الدلالة على المقارنة (وأما الثانى) أى عدم دلالته على الحصول (فلكونه منفيا) هذا إذا كانت الجملة فعلية

وَإِنْ كانَتِ اسْمِيَّةً فَالْمَشْهُورُ جَوَازُ تَرْكِهَا، لِعَكْسِ مَامَرَّ فِي الْمَاضِي الْمُثْبَتِ نَحْوُ: كَلَّمْتُهُ فُوهُ إِلَى فِيَّ، وَأَنَّ دُخُولَهَا أَوْلَى، لِعَدَمِ دَلَالَتِهَا عَلَى عَدَمِ الثُّبُوتِ مَعَ ظُهُورِ الِاسْتِئْنَافِ فِيهَا، فَحَسُنَ زِيَادَةُ رَابِطٍ نَحْوُ: فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ.

وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ: إِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ ضَمِيرَ ذِي الْحَالِ، وَجَبَتِ الْوَاوُ نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ وَهُوَ يُسْرِعُ، أَوْ وَهُوَ مُسْرِعٌ،

(وإن كانت اسمية فالمشهور جواز تركها) أى الواو (لعكس مامر فى الماضى المثبت) أى لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة، لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات (نحو كلمته فوه إلى فىّ) بمعنى مشافهتها (و) أيضاً المشهور (أن دخولها) أى الواو (أولى) من تركها (لعدم دلالتها) أى الجملة الاسمية (على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها فحسن زيادة رابط نحو) قوله تعالى (فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون) أى وأنتم من أهل العلم والمعرفة، أو وأنتم تعلمون ما بينهما من التفاوت (وقال عبد القاهر: إن كان المبتدأ) فى الجملة الاسمية الحالية (ضمير ذى الحال وجبت الواو) سواء كان خبره فعلا (نحو جاء زيد وهو يسرع، أو) اسما نحو جاء زيد (وهو مسرع) وذلك لأن الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل فى صلة العامل وتنضم إليه فى الإثبات وتقدر تقدير المفرد فى أن لا يستأنف لها الإثبات وهذا مما يمتنع فى نحو جاء زيد وهو يسرع أو وهو مسرع لأنك إذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة إعادة اسمه صريحا فى أنك لا تجد سبيلا إلى أن تدخل يسرع فى صلة المجىء وتضمه إليه فى الإثبات لأن إعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع وإلا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا فى البين وجرى

وَإِنْ جُعِلَ نَحْوُ عَلَى كَتِفِهِ سَيْفٌ حَالاً ، كَثُرَ فِيهَا تَرْكُهَا نَحْوُ :

* خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِى عَلَىَّ سَوَادُ *

وَيَحْسُنُ التَّرْكُ تَارَةً لِدُخُولِ حَرْفٍ عَلَى الْمُبْتَدَإِ كَقَوْلِهِ :

مجرى أن تقول جاءنى زيد وعمرو يسرع أمامه ثم تزعم أنك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة إثباتا ، وعلى هذا فالأصل والقياس أن لاتجيء الجملة الاسمية إلا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه وأصله بضرب من التأويل ونوع من التشبيه ، هذا كلامه فى دلائل الإعجاز وهو مشعر بوجوب الواو فى نحو جاء زيد وزيد يسرع أو مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع أو مسرع أمامه بالطريق الأولى ، ثم قال الشيخ (وإن جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها) أى فى تلك الحال (تركها) أى ترك الواو (نحو) قول بشار :

إذا أنكرتنى بلدة أو نكرتها (خرجت مع البازى علىّ سواد)

أى بقية من الليل يعنى إذا لم يعرف قدرى أهل بلدة أو لم أعرفهم خرجت منهم مصاحبا البازى الذى هو أبكر الطيور مشتملا على شيء من ظلمة الليل غير منتظر لإسفار الصبح ، فقوله على سواد حال ترك فيها الواو ، ثم قال الشيخ : الوجه أن يكون الاسم فى مثل هذا فاعلا بالظرف لا عتماده على ذى الحال لامبتدأ ، وينبغى أن يقدر ههنا خصوصا أن الظرف فى تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم إلا أن يقدر فعل ماض هذا كلامه وفيه بحث ، والظاهر أن مثل على كتفه سيف يحتمل أن يكون فى تقدير المفرد وأن يكون جملة اسمية قدم خبرها وأن يكون فعلية مقدرة بالماضى أو المضارع فعلى تقديرين تمتنع الواو ، وعلى تقديرين لاتجب الواو فمن أجل هذا كثر تركها ، وقال الشيخ أيضا (ويحسن الترك) أى ترك الواو فى الجملة الاسمية (تارة لدخول حرف على المبتدأ) يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط (كقوله :

فَقُلْتُ عَسَى أَنْ تُبْصِرِينِي كَأَنَّمَا   بَنِيَّ حَوَالَيَّ الأُسُودُ الْحَوَارِدُ

وَأُخْرَى لِوُقُوعِ الجُمْلَةِ الِاسْمِيَّةِ بِعَقِبِ مُفْرَدٍ كَقَوْلِهِ :

وَاللهُ يُبْقِيكَ لَنَا سَالِمًا   بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمُ

الإيجاز والإطناب والمساواة

السَّكَّاكِيُّ : أَمَّا الإِيجَازُ وَالإِطْنَابُ ، فَلِكَوْنِهِمَا نِسْبِيَّيْنِ ، لَا يَتَيَسَّرُ الْكَلَامُ فِيهِمَا إِلَّا بِتَرْكِ التَّحْقِيقِ وَالتَّعْيِينِ ،

فقلت عسى أن تبصرينى كأنما   بنى حوالى الأسود الحوارد)

من حرد إذا غضب ، فقوله بنىّ الأسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصرينى ولولا دخول كأنما عليها لم يحسن الكلام إلا بالواو . وقوله حوالى أى فى أكنافى وجوانبى حال من بنى لما فى حرف التشبيه من معنى الفعل (و) يحسن الترك تارة (أخرى لوقوع الجملة الاسمية) الواقعة حالا (بعقب مفرد) حالا (كقوله :

والله يبقيك لنا سالما   برداك تبجيل وتعظيم)

فقوله برداك تبجيل حال ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو .

الباب الثامن الإيجاز والإطناب والمساواة

قال (السكاكى : أما الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبيين) أى من الأمور النسبية التى يكون تعقلها بالقياس إلى تعقل شىء آخر فإن الموجز إنما يكون موجزا بالنسبة إلى كلام أزيد منه وكذا المطنب إنما يكون مطنبا بالنسبة إلى ماهو أنقص منه (لايتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والتعيين) أى لايمكن التنصيص على أن هذا المقدار من الكلام

وَبِالْبِنَاءِ عَلَى أَمْرٍ عُرْفِيٍّ ، وَهُوَ مُتَعَارَفُ الْأَوْسَاطِ : أَىْ كَلَامُهُمْ فِى مَجْرَى عُرْفِهِمْ فِى تَأْدِيَةِ الْمَعَانِى ، وَهُوَ لَا يُحْمَدُ فِى بَابِ الْبَلَاغَةِ وَلَا يُذَمُّ ؛ فَالْإِيجَازُ : أَدَاءُ الْمَقْصُودِ بِأَقَلَّ مِنْ عِبَارَةِ الْمُتَعَارَفِ . وَالْإِطْنَابُ أَدَاؤُهُ بِأَكْثَرَ مِنْهَا ، ثُمَّ قَالَ الِاخْتِصَارُ لِكَوْنِهِ نِسْبِيًّا يُرْجَعُ فِيهِ تَارَةً إِلَى مَا سَبَقَ وَأُخْرَى إِلَى كَوْنِ الْمَقَامِ خَلِيقًا بِأَبْسَطَ مِمَّا ذُكِرَ .

إيجاز وذلك إطناب ، إذ رب كلام موجز يكون مطنبا بالنسبة إلى كلام آخر وبالعكس (وبالبناء على أمر عرفى) أى وإلا بالبناء على أمر يعرفه أهل العرف (وهو متعارف الأوساط) الذين ليسوا فى مرتبة البلاغة ولا فى غاية الفهاهة (أى كلامهم فى مجرى عرفهم فى تأدية المعانى) عند المعاملات والمحاورات (وهو) أى هذا الكلام (لايحمد) من الأوساط (فى باب البلاغة) لعدم رعاية مقتضيات الأحوال (ولا يذم) أيضا منهم لأن غرضهم تأدية أصل المعنى بدلالات وضعية وألفاظ كيف كانت ، ومجرد تأليف يخرجها عن حكم النعيق (فالإيجاز أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف . والإطناب أداؤه بأكثر منها . ثم قال) أى السكاكى (الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة إلى ما سبق) أى إلى كون عبارة المتعارف أكثر منه (و) يرجع تارة (أخرى إلى كون المقام خليقا بأبسط مما ذكر) أى من الكلام الذى ذكره المتكلم ، وتوهم بعضهم أن المراد بما ذكر متعارف الأوساط وهو غلط لايخفى على من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ، يعنى كما أن الكلام يوصف بالإيجاز لكونه أقل من المتعارف كذلك يوصف لكونه أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر ، وإنما قلنا بحسب الظاهر لأنه لو كان أقل مما يقتضيه المقام ظاهرا وتحقيقا لم يكن فى شىء من البلاغة ، مثاله قوله تعالى — رب إنى وهن العظم منى — الآية فإنه إطناب بالنسبة إلى المتعارف أعنى قولنا يارب شخت وإيجاز بالنسبة إلى مقتضى المقام ظاهرا لأنه مقام بيان انقراض الشباب وإلمام المشيب فينبغى أن يبسط فيه الكلام

وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ أَمْرًا نِسْبِيًّا، لاَ يَقْتَضِي تَعَسُّرَ تَحْقِيقِ مَعْنَاهُ، ثُمَّ الْبِنَاءُ عَلَى الْمُتَعَارَفِ وَالْبَسْطِ الْمَوْصُوفِ، رَدٌّ إِلَى الْجَهَالَةِ، وَالأَقْرَبُ أَنْ يُقَالَ: الْمَقْبُولُ مِنْ طُرُقِ التَّعْبِيرِ عَنِ الْمُرَادِ، تَأْدِيَةُ أَصْلِهِ بِلَفْظٍ مُسَاوٍ لَهُ، أَوْ نَاقِصٍ عَنْهُ وَافٍ، أَوْ زَائِدٍ عَلَيْهِ لِفَائِدَةٍ.

غاية البسط فللايجاز معنيان بينهما عموم من وجه (وفيه نظر لأن كون الشيء أمرا نسبيا لايقتضى تعسر تحقيق معناه) إذ كثيرا ماتحقق معانى الأمور النسبية وتعرف بتعريفات تليق بها كالأبوة والأخوة وغيرهما. والجواب أنه لم يرد تعسر بيان معناهما لأن ماذكره بيان لمعناهما ، بل أراد تعسر التحقيق والتعيين فى أن هذا القدر إيجاز وذاك إطناب (ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف) بأن يقال الإيجاز هو الأداء بأقل من المتعارف أو مما يليق بالمقام من كلام أبسط من الكلام المذكور (رد إلى الجهالة) إذ لاتعرف كمية متعارف الأوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف أن كل مقام أى مقدار يقتضى من البسط حتى يقاس عليه ويرجع إليه . والجواب أن الألفاظ قوالب المعانى والأوساط الذين لايقدرون فى تأدية المعانى على اختلاف العبارات والتصرف فى لطائف الاعتبارات لهم حد معلوم من الكلام يجرى فيما بينهم فى المحاورات والمعاملات وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة إليهما جميعا ، وأما البناء على البسط الموصوف فإنما هو معلوم للبلغاء العارفين بمقتضيات الأحوال بقدر مايمكن لهم البسط فلا يجهل عندهم مايقتضيه كل مقام من مقدار البسط (والأقرب) إلى الصواب (أن يقال : المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله بلفظ مساو له) أى لأصل المراد (أو) بلفظ (ناقص عنه واف أو) بلفظ (زائد عليه لفائدة) فالمساواة أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد ، والإيجاز أن

وَٱحْتَرَزَ بِوَافٍ عَنِ الإِخْلَالِ كَقَوْلِهِ :

وَالعَيْشُ خَيْرٌ فى ظِلَا لِ النَّوْكِ مِمَّنْ عَاشَ كَدًّا

أَىِ النَّاعِمُ وَفى ظِلَالِ الْعَقْلِ ، وَبِفَائِدَةٍ عَنِ التَّطْوِيلِ ، نَحْوُ :

* وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْنا *

وَعَنِ الحَشْوِ المفْسِدِ كَالنَّدَى فى قَوْلِهِ :

وَلَا فَضْلَ فِيها لِلشَّجَاعَةِ وَالنَّدَى وَصَبْرِ الْفَتَى لَوْلَا لِقاء شَعُوبِ .

يكون ناقصا عنه وافيا به ، والإطناب أن يكون زائداً عليه لفائدة (واحترز بواف عن الإخلال) وهو أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد غير واف به (كقوله : والعيش خير فى ظلا * ل النوك) أى الحمق والجهالة (ممن عاش كداً) أى خير ممن عاش مكدوداً متعوباً (أى الناعم وفى ظلال العقل) يعنى أن أصل المراد أن العيش الناعم فى ظلال النوك خير من العيش الشاق فى ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا فلا يكون مقبولا ، (و) احترز (بفائدة عن التطويل) وهو أن يزيد اللفظ على أصل المراد لا لفائدة ، ولا يكون اللفظ الزائد متعيناً (نحو) قوله : وقددت الأديم لراهشيه * (وألفى) أى وجد (قولها كذباً وميناً) والكذب والمين واحد لا فائدة فى الجمع بينهما . قوله قددت : أى قطعت ، والراهشان : العرقان فى باطن الذراعين ، والضمير فى راهشيه وفى ألفى لجذيمة الأبرش ، وفى قددت وفى قولها للزباء ، والبيت فى قصة قتل الزباء لجذيمة الأبرش وهى معروفة (و) احترز أيضاً بفائدة (عن الحشو) وهو زيادة متعينة لا لفائدة (المفسد) للمعنى (كالندى فى قوله : ولا فضل فيها) أى فى الدنيا (للشجاعة والندى * وصبر الفتى لولا لقاء شعوب) هى علم للمنية وصرفها للضرورة ، وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت ، إنما يظهر فى الشجاعة والصبر لتيقن الشجاع بعدم الهلاك ، وتيقن الصابر بزوال المكروه بخلاف الباذل ماله إذا تيقن

وَغَيْرِ المُفْسِدِ كَقَوْلِهِ :

* وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ *

المساواة

نَحْوُ : وَلاَ يَحِيقُ المَكْرُ السَّيِّئُ إلاَّ بِأَهْلِهِ ، وَقَوْلِهِ :

فَإِنَّكَ كَاللَّيلِ الَّذِي هُوَ مُدْرِكِي وَإِنْ خِلْتُ أَنَّ المُنْتَأَى عَنْكَ وَاسِعُ

بالخلود وعرف احتياجه إلى المال دائما فإن بذله حينئذ أفضل مما إذا تيقن بالموت وتخليف المال ، وغاية اعتذاره ما ذكره الإمام ابن جنى وهو أن فى الخلود وتنقل الأحوال فيه من عسر إلى يسر ، ومن شدة إلى رخاء ما يسكن النفوس ، ويسهل البؤس ، فلا يظهر لبذل المال كثير فضل (و) عن الحشو (غير المفسد) للمعنى (كقوله :

وأعلم علم اليوم والأمس قبله) ولكننى عن علم ما فى غد عمى

فلفظ قبله حشو غير مفسد ، وهذا بخلاف ما يقال أبصرته بعينى وسمعته بأذنى وكتبته بيدى فى مقام يفتقر إلى التأكيد .

المساواة

قدمها لأنها الأصل المقيس عليه (نحو — ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله —وقوله :

فإنك كالليل الذى هو مدركى وإن خلت أن المنتأى عنك واسع)

أى موضع البعد عنك ذو سعة ، شبهه فى حال سخطه وهوله بالليل . قيل فى الآية حذف المستثنى منه ، وفى البيت حذف جواب الشرط فيكون كل منهما إيجازا لا مساواة ، وفيه نظر ، لأن اعتبار هذا الحذف رعاية لأمر لفظى لا يفتقر إليه فى تأدية أصل المراد حتى لو صرح به لكان إطناباً ، بل

وَلِإِيجَازُ ضَرْبَانِ : إِيجَازُ الْقَصْرِ ، وَهُوَ مَالَيْسَ بِحَذْفٍ ، نَحْوُ : وَلَكُمْ فِى الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ، فَإِنَّ مَعْنَاهُ كَثِيرٌ وَلَفْظَهُ يَسِيرٌ ، وَلَا حَذْفَ فِيهِ ، وَفَضْلُهُ عَلَى مَا كَانَ عِنْدَهُمْ أَوْجَزَ كَلَامٍ فِى هٰذَا الْمَعْنَى ، وَهُوَ : الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ ، بِقِلَّةِ حُرُوفِ مَا يُنَاظِرُهُ مِنْهُ ، وَالنَّصِّ عَلَى الْمَطْلُوبِ ، وَمَا يُفِيدُهُ تَنْكِيرُ : حَيَاةٌ مِنَ التَّعْظِيمِ لِمَنْعِهِ مِمَّا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ قَتْلِ جَمَاعَةٍ بِوَاحِدٍ ،

تطويلا ، وبالجملة لا نسلم أن لفظ الآية والبيت ناقص عن أصل المراد :

(والإيجاز ضربان : إيجاز القصر ، وهو ما ليس بحذف نحو) قوله تعالى (ـ ولكم فى القصاص حياة ـ فإن معناه كثير ولفظه يسير) وذلك لأن معناه أن الإنسان إذا علم أنه متى قتل قتل كان ذلك داعياً له إلى أن لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذى هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض ، فكان بارتفاع القتل حياة لهم (ولا حذف فيه) أى ليس فيه حذف شىء مما يؤدى به أصل المراد ، واعتبار الفعل الذى يتعلق به الظرف رعاية لأمر لفظى حتى لو ذكر كان تطويلا (وفضله) أى رجحان قوله ـ ولكم فى القصاص حياة ـ (على ما كان عندهم أوجز كلام فى هـذا المعنى ، وهو قولهم : القتل أنفى للقتل بقلة حروف ما يناظره) أى اللفظ الذى يناظره قولهم : القتل أنفى للقتل (منه) أى من قوله تعالى ـ ولكم فى القصاص حياة ـ ، وما يناظره منه هو قوله فى القصاص حياة لأن قوله ولكم زائد على معنى قولهم القتل أنفى للقتل ، فحروف فى القصاص حياة مع التنوين إحدى عشر ، وحروف : القتل أنفى للقتل أربعة عشر : أعنى الحروف الملفوظة إذ بالعبارة يتعلق الايجاز لا بالكتابة (والنص) أى وبالنص (على المطلوب) يعنى الحياة (وما يفيده تنكير حياة من التعظيم لمنعه) أى منع القصاص إياهم (مما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد) فحصل لهم فى هذا

أَوِ النَّوْعِيَّةِ الحَاصِلَةِ لِلْمَقْتُولِ وَالْقَاتِلِ بِالْأَرْتِدَاعِ، وَأَطِّرَادِهِ أَوْ خُلُوِّهِ عَنِ التَّكْرَارِ، وَاسْتِغْنَائِهِ عَنْ تَقْدِيرِ مَحْذُوفٍ، وَالْمُطَابَقَةِ.

وَإِيجَازُ الْحَذْفِ، وَالْمَحْذُوفُ إِمَّا جُزْءُ جُمْلَةٍ مُضَافٌ نَحْوُ: واسْأَلِ الْقَرْيَةَ، أَوْ مَوْصُوفٌ نَحْوُ:

* أَنَا أَبْنُ جَلَا وَطَلَّاعِ الثَّنَايَا *

الجنس من الحكم، أعنى القصاص حياة عظيمة (أو) من (النوعية) أى لكم فى القصاص نوع من الحياة، وهى الحياة (الحاصلة للمقتول) أى الذى يقصد قتله (والقاتل) أى الذى يقصد القتل (بالارتداع) عن القتل لمكان العلم بالاقتصاص (واطراده) أى ويكون قوله - ولكم فى القصاص حياة - مطرداً إذ الاقتصاص مطلقاً سبب للحياة بخلاف القتل فإنه قد يكون أنفى للقتل كالذى على وجه القصاص، وقد يكون أدعى له كالقتل ظلماً (وخلوه عن التكرار) بخلاف قولهم فإنه يشتمل على تكرار القتل، ولا يخفى أن الخالى عن التكرار أفضل من المشتمل عليه، وإن لم يكن مخلا بالفصاحة (واستغنائه عن تقدير محذوف) بخلاف قولهم فإن تقديره القتل أنفى للقتل من تركه (والمطابقة) أى وباشتماله على صنعة المطابقة وهى الجمع بين معنيين متقابلين فى الجملة كالقصاص والحياة.

(وإيجاز الحذف) عطف على قوله إيجاز القصر (والمحذوف إما جزء جملة) عمدة كان أو فضلة (مضاف) بدل من جزء جملة (نحو — واسأل القرية —) أى أهل القرية (أو موصوف نحو:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا) متى أضع العمامة تعرفونى

الثنية: العقبة، وفلان طلاع الثنايا: أى ركاب لصعاب الأمور، وقوله:

أىْ رَجُلٍ جلاَ ، أوْ صِفَةٌ نحوُ : وَكانَ وَرَاءهُمْ مَلِكٌ يَأخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا : أىْ صَحِيحَةٍ أوْ نَحْوِهَا ، بِدَلِيلِ مَا قَبْلَهُ ، أوْ شَرْطٌ كما مَرَّ ، أوْ جَوَابُ شَرْطٍ ، إمَّا لِمُجَرَّدِ الاُخْتِصَارِ نحوُ : وَإذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ : أىْ أعْرَضُوا ، بِدَلِيلِ مَا بَعْدَهُ ، أوْ لِلدَّلاَلَةِ عَلَى أنَّهُ شَىْءٌ لاَ يُحِيطُ بِهِ الْوَصْفُ ، أوْ لِتَذْهَبَ نَفْسُ السَّامِعِ كُلَّ مَذْهَبٍ مُمْكِنٍ ، مِثَالُهُمَا : وَلَوْ تَرَى إذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ ، وَغَيْرِ ذٰلِكَ نحوُ : لاَ يَسْتَوِى مِنْكُمْ مَنْ أنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ : أىْ وَمَنْ أنْفَقَ مِنْ بَعْدِهِ وَقَاتَلَ بِدَلِيلِ

جلا جملة وقعت صفة لمحذوف (أى) أنا ابن (رجل جلا) أى انكشف أمره أوكشف الأمور ، وقيل جلا ههنا علم وحذف التنوين باعتبار أنه منقول عن الجملة أعنى الفعل مع الضمير لاعن الفعل وحده (أوصفة نحو قوله تعالى — وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا — أى) كل سفينة (صحيحة أو نحوها) كسليمة أو غير معيبة (بدليل ماقبله) وهو قوله — فأردت أن أعيبها — لدلالته على أن الملك كان لايأخذ المعيبة (أو شرط كما مر) فى آخر باب الإنشاء (أو جواب شرط) وحذفه يكون (إما لمجرد الاختصار نحو — وإذا قيل لهم اتقوا مابين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون) فهذا شرط حذف جوابه (أى أعرضوا بدليل مابعده) وهو قوله تعالى — وما تأتيهم من آية من آيات ربهم إلاكانوا عنها معرضين — (أو للدلالة على أنه) أى جواب الشرط (شىء لايحيط به الوصف ، أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ، مثالهما — ولو ترى إذ وقفوا على النار) فحذف جواب الشرط للدلالة على أنه لايحيط به الوصف ، أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن (وغير ذلك) المذكور كالمسند إليه والمسند والمفعول كما مر فى الأبواب السابقة ، وكالمعطوف مع حرف العطف (نحو قوله تعالى — لايستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل — أى ومن أنفق من بعده وقاتل بدليل

مَا بَعْدَهُ ، وَإِمَّا جُمْلَةٌ مُسَبَّبَةٌ عَنْ مَذْكُورٍ نَحْوُ : لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ : أَيْ فَعَلَ مَا فَعَلَ ، أَوْ سَبَبٌ لِمَذْكُورٍ نَحْوُ : فَانْفَجَرَتْ ، إِنْ قُدِّرَ فَضَرَبَهُ بِهَا ، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ ، فَإِنْ ضَرَبْتَ بِهَا فَقَدِ انْفَجَرَتْ ، أَوْ غَيْرُهُمَا نَحْوُ : فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ عَلَى مَا مَرَّ ، وَإِمَّا أَكْثَرُ مِنْ جُمْلَةٍ نَحْوُ : أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ يُوسُفُ : أَيْ إِلَى يُوسُفَ لِأَسْتَعْبِرَهُ الرُّؤْيَا ، فَفَعَلُوا وَأَتَاهُ ، وَقَالَ لَهُ يُوسُفُ . وَالْحَذْفُ عَلَى وَجْهَيْنِ . أَنْ لَا يُقَامَ شَيْءٌ مَقَامَ الْمَحْذُوفِ

مابعده) يعنى قوله تعالى — أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا — (وإما جملة) عطف على إما جزء جملة : فإن قلت ماذا أراد بالجملة ههنا حيث لم يعد الشرط والجزاء جملة . قلت : أراد الكلام المستقل الذى لايكون جزءا من كلام آخر (مسببة عن) سبب (مذكور نحو: ليحق الحق ويبطل الباطل) فهذا سبب مذكور حذف مسببه (أى فعل مافعل ، أو سبب لمذكور نحو) قوله تعالى — فقلنا أضرب بعصاك الحجر (فانفجرت — إن قدر فضربه بها) فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة هى سبب لقوله فانفجرت ، (ويجوز أن يقدر فإن ضربت بها فقد انفجرت) فيكون المحذوف جزء جملة هو الشرط ، ومثل هذه الفاء تسمى فاء فصيحة قيل على التقدير الأول ، وقيل على الثانى ، وقيل على التقديرين (أو غيرهما) أى غير المسبب والسبب (نحو — فنعم الماهدون — على مامر) فى بحث الاستئناف من أنه على حذف المبتدإ والخبر على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدإ محذوف (وإما أكثر) عطف على إما جملة أى أكثر من جملة واحدة (نحو) قوله تعالى (أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون يوسف — أى) فأرسلون (إلى يوسف لأستعبره الرؤيا ففعلوا فأتاه وقال له يوسف . والحذف على وجهين) أحدهما (أنلايقام شىء مقام المحذوف) بل يكتفى بالقرينة

كَمَا مَرَّ ، وَأَنْ يُقَامَ نَحْوُ : وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ : أَىْ فَلَا تَحْزَنْ وَاصْبِرْ ، وَأَدِلَّتُهُ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ ، وَالْمَقْصُودُ الْأَظْهَرُ عَلَى تَعْيِينِ الْمَحْذُوفِ ، نَحْوُ : حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ . وَمِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِمَا نَحْوُ : وَجَاءَ رَبُّكَ . أَىْ أَمْرُهُ أَوْ عَذَابُهُ . وَمِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ ، وَالْعَادَةُ عَلَى التَّعْيِينِ نَحْوُ : فَذَٰلِكُنَّ الَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ، فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ فِى حُبِّهِ ، لِقَوْلِهِ : قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ، وَفِى مُرَاوَدَتِهِ لِقَوْلِهِ :

(كما مر) فى الأمثلة السابقة (وأن يقام نحو) قوله تعالى (وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك) فقوله فقد كذبت ليس جزاء الشرط لأن تكذيب الرسل متقدم على تكذيبه بل هو سبب لمضمون الجواب المحذوف أقيم مقامه (أى فلا تحزن واصبر) ثم الحذف لا بد له من دليل (وأدلته كثيرة : منها أن يدل العقل عليه) أى على الحذف (والمقصود الأظهر على تعيين المحذوف نحو — حرمت عليكم الميتة) فالعقل دل على أن هنا حذفا إذ الأحكام الشرعية إنما تتعلق بالأفعال دون الأعيان ، والمقصود الأظهر من هذه الأشياء المذكورة فى الآية تناولها الشامل للأكل وشرب الألبان فدل على تعيين المحذوف ، وفى قوله : منها أن يدل أدنى تسامح فكأنه على حذف مضاف (ومنها أن يدل العقل عليهما) أى على الحذف وتعيين المحذوف (نحو — وجاء ربك) فالعقل يدل على امتناع مجىء الرب تعالى وتقدس ، ويدل على تعيين المراد أيضاً (أى أمره أو عذابه) فالأمر المعين الذى دل عليه العقل هو أحد الأمرين لا أحدهما على التعيين (ومنها أن يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو — فذلكن الذى لمتننى فيه) فإن العقل يدل على أن فيه حذفا إذ لا معنى للوم الإنسان على ذات الشخص . وأما تعيين المحذوف (فإنه يحتمل) أن يقدر (فى حبه لقوله تعالى — قد شغفها حبا — وفى مراودته لقوله) تعالى :

تُرَاوِدُ فتَاهَا عَنْ نَفسِهِ ، وَفى شَأنِهِ حَتَّى يَشْمَلهُمَا ، وَالعَادَةُ دَلَّتْ عَلَى الثَّانِى ، لِأَنَّ الْحُبَّ المُفْرِطَ لاَ يُلاَمُ صَاحِبهُ عَلَيْهِ فى العَادَةِ ، لِقَهْرِهِ إِيَّاهُ وَمِنْهَا الشُّرُوعُ فى الْفِعْلِ نحْوُ : بِسْمِ اللهِ ، فَيُقَدَّرُ مَا جُعِلَتِ التَّسْمِيَةُ مَبْدَأً لَهُ . وَمِنْهَا الِاقْتِرَانُ كَقَوْلِهِمْ لِلْمُعَرِّسِ ، بِالرِّفَاءِ وَالْبَنِينَ : أَيْ أَعْرَسْتَ .

وَالْإِطْنَابُ : إِمَّا بِالْإِيضَاحِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ ، لِيُرَى المَعْنَى فى صُورَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ ، أَوْ لِيَتَمَكَّنَ فى النَّفْسِ .

(تراود فتاها عن نفسه — وفى شأنه حتى يشملهما) أى الحب والمراودة (والعادة دلت على الثانى) أى مراودته (لأن الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه فى العادة لقهره) أى الحب المفرط (إياه) أى صاحبه فلا يجوز أن يقدر فى حبه ولا فى شأنه لكونه شاملا له فيتعين أن يقدر فى مراودته نظرا إلى العادة (ومنها الشروع فى الفعل) يعنى من أدلة تعيين المحذوف لا من أدلة الحذف لأن دليل الحذف ههنا هو أن الجار والمجرور لا بد أن يتعلق بشىء والشروع فى الفعل دل على أنه ذلك الفعل الذى شرع فيه (نحو : بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له) ففى القراءة يقدر بسم الله أقرأ وعلى هذا القياس (ومنها) أى من أدلة تعيين المحذوف (الاقتران كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين) فإن مقارنة هذا الكلام لإعراس المخاطب دل على تعيين المحذوف (أى أعرست) إذ مقارنة المخاطب بالإعراس وتلبسه به دل على ذلك ، والرفاء هو الالتئام والاتفاق والباء للملابسة .

الإطناب

(والإطناب إما بالإيضاح بعد الإبهام ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين) إحداهما مبهمة والأخرى موضحة ، وعلمان خير من علم واحد (أو ليتمكن فى النفس

فَضْلَ تَمَكُّنٍ ، أَوْ لِتَكْمُلَ لَذَّةُ الْعِلْمِ بِهِ ، نَحْوُ : رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ، فَإِنَّ اشْرَحْ لِي ، يُفِيدُ طَلَبَ شَرْحٍ لِشَيْءٍ مَالَهُ ، وَصَدْرِي يُفِيدُ تَفْسِيرَهُ ، وَمِنْهُ بَابُ نِعْمَ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، إِذْ لَوْ أُرِيدَ الِاخْتِصَارُ لَكَفَى نِعْمَ زَيْدٌ ، وَوَجْهُ حُسْنِهِ سِوَى مَاذُكِرَ ، إِبْرَازُ الْكَلَامِ فِي مَعْرِضِ الِاعْتِدَالِ ، وَإِيهَامُ الْجَمْعِ بَيْنَ مُتَنَافِيَيْنِ . وَمِنْهُ التَّوْشِيعُ وَهُوَ : أَنْ يُؤْتَى فِي عَجُزِ الْكَلَامِ بِمُثَنًّى مُفَسَّرٍ بِاثْنَيْنِ ،

فضل تمكن) لما جبل الله النفوس عليه من أن الشيء إذا ذكر مبهما ثم بين كان أوقع عندها (أو لتكمل لذة العلم به) أى بالمعنى لما لا يخفى من أن نيل الشيء بعد الشوق والطلب ألذ (نحو ـ رب اشرح لى صدرى ـ فإن اشرح لى يفيد طلب شرح لشيء ماله) أى للطالب (وصدرى يفيد تفسيره) أى تفسير ذلك الشيء (ومنه) أى من الإيضاح بعد الإبهام (باب نعم على أحد القولين) أى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدإ محذوف (إذ لو أريد الاختصار) أى ترك الإطناب (كفى نعم زيد) وفى هذا إشعار بأن الاختصار قد يطلق على ما يشمل المساواة أيضا (ووجه حسنه) أى حسن باب نعم (سوى ما ذكر) من الإيضاح بعد الإبهام (إبراز الكلام فى معرض الاعتدال) من جهة الإطناب بالإيضاح بعد الإبهام والإيجاز بحذف المبتدإ (وإيهام الجمع بين متنافيين) أى الإيجاز والإطناب ، وقيل الإجمال والتفصيل ، ولا شك أن إيهام الجمع بين المتنافيين من الأمور المستغربة التى تستلذها النفس ، وإنما قال إيهام الجمع لأن حقيقة جمع المتنافيين أن يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد فى زمان واحد من جهة واحدة وهو محال (ومنه) أى ومن الإيضاح بعد الإبهام (التوشيع وهو) فى اللغة لف القطن المندوف ، وفى الاصطلاح (أن يؤتى فى عجز الكلام بمثنى مفسر باثنين

ثَانِيهِمَا مَعْطُوفٌ عَلَى الأَوَّلِ ، نَحْوُ : يَشِيبُ ابْنُ آدَمَ ، وَيَشِبُّ مَعَهُ خَصْلَتَانِ : الْحِرْصُ ، وَطُولُ الأَمَلِ ، وَإِمَّا بِذِكْرِ الْخَاصِّ بَعْدَ الْعَامِّ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى فَضْلِهِ ، حَتَّى كَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِهِ ، تَنْزِيلاً لِلتَّغَايُرِ فِي الْوَصْفِ مَنْزِلَةَ التَّغَايُرِ فِي الذَّاتِ ، نَحْوُ : حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى ، وَإِمَّا بِالتَّكْرِيرِ لِنُكْتَةٍ ، كَتَأْكِيدِ الإِنْذَارِ فِي : كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ، ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ . وَفِي ثُمَّ دَلاَلَةٌ عَلَى أَنَّ الإِنْذَارَ الثَّانِيَ أَبْلَغُ ، وَإِمَّا بِالإِيغَالِ فَقِيلَ : هُوَ خَتْمُ الْبَيْتِ بِمَا يُفِيدُ نُكْتَةً يَتِمُّ

ثانيهما معطوف على الأول نحو : يشيب بن آدم ويشب معه خصلتان : الحرص وطول الأمل . وإما بذكر الخاص بعد العام) عطف على قوله إما بالإيضاح بعد الإبهام ، والمراد الذكر على سبيل العطف (للتنبيه على فضله) أى مزية الخاص (حتى كأنه ليس من جنسه) أى العام (تنزيلا للتغاير فى الوصف منزلة التغاير فى الذات) يعنى أنه لما امتاز عن سائر أفراد العام بما له من الأوصاف الشريفة جعل كأنه شىء آخر مغاير للعام لا يشمله العام ولا يعرف حكمه منه (نحو ـ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) أى الوسطى من الصلوات أو الفضلى من قولهم للأفضل الأوسط وهى صلاة العصر عند الأكثر (وإما بالتكرير لنكتة) ليكون إطنابا لا تطويلا وتلك النكتة (كتأكيد الإنذار فى: كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون) فقوله كلا ردع عن الانهماك فى الدنيا وتنبيه وسوف تعلمون إنذار وتخويف أى سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه إذا عاينتم ما قدامكم من هول المحشر ، وفى تكريره تأكيد للردع والإنذار (وفى ثم دلالة على أن الإنذار الثانى أبلغ) من الأول تنزيلا لبعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعمالا للفظ ثم فى مجرد التدرج فى درج الارتقاء (وإما بالإيغال) من أوغل فى البلاد: إذا أبعد فيها . واختلف فى تفسيره (فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم

الْمَعْنَى بِدُونِهَا ، كَزِيَادَةِ الْمُبَالَغَةِ فِي قَوْلِهَا :

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتَمُّ الْهُدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ

وَتَحْقِيقُ التَّشْبِيهِ فِي قَوْلِهِ :

كَأَنَّ عُيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خِبَائِنَا وَأَرْحُلِنَا الْجَزْعُ الَّذِي لَمْ يُثَقَّبِ

وَقِيلَ لَا يَخْتَصُّ بِالشِّعْرِ ، وَمُثِّلَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ ، وَإِمَّا بِالتَّذْيِيلِ ، وَهُوَ تَعْقِيبُ الْجُمْلَةِ بِجُمْلَةٍ أُخْرَى تَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَاهَا ،

المعنى بدونها كزيادة المبالغــة فى قولها) أى قول الخنساء فى مرثية أخيها صخر (وإن صخرا لتأتم) أى تقتدى (الهداة به * كأنه علم) أى جبل مرتفع (فى رأسه نار) فقولها كأنه علم واف بالمقصود أعنى التشبيه بما يهتدى به إلا أن فى قولها فى رأسه نار زيادة مبالغة (وتحقيق) أى وكتحقيق (التشبيه فى قوله : كأن عيون الوحش حول خبائنا) أى خيامنا (وأرحلنا الجزع الذى لم يثقب) الجزع بالفتح: الخرز اليمانى الذى فيه سواد وبياض شبه به عيون الوحش وأتى بقوله لم يثقب تحقيقا للتشبيه لأنه إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعيون، قال الأصمعى : الظبى والبقرة إذا كانا حيين فعيونهما كلها سواد فإذا ماتا بدا بياضها وإنما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد يعنى مما أكلنا كثرت العيون عنــدنا كذا فى شرح ديوان امرئ القيس ، فعلى هذا التفسير يختص الإيغال بالشعر (وقيل لا يختص بالشعر) بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها (ومثل) لذلك فى غير الشعر (بقوله تعالى) قال يا قوم اتبعوا المرسلين (اتبعوا من لا يسألكم أجراً وهم مهتدون ـــ) فقوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لأن الرسول مهتد لامحالة إلا أن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب فى الرسل (وإما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة أخرى تشتمل على معناها) أى معنى الجملة الأولى

لِلتَّأْكِيدِ ، وَهُوَ ضَرْبَانِ : ضَرْبٌ لَمْ يُخَرَّجْ مَخْرَجَ الْمَثَلِ نَحْوُ : ذٰلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ يُجَازَى إِلاَّ الْكَفُورُ عَلَى وَجْهٍ ، وَضَرْبٌ أُخْرِجَ مَخْرَجَ الْمَثَلِ نَحْوُ : وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا ، وَهُوَ أَيْضًا إِمَّا لِتَأْكِيدِ مَنْطُوقٍ كَهٰذِهِ الْآيَةِ ، وَإِمَّا لِتَأْكِيدِ مَفْهُومٍ كَقَوْلِهِ :

وَلَسْتَ بِمُسْتَبْقٍ أَخًا لاَ تَلُمُّهُ ... عَلَى شَعَثٍ أَيُّ الرِّجَالِ الْمُهَذَّبُ

(للتأكيد) فهو أعم من الإيغال من جهة أنه يكون فى ختم الكلام وغيره وأخص منه من جهة أن الإيغال قد يكون بغير الجملة ولغير التأكيد (وهو) أى التذييل (ضربان : ضرب لم يخرّج مخرج المثل) بأن لم يستقل بإفادة المراد بل يتوقف على ما قبله (نحو : ذلك جزيناهم بما كفروا وهل يجازى إلا الكفور على وجه) وهو أن يراد وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص إلا الكفور فيتعلق بما قبله ، وأما على الوجه الآخر وهو أن يراد وهل يعاقب إلا الكفور بناء على أن المجازاة هى المكافأة إن خيرا فخير وإن شرا فشر فهو من الضرب الثانى (وضرب أخرج مخرج المثل) بأن يقصد بالجملة الثانية حكم كلى منفصل عما قبله جار مجرى الأمثال فى الاستقلال وفشوّ الاستعمال (نحو — وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً — وهو أيضاً) أى التذييل ينقسم قسمة أخرى وأتى بلفظ أيضـــا تنبيها على أن هذا التقسيم للتذييل مطلقا لا للضرب الثانى منه (إما) أن يكون (لتأكيد منطوق كهذه الآية) فإن زهوق الباطل منطوق فى قوله وزهق الباطل (وإما لتأكيد مفهوم كقوله ولست) على لفظ الخطاب (بمستبق أخا لا تلمه) حال من أخا لعمومه أو من ضمير المخاطب فى لست (على شعث) أى تفرق وذميم خصال فهذا الكلام دل بمفهومه على نفى الكامل من الرجال وقد أكده بقوله (أى الرجال المهذب) استفهام إنكار : أى ليس فى الرجال منقح الفعال مرضىّ الخصال

وَإِمَّا بِالتَّكْمِيلِ ، وَيُسَمَّى الِاحْتِرَاسَ أَيْضاً ، وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِى كَلَامٍ يُوهِمُ خِلَافَ الْمَقْصُودِ بِمَا يَدْفَعُهُ كَقَوْلِهِ :

فَسَقَى دِيَارَكِ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةٌ تَهْمِى

وَنَحْوُ : أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ ، وَإِمَّا بِالتَّتْمِيمِ ، وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِى كَلَامٍ لَا يُوهِمُ خِلَافَ الْمَقْصُودِ بِفَضْلَةٍ لِنُكْتَةٍ كَالْمُبَالَغَةِ نَحْوُ : وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ فِى وَجْهٍ ، أَىْ مَعَ حُبِّهِ

(وإما بالتكميل ويسمى الاحتراس أيضاً) لأن فيه التوقى والاحتراز عن توهم خلاف المقصود (وهو أن يؤتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه) أى يدفع إيهام خلاف المقصود وذلك الدافع قد يكون فى وسط الكلام وقد يكون فى آخره ؛ فالأول (كقوله : فسقى ديارك غير مفسدها) نصب على الحال من فاعل سقى وهو (صوب الربيع) أى نزول المطر ووقوعه فى الربيع (وديمة تهمى) أى تسيل فلما كان نزول المطر قد يئول إلى خراب الديار وفسادها أتى بقوله غير مفسدها دفعا لذلك (و) الثانى (نحو: أذلة على المؤمنين) فإنه لما كان مما يوهم أن يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله (أعزة على الكافرين) تنبيها على أن ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا عدى الذل بعلى لتضمنه معنى العطف ، ويجوز أن يقصد بالتعدية بعلى الدلالة على أنهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم (وإما بالتتميم ، وهو أن يؤتى فى كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة) مثل مفعول أو حال أو نحو ذلك مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام ، ومن زعم أنه أراد بالفضلة ما يتم أصل المعنى بدونه فقد كذبه كلام المصنف فى الإيضاح وأنه لا تخصيص لذلك بالتتميم (لنكتة كالمبالغة نحو — ويطعمون الطعام على حبه — فى وجه) وهو أن يكون الضمير فى حبه للطعام (أى) يطعمونه (مع حبه) والاحتياج إليه وإن جعل الضمير لله تعالى أى يطعمونه على حب الله تعـــالى فهو لتأدية أصل

وَإِمَّا بِالْاعْتِرَاضِ ، وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِى أَثْنَاءِ كَلَامٍ أَوْ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ مَعْنًى بِجُمْلَةٍ أَوْ أَكْثَرَ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ لِنُكْتَةٍ سِوَى دَفْعِ الْإِيهَامِ كَالتَّنْزِيهِ فِى قَوْلِهِ : وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ ، وَالدُّعَاءِ فِى قَوْلِهِ :

إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبُلِّغْتَهَا ... قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِى إِلَى تَرْجُمَانِ

وَالتَّنْبِيهِ فِى قَوْلِهِ :

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ ... أَنْ سَوْفَ يَأْتِى كُلُّ مَا قُدِرَا

المراد (وإما بالاعتراض ، وهو أن يؤتى فى أثناء الكلام أوبين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى دفع الايهام) لم يرد بالكلام مجموع المسند إليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع ، والمراد باتصال الكلامين أن يكون الثانى بيانا للأول أو تأكيدا أو بدلا منه (كالتنزيه فى قوله تعالى — ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون —) فقوله سبحانه جملة لأنه مصدر بتقدير الفعل وقعت فى أثناء الكلام لأن قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات (والدعاء فى قوله :

إن الثمانين وبلغتها ... قد أحوجت سمعى إلى ترجمان)

أى مفسر ومكرر ، فقوله وبلغتها اعتراض فى أثناء الكلام لقصد الدعاء والواو فى مثله تسمى واوا اعتراضية ليست بعاطفة ولا حالية (والتنبيه فى قوله : واعلم فعلم المرء ينفعه) هذا اعتراض بين اعلم ومفعوله وهو (أن سوف يأتى كل ما قدرا) أن هى المخففة من الثقيلة وضمير الشأن محذوف يعنى أن المقدر آت ألبتة وإن وقع فيه تأخير ما ، وفى هذا تسلية وتسهيل للأمر فالاعتراض يباين التتميم لأنه إنما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من إعراب ، ويباين التكميل لأنه إنما يقع لدفع إيهام خلاف المقصود ، ويباين الإيغال لأنه لا يكون إلا فى آخر الكلام لكنه يشمل بعض صور التذييل ؛ وهو

وَمِمَّا جَاءَ بَيْنَ كَلَامَيْنِ ، وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ جُمْلَةٍ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى : فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللهُ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ . نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ ، بَيَانٌ لِقَوْلِهِ : فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللهُ . وَقَالَ قَوْمٌ قَدْ تَكُونُ النُّكْتَةُ فِيهِ غَيْرَ مَا ذُكِرَ ، ثُمَّ جَوَّزَ بَعْضُهُمْ وُقُوعَهُ آخِرَ جُمْلَةٍ لَا تَلِيهَا جُمْلَةٌ مُتَّصِلَةٌ بِهَا ،

ما يكون بجملة لا محل لها من الإعراب وقعت بين جملتين متصلتين معنى لأنه كما لم يشترط فى الذيل أن يكون بين كلامين لم يشترط فيه أن لا يكون بين كلامين فتأمل حتى يظهر لك فساد ما قيل إنه يباين التذييل بناء على أنه لم يشترط فيه أن يكون بين كلام أو بين كلامين متصلين معنى (ومما جاء) أى ومن الاعتراض الذى وقع (بين كلامين) متصلين (وهو أكثر من جملة أيضا) أى كما أن الواقع هو بينه أكثر من جملة نحو (قوله تعالى - فأتوهن من حيث أمركم الله إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين -) فهذا اعتراض أكثر من جملة لأنه كلام يشتمل على جملتين وقع بين كلامين أولهما قوله تعالى فأتوهن من حيث أمركم الله ، وثانيهما قوله (نساؤكم حرث لكم) والكلامان متصلان معنى ، فإن قوله نساؤكم حرث لكم (بيان لقوله : فأتوهن من حيث أمركم الله) وهو مكان الحرث فإن الغرض الأصلى من الإتيان طلب النسل لاقضاء الشهوة ، والنكتة فى هذا الاعتراض الترغيب فيما أمروا به والتنفير عما نهوا عنه (وقال قوم : قد تكون النكتة فيه) أى فى الاعتراض (غير ماذكر) مما سوى دفع الإيهام حتى أنه قد يكون لدفع إيهام خلاف المقصود (ثم) القائلون بأن النكتة فيه قد تكون لدفع الايهام افترقوا فرقتين (جوز بعضهم وقوعه) أى الاعتراض (آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها) وذلك بأن لا تلى الجملة جملة أخرى أصلا فيكون الاعتراض

فَيَشْمَلُ التَّذْيِيلَ ، وَبَعْضَ صُوَرِ التَّكْمِيلِ ، وَبَعْضُهُمْ كَوْنَهُ غَيْرَ جُمْلَةٍ ، فَيَشْمَلُ بَعْضَ صُوَرِ التَّتْمِيمِ وَالتَّكْمِيلِ ، وَإِمَّا بِغَيْرِ ذٰلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ، فَإِنَّهُ لَوِ اخْتُصِرَ

فى آخر الكلام ، أو تليها جملة أخرى غير متصلة بها معنى ، وهذا الاصطلاح مذكور فى مواضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء أن يؤتى فى أثناء الكلام أو فى آخره أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سواء كانت دفع الإيهام أو غيره (فيشمل) أى الاعتراض بهذا التفسير (التذييل) مطلقا لأنه يجب أن يكون بجملة لا محل لها من الإعراب وإن لم يذكره المصنف (وبعض صور التكميل) وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الإعراب ، فإن التكميل قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها ، والجملة التكميلية قد تكون ذات إعراب وقد لاتكون ، لكنها تباين التتميم لأن الفضلة لا بد لها من إعراب : وقيل لأنه لايشترط فى التتميم أن يكون جملة كما اشترط فى الاعتراض وهو غلط كما يقال : إن الإنسان يباين الحيوان لأنه لم يشترط فى الحيوان النطق فافهم ، (وبعضهم) أى وجوز بعض القائلين بأن نكتة الاعتراض قد تكون لدفع الإيهام (كونه) أى الاعتراض (غير جملة) فالاعتراض عندهم أن يؤتى فى أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة ما (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (بعض صور التتميم و) بعض صور (التكميل) وهو ما يكون واقعاً فى أثناء الكلام أو بين الكلامين المتصلين (وإما بغير ذلك) عطف على قوله إما بالإيضاح بعد الإبهام ، وإما بكذا وكذا (كقوله تعالى ـ الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ـ فإنه لو اختصر) أى ترك الإطناب : فإن الاختصار قد يطلق على ما يعم الإيجاز

لَمْ يُذْكَرْ : وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ، لِأَنَّ إِيمَانَهُمْ لَا يُنْكِرُهُ مَنْ يُثْبِتُهُمْ ، وَحَسَّنَ ذِكْرَهُ إِظْهَارُ شَرَفِ الْإِيمَانِ تَرْغِيباً فِيهِ .

وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ يُوصَفُ الْكَلَامُ بِالْإِيجَازِ وَالْإِطْنَابِ بِاعْتِبَارِ كَثْرَةِ حُرُوفِهِ وَقِلَّتِهَا ، بِالنِّسْبَةِ إِلَى كَلَامٍ آخَرَ مُسَاوٍ لَهُ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى كَقَوْلِهِ :

يَصُدُّ عَنِ الدُّنْيَا إِذَا عَنَّ سُودَدٌ ... وَلَوْ بَرَزَتْ فِي زِيِّ عَذْرَاءَ نَاهِدِ

وَقَوْلِهِ :

وَلَسْتُ بِنَظَّارٍ إِلَى جَانِبِ الْغِنَى ... إِذَا كَانَتِ الْعَلْيَاءُ فِي جَانِبِ الْفَقْرِ

والمساواة كما مر (لم يذكر : ويؤمنون به لأن إيمانهم لاينكره) أي لايجهله (من يثبتهم) فلا حاجة إلى الإخبار به لكونه معلوما (وحسن ذكره) أى ذكره قوله : ويؤمنون به (إظهار شرف الإيمان ترغيبا فيه) وكون هذا الإطناب بغير ما ذكر من الوجوه السابقة ظاهر بالتأمل فيها .

الإيجاز والإطناب والمساواة

(واعلم أنه قد يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة إلى كلام آخر مساو له) أى لذلك الكلام (فى أصل المعنى) فيقال للأكثر حروفا إنه مطنب ، والأقل إنه موجز (كقوله : يصد) أى يعرض (عن الدنيا إذا عن) أى ظهر (سودد) أى سيادة (ولو برزت فى زى عذراء ناهد) الزى : الهيئة ، والعذراء : البكر ، والنهود : ارتفاع الثدى (وقوله : ولست) بالضم على أنه فعل المتكلم بدليل ماقبله ، وهو قوله :

وإنى لصبار على ماينوبنى ... وحسبك أن الله أثنى على الصبر

(... بنظار إلى جانب الغنى ... إذا كانت العلياء فى جانب الفقر)

يصفه بالميل إلى المعالى : يعنى أن السيادة مع التعب أحب إليه من الراحة مع

وَيَقْرُبُ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : لاَ يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ ، وَقَوْلُ الحَمَاسِيِّ :

وَنُنْكِرُ إِنْ شِئْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ وَلا يُنْكِرُونَ الْقَوْلَ حِينَ نَقُولُ

الفن الثانى علم البيان

وَهُوَ عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ إِيرَادُ الْمَعْنَى الْوَاحِدِ بِطُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ فى وُضُوحِ الدَّلاَلَةِ عَلَيْهِ .

المحمول . فهذا البيت إطناب بالنسبة إلى المصراع السابق (ويقرب منه) أى من هذا القبيل (قوله تعالى — لايسئل عما يفعل وهم يسئلون — ، وقول الحماسى :

ونـنكر إن شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول)

يصف رياستهم ونفاذ حكمهم : أى نحن نغـير ما نريد من قول غيرنا ولا يجسر على أحد الاعتراض علينا . فالآية إيجاز بالنسبة إلى البيت . وإنما قال يقرب لأن مافى الآية يشمل كل فعل ، والبيت مختص بالقول ، فالكلامان لايتساويان فى أصـل المعنى بل كلام الله سبحانه وتعالى أجلّ وأعلى، وكيف لا؟ والله أعلم .

تم الفن الأول بعون الله وتوفيقه ، وإياه أسأل فى إتمـام الفنين الآخرين هداية طريقه .

الفن الثانى : علم البيان

قدمه على البديع للاحتياج إليه فى نفس البلاغة وتعلق البديع بالتوابع (وهو علم) أى ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية أو أصول وقواعد معلومة (يعرف به إيراد المعنى الواحد) أى المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال (بطرق) وتراكيب (مختلفة فى وضوح الدلالة عليه) أى

وَدَلَالَةُ اللَّفْظِ : إِمَّا عَلَى تَمَامِ مَا وُضِعَ لَهُ ، أَوْ عَلَى جُزْئِهِ ، أَوْ عَلَى خَارِجٍ عَنْهُ ، وَتُسَمَّى الأُولَى وَضْعِيَّةً ، وَكُلٌّ مِنَ الأَخِيرَتَيْنِ عَقْلِيَّةً ،

على ذلك المعنى بأن يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه ، وبعضها أوضح والواضح خفى بالنسبة إلى الأوضح فلا حاجة إلى ذكر الخفاء . وتقييد الاختلاف بالوضوح ليخرج معرفة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى اللفظ والعبارة . واللام فى المعنى الواحد للاستغراق العرفى : أى كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وإرادته ، فلو عرف أحد إيراد معنى قولنا زيد جواد بطرق مختلفة لم يكن بمجرد ذلك عالما بالبيان . ثم لما لم يكن كل دلالة قابلا للوضوح والخفاء أراد أن يشير إلى تقسيم الدلالة وتعيين ما هو المقصود ههنا فقال (ودلالة اللفظ) يعنى دلالته الوضعية ، وذلك لأن الدلالة هى كون الشىء بحيث يلزم من العلم به العلم بشىء آخر ، والأول الدالّ ، والثانى المدلول . ثم الدال إن كان لفظا فالدلالة لفظية وإلا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والإشارات .

الدلالة اللفظية

ثم الدلالة اللفظية إما أن يكون للوضع مدخل فيها أولا ، فالأولى هى المقصودة بالنظر ههنا ، وهى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الإطلاق بالنسبة إلى العالم بوضعه ، وهذه الدلالة (إما على تمام ماوضع) اللفظ (له) كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق (أو على جزئه) كدلالة الإنسان على الحيوان أو الناطق (أو على خارج عنه) كدلالة الإنسان على الضاحك (وتسمى الأولى) أى الدلالة على تمام ما وضع له (وضعية) لأن الواضع إنما وضع اللفظ لتمام المعنى (و) يسمى (كل من الأخيرتين) أى الدلالة على الجزء والخارج (عقلية) لأن دلالة اللفظ على كل من الجزء

وَتَخْتَصُّ الأُولَى بِالمُطَابَقَةِ ، وَالثَّانِيَةُ بِالتَّضَمُّنِ ، وَالثَّالِثَةُ بِالأَلْتِزَامِ ، وَشَرْطُهُ اللُّزُومُ الذِّهْنِيُّ ،

والخارج إنما هى من جهة حكم العقل بأن حصول الكل أو الملزوم يستلزم حصول الجزء أو اللازم ، والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية باعتبار أن للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية ، والطبيعية كدلالة الدخان على النار (وتختص الأولى) من الدلالات الثلاث (بالمطابقة) لتطابق اللفظ والمعنى (والثانية بالتضمن) لكون الجزء فى ضمن المعنى الموضوع له (والثالثة بالالتزام) لكون الخارج لازماً للموضوع له . فإن قيل إذا فرضنا لفظاً مشتركاً بين الكل وجزئه ، وبين الملزوم ولازمه ، كلفظ الشمس المشترك مثلا بين الجرم والشعاع ومجموعهما ، فإذا أطلق على المجموع مطابقة ، واعتبر دلالته على الجرم تضمنا والشعاع التزاماً فقد صدق على هذا التضمن والالتزام أنها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له ، وإذا أطلق على الجرم أو الشعاع مطابقة صدق عليها أنها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له أو لازمه ، وحينئذ ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث بالأخريين . فالجواب أن قيد الحيثية مأخوذ فى تعريف الأمور التى تختلف باعتبار الإضافات حتى أن المطابقة هى الدلالة على تمام ماوضع له من حيث إنه تمام ماوضع له ، والتضمن الدلالة على جزء ما وضع له من حيث إنه جزء ما وضع له ، والالتزام الدلالة على لازمه من حيث إنه لازم ما وضع له وكثيراً ما يتركون هذا القيد اعتماداً على شهرة ذلك ، وانسياق الذهن إليه (وشرطه) أى الالتزام (اللزوم الذهنى) أى كون المعنى الخارجى بحيث يلزم من حصول المعنى الموضوع له فى الذهن حصوله فيه إما على الفور أو بعد التأمل فى القرائن والأمارات ، وليس المراد باللزوم عدم انفكاك تعقل المدلول الالتزامى عن تعقل المسمى فى الذهن أصلا أعنى

وَلَوْ لِاعْتِقَادِ الْمُخَاطَبِ بِعُرْفٍ عَامٍّ أَوْ غَيْرِهِ ،

وَالْإِيرَادُ الْمَذْكُورُ لَا يَتَأَتَّى بِالْوَضْعِيَّةِ لِأَنَّ السَّامِعَ إِذَا كَانَ عَالِمًا بِوَضْعِ الْأَلْفَاظِ لَمْ يَكُنْ بَعْضُهَا أَوْضَحَ ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا دَالًّا عَلَيْهِ ،

اللزوم البين المعتبر عند المنطقيين ، وإلا لخرج كثير من معانى المجازات والكنايات عن أن يكون مدلولات التزامية ، ولما تأتى الاختلاف بالوضوح فى دلالة الالتزام أيضا ، وتقييد اللزوم بالذهنى إشارة إلى أنه لا يشترط اللزوم الخارجى كالعمى فإنه يدل على البصر التزاماً لأنه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً مع التنافى بينهما فى الخارج ، ومن نازع فى اشتراط اللزوم الذهنى فكأنه أراد باللزوم اللزوم البين بمعنى عدم انفكاك تعقله عن تعقل المسمى ؛ والمصنف أشار إلى أنه ليس المراد باللزوم الذهنى اللزوم البين المعتبر عند المنطقيين بقوله (ولو لاعتقاد المخاطب بعرف) أى ولو كان ذلك اللزوم مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف (عام) ، إذ هو المفهوم من إطلاق العرف (أو غيره) يعنى العرف الخاص كالشرع واصطلاحات أرباب الصناعات وغير ذلك .

الدلالة الوضعية

(والإيراد المذكور) أى إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى الوضوح (لا يتأتى بالوضعية) أى بالدلالة المطابقية (لأن السامع إذا كان عالماً بوضع الألفاظ) لذلك المعنى (لم يكن بعضها أوضح) دلالة عليه من بعض (وإلا) أى وإن لم يكن عالماً بوضع الألفاظ (لم يكن كل واحد منها) من الألفاظ (دالا عليه) لتوقف الفهم على العلم بالوضع ؛ مثلا إذا قلنا خده يشبه الورد ، فالسامع إن كان عالماً بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع أن

وَيَتَأَتَّى بِالْعَقْلِيَةِ ، لِجَوَازِ أَنْ تَخْتَلِفَ مَرَاتِبُ اللُّزُومِ فِي الْوُضُوحِ ،

يكون كلام آخر يؤدى هذا المعنى بطريق المطابقة دلالة أوضح أو أخفى لأنه إذا أقيم مقام كل لفظ ما يرادفه فالسامع إن علم الوضع فلا تفاوت فى الفهم وإلا لم يتحقق الفهم. وإنما قال لم يكن كل واحد لأن قولنا هوعالم بوضع الألفاظ معناه أنه عالم بوضع كل لفظ ، فنقيضه المشار إليه بقوله وإلا يكون سلبا جزئيا ، أى لم يكن عالما بوضع كل لفظ فيكون اللازم عدم دلالة كل لفظ ، ويحتمل أن يكون البعض منها دالا لاحتمال أن يكون عالما بوضع البعض . ولقائل أن يقول : لا نسلم عدم التفاوت فى الفهم على تقدير العلم بالوضع بل يجوز أن يحضر فى العقل معانى بعض الألفاظ المخزونة فى الخيال بأدنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها بخلاف البعض فإنه يحتاج إلى التفات أكثر ومراجعة أطول مع كون الألفاظ مترادفة والسامع عالماً بالوضع ، وهذا مما نجده من أنفسنا . والجواب أن التوقف إنما هو من جهة تذكر الوضع وبعد تحقق العلم بالوضع وحصوله بالفعل فالفهم ضرورى .

الدلالة العقلية

(ويتأتى) الإيراد المذكور (بالعقلية) من الدلالات (لجواز أن تختلف مراتب اللزوم فى الوضوح) أى مراتب لزوم الأجزاء للكل فى التضمن ، ومراتب لزوم اللوازم للملزوم فى الالتزام ، وهذا فى الالتزام ظاهر فإنه يجوز أن يكون للشىء لوازم متعددة بعضها أقرب إليه من بعض وأسرع انتقالا منه إليه لقلة الوسائط فيمكن تأدية الملزوم بالألفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء ، وكذا يجوز أن يكون للازم ملزومات لزومه لبعضها أوضح منه للبعض الآخر ،

ثُمَّ اللفظُ المُرادُ بهِ لازِمُ مَا وُضِعَ لهُ ، إنْ دلّتْ قرينةٌ عَلَى عدمِ إرادَتِهِ فَمجازٌ ، وَإلاَّ فَكِنايَةٌ وَقُدِّمَ عَلَيْهَا لِأنَّ مَعْناهُ كَجُزْءِ مَعْناهَا ، ثُمَّ مِنهُ مَا يُبْنَى عَلَى التَّشْبِيهِ ، فَتَعَيَّنَ التَّعَرُّضُ لَهُ ،

فيمكن تأدية اللازم بالألفاظ الموضوعة للملزومات المختلفة وضوحاً وخفاء؛ وأما فى التضمن فلأنه يجوز أن يكون المعنى جزءاً من شىء وجزءاً لجزء من شىء آخر ، فدلالة الشىء الذى ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشىء الذى ذلك المعنى جزء من جزئه ، مثلا : دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الإنسان عليه ، ودلالة الجدار على التراب أوضح من دلالة البيت عليه . فإن قلت : بل الأمر بالعكس فإن فهم الجزء سابق على فهم الكل ؛ قلت نعم ، ولكن المراد ههنا انتقال الذهن إلى الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيراً ما يفهم الكل من غير التفات إلى الأجزاء كما ذكره الشيخ الرئيس فى الشفاء أنه يجوز أن يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن إلى الجنس (ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له) سواء كان اللازم داخلا فيه كما فى التضمن أو خارجا عنه كما فى الالتزام (إن قامت قرينة على عدم إرادته) أى إرادة ما وضع له (فمجاز ، وإلا فكناية) فعند المصنف أن الانتقال فى المجاز والكناية كليهما من الملزوم إلى اللازم إذ لا دلالة للازم من حيث إنه لازم على الملزوم إلا أن إرادة المعنى الموضوع له جائزة فى الكناية دون المجاز (وقدم) المجاز (عليها) أى على الكناية (لأن معناه) أى المجاز (كجزء معناها) أى الكناية لأن معنى المجاز هو اللازم فقط ، ومعنى الكناية يجوز أن يكون هو اللازم والملزوم جميعا ، والجزء مقدم على الكل طبعا فليقدم بحث المجاز على بحث الكناية وضعا ؛ وإنما قال كجزء معناها لظهور أنه ليس جزء معناها حقيقة فإن معنى الكناية ليس هو مجموع اللازم والملزوم بل هو اللازم مع جواز إرادة الملزوم (ثم منه) أى من المجاز (ما يبنى على التشبيه) وهى الاستعارة التى كان أصلها التشبيه (فتعين التعرض له)

فَانحَصَرَ المَقْصُودُ فى الثلَاثَةِ : التَشْبِيهِ وَالمَجَازِ ، وَالْـكِنَايَةِ .

التشبيه

التَشْبِيهُ الدَلاَلَةُ عَلَى مُشَارَكَةِ أَمْرٍ لِأَمْرٍ فى مَعْنًى ، وَالمُرَادُ هٰهُنَا مَالَمْ تَـكُنْ عَلَى وَجْهِ الِاسْتِعَارَةِ التَحْقِيقِيَّةِ ، وَالِاسْتِعَارَةِ بِالْـكِنَايَةِ وَالتَجْرِيدِ ،

أى للتشبيه أيضا قبل التعرض للمجاز الذى أحد أقسامه الاستعارة المبنية على التشبيه . ولما كان فى التشبيه مباحث كثيرة وفوائد جمة لم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة بل جعل مقصداً برأسه (فانحصر المقصود) من علم البيان (فى الثلاثة) التشبيه والمجاز والـكناية .

التشبيه

أى هذا باب التشبيه الاصطلاحى المبنى عليـــه الاستعارة (التشبيه) أى مطلق التشبيه أعم من أن يكون على وجه الاستعارة أو على وجه تنبنى عليه الاستعارة أو غير ذلك فلم يأت بالضمير لئلا يعود إلى التشبيه المذكور الذى هو أخص ، وما يقال إن المعرفة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى فليس على إطلاقه : يعنى أن معنى التشبيه فى اللغة (الدلالة) هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا إذا هديته إليه (على مشاركة أمر لأمر) آخر (فى معنى) فالأمر الأول هو المشبه ، والثانى هو المشبه به والمعنى هو وجه الشبه ، وهذا شامل لمثل قاتل زيد عمراً وجاءنى زيد وعمرو (والمراد) بالتشبيه المصطلح عليـــه (ههنا) أى فى علم البيان (ما لم تـكن) أى الدلالة على مشاركة أمر لأمر فى معنى بحيث لا يكون (على وجه الاستعارة التحقيقية) نحو رأيت أسدا فى الحمام (و) لاعلى وجـــه (الاستعارة بالـكناية) نحو: أنشبت المنية أظفارها (و) لا على وجه (التجريد) الذى يذكر فى علم البديع نحو لقيت بزيد

فَدَخَلَ نَحْوُ : زَيْدٌ أَسَدٌ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ ، وَالنَّظَرُ هٰهُنَا فِى أَرْكَانِهِ ، وَهِىَ طَرَفَاهُ ، وَوَجْهُهُ ، وَأَدَاتُهُ ، وَفِى الْغَرَضِ مِنْهُ ، وَفِى أَقْسَامِهِ . طَرَفَاهُ : إِمَّا حِسِّيَّانِ كَالْخَدِّ ، وَالْوَرْدِ ، وَالصَّوْتِ الضَّعِيفِ ، وَالْهَمْسِ ،

أسدا ولقينى منه أسد فإن فى هذه الثلاثة دلالة على مشاركة أمر لأمر فى معنى مع أن شيئا منها لا يسمى تشبيها اصطلاحا ، وإنما قيد الاستعارة بالتحقيقية والكناية لأن الاستعارة التخييلية كإثبات الأظفار للمنية فى المثال المذكور ليس فى شىء من الدلالة على مشاركة أمر لأمر فى معنى على رأى المصنف إذ المراد بالأظفار ههنا معناها الحقيقى على ما سيجىء . فالتشبيه الاصطلاحى هو الدلالة على مشاركة أمر لأمر فى المعنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد (فدخل فيه نحو قولنا : زيد أسد) بحذف أداة التشبيه (و) نحو (قوله تعالى — صم بكم عمى) بحذف الأداة والمشبه جميعا أى هم صم ، فإن المحققين على أنه تشبيه بليغ لا استعارة لأن الاستعارة إنما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لأن يراد به المنقول عنه والمنقول إليه لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام (والنظر ههنا فى أركانه) أى البحث فى هذا المقصد عن أركان التشبيه بالمصطلح عليه (وهى) أربعة (طرفاه) أى المشبه والمشبه به (ووجهه وأداته وفى الغرض منه وفى أقسامه) وإطلاق الأركان على الأربعة المذكورة إما باعتبار أنها مأخوذة فى تعريفه أعنى الدلالة على مشاركة أمر لأمر فى معنى بالكاف ونحوه ، وإما باعتبار أن التشبيه فى الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة كقولنا : زيد كالأسد فى الشجاعة ، ولما كان الطرفان هما الأصل والعمدة فى التشبيه لكون الوجه معنى قائما بهما والأداة آلة فى ذلك قدم بحثهما فقال (طرفاه) أى المشبه والمشبه به (إما حسيان كالخد والورد) فى المبصرات (والصوت الضعيف والهمس)

وَالنَّكْهَةِ ، وَالْعَنْبَرِ ، وَالرِّيقِ ، وَالْخَمْرِ ، وَالْجِلْدِ النَّاعِمِ ، وَالْحَرِيرِ ، أَوْ عَقْلِيَّانِ : كَالْعِلْمِ ، وَالْحَيَاةِ ، أَوْ مُخْتَلِفَانِ : كَالْمَنِيَّةِ ، وَالسَّبُعِ ، وَالْعِطْرِ ، وَخُلُقٍ كَرِيمٍ ،

أى الصوت الذى أخفى حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الفم فى المسموعات (والنكهة) وهى ريح الفم (والعنبر) فى المشمومات (والريق والخمر) فى المذوقات (والجلد الناعم والحرير) فى الملموسات ، وفى أكثر ذلك تسامح لأن المدرك بالبصر مثلا إنما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملامسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لانفس هذه الأجسام لكن اشتهر فى العرف أن يقال أبصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير (أو عقليان كالعلم والحياة) ووجه الشبه بينهما كونهما جهتى إدراك كذا فى المفتاح والإيضاح ، فالمراد بالعلم ههنا الملكة التى يقتدر بها على الإدراكات الجزئية لا نفس الإدراك ، ولايخفى أنها ههنا جهة وطريق إلى الإدراك كالحياة ، وقيل وجه الشبه بينهما الادراك إذ العلم نوع من الادراك والحياة مقتضية للحس الذى هو نوع من الإدراك وفساده واضح لأن كون الحياة مقتضية للحس لا يوجب اشتراكهما فى الإدراك على ما هو شرط فى وجه الشبه ، وأيضا لا يخفى أن ليس المقصود من قولنا العلم كالحياة والجهل كالموت أن العلم إدراك كما أن الحياة معها إدراك بل ليس فى ذلك كبير فائدة كما فى قولنا : العلم كالحس فى كونهما إدراكا (أو مختلفان) بأن يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا (كالمنية والسبع) فان المنية : أى الموت عقلى لأنه عدم الحياة عما من شأنه الحياة والسبع حسى أو بالعكس (و) ذلك مثل (العطر) الذى هو محسوس مشموم (وخلق كريم) وهو عقلى لأنه كيفية نفسانية تصدر عنها الأفعال بسهولة ، والوجه فى تشبيه المحسوس بالمعقول أن يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالأصل لذلك المحسوس

وَالْمُرَادُ بِالْحِسِّيِّ ، الْمُدْرَكُ هُوَ أَوْ مَادَّتُهُ بِإِحْدَى الْحَوَاسِّ الْخَمْسِ الظَّاهِرَةِ ، فَدَخَلَ فِيهِ الخَيَالِيُّ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ :

وَكَأَنَّ مُحْمَرَّ الشَّقِيـــقِ إِذَا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَعَّدْ
أَعْلَامُ يَاقُوتٍ نُشِرْ نَ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبَرْجَدْ

وَبِالْعَقْلِيِّ مَا عَدَا ذٰلِكَ ، فَدَخَلَ فِيهِ الْوَهْمِيُّ : أَيْ مَاهُوَ غَيْرُ مُدْرَكٍ بِهَا ،

على طريق المبالغة ، وإلا فالمحسوس أصل للمعقول لأن العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية إليها فتشبيهه بالمعقول يكون جعلا للفرع أصلا والأصل فرعا وذلك لا يجوز . ولما كان من المشبه والمشبه به ما لا يدرك بالقوة العاقلة ولا بالحس أعنى الحس الظاهر مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات أراد أن يجعل الحسى والعقلى بحيث يشملانها تسهيلا للضبط بتقليل الأقسام فقال (والمراد بالحسى المدرك هو أو مادته بإحدى الحواس الخمس الظاهرة) أعنى البصر والسمع والشم والذوق واللمس (فدخل فيه) أى فى الحسى بسبب زيادة قولنا أو مادته (الخيالى) وهو المعدوم الذى فرض مجتمعا من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس (كما فى قوله : وكأن محمر الشقيق) هو من باب جرد قطيفة والشقيق ورد أحمر فى وسطه سواد ينبت بالجبال (إذا تصوب) أى مال إلى السفل (أو تصعد) أى مال إلى العلو (أعلام ياقوت نشر * ن على رماح من زبرجد) فإن كلا من العلم والياقوت والرمح والزبرجد محسوس لكن المركب الذى هذه الأمور مادته ليس بمحسوس لأنه ليس بموجود والحس لا يدرك إلا ما هو موجود فى المادة حاضر عند المدرك على هيئة مخصوصة (و) المراد (بالعقلى ما عدا ذلك) أى مالا يكون هو ولا مادته مدركا بإحدى الحواس الخمس الظاهرة (فدخل فيه الوهمى) أى الذى لا يكون للحس مدخل فيه (أى ما هو غير مدرك بها) أى بإحدى

وَلَوْ أُدْرِكَ لَكَانَ مُدْرَكاً بِهَا ، كَمَا فِى قَوْلِهِ :

* وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ *

وَمَا يُدْرَكُ بِالْوِجْدَانِ : كَاللَّذَّةِ وَالأَلَمِ . وَوَجْهُهُ مَا يَشْتَرِكَانِ فِيهِ

الحواس المذكورة (و) لكنه بحيث (لو أدرك لكان مدركا بها) وبهذا القيد يتميز العقل (كما فى قوله) :

أيقتلنى والمشرفى مضاجعى (ومسنونة زرق كأنياب أغوال)

أى أيقتلنى ذلك الرجل الذى توعدنى والحال أن مضاجعى سيف منسوب إلى مشارف اليمن وسهام محددة النصال صافيـة مجلوة ، وأنياب الأغوال مما لا يدركها الحس لعدم تحققها مع أنها لو أدركت لم تدرك إلا بحس البصر ، ومما يجب أن يعلم فى هذا المقام أن من قوى الإدراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شأنها تركيب الصور والمعانى وتفصيلها والتصرف فيها واختراع أشياء لا حقيقة لها ، والمراد بالخيالى المعدوم الذى ركبته المتخيلة من الأمور التى أدركت بالحواس الظاهرة وبالوهمى ما اخترعته المتخيلة من عنـد نفسها كما إذا سمع أن الغول شىء يهلك الناس كالسبع فأخذت المتخيلة فى تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع (وما يدرك بالوجدان) أى ودخل أيضاً فى العقلى ما يدرك بالقوى الباطنة ، ويسمى وجدانيا (كاللذة) وهى إدراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك (والألم) وهو إدراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك ، ولا يخفى أن إدراك هذين المعنيين ليس بشىء من الحواس الظاهرة وليسا أيضاً من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة إلى الحواس بل هما من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك ، والمراد ههنا اللذة والألم الحسيان وإلا فاللذة والألم العقليان من العقليات الصرفة (ووجهه) أى وجه الشبه (ما يشتركان فيه) أى

تحقيقاً أو تخييلاً ، والمرادُ بالتخييلِ نحوُ ما في قولِه :

وَكأنَّ النجومَ بينَ دُجاهُ ... سُنَنٌ لاحَ بينهنَّ ابتداعُ

فإنَّ وجهَ الشبهِ فيهِ ، هوَ الهيئةُ الحاصلةُ من حصولِ أشياءَ مُشرِقةٍ بيضٍ ، في جوانبِ شيءٍ مظلمٍ أسودَ ، فهيَ غيرُ موجودةٍ في المشبَّهِ بهِ إلاَّ على طريقِ التخييلِ ، وذلكَ أنَّهُ لمَّا كانتِ البدعةُ وكلُّ ما هوَ جهلٌ ، تجعلُ صاحبَها كمَنْ يمشي في الظلمةِ فلا يهتدي للطريقِ ، ولا يأمنُ أنْ ينالَ مكروهاً شُبِّهتْ بها ، ولزمَ بطريقِ العكسِ ، أنْ تُشبَّهَ السنَّةُ وكلُّ ما هوَ علمٌ بالنورِ ،

فى المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه وذلك أن زيدا والأسد يشتركان فى كثير من الذاتيات وغيرها كالحيوانية والجسمية والوجود وغير ذلك مع أن شيئا منها ليس وجه الشبه وذلك الاشتراك يكون (تحقيقا أو تخييلا ، والمراد بالتخييل) أن لا يوجد ذلك المعنى فى أحد الطرفين أو فى كليهما إلا على سبيل التخييل والتأويل (نحو ما فى قوله : وكأن النجوم بين دجاه) جمع دجية وهى الظلمة والضمير لليل ، وروى دجاها والضمير للنجوم (سنن لاح بينهن ابتداع . فإن وجه الشبه فيه) أى فى هذا التشبيه (هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض فى جوانب شىء مظلم أسود فهى) أى تلك الهيئة (غير موجودة فى المشبه به) أعنى السنن بين الابتداع (إلا على طريق التخييل وذلك) أى وجودها فى المشبه به على طريق التخييل (أنه) الضمير للشأن (لما كانت البدعة وكل ماهو جهل تجعل صاحبها كمن يمشى فى الظلمة فلا يهتدى للطريق ولا يأمن من أن ينال مكروها شبهت) أى البدعة وكل ما هو جهل (بها) أى بالظلمة (ولزم بطريق العكس) إذا أريد التشبيه (أن تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور) لأن السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما

وَشَاعَ ذَلِكَ حَتَّى تُخُيِّلَ أَنَّ الثَّانِيَ مِمَّا لَهُ بَيَاضٌ وَإِشْرَاقٌ ، نَحْوُ : أَتَيْتُكُمْ بِالْحَنِيفِيَّةِ الْبَيْضَاءِ ، وَالأَوَّلُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ ، كَقَوْلِكَ : شَاهَدْتُ سَوَادَ الْكُفْرِ مِنْ جَبِينِ فُلَانٍ ، فَصَارَ تَشْبِيهُ النُّجُومِ بَيْنَ الدُّجَى بِالسُّنَنِ بَيْنَ الْابْتِدَاعِ ، كَتَشْبِيهِهَا بِبَيَاضِ الشَّيْبِ فِي سَوَادِ الشَّبَابِ ، أَوْ بِالأَنْوَارِ مُؤْتَلِقَةً بَيْنَ النَّبَاتِ الشَّدِيدِ الْخُضْرَةِ ، فَعُلِمَ فَسَادُ جَعْلِهِ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ : النَّحْوُ فِي الْكَلَامِ كَالْمِلْحِ فِي الطَّعَامِ ، كَوْنَ الْقَلِيلِ مُصْلِحًا وَالْكَثِيرِ مُفْسِدًا ،

أن النور يقابل الظلمة (وشاع ذلك) أى كون السنة والعلم كالنور والبدعة والجهل كالظلمة (حتى تخيل أن الثانى) أى السنة وكل ما هو علم (مماله بياض وإشراق نحو أتيتكم بالحنيفية البيضاء والأول على خلاف ذلك) أى وتخيل أن البدعة وهى كل ماهو جهل مماله سواد وإظلام (كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار) بسبب التخيل أن الثانى مماله بياض وإشراق والأول مماله سواد وإظلام (تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهما) أى النجوم (ببياض الشيب فى سواد الشباب) أى أبيضه فى أسوده (أو بالأنوار) أى الأزهار (مؤتلقة) بالقاف أى لامعة (بين النبات الشديد الخضرة) حتى يضرب إلى السواد فهذا التأويل أعنى تخييل ماليس بمتلون متلونا ظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع فى كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شىء ذى سواد ، ولا يخفى أن قوله لاح بينهن ابتداع من باب القلب أى سنن لاحت بين الابتداع (فعلم) من وجوب اشتراك الطرفين فى وجه الشبه (فساد جعله) أى وجه الشبه (فى قول القائل : النحو فى الكلام كالملح فى الطعام ، كون القليل مصلحا والكثير مفسدا) لأن المشبه أعنى النحو لا يشترك فى هذا

لِأَنَّ النَّحْوَ لَا يَحْتَمِلُ القِلَّةَ وَالكَثْرَةَ ، بِخِلَافِ المِلْحِ ، وَهُوَ إِمَّا غَيْرُ خَارِجٍ عَنْ حَقِيقَتِهِمَا ، كَمَا فِى تَشْبِيهِ ثَوْبٍ بِآخَرَ فِى نَوْعِهِمَا ، أَوْ جِنْسِهِمَا ، أَوْ فَصْلِهِمَا ، أَوْ خَارِجٌ صِفَةٌ : إِمَّا حَقِيقِيَّةٌ ، وَإِمَّا حِسِّيَّةٌ ، كَالكَيْفِيَّاتِ الجِسْمِيَّةِ ، مِمَّا يُدْرَكُ بِالبَصَرِ مِنَ الأَلْوَانِ وَالأَشْكَالِ ، وَالمَقَادِيرِ ، وَالحَرَكَاتِ ، وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا ،

المعنى (لأن النحو لا يحتمل القلة والكثرة) إذ لا يخفى أن المراد به ههنا رعاية قواعده واستعمال أحكامه مثل رفع الفاعل ونصب المفعول وهذه إن وجدت فى الكلام بكمالها صار صالحا لفهم المراد وإن لم توجد بقى فاسدا ولم ينتفع به (بخلاف الملح) فإنه يحتمل القلة والكثرة بأن يجعل فى الطعام القدر الصالح منه أو أقل أو أكثر ، بل وجه الشبه هو الصلاح بإعمالها والفساد بإهمالها (وهو) أى وجه الشبه (إما غير خارج عن حقيقتهما) أى حقيقة الطرفين بأن يكون تمام ماهيتهما أو جزءا منهما (كما فى تشبيه ثوب بآخر فى نوعهما أو جنسهما أو فصلهما) كما يقال هذا القميص مثل ذاك فى كونهما كتانا أو ثوبا أو من القطن (أو خارج) عن حقيقة الطرفين (صفة) أى معنى قائم بهما ضرورة اشتراكهما فيه ، وتلك الصفة (إما حقيقية) أى هيئة متمكنة فى الذات متقررة فيها (و) هى (إما حسية) أى مدركة بإحدى الحواس الظاهرة وهى (كالكيفيات الجسمية) أى المختصة بالأجسام (مما يدرك بالبصر) وهى قوة مرتبة فى العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان إلى العينين (من الألوان والأشكال) والشكل هيئة إحاطة نهاية واحدة أو أكثر بالجسم كالدائرة ونصف الدائرة والمثلث والمربع وغير ذلك (والمقادير) جمع مقدار وهو كم متصل قار الذات كالخط والسطح (والحركات) والحركة هى الخروج من القوة إلى الفعل على سبيل التدريج ، وفى جعل المقادير والحركات من الكيفيات تسامح (وما يتصل بها) أى بالمذكورات

أوْ بِالسَّمعِ مِنَ الأَصْوَاتِ الضَّعِيفَةِ، وَالقَوِيَّةِ، وَالَّتِي بَيْنَ بَيْنَ، أوْ بِالذَّوْقِ مِنَ الطُّعُومِ أوْ بِالشَّمِّ مِنَ الرَّوَائِحِ، أوْ بِاللَّمْسِ مِنَ الحَرَارَةِ وَالبُرُودَةِ، وَالرُّطُوبَةِ وَاليُبُوسَةِ، وَالخُشُونَةِ وَالمَلَاسَةِ، وَاللِّينِ وَالصَّلَابَةِ، وَالخِفَّةِ وَالثِّقَلِ وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا، أوْ عَقْلِيَّة، كَالكَيْفِيَّاتِ

كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص بإعتبار الخلقة التى هى مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين بإعتبار الشكل والحركة (أو بالسمع) عطف على قوله بالبصر، والسمع قوة رتبت فى العصب المفروش على سطح باطن الصماخين تدرك بها الأصوات (من الأصوات الضعيفة والقوية والتى بين بين) والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذى هو إمساس عنيف والقلع الذى هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع ويختلف الصوت قوة وضعفا بحسب قوة المقاومة وضعفها (أو بالذوق) وهو قوة منبثة فى العصب المفروش على جرم اللسان (من الطعوم) كالحرافة والمرارة والملوحة والحموضة وغير ذلك (أو بالشم) وهو قوة مرتبة فى زائدتى مقدم الدماغ المشبهتين بحلمتى الثدى (من الروائح أو باللمس) وهى قوة سارية فى البدن كله يدرك بها الملموسات (من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة) هذه الأربعة هى أوائل الملموسات، والأوليان منها فعليتان والأخريان منها انفعاليتان (والخشونة) وهى كيفية حاصلة من كون بعض الأجزاء أخفض وبعضها أرفع (والملاسة) وهى كيفية حاصلة من استواء وضع الأجزاء (واللين) وهى كيفية تقتضى قبول الغمز إلى الباطن ويكون للشىء بها قوام غير سيال (والصلابة) وهى تقابل اللين (والخفة) وهى كيفية بها يقتضى الجسم أن يتحرك إلى صوب المحيط لو لم يعقه عائق (والثقل) وهى كيفية بها يقتضى الجسم أن يتحرك إلى صوب المركز لو لم يعقه عائق (وما يتصل بها) أى بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك (أو عقلية) عطف على حسية (كالكيفيات

النَّفْسانِيَّةِ مِنَ الذَّكاءِ وَالعِلْمِ ، وَالغَضَبِ وَالحِلْمِ ، وَسائِرِ الغَرائِزِ ، وَإِمَّا إِضافِيَّةٌ كَإِزالَةِ الحِجابِ فى تَشْبِيهِ الحُجَّةِ بِالشَّمْسِ . وَأَيْضاً إِمَّا وَاحِدٌ ، أَوْ بِمَنْزِلَةِ الوَاحِدِ لِكَوْنِهِ مُرَكَّباً مِنْ مُتَعَدِّدٍ ، وَكُلٌّ مِنْهُما حِسِّيٌّ ، أَوْ عَقْلِيٌّ ، وَإِمَّا مُتَعَدِّدٌ ،

النفسانية) أى المختصة بذوات الأنفس (من الذكاء) وهى شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء (والعلم) وهو الإدراك المفسر بحصول صورة الشىء عند العقل وقد يقال على معان أخر (والغضب) وهو حركة للنفس مبدؤه إرادة الانتقام (والحلم) وهو أن تكون النفس مطمئنة بحيث لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند إصابة المكروه (وسائر الغرائز) جمع غريزة وهى الطبيعة أعنى ملكة تصدر عنها صفات ذاتية مثل الكرم والقدرة والشجاعة وغير ذلك (وإما إضافية) عطف على قوله إما حقيقية ، ونعنى بالإضافية مالا تكون هيئة متقررة فى الذات بل تكون معنى متعلقا بشيئين (كازالة الحجاب فى تشبيه الحجة بالشمس) فإنها ليست هيئة متقررة فى ذات الحجة والشمس ولا ذات الحجاب ، وقد يقال الحقيقى على مايقابل الاعتبارى الذى لا تحقق له إلا بحسب اعتبار العقل ، وفى المفتاح إشارة إلى أنه مراد ههنا حيث قال الوصف العقلى منحصر بين حقيقى كالكيفيات النفسانية وبين اعتبارى ونسبى كاتصاف الشىء بكونه مطلوب الوجود أو العدم عند النفس أو كاتصافه بشىء تصورى وهمى محض (وأيضا) لوجه التشبيه تقسيم آخر وهو أنه (إما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد) تركيبا حقيقيا بأن يكون حقيقة ملتئمة من أمور مختلفة أو اعتباريا بأن يكون هيئة انتزعها العقل من عدة أمور (وكل منهما) أى من الواحد وما هو بمنزلته (حسى أو عقلى وإما متعدد) عطف على قوله إما واحد وإما بمنزلة الواحد ، والمراد بالمتعدد أن ينظر إلى عدة أمور ويقصد اشتراك الطرفين فى كل واحد

كَذٰلِكَ ، أَوْ مُخْتَلِفٌ ، وَالْحِسِّيُّ طَرَفَاهُ حِسِّيَّانِ لاَ غَيْرُ لِامْتِنَاعِ أَنْ يُدْرَكَ بِالْحِسِّ مِنْ غَيْرِ الْحِسِّيِّ شَيْءٌ ، وَالْعَقْلِي أَعَمُّ لِجَوَازِ أَنْ يُدْرَكَ بِالْعَقْلِ مِنَ الْحِسِّيِّ شَيْءٌ ، وَلِذٰلِكَ يُقَالُ : التَّشْبِيهُ بِالْوَجْهِ الْعَقْلِيِّ أَعَمُّ . فَإِنْ قِيلَ : هُوَ مُشْتَرَكٌ فِيهِ فَهُوَ كُلِّيٌّ ، وَالْحِسِّيُّ لَيْسَ بِكُلِّيٍّ . قُلْنَا : الْمُرَادُ أَنَّ أَفْرَادَهُ [مُدْرَكَةٌ بِالْحِسِّ ،

منها ليكون كل منها وجه الشبه بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فإنه لم يقصد اشتراك الطرفين فى كل من تلك الأمور بل فى الهيئة المنتزعة أو فى الحقيقة الملتئمة منها (كذلك) أى المتعدد أيضا حسى أو عقلى (أو مختلف) بعضه حسى وبعضه عقلى (والحسى) من وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا أو ببعضه (طرفاه حسيان لاغير) أى لايجوز أن يكون كلاهما أو أحدهما عقليا (لامتناع أن يدرك بالحس من غير الحسى شيء) فإن وجه التشبيه أمر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما والموجود فى العقلى إنما يدرك بالعقل دون الحس إذ المدرك بالحس لا يكون إلا جسما أو قائما بالجسم (والعقلى) من وجه التشبيه (أعم) من الحسى (لجواز أن يدرك بالعقل من الحسى شيء) أى لجواز أن يكون طرفاه حسيين أو عقليين أوأحدهما حسيا والآخر عقليا إذ لا امتناع فى قيام المعقول بالمحسوس وإدراك العقل من المحسوسات شيئا (ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلى أعم) من التشبيه بالوجه الحسى بمعنى أن كل مايصح فيه التشبيه بالوجه الحسى يصح بالوجه العقلى من غير عكس (فإن قيل هو) أى وجه التشبيه (مشترك فيه) ضرورة اشتراك الطرفين فيه (فهو كلى) ضرورة أن الجزئى يمتنع وقوع الشركة فيه (والحسى ليس بكلى) قطعا ضرورة أن كل حسى فهو موجود فى المادة حاضر عند المدرك ومثل هذا لايكون إلا جزئيا ضرورة فوجه الشبه لايكون حسيا قط (قلنا المراد) بكون وجه الشبه حسيا (أن أفراده) أى جزئياته (مدركة بالحس) كالحمرة التى تدرك

فَالْوَاحِدُ الْحِسِّيُّ كَالْحُمْرَةِ ، وَالْخَفَاء ، وَطِيبِ الرَّائِحَةِ ، وَلَذَّةِ الطَّعْمِ ، وَلِينِ الْمَلْمَسِ فِيمَا مَرَّ ، وَالْعَقْلِيُّ كَالْعَرَاء عَنِ الفَائِدَةِ ، وَالْجُرْءَةِ وَالْهِدَايَةِ ، وَاسْتِطَابَةِ النَّفْسِ فِى تَشْبِيهِ وُجُودِ الشَّيْء الْعَدِيمِ النَّفْعِ بِعَدَمِهِ ، وَالرَّجُلِ الشُّجَاعِ بِالأَسَدِ ، وَالعِلْمِ بِالنُّورِ ، وَالعِطْرِ بِخُلُقٍ كَرِيمٍ ،

بالبصر جزئياتها الحاصلة فى المواد . فالحاصل أن وجه الشبه إما واحد أو مركب أو متعدد ، وكل من الأولين إما حسى أو عقلى ، والأخير إما حسى أو عقلى أو مختلف فتصير سبعة والثلاثة العقلية طرفاها إما حسيان أو عقليان أو المشبه حسى والمشبه به عقلى أو بالعكس فصارت ستة عشر قسما (فالواحد الحسى كالحمرة) من المبصرات (والخفاء) يعنى خفاء الصوت من المسموعات (وطيب الرائحة) من المشمومات (ولذة الطعم) من المذوقات (ولين الملمس) من الملموسات (فيما مر) أى فى تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير وفى كون الخفاء من المسموعات والطيب من المشمومات واللذة من المذوقات تسامح (و) الواحد (العقلى كالعراء عن الفائدة والجرءة) على وزن الجرعة أى الشجاعة ، وقد يقال جرء الرجل جراءة بالمد (والهداية) أى الدلالة إلى طريق يوصل إلى المطلوب (واستطابة النفس فى تشبيه وجود الشىء العديم النفع بعدمه) فيما طرفاه عقليان إذا الوجود والعدم من الأمور العقلية (و) تشبيه (الرجل الشجاع بالأسد) فيما طرفاه حسيان (و) تشبيه (العلم بالنور) فيما المشبه عقلى والمشبه به حسى فبالعلم يوصل إلى المطلوب ويفرق بين الحق والباطل كما أن بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الأشياء فوجه الشبه بينهما الهداية (و) تشبيه (العطر بخلق) شخص (كريم) فيما المشبه حسى والمشبه به عقلى ، ولا يخفى مافى هذا الكلام من اللف والنشر وما فى واحدة

وَالْمُرَكَّبُ الْحِسِّيُّ فِيمَا طَرَفَاهُ مُفْرَدَانِ كَمَا فِى قَوْلِهِ :

وَقَدْ لَاحَ فِى الصُّبْحِ الثُّرَيَّا كَمَا تَرَى ❊ كَمُنْقُودِ مُلَّاحِيَّةٍ حِينَ نَوَّرَا

مِنَ الْهَيْئَةِ الْحَاصِلَةِ مِنْ تَقَارُنِ الصُّوَرِ الْبِيضِ الْمُسْتَدِيرَةِ الصِّغَارِ الْمَقَادِيرِ فِى الْمَرْأَى ، عَلَى الْكَيْفِيَّةِ الْمَخْصُوصَةِ ، إِلَى الْمِقْدَارِ الْمَخْصُوصِ . وَفِيمَا

بعض الأمثلة من التسامح كالعراء عن الفائدة مثلا (والمركب الحسى) من وجه الشبه طرفاه إما مفردان أو مركبان أو أحدهما مفرد والآخر مركب ومعنى التركيب ههنا أن تقصد إلى عدة أشياء مختلفة فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها أو مشبها بها ، ولهذا صرح صاحب المفتاح فى تشبيه المركب بالمركب بأن كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة ، وكذا المراد بتركيب وجه الشبه أن تعمد إلى عدة أوصاف لشىء واحد فتنتزع منها هيئة ، وليس المراد بالمركب ههنا ما يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة بدليل أنهم يجعلون المشبه والمشبه به فى قولنا زيد كالأسد مفردين لامركبين ووجه الشبه فى قولنا زيد كعمرو فى الانسانية واحدا لامنزلا منزلة الواحد . فالمركب الحسى (فيما) أى فى التشبيه الذى (طرفاه مفردان كما فى قوله: وقد لاح فى الصبح الثريا كما ترى ❊ كعنقود ملاحية) بضم الميم وتشديد اللام : عنب أبيض فى حبه طول وتخفيف اللام أكثر (حين نورا) أى تفتح نوره (من الهيئة) بيان لما فى قوله كما فى قوله (الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير فى المرأى) وإن كانت كبارا فى الواقع حال كونها (على الكيفية المخصوصة) أى لا مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا شديدة الافتراق منضمة (إلى المقدار المخصوص) من الطول والعرض فقد نظر إلى عدة أشياء وقصد إلى هيئة حاصلة منها والطرفان مفردان لأن المشبه هو الثريا والمشبه به هو العنقود مقيدا بكونه عنقود الملاحية فى حال إخراج النور والتقييد لا ينافى الأفراد كما سيجىء إن شاء الله تعالى (وفيما) أى والمركب الحسى فى التشبيه

طَرَفَاهُ مُرَكَّبَانِ . كَمَا فِى قَوْلِ بَشَّارٍ :

كَأَنَّ مَثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُءُوسِنَا ۞ وَأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ

مِنَ الْهَيْئَةِ الْحَاصِلَةِ مِنْ هَوِىِّ أَجْرَامٍ مُشْرِقَةٍ مُسْتَطِيلَةٍ مُتَنَاسِبَةِ الْمِقْدَارِ مُتَفَرِّقَةٍ ، فِى جَوَانِبِ شَىْءٍ مُظْلِمٍ . وَفِيمَا طَرَفَاهُ مُخْتَلِفَانِ كَمَا مَرَّ فِى تَشْبِيهِ الشَّقِيقِ وَمِنْ بَدِيعِ الْمُرَكَّبِ الْحِسِّىِّ مَا يَجِىءُ مِنَ الْهَيْئَاتِ الَّتِى تَقَعُ عَلَيْهَا الْحَرَكَةُ

الذى (طرفاه مركبان كما فى قول بشار : كأن مثار النقع) من أثار الغبار أى هيجه (فوق رءوسنا ۞ وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه) أى يتساقط بعضها أثر بعض والأصل تتهاوى حذفت إحدى التاءين (من الهيئة الحاصلة من هوى) بفتح الهاء أى سقوط (أجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة فى جوانب شىء مظلم) فوجه التشبيه مركب كما ترى وكذا الطرفان لأنه لم يقصد تشبيه الليل بالنقع والكواكب بالسيوف بل عمد إلى تشبيه هيئة السيوف وقد سلت من أغمادها وهى تعلو وترسب وتجىء وتذهب وتضطرب اضطرابا شديدا وتتحرك بسرعة إلى جهات مختلفة وعلى أحوال تنقسم بين الإعوجاج والاستقامة والإرتفاع والإنخفاض مع التلاقى والتداخل والتصادم والتلاصق ، وكذا فى جانب المشبه به فإن للكواكب فى تهاويها تواقعا وتداخلا واستطالة لأشكالها (و) المركب الحسى (فيما طرفاه مختلفان) أى أحدهما مفرد والآخر مركب (كما مر فى تشبيه الشقيق) بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر أجرام حمر مبسوطة على رءوس أجرام خضر مستطيلة فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب وهو ظاهر وعكسه تشبيه نهار مشمس قد شابه أى خالطه زهر الربا بليل مقمر على ما سيجىء إن شاء الله تعالى (ومن بديع المركب الحسى ما) أى وجه الشبه الذى (يجىء فى الهيئات التى تقع عليها الحركة) أى يكون وجه الشبه الهيئة التى تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها تركيب

وَيَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُما أَنْ يُقْرَنَ بِالحَرَكَةِ غَيْرُهَا مِنْ أَوْصَافِ الجِسْمِ ، كالشَّكْلِ ، وَاللَّوْنِ كَمَا فى قَوْلِهِ :

* وَالشَّمْسُ كالمِرْآةِ فى كَفِّ الأَشَلّْ *

مِنَ الهَيْئَةِ الحاصِلَةِ مِنَ الِاسْتِدَارَةِ مَعَ الإشْرَاقِ ، وَالحَرَكَةِ السَّرِيعَةِ المُتَّصِلَةِ مَعَ تَمَوُّجِ الإشْرَاقِ ، حَتَّى يُرَى الشُّعَاعُ كَأَنَّهُ يَهِمُّ بِأَنْ يَنْبَسِطَ ، حَتَّى يَفِيضَ مِنْ جانِبِ الدَّائِرَةِ ، ثُمَّ يَبْدُو لَهُ فَيَرْجِعَ إلَى الِانْقِبَاضِ ، وَالثَّانِى أَنْ تُجَرَّدَ الحَرَكَةُ عَنْ غَيْرِها ، فَهُنَاكَ أَيْضًا لَابُدَّ مِنَ اخْتِلَاطِ حَرَكاتٍ

(ويكون) ما يجىء فى تلك الهيئات (على وجهين أحدهما أن يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم كالشكل واللون) والأوضح عبارة أسرار البلاغة حيث قال : اعلم أن ما يزداد به التشبيه دقة وسحرا أن يجىء فى الهيئات التى تقع عليها الحركة ، والهيئة المقصودة فى التشبيه على وجهين أحدهما أن تقترن بغيرها من الأوصاف ، والثانى أن تجرد هيئة الحركة حتى لا يزاد عليها غيرها ه فالأول (كما فى قوله * والشمس كالمرآة فى كف الأشل * من الهيئة) بيان لما فى كما فى قوله (الحاصلة من الاستدارة) مع الإشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الإشراق حتى يرى الشعاع كأنه يهم بأن ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة (ثم يبدو له) يقال بدا له إذا ندم والمعنى ظهر له رأى غير الأول (فيرجع) من الانبساط الذى بدا له (إلى الانقباض) كأنه يرجع من الجوانب إلى الوسط فإن الشمس إذا أحد الإنسان النظر إليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة الموصوفة ، وكذلك المرآة فى كف الأشل (و) الوجه (الثانى أن تجرد) الحركة (عن غيرها) من الأوصاف (فهناك أيضا) يعنى كما أنه لا بد فى الأول من أن يقترن بالحركة غيرها من الأوصاف فكذا فى الثانى (لا بد من اختلاط حركات) كثيرة للجسم

إِلَى جِهَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ ، فَحَرَكَةُ الرَّحَى وَالسَّهْمِ لَا تَرْكِيبَ فِيهَا ، بِخِلَافِ حَرَكَةِ الْمُصْحَفِ فِي قَوْلِهِ :

وَكَأَنَّ الْبَرْقَ مُصْحَفُ قَارٍ فَانْطِبَاقًا مَرَّةً وَانْفِتَاحَا

وَقَدْ يَقَعُ التَّرْكِيبُ فِي هَيْئَةِ السُّكُونِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ فِي صِفَةِ الْكَلْبِ :

* يُقْعِي جُلُوسَ الْبَدَوِيِّ الْمُصْطَلِي *

مِنَ الْهَيْئَةِ الْحَاصِلَةِ مِنْ مَوْقِعِ كُلِّ عُضْوٍ فِي إِقْعَائِهِ ، وَالْعَقْلِيُّ كَحِرْمَانِ الْانْتِفَاعِ بِأَبْلَغِ نَافِعٍ مَعَ تَحَمُّلِ التَّعَبِ فِي اسْتِصْحَابِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا .

(إلى جهات مختلفة) له كأن يتحرك بعضه إلى اليمين وبعضه إلى الشمال وبعضه إلى العلو وبعضه إلى السفل ليتحقق التركيب وإلا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة (فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها) لاتحادها (بخلاف حركة المصحف فى قوله وكأن البرق مصحف قار) بحذف الهمزة أى قارىء (فانطباقا مرة وانفتاحا) أى فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا أخرى فإن فيه تركيبا لأن المصحف يتحرك فى حالتى الاطباق والانفتاح إلى جهتين فى كل حالة إلى جهة (وقد يقع التركيب فى هيئة السكون كما فى قوله فى صفة كلب : يقعى) أى يجلس على أليتيه (جلوس البدوى المصطلى) من اصطلى بالنار (من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه) أى من الكلب (فى إقعائه) فإنه يكون لكل عضو منه فى الإقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوى عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الأرض (و) المركب (العقلى) من وجه الشبه (كحرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب فى استصحابه فى قوله تعالى — مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا —) جمع سفر

وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ يُنْتَزَعُ مِنْ مُتَعَدِّدٍ ، فَيَقَعُ الْخَطَأُ ، لِوُجُوبِ انْتِزَاعِهِ مِنْ أَكْثَرَ ، كَمَا إِذَا انْتُزِعَ مِنَ الشَّطْرِ الْأَوَّلِ مِنْ قَوْلِهِ :

كَمَا أَبْرَقَتْ قَوْمًا عِطَاشًا غَمَامَةٌ فَلَمَّا رَأَوْهَا أَقْشَعَتْ وَتَجَلَّتِ

لِوُجُوبِ انْتِزَاعِهِ مِنَ الْجَمِيعِ ، فَإِنَّ الْمُرَادَ التَّشْبِيهُ بِاتِّصَالِ ابْتِدَاءِ مُطْمِعٍ بِانْتِهَاءِ مُؤْيِسٍ . وَالْمُتَعَدِّدُ الْحِسِّيُّ . كَاللَّوْنِ ، وَالطَّعْمِ ، وَالرَّائِحَةِ ، فِى تَشْبِيهِ فَاكِهَةٍ بِأُخْرَى ،

بكسر السين وهو الكتاب فإنه أمر عقلى منتزع من عدة أمور لأنه روعى من الحمار فعل مخصوص ، هو الحمل ، وأن يكون المحمول أوعية العلوم وإن الحمار جاهل بما فيها وكذا فى جانب المشبه (واعلم أنه قد ينتزع) وجه الشبه (من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر) من ذلك المتعدد (كما إذا انتزع) وجه الشبه (من الشطر الأول من قوله : كما أبرقت قوما عطاشا) فى الأساس أبرقت لى فلانة إذا تحسنت لك وتعرضت فالكلام ههنا على حذف الجار وإيصال الفعل أى أبرقت لقوم عطاش جمع عطشان (غمامة • فلما رأوها أقشعت وتجلت) أى تفرقت وانكشف فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما أبرقت قوما عطاشا غمامة خطأ (لوجوب انتزاعه من الجميع) أعنى جميع البيت (فإن المراد التشبيه) أى تشبيه الحالة المذكورة فى الأبيات السابقة بحالة ظهور غمامة للقوم العطاش ، ثم تفرقها وانكشافها وبقائهم متحيرين (باتصال) أى باعتبار اتصال فالباء ههنا مثلها فى قولهم التشبيه بالوجه العقلى الأعم إذ الأمر المشترك فيه ههنا هو اتصال (ابتداء مطمع بانتهاء ميئس) وهذا بخلاف التشبيهات المجتمعة كما فى قولنا زيد كالأسد والسيف والبحر فإن القصد فيها إلى التشبيه لكل واحد من الأمور على حدة حتى لو حذف ذكر البعض لم يتغير حال الباقى فى إفادة معناه بخلاف المركب فإن المقصود منه يختل باسقاط بعض الأمور والمتعدد الحسى كاللون والطعم والرائحة تشبيه فاكهة بأخرى

وَالعَقْلِيُّ : كَحِدَّةِ النَّظَرِ ، وَكَمَالِ الحَذَرِ ، وَإِخْفَاءِ السِّفَادِ ، فِى تَشْبِيهِ طَائِرٍ بِالغُرَابِ وَالمُخْتَلِفُ . كَحُسْنِ الطَّلْعَةِ ، وَنَبَاهَةِ الشَّأْنِ ، فِى تَشْبِيهِ إِنْسَانٍ بِالشَّمْسِ .

وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ يُنْتَزَعُ الشَّبَهُ مِنْ نَفْسِ التَّضَادِّ ، لِاشْتِرَاكِ الضِّدَّيْنِ فِيهِ ، ثُمَّ يُنَزَّلُ مَنْزِلَةَ التَّنَاسُبِ بِوَاسِطَةِ تَمْلِيحٍ أَوْ تَهَكُّمٍ ، فَيُقَالُ لِلْجَبَانِ : مَا أَشْبَهَهُ بِالأَسَدِ ، وَلِلْبَخِيلِ : هُوَ حَاتِمٌ ،

(و) المتعدد (العقلى كحدة النظر وكمال الحذر وإخفاء السفاد) أى نزو الذكر على الأنثى (فى تشبيه طائر بالغراب ، و) المتعدد (المختلف) الذى بعضه حسى وبعضه عقلى (كحسن الطلعة) الذى هو حسى (ونباهة الشأن) أى شرفه واشتهاره الذى هو عقلى (فى تشبيه إنسان بالشمس) ففى المتعدد يقصد اشتراك الطرفين فى كل من الأمور المذكورة ولا يعمد إلى انتزاع هيئة منها تشترك هى فيها (واعلم أنه) الضمير للشأن (قد ينتزع الشبه) أى التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك أى تشابه ، والمراد به ههنا مابه التشابه أعنى وجه الشبه (من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه) أى فى التضاد لكون كل منهما مضادا للآخر (ثم ينزل) التضاد (منزلة التناسب بواسطة تمليح) أى إتيان بما فيه ملاحة وظرافة ، يقال : ملح الشاعر إذا أتى بشىء مليح . وقال الإمام المرزوقى فى قول الحماسى :

أتانى من أبى أنس وعيد فسل لغيظه الضحاك جسمى

إن قائل هذه الأبيات قد قصد بها الهزء والتمليح . وأما الإشارة إلى قصة أو مثل أو شعر فإنما هو التلميح بتقديم اللام على الميم ، وسيجىء ذكره فى الخاتمة ، والتسوية بينهما إنما وقعت من جهة العلامة الشيرازى رحمه الله تعالى وهو سهو (أو تهكم) أى سخرية واستهزاء (فيقال للجبان ما أشبهه بالأسد ، وللبخيل هو حاتم) كل من المثالين صالح للتمليح والتهكم ، وإنما يفرق بينهما بحسب المقام : فإن كان القصد إلى ملاحة وظرافة دون

«وَأَدَاتُهُ» : الكَافُ ، وَكَأَنَّ ، وَمِثْلُ ، وَمَا فِي مَعْنَاهَا ، وَالأَصْلُ فِي نَحْوِ الكَافِ ، أَنْ يَلِيَهُ المُشَبَّهُ بِهِ ، وَقَدْ يَلِيهِ غَيْرُهُ ، نَحْوُ : وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ ،

استهزاء وسخرية بأحد فتمليح وإلا فتهكم ، وقد سبق إلى بعض الأوهام نظرا إلى ظاهر اللفظ أن وجه الشبه فى قولنا : للجبان هو أسد ، وللبخيل هو حاتم هو التضاد المشترك بين الطرفين باعتبار الوصفين المتضادين ، وفيه نظر ، لأنا إذا قلنا الجبان كالأسد فى التضاد : أى فى كون كل منهما مضاد للآخر لايكون هذا من التمليح والتهكم فى شىء ، كما إذا قلنا السواد كالبياض فى اللونية أو فى التقابل ، ومعلوم أنا إذا أردنا التصريح بوجه الشبه فى قولنا للجبان هو أسد تمليحا أو تهكما لم يتأت لنا إلا أن نقول فى الشجاعة . لكن الحاصل فى الجبان إنما هو ضد الشجاعة فنزلنا تضادهما منزلة التناسب ، وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة على سبيل التمليح والهزء (وأداته) أى أداة التشبيه (الكاف وكأن) وقد تستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد إلى التشبيه سواء كان الخبر جامداً أو مشتقا نحو : كأن زيدا أخوك وكأنه قدم (ومثل وما فى معناها) مما يشتق من المماثلة والمشابهة ، وما يؤدى هذا المعنى (والأصل فى نحو الكاف) أى فى الكاف ونحوها كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف كان وتماثل وتشابه (أن يليه المشبه به) لفظا نحو زيد كالأسد أو تقديرا نحو قوله تعالى — أو كصيب من السماء — على تقدير أو كمثل ذوى صيب (وقد يليه) أى نحو الكاف (غيره) أى غير المشبه به (نحو) قوله تعالى (واضرب لهم مثل الحياة كماء أنزلناه) الآية ، إذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره ؛ بل المراد تشبيه حالها فى نضارتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون أخضر ناضراً شديد الخضرة ، ثم ييبس فتطيره الرياح كأن لم

وَقَدْ يُذْكَرُ فِعْلٌ يُنْبِئُ عَنْهُ كَمَا فِي : عَلِمْتُ زَيْداً أَسَداً ، إِنْ قَرُبَ ، وَحَسِبْتُ إِنْ بَعُدَ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ فِى الأَغْلَبِ ، أَنْ يَعُودَ إِلى الْمُشَبَّهِ ، وَهُوَ بَيَانُ إِمْكَانِهِ ، كَمَا فِى قَوْلِهِ :

فَإِنْ تَفُقِ الْأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ ... فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ

يكن ، ولا حاجة إلى تقدير كمثل ماء لأن المعتبر هى الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف واعتبارها مستغن عن هذا التقدير ؛ ومن زعم أن التقدير كمثل ماء ؛ وأن هـذا مما يلى الكاف غير المشبه به بناء على أنه محذوف فقد سها سهوا بينا لأن المشبه به الذى يلى الكاف قد يكون ملفوظا به ، وقد يكون محذوفا على ماصرح به فى الإيضاح (وقد يذكر فعـل ينبىء عنه) أى عن التشبيه (كما فى قولهم علمت زيداً أسداً إن قرب) التشبيه وادعى كمال المشابهة لما فى علمت من معنى التحقيق (وحسبت) زيداً أسداً (إن بعد) التشبيه لما فى الحسبان من الإشعار بعدم التحقيق والتيقن ، وفى كون مثل هذه الأفعال منبئا عن التشبيه نوع خفاء ، والأظهر أن الفعل ينبىء عن حال التشبيه فى القرب والبعد (والغرض منه) أى من التشبيه (فى الأغلب أن يعود إلى المشبه ، وهو) أى الغرض العائد إلى المشبه (بيان إمكانه) أى المشبه يعنى أن المشبه أمر ممكن الوجود ، وذلك إذا كان أمراً غريبا يمكن أن يخالف فيه ويدعى امتناعه (كما فى قوله :

فإن تفق الأنام وأنت منهم ... فإن المسك بعض دم الغزال)

فإنه لما ادعى أن الممدوح قد فاق الناس حتى صار أصلا برأسه وجنسا بنفسه وكان هذا فى الظاهر كالممتنع احتج لهذه الدعوى وبين إمكانها بأن شبه هذه الحال بحال المسك الذى هو من الدماء ثم إنه لايعد من الدماء لمافيه من الأوصاف

أَوْ حَالِهِ ، كَمَا فِي تَشْبِيهِ ثَوْبٍ بِآخَرَ فِي السَّوَادِ ، أَوْ مِقْدَارِهَا ، كَمَا فِي تَشْبِيهِهِ بِالْغُرَابِ فِي شِدَّتِهِ ، أَوْ تَقْرِيرُهَا ، كَمَا فِي تَشْبِيهِ مَنْ لَا يَحْصُلُ مِنْ سَعْيِهِ عَلَى طَائِلٍ بِمَنْ يَرْقُمُ عَلَى الْمَاءِ ، وَهٰذِهِ الْأَرْبَعَةُ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ وَجْهُ الشَّبَهِ فِي الْمُشَبَّهِ بِهِ أَتَمَّ ، وَهُوَ بِهِ أَشْهَرُ ،

الشريفة التى لاتوجد فى الدم، وهذا التشبيه ضمنى ومكنى عنه لاصريح (أوحاله) عطف على إمكانه . أى بيان حال المشبه بأنه على أى وصف من الأوصاف (كما فى تشبيه ثوب بآخر فى السواد) إذا علم السامع لون المشبه به دون المشبه (أو مقدارها) أى بيان مقدار حال المشـــبه فى القوة والضعف والزيادة والنقصان (كما فى تشبيهه) أى تشبيه الثوب الأسود (بالغراب فى شدته) أى فى شدة السواد (أو تقريرها) مرفوع عطفا على بيان إمكانه : أى تقرير حال المشبه فى نفس السامع وتقوية شأنه (كما فى تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على المـــاء) فإنك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه مالا تجده فى غيره لأن الفكر بالحسيات أتم منـــه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط إلف النفس بها (وهذه) أى الأغراض (الأربعة تقتضى أن يكون وجه الشبه فى المشبه به أتم وهو به أشهر) أى وأن يكون المشبه به بوجه الشبه أشهر وأعرف ، وظاهر هـــذه العبارة أن كلا من الأربعة يقتضى الأتمية والأشهرية ، لكن التحقيق أن بيان الإمكان وبيان الحال لايقتضيان إلا الأشهرية ليصح القياس ويتم الاحتجاج فى الأول ويعلم الحال فى الثانى ، وكذا بيان المقدار لا يقتضى الأتمية ، بل يقتضى أن يكون المشبه به على حد مقدار المشبه لا أزيد ولا أنقص ليتعين مقدار المشبه على ماهو عليه . وأما تقرير الحال فيقتضى الأمرين جميعا لأن النفس إلى الأتم والأشهر أميل فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية أجدر

أَوْ تَزْيِينُهُ ، كَمَا فِى تَشْبِيهِ وَجْهٍ أَسْوَدَ بِمُقْلَةِ الظَّبْيِ ، أَوْ تَشْوِيهِهِ ، كَمَا فِى تَشْبِيهِ وَجْهٍ مَجْدُورٍ بِسَلْحَةٍ جَامِدَةٍ قَدْ نَقَرَتْهَا الدِّيَكَةُ ، أَوِ اسْتِطْرَافِهِ ، كَمَا فِى تَشْبِيهِ فَحْمٍ فِيهِ جَمْرٌ مُوقَدٌ بِبَحْرٍ مِنَ المِسْكِ مَوْجُهُ الذَّهَبُ، لإِبْرَازِهِ فِى صُورَةِ الْمُمْتَنِعِ عَادَةً، وَلِلاسْتِطْرَافِ وَجْهٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمُشَبَّهُ بِهِ نَادِرَ الْحُضُورِ فِى الذِّهْنِ : إِمَّا مُطْلَقاً كَمَا مَرَّ ، وَإِمَّا عِنْدَ حُضُورِ الْمُشَبَّهِ ، كَمَا فِى قَوْلِهِ :

وَلَا زَوَرْدِيَّةٍ تَزْهُو بِزُرْقَتِهَا ... بَيْنَ الرِّيَاضِ عَلَى حُمْرِ الْيَوَاقِيتِ

كَأَنَّهَا فَوْقَ قَامَاتٍ ضَعُفْنَ بِهَا ... أَوَائِلُ النَّارِ فِى أَطْرَافِ كِبْرِيتِ

(أو تزيينه) مرفوع عطفاً على بيان إمكانه : أى تزيين المشبه فى عين السامع (كما فى تشبيه وجه أسود بمقلة الظبى ، أو تشويهه) أى تقبيحه (كما فى تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة) جمع ديك (أو استطرافه) أى عد المشبه طريفاً حديثاً بديعاً (كما فى تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لإبرازه) أى إنما استطرف المشبه فى هذا التشبيه لإبراز المشبه (فى صورة الممتنع) الوقوع (عادة) وكان ممكنا عقلا ، ولا يخفى أن الممتنع عادة مستطرف غريب (وللاستطراف وجه آخر) غير الابراز فى صورة الممتنع عادة (وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور فى الذهن إما مطلقاً كما مر) فى تشبيه فحم فيه جمر موقد (وإما عند حضور المشبه كما فى قوله : ولا زوردية) يعنى البنفسج (تزهو) قال الجوهرى فى الصحاح : زهى الرجل فهو مزهو إذا تكبر ، وفيه لغة أخرى حكاها ابن دريد : زها يزهو زهواً (بزرقتها * بين الرياض على حمر اليواقيت) يعنى الأزهار والشقائق الحمر :

(كأنها فوق قامات ضعفن بها ... أوائل النار فى أطراف كبريت)

وَقَدْ يَعُودُ إلى المُشَبَّهِ بِهِ ، وَهُوَ ضَرْبَانِ : أَحَدُهُما إِيهَامُ أَنَّهُ أَتَمُّ مِنَ المُشَبَّهِ ، وَذَلِكَ فى التَّشْبِيهِ المَقْلُوبِ ، كَقَوْلِهِ :

وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ   وَجْهُ الخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدَحُ

وَالثَّانِى بَيَانُ الاهْتِمَامِ بِهِ، كَتَشْبِيهِ الجَائِعِ وَجْهاً كَالبَدْرِ فى الإِشْرَاقِ وَالاسْتِدَارَةِ بِالرَّغِيفِ ، وَيُسَمَّى هٰذَا إِظْهَارَ المَطْلُوبِ ، هٰذَا إِذَا أُرِيدَ إِلحَاقُ النَّاقِصِ حَقِيقَةً ،

فإن صورة اتصال النار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها فى الذهن ندرة حضور بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف بمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية البعد (وقد يعود) أى الغرض من التشبيه (إلى المشبه به ، وهو ضربان : أحدهما إيهام أنه أتم من المشبه) فى وجه الشبه (وذلك فى التشبيه المقلوب) الذى يجعل فيه الناقص مشبها به قصدا إلى ادعاء أنه أكمل (كقوله :

وبدا الصباح كأن غرته) هى بياض فى جبهة الفرس فوق الدرهم استعيرت لبياض الصبح (وجه الخليفة حين يمتدح) فإنه قصد إيهام أن وجه الخليفة أتم من الصباح فى الوضوح والضياء ، وفى قوله : حين يمتدح ، دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالاصغاء إليه والارتياح له وعلى كماله فى الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح (و) الضرب (الثانى) من الغرض العائد إلى المشبه به (بيان الاهتمام به) أى بالمشبه به (كتشبيه الجائع وجها كالبدر فى الاشراق والاستدارة بالرغيف ، ويسمى هذا) أى التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض (إظهار المطلوب . هذا) الذى الذى ذكر من جعل أحد الشيئين مشبها والآخر مشبها به إنما يكون (إذا أريد إلحاق الناقص) فى وجه الشبه (حقيقة) كما فى الغرض العائد إلى

أو ادِّعاء بالزائدِ ، فإنْ أُريدَ الجمعُ بينَ شيئينِ في أمرٍ ، فالأحسنُ تركُ التشبيهِ إلى الحكمِ بالتشابهِ ، احترازًا منْ ترجيحِ أحدِ المتساويينِ كقولِهِ :

تشابهَ دمعي إذْ جرى ومُدامتي ... فمنْ مثلِ ما في الكأسِ عيني تسكبُ

فواللهِ ما أدري أبالخمرِ أسبلتْ ... جفوني أمْ منْ عبرتي كنتُ أشربُ

ويجوزُ التشبيهُ أيضًا ، كتشبيهِ غرةِ الفرسِ بالصبحِ وعكسِهِ ، متى

المشبه (أو ادعاء) كما في الغرض العائد إلى المشبه به (بالزائد) في وجه المشبه (فإن أريد الجمع بين شيئين في أمر) من الأمور من غير قصد إلى كون أحدهما ناقصا والآخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان أم لم يوجدا (فالأحسن ترك التشبيه إلى الحكم بالتشابه) ليكون كل من الشيئين مشبها ومشبها به (احترازا من ترجيح أحد المتساويين) في وجه الشبه (كقوله :

تشابه دمعي إذ جرى ومدامتي ... فمن مثل ما في الكأس عيني تسكب

« فو الله ما أدرى أبا لخمر أسبلت »

جفوني) يقال أسبل الدمع والمطر إذا هطل وأسبلت السماء فالباء في قوله «أبالخمر» للتعدية وليست بزائدة على ماتوهمه بعضهم (أم من عبرتي كنت أشرب) لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ترك التشبيه إلى التشابه (ويجوز) عند إرادة الجمع بين شيئين في أمر (التشبيه أيضا) لأنهما وإن تساويا في وجه الشبه بحسب قصد المتكلم إلا أنه يجوز له أن يجعل أحدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض من الأغراض وسبب من الأسباب مثل زيادة الاهتمام وكون الكلام فيه (كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه) أي تشبيه الصبح بغرة الفرس (متى

أُرِيدَ ظُهُورُ مُنِيرٍ فِى مُظْلِمٍ أَكْثَرَ مِنْهُ ، وَهُوَ بِاعْتِبَارِ طَرَفَيْهِ : إِمَّا تَشْبِيهُ مُفْرَدٍ ، وَهُمَا غَيْرُ مُقَيَّدَيْنِ ، كَتَشْبِيهِ الْخَدِّ بِالْوَرْدِ ، أَوْ مُقَيَّدَانِ كَقَوْلِهِمْ هُوَ كَالرَّاقِمِ عَلَى الْمَاءِ . أَوْ مُخْتَلِفَانِ ، كَقَوْلِهِ : وَالشَّمْسُ كَالْمِرْآةِ وَعَكْسِهِ وَإِمَّا تَشْبِيهُ مُرَكَّبٍ بِمُرَكَّبٍ ، كَمَا فِى بَيْتِ بَشَّارٍ ، وَإِمَّا تَشْبِيهُ مُفْرَدٍ بِمُرَكَّبٍ كَمَا مَرَّ فِى تَشْبِيهِ الشَّقِيقِ ،

أريد ظهور منير فى مظلم أكثر منه) أى من ذلك المنير من غير قصد إلى المبالغة فى وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك إذ لو قصد ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به (وهو) أى التشبيه (باعتبار طرفيه) المشبه والمشبه به أربعة أقسام لأنه (إما تشبيه مفرد بمفرد وهما) أى المفردان (غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد ، أو مقيدان كقولهم) لمن لا يحصل من سعيه على طائل (هو كالراقم على الماء) فالمشبه هو الساعى المقيد بأن لا يحصل من سعيه على شىء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لأن وجه الشبه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين (أو مختلفان) أى أحـــدهما مقيد والآخر غير مقيد (كقوله : والشمس كالمرآة) فى كف الأشل ، فالمشبه به أعنى المرآة مقيدبكونه فى كف الأشل بخلاف المشبه أعنى الشمس (وعكسه) أى تشبيه المرآة فى كف الأشل بالشمس فالمشبه مقيد دون المشبه به (وإما تشبيه مركب بمركب) بأن يكون كل من الطرفين كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا (كما فى بيت بشار) :

* كأن مثار النقع فوق رءوسنا * وأسيافنا . على ما سبق تقريره (وإما تشبيه مفرد بمركب كما مر فى تشبيه الشقيق) وهو مفرد بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد وهو مركب من عدة أمور ، والفرق بين المركب

وَإِمَّا تَشْبِيهُ مُرَكَّبٍ بِمُفْرَدٍ، كَقَوْلِهِ :

يَا صَاحِبَيَّ تَقَصَّيَا نَظَرَيْكُمَا تَرَيَا وُجُوهَ الْأَرْضِ كَيْفَ تَصَوَّرُ

تَرَيَا نَهَارًا مُشْمِسًا قَدْ شَابَهُ زَهْرُ الرُّبَى فَكَأَنَّمَا هُوَ مُقْمِرُ

وَأَيْضًا إِنْ تَعَدَّدَ طَرَفَاهُ ، فَإِمَّا مَلْفُوفٌ كَقَوْلِهِ :

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَّابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي

أَوْ مَفْرُوقٌ

والمفرد المقيد أحوج شيء إلى التأمل فكثيرا ما يقع الالتباس (وإما تشبيه مركب بمفرد كقوله : ياصاحبي تقصيا نظريكما) فى الأساس تقصيته أى بلغت أقصاه أى اجتهدا فى النظر وابلغا أقصى نظريكما .

(تريا وجوه الأرض كيف تصور) أى تتصور حذفت التاء يقال صوره الله صورة حسنة فتصور (تريا نهارا مشمسا) أى ذا شمس لم يستره غيم (قد شابه) أى خالطه (زهر الربا) خصها لأنها أنضر وأشد خضرة ولأنها المقصود بالنظر (فكأنما هو) أى ذلك النهار المشمس الموصوف (مقمر) أى ليل ذو قمر لأن الأزهار باخضرارها قد نقصت من ضوء الشمس حتى صار يضرب إلى السواد فالمشبه مركب والمشبه به مفرد وهو المقمر (وأيضا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو أنه (إن تعدد طرفاه فإما ملفوف) وهو أن يؤتى أولا بالمشبهات على طريق العطف أو غيره ثم بالمشبه بها كذلك (كقوله) فى صفة العقاب بكثرة اصطياد الطيور (كأن قلوب الطير رطبا) بعضها (ويابسا) بعضها (لدى وكرها العناب والحشف) هو أردأ التمر (البالى) شبه الرطب الطرى من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالى ، إذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها إلا أنه ذكر أولا المشبهين ثم المشبه بهما على الترتيب (أو مفروق)

كَقَوْلِهِ :

النَّشْرُ مِسْكٌ وَالوُجُوهُ دَنَا نِيرٌ وَأَطْرَافُ الأَكُفِّ عَنَمْ

وَإِنْ تَعَدَّدَ طَرَفُهُ الأَوَّلُ فَتَشْبِيهُ التَّسْوِيَةِ ، كَقَوْلِهِ :

صُدْغُ الحَبِيبِ وَحَالِي كِلاهُمَا كَاللَّيَالِي

وَإِنْ تَعَدَّدَ طَرَفُهُ الثَّانِي فَتَشْبِيهُ الجَمْعِ كَقَوْلِهِ :

كَأَنَّمَا يَبْسِمُ عَنْ لُؤْلُؤٍ مُنَضَّدٍ أَوْ بَرَدٍ أَوْ أَقَاحْ

وَبِاعْتِبَارِ وَجْهِهِ : إِمَّا تَمْثِيلٌ ، وَهُوَ مَا وَجْهُهُ مُنْتَزَعٌ مِنْ مُتَعَدِّدٍ كَمَا مَرَّ ، وَقَيَّدَهُ السَّكَّاكِيُّ بِكَوْنِهِ غَيْرَ حَقِيقِيٍّ ،

وهو أن يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر (كقوله : النشر) أى الطيب والرائحة (مسك والوجوه دنا نير وأطراف الأكف) وروى أطراف البنان (عنم) هو شجر أحمر لين (وإن تعدد طرفه الأول) يعنى المشبه دون الثانى (فتشبيه التسوية كقوله :

صدغ الحبيب وحالى كلاهما كالليالى

وإن تعدد طرفه الثانى) يعنى المشبه به دون الأول (فتشبيه الجمع كقوله) :

بات نديما لى حتى الصباح أغيد مجدول مكان الوشاح

(كأنما يبسم) ذلك الأغيد : أى الناعم البدن (عن لؤلؤ منضد) أى منظم (أو برد) هو حب الغمام (أو أقاح) جمع أقحوان وهو ورد له نور شبه ثغره بثلاثة أشياء (وباعتبار وجهه) عطف على قوله باعتبار الطرفين (إما تمثيل وهو ما) أى التشبيه الذى (وجهه) وصف (منتزع من متعدد) أى أمرين أو أمور (كما مر) من تشبيه الثريا وتشبيه مثار النقع مع الأسياف وتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الأشل وغير ذلك (وقيده) أى المنتزع من متعدد (السكاكى بكونه غير حقيقى) حيث قال : التشبيه متى كان وجهه وصفا غير

كَمَا فِى تَشْبِيهِ مَثَلِ الْيَهُودِ بِمَثَلِ الْحِمَارِ ، وَإِمَّا غَيْرُ تَمْثِيلٍ وَهُوَ بِخِلَافِهِ ، وَأَيْضًا إِمَّا مُجْمَلٌ ، وَهُوَ مَا لَمْ يُذْكَرْ وَجْهُهُ ، فَمِنْهُ ظَاهِرٌ يَفْهَمُهُ كُلُّ أَحَدٍ نَحْوُ : زَيْدٌ أَسَدٌ ، وَمِنْهُ خَفِىٌّ لَا يُدْرِكُهُ إِلَّا الْخَاصَّةُ ، كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ : هُمْ كَالْحَلْقَةِ الْمُفْرَغَةِ لَا يُدْرَى أَيْنَ طَرَفَاهَا : أَىْ هُمْ مُتَنَاسِبُونَ فِى الشَّرَفِ ، أَىْ كَمَا أَنَّهَا مُتَنَاسِبَةُ الْأَجْزَاءِ فِى الصُّورَةِ .

حقيقى وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل (كما) مر (فى تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار) فإن وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكد والتعب فى استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقى بل هو عائد إلى التوهم (وإما غير تمثيل وهو بخلافه) أى بخلاف التمثيل يعنى ألا يكون وجهه منتزعا من متعدد ، وعند السكاكى ما لا يكون منتزعا من متعدد أو لا يكون وهميا واعتباريا بل يكون حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور دون السكاكى (وأيضا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو أنه (إما مجمل ، وهو مالم يذكر وجهه ، فمنه) أى فمن المجمل (ماهو ظاهر) وجهه ، أو فمن الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر (يفهمه كل أحد) ممن له مدخل فى ذلك (نحو زيد أسد ، ومنه خفى لا يدركه إلا الخاصة كقول بعضهم) ذكر الشيخ عبد القاهر أنه قول من وصف بنى المهلب للحجاج لما سأل عنهم ، وذكر جار الله أنه قول الأنمارية فاطمة بنت الخرشب ؛ وذلك أنها سئلت عن بنيها أيهم أفضل فقالت عمارة لابل فلان لابل فلان ثم قالت ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل (هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها : أى هم متناسبون فى الشرف) يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم أفضل منه (أى كما أنها) أى الحلقة المفرغة (متناسبة الأجزاء فى الصورة) يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة

وَأَيْضًا مِنْهُ مَا لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ وَصْفُ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ ، وَمِنْهُ مَا ذُكِرَ فِيهِ وَصْفُ الْمُشَبَّهِ بِهِ وحْدَهُ ، وَمِنْهُ مَا ذُكِرَ فِيهِ وَصْفُهُمَا ، كَقَوْلِهِ :

صَدَفْتُ عَنْهُ وَلَمْ تَصْدِفْ مَوَاهِبُهُ عَنِّي وَعَاوَدَهُ ظَنِّي فَلَمْ يَخِبِ
كَالْغَيْثِ إِنْ جِئْتَهُ وَافَاكَ رَيِّقُهُ وَإِنْ تَرَحَّلْتَ عَنْهُ لَجَّ فِى الطَّلَبِ

وَإِمَّا مُفَصَّلٌ ، وَهُوَ مَا ذُكِرَ وَجْهُهُ ، كَقَوْلِهِ :

وَثَغْرُهُ فِى صَفَاءِ وَأَدْمُعِى كَاللَّآلِى

(وأيضا منه) أى من المجمل وقوله منه دون أن يقول وأيضا إما كذا وإما كذا إشعار بأن هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه أى ومن المجمل (مالم يذكر فيه وصف أحد الطرفين) يعنى الوصف الذى يكون فيه إيماء إلى وجه الشبه نحو زيدا أسد (ومنه) أى المجمل (ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده) أى الوصف المشعر بوجه الشبه كقولها : هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها (ومنه ما ذكر فيه وصفهما) أى المشبه والمشبه به كليهما (كقوله : صدفت عنه) أى أعرضت عنه (ولم تصدف مواهبه * عنى وعاوده ظنى فلم يخب : كالغيث إن جئته وافاك) أى أتاك (ريقه) يقال فعله فى روق شبابه وريقه : أى أوله وأصابه ريق المطر ، وريق كل شىء أفضله (وإن ترحلت عنه لج فى الطلب) وصف المشبه أعنى الممدوح بأن عطاياه فائضة عليه أعرض أو لم يعرض وكذا وصف المشبه به أعنى الغيث بأنه يصيبك إن جئته أو ترحلت عنه والوصفان مشعران بوجه الشبه أعنى الافاضة فى حالتى الطلب وعدمه وحالتى الإقبال عليه والإعراض عنه (وإما مفصل) عطف قوله على إما مجمل (وهو ما ذكر وجهه : كقوله :

وثغره فى صفاء وأدمعى كاللآلى

وَقَدْ يُتَسَامَحُ بِذِكْرِ مَا يَسْتَتْبِعُهُ مَكَانَهُ، كَقَوْلِهِمْ لِلْكَلَامِ الفَصِيحِ: هُوَ كَالْعَسَلِ فِى الحَلَاوَةِ، فَإِنَّ الجَامِعَ فِيهِ لَازِمُهَا، وَهُوَ مَيْلُ الطَّبْعِ، وَأَيْضًا إِمَّا قَرِيبٌ مُبْتَذَلٌ، وَهُوَ مَا يُنْتَقَلُ فِيهِ مِنَ المُشَبَّهِ إِلَى المُشَبَّهِ بِهِ مِنْ غَيْرِ تَدْقِيقِ نَظَرٍ، لِظُهُورِ وَجْهِهِ فِى بَادِئِ الرَّأْىِ، لِكَوْنِهِ أَمْرًا جُمْلِيًّا، فَإِنَّ الجُمْلَةَ أَسْبَقُ إِلَى النَّفْسِ، أَوْ قَلِيلَ التَّفْصِيلِ مَعَ غَلَبَةِ حُضُورِ المُشَبَّهِ بِهِ فِى الذِّهْنِ: إِمَّا عِنْدَ حُضُورِ المُشَبَّهِ لِقُرْبِ المُنَاسَبَةِ، كَتَشْبِيهِ الجَرَّةِ الصَّغِيرَةِ بِالكُوزِ فِى المِقْدَارِ وَالشَّكْلِ،

وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه) أى بأن يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه أى يكون وجه الشبه تابعا له لازما فى الجملة (كقولهم للكلام الفصيح : هو كالعسل فى الحلاوة فإن الجامع فيه لازمها) أى وجه الشبه فى هذا التشبيه لازم الحلاوة (وهو ميل الطبع) لأنه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة نفسها التى هى من خواص المطعومات (وأيضا) تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو أنه (إما قريب مبتذل ، وهو ما ينتقل فيـه من المشبه إلى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه فى بادئ الرأى) أى فى ظاهره إذا جعلته من بدا الأمر يبدو إذا ظهر ، وإن جعلته مهموزا من بدأ فمعناه فى أول الرأى وظهور وجهه فى بادئ الرأى يكون لأمرين إما (لكونه أمرا جمليا) لا تفصيل فيه (فإن الجملة أسبق إلى النفس) من التفصيل ألا ترى أن إدراك الإنسان من حيث إنه شىء أو جسم أو حيوان أسهل وأقدم من إدراكه من حيث إنه جسم نام حساس متحرك بالإرادة ناطق (أو) لكون وجه الشبه (قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به فى الذهن ، إما عند حضور المشبه لقرب المناسبة) بين المشبه والمشبه به إذ لا يخفى أن الشىء مع ما يناسبه أسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه (كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز فى المقدار والشكل) فإنه قد اعتبر فى وجه الشبه تفصيل ما ، أعنى المقدار والشكل

أَوْ مُطْلَقًا، لِتَكَرُّرِهِ عَلَى الحِسِّ، كَالشَّمْسِ بِالمِرْآةِ المَجْلُوَّةِ فِى الِاسْتِدَارَةِ وَالِاسْتِنَارَةِ، لِمُعَارَضَةِ كُلٍّ مِنَ القُرْبِ وَالتَّفْصِيلِ، وَإِمَّا بَعِيدٌ غَرِيبٌ وَهُوَ بِخِلَافِهِ، لِعَدَمِ الظُّهُورِ، إِمَّا لِكَثْرَةِ التَّفْصِيلِ كَقَوْلِهِ: وَالشَّمْسُ كَالمِرْآةِ أَوْ نُدُورِ حُضُورِ المُشَبَّهِ بِهِ، إِمَّا عِنْدَ حُضُورِ المُشَبَّهِ لِبُعْدِ المُنَاسَبَةِ كَمَا مَرَّ،

إلا أن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة فى الذهن (أو مطلقا) عطف على قوله عند حضور المشبه ثم غلبة حضور المشبه به فى الذهن مطلقا تكون (لتكروه) أى المشبه به (على الحس) فإن المتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف أسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا (كالشمس) أى كتشبيه الشمس (بالمرآة المجلوة فى الاستداراة والاستنارة) فإن فى وجه الشبه تفصيلا ما لكن المشبه به أعنى المرآة غالب الحضور فى الذهن مطلقا (لمعارضة كل من القرب) والتكرار (والتفصيل) أى إنما كانت قلة التفصيل فى وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة أو التكرور على الحس سببا لظهوره المؤدى إلى الابتذال مع أن التفصيل من أسباب الغرابة لأن قرب المناسبة فى الصورة الأولى أو التكرار على الحس فى الثانية يعارض كل منهما التفصيل بواسطة اقتضائهما سرعة الانتقال من المشبه إلى المشبه به فيصير وجه الشبه كأنه أمر جلى لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال (وإما بعيد غريب) عطف على قوله إ إ قريب مبتذل (وهو بخلافه) أى ما لا ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به إلا بعد فكر وتدقيق نظر (لعدم الظهور) أى لخفاء وجهه فى بادئ الرأى وذلك أعنى عدم الظهور (إما لكثرة التفصيل كقوله: والشمس كالمرآة) فى كف الأشل فإن وجه الشبه فيه من التفصيل ما قد سبق ولذا لا يقع فى نفس الرائى للمرآة الدائمة الاضطراب إلا بعد أن يستأنف تأملا ويكون فى نظره متمهلا (أو ندور) أى أو لندور (حضور المشبه به إما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر)

وَإِمَّا مُطْلَقًا لِكَوْنِهِ وَهْمِيًّا ، أَوْ مُرَكَّبًا خَيَالِيًّا ، أَوْ عَقْلِيًّا كَمَا مَرَّ أَوْ لِقِلَّةِ تَكَرُّرِهِ عَلَى الحِسِّ ، كَقَوْلِهِ : وَالشَّمْسُ كَالْمِرْآةِ ، فَالْغَرَابَةُ فِيهِ مِنْ وَجْهَيْنِ ، وَالْمُرَادُ بِالتَّفْصِيلِ أَنْ تَنْظُرَ فِي أَكْثَرَ مِنْ وَصْفٍ ، وَيَقَعُ عَلَى وُجُوهٍ ، أَعْرَفُهَا أَنْ تَأْخُذَ بَعْضًا وَتَدَعَ بَعْضًا ، كَمَا فِي قَوْلِهِ : حَمَلْتُ رُدَيْنِيًّا . . .

فى تشبيه البنفسج بنار الكبريت (وإما مطلقا) عطف على إما عند حضور المشبه : أى وندور حضور المشبه به مطلقا يكون (لكونه وهميا) كأنياب الأغوال (أو مركبا خياليا) كأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد (أو) مركبا (عقليا) كمثل الحمار يحمل أسفارا وقوله (كما مر) إشارة إلى الأمثلة التى ذكرناها آنفا (أو لقلة تكرره) أى المشبه به (على الحس كقوله : والشمس كالمرآة) فى كف الأشل فإن الرجل ربما ينقضى عمره ولا يتفق له أن يرى مرآة فى يد الأشل (فالغرابة فيه) أى فى تشبيه الشمس بالمرآة فى كف الأشل (من وجهين) أحدهما كثرة التفصيل فى وجه الشبه ، والثانى قلة التكرار على الحس . فإن قلت كيف يكون ندرة حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه . قلت لأنه فرع الطرفين والجامع المشترك الذى بينهما إنما يطلب بعد حضور الطرفين فإذا ندر حضورهما ندر التفات الذهن إلى مايجمعهما ويصلح سببا للتشبيه بينهما (والمراد بالتفصيل أن تنظر فى أكثر من وصف) واحد لشىء واحد أو أكثر بمعنى أن يعتبر فى الأوصاف وجودها أو عدمها أو وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك فى أمر واحد أو أمرين أو ثلاثة أو أكثر فلذا قال (ويقع) أى التفصيل (على وجوه) كثيرة (أعرفها أن تأخذ بعضا) من الأوصاف (وتدع بعضا) أى تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها (كما فى قوله : حملت ردينيا) يعنى رمحا منسوبا إلى ردينة

. . . . . كَأَنَّ سِنَانَهُ   سَنَا لَهَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخَانِ

وَأَنْ تَعْتَبِرَ الْجَمِيعَ كَمَا مَرَّ مِنْ تَشْبِيهِ الثُّرَيَّا ، وَكُلَّمَا كَانَ التَّرْكِيبُ مِنْ أُمُورٍ أَكْثَرَ كَانَ التَّشْبِيهُ أَبْعَدَ ، وَالْبَلِيغُ مَا كَانَ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ لِغَرَابَتِهِ وَلِأَنَّ نَيْلَ الشَّيْءِ بَعْدَ طَلَبِهِ أَلَذُّ ، وَقَدْ يُتَصَرَّفُ فِي الْقَرِيبِ بِمَا يَجْعَلُهُ غَرِيبًا ، كَقَوْلِهِ :

لَمْ تَلْقَ هَذَا الْوَجْهَ شَمْسُ نَهَارِنَا   إِلَّا بِوَجْهٍ لَيْسَ فِيهِ حَيَاءُ

(كأن سنانه * سنا لهب لم يتصل بدخان) فاعتبر فى اللهب الشكل واللون واللمعان وترك الاتصال بالدخان ونفاه (وأن تعتبر الجميع كما مر فى تشبيه الثريا) بعنقود الملاحية المنورة باعتبار اللون والشكل وغير ذلك (وكلما كان التركيب) خياليا كان أو عقليا (من أمور أكثر كان التشبيه أبعد) لكون تفاصيله أكثر (و) التشبيه (البليغ ماكان من هذا الضرب) أى من البعيد الغريب دون القريب المبتذل (لغرابته) أى لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل (ولأن نيل الشيء بعد طلبه ألذ) وموقعه فى النفس ألطف ، وإنما يكون البعيد الغريب بليغا حسنا إذا كان سببه لطف المعنى ودقته أو ترتيب بعض المعانى على البعض وبناء ثان على أول ورد تال إلى سابق فيحتاج إلى نظر وتأمل (وقد يتصرف فى) التشبيه (القريب) المبتذل (بما يجعله غريبا) ويخرجه عن الإبتذال (كقوله :

لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا   إلا بوجه ليس فيه حياء)

فتشبيه الوجه بالشمس مبتذل إلا أن حديث الحياء ومافيه الدقة والخفاء أخرجه إلى الغرابة ، وقوله لم تلق إن كان من لقيته بمعنى أبصرته فالتشبيه مكنى غير مصرح به ؛ وإن كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ

وَقَوْلِهِ :

عَزَمَاتُهُ مِثْلُ النُّجُومِ ثَوَاقِبًا   لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلثَّاقِبَاتِ أُفُولُ

وَيُسَمَّى هٰذَا التَّشْبِيهَ الْمَشْرُوطَ . وَبِاعْتِبَارِ أَدَاتِهِ ، إِمَّا مُؤَكَّدٌ ، وَهُوَ مَاحُذِفَتْ أَدَاتُهُ مِثْلُ : وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ، وَمِنْهُ نَحْوُ قَوْلِهِ :

وَالرِّيحُ تَعْبَثُ بِالْغُصُونِ وَقَدْ جَرَى   ذَهَبُ الْأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ الْمَاءِ

عن التشبيه: أى لم تقابله فى الحسن والبهاء إلا بوجه ليس فيه حياء (وقوله : عزماته مثل النجوم ثواقبا) أى لوامعا (لو لم يكن للثاقبات أفول) فتشبيه العزم بالنجم مبتذل إلا أن اشتراط عدم الأفول أخرجه إلى الغرابة (ويسمى) مثل (هذا) التشبيه (التشبيه المشروط) لتقييد المشبه أو المشبه به أو كليهما بشرط وجودى أو عدمى يدل عليه بصريح اللفظ أو بسياق الكلام (وباعتبار) أى والتشبيه باعتبار (أداته إما مؤكد ، وهو ماحذفت أداته مثل — وهى تمرمر السحاب —) أى مثل مر السحاب (ومنه) أى ومن المؤكد ما أضيف المشبه به إلى المشبه بعد حذف الأداة (نحو قوله : والريح تعبث بالغصون) أى تميلها إلى الأطراف والجوانب (وقد جرى * ذهب الأصيل) هو الوقت بعد العصر إلى الغروب يعد من الأوقات الطيبة كالسحر ويوصف بالصفرة كقوله :

ورب نهار للفراق أصيله   ووجهى كلا لونيهما متناسب

فذهب الأصيل صفرته وشعاع الشمس فيه (على لجين الماء) أى على ماء كاللجين: أى الفضة فى الصفاء والبياض فهذا تشبيه مؤكد ، ومن الناس من لم يميز بين لجين الكلام ولجينه ولم يعرف هجانه من هجينه حتى ذهب بعضهم إلى أن اللجين إنما هو بفتح اللام وكسر الجيم: يعنى الورق الذى يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء ، وبعضهم إلى أن الأصيل هو الشجر الذى له أصل وعروق وذهبه ورقه الذى اصفر ببرد الخريف وسقط منه على

أَوْ مُرْسَلٌ وَهُوَ بِخِلَافِهِ كَمَا مَرَّ . وَ بِاعْتِبَارِ الْغَرَضِ ، إِمَّا مَقْبُولٌ ، وَهُوَ الْوَافِي بِإِفَادَتِهِ ، كَأَنْ يَكُونَ الْمُشَبَّهُ بِهِ أَعْرَفَ شَيْءٍ بِوَجْهِ الشَّبَهِ فِي بَيَانِ الْحَالِ أَوْ أَتَمَّ شَيْءٍ فِيهِ فِي إِلْحَاقِ النَّاقِصِ بِالْكَامِلِ ، أَوْ مُسَلَّمَ الْحُكْمِ فِيهِ مَعْرُوفَهُ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ فِي بَيَانِ الْإِمْكَانِ ، أَوْ مَرْدُودٌ ، وَهُوَ بِخِلَافِهِ .

« خَاتِمَةٌ »

وجه الماء وفساد هذين الوجهين غنىّ عن البيان (أو مرسل) عطف على إما مؤكد (وهو بخلافه) أى ماذكر أداته فصار مرسلا من التأكيد المستفاد من حذف الأداة المشعر بحسب الظاهر بأن المشبه عين المشبه به (كما مر) من الأمثلة المذكورة فيها أداة التشبيه (و) التشبيه (باعتبار الغرض إما مقبول ، وهو الوافى بإفادته) أى إفادة الغرض (كأن يكون المشبه به أعرف شيء بوجه الشبه فى بيان الحال ، أو) كأن يكون المشبه به (أتم شيء فيه) أى فى وجه التشبيه (فى إلحاق الناقص بالكامل أو) كأن يكون المشبه به (مسلم الحكم فيه) أى فى وجه التشبيه (معروفه عند المخاطب فى بيان الإمكان ، أو مردود) عطف على مقبول (وهو بخلافه) أى مايكون قاصرا عن إفادة الغرض بأن لايكون على شرط المقبول كما سبق ذكره :

خاتمة

فى تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف فى المبالغة باعتبار ذكر الأركان وتركها ، وقد سبق أن الأركان أربعة والمشبه به مذكور قطعا ، فالمشبه إما مذكور أو محذوف ، وعلى التقديرين فوجه الشبه إما مذكور أو محذوف ، وعلى التقادير الأربعة فالأداة إما مذكورة أو محذوفة تصير ثمانية

وَأَعْلَى مَرَاتِبِ التَّشْبِيهِ فِى قُوَّةِ المُبَالَغَةِ بِاعْتِبَارِ أَرْكَانِهِ كُلِّهَا أَوْ بَعْضِهَا : حَذْفُ وَجْهِهِ وَأَدَاتِهِ فَقَطْ ، أَوْ مَعَ حَذْفِ المُشَبَّهِ ، ثُمَّ حَذْفُ أَحَدِهِمَا كَذَلِكَ ، وَلَا قُوَّةَ لِغَيْرِهِمَا .

(وأعلى مراتب التشبيه فى قوة المبالغة) إذا كان اختلاف المراتب وتعددها (باعتبار) ذكر (أركانه) أى أركان التشبيه (كلها أو بعضها) أى بعض الأركان ، فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لأن أعلى المراتب إنما يكون بالنظر إلى عدة مراتب مختلفة ، وإنما قيد بذلك لأن اختلاف المراتب قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به نحو زيد كالأسد وزيد كالذئب فى الشجاعة ، وقد يكون باختلاف الأداة نحو زيد كالأسد وكأن زيدا الأسد ، وقد يكون باعتبار ذكر الأركان كلها أو بعضها بأنه إذا ذكر الجميع فهو أدنى المراتب وإن حذف الوجه والأداة فأعلاها وإلا فمتوسط ، وقد توهم بعضهم أن قوله باعتبار متعلق بقوله بقوة المبالغة فاعترض بأنه لا قوة للمبالغة عند ذكر جميع الأركان ، فالأعلى (حذف وجهه وأداته فقط) أى بدون حذف المشبه نحو زيد أسد (أو مع حذف المشبه) نحو أسد فى مقام الإخبار عن زيد (ثم) الأعلى بعد هذه المرتبة (حذف أحدهما) أى وجهه أو أداته (كذلك) أى فقط أو مع حذف المشبه نحو زيد كالأسد ونحو كالأسد عند الإخبار عن زيد ونحو زيد أسد فى الشجاعة ونحو أسد فى الشجاعة عند الإخبار عن زيد (ولاقوة لغيرهما) وهما الاثنان الباقيان أعنى ذكر الأداة والوجه جميعا إما مع ذكر المشبه أو بدونه نحو زيد كالأسد فى الشجاعة أو كالأسد فى الشجاعة خبرا عن زيد ، وبيان ذلك أن القوة إما بعموم وجه الشبه ظاهرا أو بحمل المشبه به على المشبه بأنه هو هو فما اشتمل على الوجهين جميعا فهو فى غاية القوة وما خلا عنهما فلا قوة له وما اشتمل على أحدهما فقط فهو متوسط ، والله أعلم .

الحقيقة والمجاز

وَقَدْ يُقَيَّدَانِ بِاللُّغَوِيَّيْنِ . الحَقِيقَةُ : الكَلِمَةُ المُسْتَعْمَلَةُ فِيمَا وُضِعَتْ لَهُ فى اصْطِلَاحِ التَّخَاطُبِ ،

الحقيقة والمجاز

هذا هو المقصد الثانى من مقاصد علم البيان : أى هذا بحث الحقيقة والمجاز ، والمقصود الأصلى بالنظر إلى علم البيان هو المجاز إذ به يتأتى اختلاف الطرق دون الحقيقة إلا أنها لما كانت كالأصل للمجاز إذ الاستعمال فى غير ما وضع له فرع الاستعمال فيما وضع له جرت العادة بالبحث عن الحقيقة أولا (وقد يقيدان باللغويين) ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما فى الإسناد ، والأكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم أنه مقابل للشرعى والعرفى (والحقيقة) فى الأصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشىء إذا ثبت أو بمعنى مفعول من حققته إذا أثبته نقل إلى الكلمة الثابتة أو المثبتة فى مكانها الأصلى والتاء فيها للنقل من الوصفية إلى الاسمية ، وهى فى الاصطلاح (الكلمة المستعملة فيما) أى فى معنى (وضعت) تلك الكلمة (له فى اصطلاح التخاطب) أى وضعت له فى اصطلاح به يقع التخاطب بالكلام المشتمل على تلك الكلمة فالظرف أعنى فى اصطلاح متعلق بقوله وضعت وتعلقه بالمستعملة على ما توهمه البعض مما لا معنى له فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فإنها لا تسمى حقيقة ولا مجازا ، وبقوله فيما وضعت له عن الغلط نحو خذ هذا الفرس مشيرا إلى كتاب ، وعن المجاز المستعمل فيما لم يوضع له فى اصطلاح به التخاطب ولا فى غيره كالأسد فى الرجل الشجاع لأن الاستعارة وإن كانت موضوعة بالتأويل إلا أن المفهوم من إطلاق الوضع إنما هو الوضع بالتحقيق ، واحترز بقوله

وَالْوَضْعُ تَعْيِينُ اللَّفظِ لِلدَّلَالةِ عَلَى مَعْنًى بِنفسِهِ ، فَخَرَجَ المجازُ ، لِأَنَّ دَلَالَتَهُ بِقَرِينَةٍ ، دُونَ المُشْتَرَكِ ،

فى اصطلاح التخاطب عن المجاز المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذى يقع به التخاطب كالصلاة إذا استعملها المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء فإنها تكون مجازا لاستعماله فى غير ما وضع له فى الشرع أعنى الأركان المخصوصة وإن كانت مستعملة فيما وضع له فى اللغة (والوضع) أى وضع اللفظ (تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه) أى ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم إليه ، ومعنى الدلالة بنفسه أن يكون العلم بالتعيين كافيا فى فهم المعنى عند إطلاق اللفظ وهذا شامل للحرف أيضا لأنا نفهم معانى الحروف عند إطلاقها بعد علمنا بأوضاعها إلا أن معانيها ليست تامة فى أنفسها بل تحتاج إلى الغير بخلاف الاسم والفعل ، نعم لا يكون هذا شاملا لوضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم الحرف ما دل على معنى فى غيره أنه مشروط فى دلالته على معناه الإفرادى ذكر متعلقه (فخرج المجاز) عن أن يكون موضوعا بالنسبة إلى معناه المجازى (لأن دلالته) على ذلك المعنى إنما تكون (بقرينة) لا بنفسه (دون المشترك) فإنه لم يخرج لأنه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم فهم أحد المعنيين بالتعيين لعارض الاشتراك لا ينافى ذلك التعيين ، فالقرء مثلا عين مرة للدلالة على الطهر بنفسه ، ومرة أخرى للدلالة على الحيض بنفسه فيكون موضوعا بالتعيين ، وفى كثير من النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو لأنه إن أريد أن الكناية بالنسبة إلى معناها الأصلى موضوعة . فكذا المجاز ضرورة أن الأسد فى قولنا رأيت أسداً يرمى موضوع للحيوان المفترس وإن لم يستعمل فيه ، وإن أريد أنها موضوعة بالنسبة إلى معنى الكناية أعنى لازم المعنى الأصلى

وَالقَوْلُ بِدَلَالَةِ اللَّفظِ لِذَاتِهِ ظَاهِرُهُ فَاسِدٌ ، وَقَدْ تَأَوَّلَهُ السَّكَّاكِيُّ

ففساده ظاهر لأنه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة . لا يقال معنى قوله بنفسه : أى من غير قرينة ما نعة عن إرادة الموضوع له أو من غير قرينة لفظية ، فعلى هذا يخرج عن الوضع المجاز دون الكناية . لأنا نقول أخذ الموضوع فى تعريف الوضع فاسد للزوم الدور ، وكذا حصر القرينة فى اللفظى لأن المجاز قد تكون قرينته معنوية . لايقال معنى الكلام أنه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فإنها أيضا حقيقة على ما صرح به صاحب المفتاح . لأنا نقول هذا فاسد على رأى المصنف لأن الكناية لم تستعمل عنده فيما وضع له ، بل إنما استعملت فى لازم الموضوع له مع جواز إرادة الملزوم ، وسيجيء لهذا زيادة تحقيق (والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد) يعنى ذهب بعضهم إلى أن دلالة الألفاظ على معانيها لا تحتاج إلى الوضع بل بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضى دلالة كل لفظ على معناه لذاته ؛ فذهب المصنف وجميع المحققين إلى أن هذا القول فاسد ما دام محمولا على ما يفهم منه ظاهراً لأن دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب أن لا تختلف اللغات باختلاف الأمم ، وأن يفهم كل أحد معنى كل لفظ لعدم انفكاك المدلول عن الدليل ولامتنع أن يجعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازى دون الحقيقى لأن ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع نقله من معنى إلى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق إلا المعنى الثانى (وقد تأوله) أى القول بدلالة اللفظ لذاته (السكاكى) أى صرفه عن ظاهره وقال إنه تنبيه على ما عليه أئمة علمى الاشتقاق والتصريف من أن للحروف فى أنفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك ، وتلك الخواص تقضى أن يكون العالم بها إذا أخذ فى تعيين شيء

وَالْمَجَازُ مُفْرَدٌ وَمُرَكَّبٌ ، أَمَّا الْمُفْرَدُ : فَهُوَ الْكَلِمَةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِى غَيْرِ مَا وُضِعَتْ لَهُ فِى اصْطِلَاحِ التَّخَاطُبِ ،

مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذى هو حرف رخو لكسر الشىء من غير أن يبين والقصم بالقاف الذى هو حرف شديد لكسر الشىء حتى يبين وأن لهيئات تركيب الحروف أيضاً خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك لما فيه حركة كالنزوان والحيدى ، وكذا باب فعل بالضم مثل شرف وكرم للأفعال الطبيعية اللازمة .

المجـــاز

(والمجاز) فى الأصل مفعل من جاز المكان يجوزه إذا تعداه نقل إلى الكلمة الجائزة: أى المتعدية مكانها الأصلى أوالمجوز بها على معنى أنهم جازوا بها وعدوها مكانها الأصلى كذا ذكره الشيخ فى أسرار البلاغة ، وذكر المصنف أن الظاهر أنه من قولهم جعلت كذا مجازاً إلى حاجتى أى طريقاً لها على أن معنى جاز المكان سلكه فإن المجاز طريق إلى تصور معناه ، فالمجاز (مفرد ومركب) وهما مختلفان ، فعرفوا كلا على حدة (أما المفرد فهو الكلمة المستعملة) احترز بها عن الكلمة قبل الاستعمال فإنها ليست بمجاز ولا حقيقة (فى غير ما وضعت له) احترز به عن الحقيقة مرتجلا كان أو منقولا أو غيرهما ، وقوله (فى اصطلاح التخاطب) متعلق بقوله وضعت قيد بذلك ليدخل المجاز المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح آخر كلفظ الصلاة إذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء مجازاً فإنه وإن كان مستعملا فيما وضع له فى الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له فى الاصطلاح الذى وقع به التخاطب أعنى الشرع وليخرج من الحقيقة ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر كلفظ الصلاة المستعمل بحسب الشرع فى الأركان

عَلَى وَجْهٍ يَصِحُّ مَعَ قَرِينَةِ عَدَمِ إِرَادَتِهِ، وَلَا بُدَّ مِنَ الْعَلَاقَةِ، لِيَخْرُجَ الْغَلَطُ وَالْكِنَايَةُ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا لُغَوِيٌّ، وَشَرْعِيٌّ، وَعُرْفِيٌّ خَاصٌّ، أَوْ عَامٌّ، كَأَسَدٍ لِلسَّبُعِ، وَالرَّجُلِ الشُّجَاعِ، وَصَلَاةٍ لِلْعِبَادَةِ الْمَخْصُوصَةِ وَالدُّعَاءِ، وَفِعْلٍ لِلَّفْظِ وَالْحَدَثِ،

المخصوصة فإنه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة فى غير ماوضعت له لكن بحسب اصطلاح آخر وهو اللغة لابحسب اصطلاح التخاطب وهو الشرع (على وجه يصح) متعلق بالمستعملة (مع قرينة عدم إرادته) أى إرادة الموضوع له (ولابد) للمجاز (من العلاقة) ليتحقق الاستعمال على وجه يصح، وإنما قيد بكونه على وجه يصح واشترط العلاقة (ليخرج الغلط) من تعريف المجاز كقولنا: خذ هذا الفرس مشيراً إلى كتاب لأنه هذا الاستعمال ليس على وجه يصح (و) إنما قيد بقوله مع قرينة عدم إرادته لتخرج (الكناية) لأنها مستعملة فى غير ماوضعت له مع جواز إرادة ماوضعت له (وكل منهما) أى من الحقيقة والمجاز (لغوى وشرعى وعرفى خاص) وهو مايتعين ناقله كالنحوى والصرفى وغير ذلك (أو) عرفى (عام) لايتعين ناقله، وهذه النسبة فى الحقيقة بالقياس إلى الواضع، فإن كان واضعها واضع اللغة فلغوية، وإن كان الشارع فشرعية، وعلى هذا القياس، وفى المجاز باعتبار الاصطلاح الذى وقع الاستعمال فى غير ماوضعت له فى ذلك الاصطلاح. فإن كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوى وإن كان اصطلاح الشرع فشرعى. وإلا فعرفى عام أو خاص (كأسد للسبع) المخصوص (والرجل الشجاع) فإنه حقيقة لغوية فى السبع مجاز لغوى فى الرجل الشجاع (وصلاة للعبادة المخصوصة والدعاء) فإنها حقيقة شرعية فى العبادة ومجاز شرعى فى الدعاء (وفعل للفظ) المخصوص أعنى مادل على معنى فى نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة (والحدث) فإنه

وَدَابَّةٍ لِذِي الأَرْبَعِ وَالإِنْسَانِ .

وَالمَجَازُ مُرْسَلٌ إِنْ كَانَتِ العَلَاقَةُ غَيْرَ المُشَابَهَةِ وَإِلَّا فَاسْتِعَارَةٌ، وَكَثِيراً مَا تُطْلَقُ الاِسْتِعَارَةُ عَلَى اسْتِعْمَالِ اسْمِ المُشَبَّهِ بِهِ فِي المُشَبَّهِ، فَهُمَا مُسْتَعَارٌ مِنْهُ، وَمُسْتَعَارٌ لَهُ، وَاللَّفْظُ مُسْتَعَارٌ، وَالمُرْسَلُ كَاليَدِ فِي النِّعْمَةِ، وَالقُدْرَةِ وَالرَّاوِيَةِ

حقيقة عرفية خاصة : أعنى نحوية فى اللفظ مجاز نحوى فى الحدث (ودابة لذى الأربع والانسان) فإنها حقيقة عرفية عامة فى الأول مجاز عرفى عام فى الثانى .

المجاز المرسل

(والمجاز مرسل إن كانت العلاقة) المصححة (غير المشابهة) بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى (وإلا فاستعارة) فعلى هـذا الاستعارة هى اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلى لعلاقة المشابهة كأسد فى قولنا رأيت أسداً يرمى (وكثيراً ماتطلق الاستعارة) على فعل المتكلم أعنى (على استعمال اسم المشبه به فى المشبه) فعلى هذا يكون بمعنى المصدر ويصح منه الاشتقاق (فهما) أى المشبه به والمشبه (مستعار منه ومستعار له واللفظ) أى لفظ المشبه به (مستعار) لأنه بمنزلة اللباس الذى استعير من أحد فألبس غيره (والمرسل) وهو ما كانت العلاقة غير المشابهة (كاليد) الموضوعة للجارحة المخصوصة إذا استعملت (فى النعمة) لكونها بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة لأن النعمة منها تصدر وتصل إلى المقصود بها (و) كاليد فى (القدرة) لأن أكثر مايظهر سلطان القدرة يكون فى اليد ، وبها تكون الأفعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والأخذ وغير ذلك (والراوية) التى هى فى الأصل اسم للبعير الذى يحمل المزادة إذا استعملت

فى المَزَادَةِ ، وَمِنْهُ تَسْمِيَةُ الشىْء بِاسْمِ جُزْئِهِ ، كالعَيْنِ فى الرَّبِيئَةِ ، وَعَكْسُهُ كالأصَابِعِ فى الأنامِلِ ، وَتَسْمِيَتُهُ بِاسْمِ سَبَبِهِ نَحْوُ : رَعَيْنا الغَيْثَ ، أوْ مُسَبَّبِهِ نَحْوُ : أمْطَرَتِ السَّماء نَبَاتاً ، أوْ مَا كانَ عَلَيْهِ نَحْوُ : وَآتُوا اليَتَامَى أمْوَالَهُمْ ،

(فى المزادة) أى المزود الذى يجعل فيه الزاد : أى الطعام المتخذ للسفر والعلاقة كون البعير حاملا لها وهى بمنزلة العلة المادية . ولما أشار بالمثال إلى بعض أنواع العلاقة أخذ فى التصريح بالبعض الآخر من أنواع العلاقات فقال : (ومنه) أى ومن المرسل (تسمية الشىء باسم جزئه) فى هذه العبارة نوع من التسامح ، والمعنى أن فى هذه التسمية مجازا مرسلا ، وهو اللفظ الموضوع لجزء الشىء عند إطلاقه على نفس ذلك الشىء (كالعين) وهى الجارحة المخصوصة (فى الربيئة) وهى الشخص الرقيب ، والعين جزء منه ويجب أن يكون الجزء الذى يطلق على الكل مما يكون له من بين الأجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل مثلا لايجوز إطلاق اليد أو الأصبع على الربيئة (وعكسه) أى ومنه عكس المذكور يعنى تسمية الشىء باسم كله (كالأصابع) المستعملة (فى الأنامل) التى هى أجزاء من الأصابع فى قوله تعالى — يجعلون أصابعهم فى آذانهم — (وتسميته) أى ومنه تسمية الشىء (باسم سببه نحو : رعينا الغيث) أى النبات الذى سببه الغيث (أو) تسمية الشىء باسم (مسببه نحو : أمطرت السماء نباتاً) أى غيثاً لكون النبات مسبباً عنه . وأورد فى الإيضاح فى أمثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم : فلان أكل الدم : أى الدية المسببة عن الدم وهو سهو ، بل هو من تسمية المسبب باسم السبب (أو ما كان عليه) أى تسمية الشىء باسم الشىء الذى كان هو عليه فى الزمان الماضى لكنه ليس عليه الآن (نحو قوله تعالى — وآتوا اليتامى أموالهم —) أى الذين كانوا

أَوْ مَايَئُولُ إِلَيْهِ نَحْوُ: إِنِّى أَرَانِى أَعْصِرُ خَمْرًا ، أَوْ مَحَلِّهِ نَحْوُ: فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ، أَوْ حَالِّهِ نَحْوُ: وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ اللهِ : أَىْ فِى الْجَنَّةِ ، أَوْ آلَتِهِ نَحْوُ: وَاجْعَلْ لِى لِسَانَ صِدْقٍ فِى الآخِرِينَ : أَىْ ذِكْرًا حَسَنًا ، وَالِاسْتِعَارَةُ قَدْ تُقَيَّدُ بِالتَّحْقِيقِيَّةِ

يتامى قبل ذلك إذ لا يتم بعد البلوغ (أو) تسمية الشيء باسم (مايئول) ذلك الشيء (إليه) فى الزمان المستقبل (نحو - إنى أرانى أعصر خمراً) أى عصيراً يئول إلى الخمر (أو) تسمية الشيء باسم (محله نحو - فليدع ناديه) أى أهل ناديه الحال فيه ، والنادى المجلس (أو) تسمية الشيء باسم (حاله) أى باسم مايحل فيه ذلك الشيء (نحو - وأما الذين ابيضت وجوههم ففى رحمة الله - أى فى الجنة) التى تحل فيها الرحمة (أو) تسمية الشيء باسم (آلته نحو - واجعل لى لسان صدق فى الآخرين - أى ذكراً حسناً) واللسان اسم لآلة الذكر . ولما كان فى الأخيرين نوع خفاء صرح به فى الكتاب . فإن قيل قد ذكر فى مقدمة هذا الفن أن مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم وبعض أنواع العلاقة بل أكثرها لايفيد اللزوم فكيف ذلك . قلنا ليس معنى اللزوم ههنا امتناع الانفكاك فى الذهن أو الخارج بل تلاصق واتصال ينتقل بسببه من أحدهما إلى الآخر فى الجملة وفى بعض الأحيان ، وهذا متحقق فى كل أمرين بينهما علاقة وارتباط (والاستعارة) وهى مجاز تكون علاقته المشابهة : أى قصد أن الإطلاق بسبب المشابهة فإذا أطلق المشفر على شفة الإنسان فان قصد تشبيهها بمشفر الإبل فى الغلظ والتدلى فهو استعارة، وإن أريد أنه من إطلاق المقيد على المطلق كإطلاق المرسن على الأنف من غير قصد إلى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد قد يكون استعارة وقد يكون مجازا مرسلا والاستعارة (قد تقيد بالتحقيقية) لتتميز عن التخييلية

لِتَحَقُّقِ مَعْنَاهَا حِسًّا، أَوْ عَقْلًا، كَقَوْلِهِ :

* لَدَى أَسَدٍ شَاكِى السِّلَاحِ مُقَذَّفٍ *

أَىْ رَجُلٍ شُجَاعٍ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : اُهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ : أَىِ الدِّينَ الْحَقَّ،

والمكنى عنها (لتحقق معناها) أى ماعنى بها واستعملت هى فيه (حساً أو عقلا) بأن يكون اللفظ قد نقل إلى أمر معلوم يمكن أن ينص عليه ويشار إليه إشارة حسية أو عقلية، فالحسى (كقوله : لدى أسد شاكى السلاح) أى تام السلاح (مقذف : أى رجل شجاع) أى قذف به كثيراً إلى الوقائع، وقيل قذف باللحم رمى به فصار له جسامة ونبالة . فالأسد ههنا مستعار للرجل الشجاع ، وهو أمر متحقق حساً (وقوله) أى والعقلى كقوله (تعالى — اهدنا الصراط المستقيم — أى الدين الحق) وهو ملة الإسلام وهذا أمر متحقق عقلا . قال المصنف رحمه الله : فالاستعارة ماتضمن تشبيه معناه بما وضع له ، والمراد بمعناه ماعنى باللفظ واستعمل اللفظ فيه ، فعلى هذا يخرج من تفسير الاستعارة نحو : زيد أسد ورأيت زيداً أسداً ومررت بزيد أسد مما يكون اللفظ مستعملا فيما وضع له وإن تضمن تشبيه شيء به ، وذلك لأنه إذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على أن «ما» فى قولنا ماتضمن عبارة عن المجاز بقرينة تقسيم المجاز إلى الاستعارة وغيرها ، وأسد فى الأمثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له ، وفيه بحث لأنا لانسلم أنه مستعمل فيما وضع له بل فى معنى الشجاع فيكون مجازا أو استعارة كما فى رأيت أسداً يرمى بقرينة حمله على زيد ، ولا دليل لهم على أن هذا على حذف أداة التشبيه وأن التقدير زيد كأسد ، واستدلالهم على ذلك بأنه قد أوقع الأسد على زيد ، ومعلوم أن الإنسان لا يكون أسداً فوجب

وَدَلِيلُ أَنَّهُ مُجَازٌ لُغَوِيٌّ : كَوْنُهَا مَوْضُوعَةً لِلْمُشَبَّهِ بِهِ ، لَا لِلْمُشَبَّهِ ، وَلَا لِلْأَعَمِّ مِنْهُمَا ، وَقِيلَ إِنَّهَا مَجَازٌ عَقْلِيٌّ ، بِمَعْنَى أَنَّ التَّصَرُّفَ فِي أَمْرٍ عَقْلِيٍّ لَا لُغَوِيٍّ ، لِأَنَّهَا لَمَّا لَمْ تُطْلَقْ عَلَى الْمُشَبَّهِ ، إِلَّا بَعْدَ ادِّعَاءِ دُخُولِهِ فِي جِنْسِ

المصير إلى التشبيه بحذف أداته قصدا إلى المبالغة فاسد لأن المصير إلى ذلك إنما يجب إذا كان أسد مستعملا فى معناه الحقيقى ، وأما إذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فحمله على زيد صحيح ، ويدل على ما ذكرنا أن المشبه به فى مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله :

* أسد علىّ وفى الحروب نعامة *

أى مجترئ صائل علىّ وكقوله : والطير أغربة عليه : أى باكية ، وقد استوفينا ذلك الشرح .

واعلم أنهم قد اختلفوا فى أن الاستعارة مجاز لغوى أو عقلى ، فالجمهور على أنها مجاز لغوى بمعنى أنها لفظ استعمل فى غير ما وضع له لعلاقة المشابهة (ودليـــل أنها) أى الاستعارة (مجاز لغوى كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا للأعم منهما) أى للمشبه والمشبه به ، فأسد فى قولنا رأيت أسدا يرمى موضوع للسبع المخصوص لا للرجل الشجاع ولا لمعنى أعم من السبع والرجل كالحيوان المجـــترئ مثلا ليكون إطلاقه عليهما حقيقة كإطلاق الحيوان على الأســـد والرجل ، وهذا معلوم بالنقل عن أئمة اللغة قطعاً ، فاطلاقه على المشبه وهو الرجل الشجاع إطلاق على غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن إرادة ما وضع له فيكون مجازا لغويا ، وفى هذا الكلام دلالة على أن لفظ العام إذا أطلق على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز فى شىء كما إذا لقيت زيدا فقلت لقيت رجلا أو إنساناً أو حيواناً ، بل هو حقيقة إذ لم يستعمل اللفظ إلا فى معناه الموضوع له (وقيل إنها) أى الاستعارة (مجاز عقلى بمعنى أن التصرف فى أمر عقلى لا لغوى لأنها لما لم تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله) أى دخول المشبه (فى جنس

المُشَبَّهِ بِهِ ، كانَ اسْتِعْمالُهَا فِيما وُضِعَتْ لَهُ ، وَلِهذَا صَحَّ التَّعَجُّبُ فِي قَوْلِهِ :

قامَتْ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ نَفْسٌ أَعَزُّ عَلَيَّ مِنْ نَفْسِي

قامَتْ تُظَلِّلُنِي وَمِنْ عَجَبٍ شَمْسٌ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ

وَالنَّهْيُ عَنْهُ

المشبه به) بأن جعل الرجل الشجاع فردا من أفراد الأسد (كان استعمالها) أى الاستعارة فى المشبه استعمالا (فيما وضعت له) وإنما قلنا إنها لم تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به لأنها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لأن مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الأعلام المنقولة استعارة ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة إذ لامبالغة فى إطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه . ولما صح أن يقال لمن قال رأيت أسداوأراد به زيدا أنه جعله أسدا ، كما لايقال لمن سمى ولده أسدا إنه جعله أسدا إذ لا يقال جعله أميرا إلا وقد أثبت فيه صفة الإمارة ، وإذا كان نقل اسم المشبه به إلى المشبه تبعا لنقل معناه إليه بمعنى أنه أثبت له معنى الأسد الحقيقى ادعاء : ثم أطلق عليه اسم الأسد كان الأسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقلية بمعنى أن العقل جعل الرجل الشجاع من جنس الأسد وجعل ماليس فى الواقع واقعا مجاز عقلى ، (ولهذا) أى ولأن إطلاق اسم المشبه به على المشبه إنما يكون بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به (صح التعجب فى قوله : قامت تظللنى) أى توقع الظل على (من الشمس * نفس أعز على من نفسى : قامت تظللنى ومن عجب * شمس) أى غلام كالشمس فى الحسن والبهاء (تظللنى من الشمس) فلولا أنه ادعى لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقى وجعله شمساً على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى إذ لا تعجب فى أن يظلل إنسان حسن الوجه انساناً آخر (والنهى عنه) أى ولهذا صح النهى

فى قَوْلِهِ :

لَا تَعْجَبُوا مِنْ بِلَى غِلَالَتِهِ قَدْ زَرَّ أَزْرَارَهُ عَلَى الْقَمَرِ

وَرُدَّ بِأَنَّ الِادِّعَاءَ لَا يَقْتَضِى كَوْنَهَا مُسْتَعْمَلَةً فِيمَا وُضِعَتْ لَهُ، وَأَمَّا التَّعَجُّبُ وَالنَّهْىُ عَنْهُ، فَلِلْبِنَاءِ عَلَى تَنَاسِى التَّشْبِيهِ

عن التعجب (فى قوله : لا تعجبوا من بلى غلالته) هى شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضا (قد زرّ أزراره على القمر) تقول: زررت القميص عليه أزره إذا شددت أزراره عليه فلولا أنه جعله قمراً حقيقيا لما كان للنهى عن التعجب معنى لأن الكتان إنما يسرع إليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقى لا بملابسة إنسان كالقمر فى الحسن . لا يقال القمر فى البيت ليس باستعارة لأن المشبه مذكور وهو الضمير فى غلالته وأزراره ؛ لأنا نقول لانسلم أن الذكر على هذا الوجه ينافى الاستعارة المذكورة كما فى قولنا سيف زيد فى يد أسد فإن تعريف الاستعارة صادق على ذلك (وردّ) هذا الدليل (بأن الادعاء) أى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به (لا يقتضى كونها) أى الاستعارة (مستعملة فيما وضعت له) للعلم الضرورى بأن أسدا فى قولنا رأيت أسدا يرمى مستعمل فى الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع المخصوص ، وتحقيق ذلك أن ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به مبنى على أنه جعل أفراد الأسد بطريق التأويل قسمين : أحدهما المتعارف وهو الذى له غاية الجرأة ونهاية القوة فى مثل تلك الجثة المخصوصة ، والثانى غير المتعارف وهو الذى له تلك الجرأة لكن لا فى تلك الجثة المخصوصة والهيكل المخصوص ولفظ الأسد إنما هو موضوع للمتعارف فاستعماله فى غير المتعارف استعمال فى غير ماوضع له والقرينة مانعة عن إرادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف ، وبهذا يندفع ما يقال إن الإصرار على دعوى الأسدية للرجل الشجاع ينافى نصب القرينة المانعة عن إرادة السبع المخصوص (وأما التعجب والنهى عنه) كما فى البيتين المذكورين (فللبناء على تناسى التشبيه

قَضَاءً لِحَقِّ المُبَالَغَةِ ، وَالِاسْتِعَارَةُ تُفَارِقُ الْكَذِبَ بِالْبِنَاءِ عَلَى التَّأْوِيلِ ، وَنَصْبِ الْقَرِينَةِ عَلَى إِرَادَةِ خِلَافِ الظَّاهِرِ ، وَلَا تَكُونُ عَلَمًا لِمُنَافَاتِهِ الْجِنْسِيَّةَ ، إِلَّا إِذَا تَضَمَّنَ نَوْعَ وَصْفِيَّةٍ كَحَاتِمٍ ، وَقَرِينَتُهَا إِمَّا أَمْرٌ وَاحِدٌ ،

قضاء لحق المبالغة) ودلالة على أن المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به أصلا حتى أن كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهى عن التعجب يترتب على المشبه أيضا (والاستعارة تفارق الكذب) بوجهين (بالبناء على التأويل) فى دعوى دخول المشبه فى جنس المشبه به بأن يجعل أفراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف كما مر ولا تأويل فى الكذب (ونصب) أى وبنصب (القرينة على إرادة خلاف الظاهر) فى الاستعارة لما عرفت أنه لا بد للمجاز من قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له بخلاف الكذب فإن قائله لا ينصب فيه قرينة على إرادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود فى ترويج ظاهره (ولا تكون) أى الاستعارة (علما) لما سبق من أنها تقتضى إدخال المشبه فى جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك فى العلم (لمنافاته الجنسية) لأنه يقتضى التشخص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضى العموم وتناول الأفراد (إلا إذا تضمن) العلم (نوع وصفية) بواسطة اشتهاره بوصف من الأوصاف (كحاتم) المتضمن الاتصاف بالجود ، ومادر بالبخل ، وسحبان بالفصاحة ، وباقل بالفهاهة ، فحينئذ يجوز أن يشبه شخص بحاتم فى الجود ويتأول فى حاتم فيجعل كأنه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود أو غيره كما مر فى الأسد فبهذا التأويل يتناول حاتم الفرد المتعارف المعهود والفرد الغير متعارف ويكون إطلاقه على للمعهود أعنى حاتما الطائى حقيقة وعلى غيره ممن يتصف بالجود استعارة نحو رأيت اليوم حاتما (وقرينتها) يعنى أن الاستعارة لكونها مجازا لا بد لها من قرينة مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له وقرينتها (إما أمر واحد

كَمَا فِى قَوْلِكَ : رَأَيْتُ أَسَدًا يَرْمِى ، أَوْ أَكْثَرُ ، كَقَوْلِهِ :

فَإِنْ تَعَافُوا الْعَدْلَ وَالإِيمَانَا فَإِنَّ فِى أَيْمَانِنَا نِيرَانَا

أَوْ مَعَانٍ مُلْتَئِمَةٌ كَقَوْلِهِ :

وَصَاعِقَةٍ مِنْ نَصْلِهِ تَنْكَفِى بِهَا عَلَى أَرْؤُسِ الأَقْرَانِ خَمْسُ سَحَائِبِ

وَهِىَ بِاعْتِبَارِ الطَّرَفَيْنِ قِسْمَانِ : لِأَنَّ اجْتِمَاعَهُمَا فِى شَىْءٍ ، إِمَّا مُمْكِنٌ نَحْوُ : أَحْيَيْنَاهُ فِى قَوْلِهِ تَعَالَى : أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ : أَىْ ضَالًّا فَهَدَيْنَاهُ ،

كما فى قولك رأيت أسدا يرمى ، أو أكثر) أى أمران أو أمور يكون كل واحد منها قرينة (كقوله : فإن تعافوا) أى تكرهوا (العدل والإيمانا * فإن فى أيماننا نيرانا) أى سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل واحد من العدل والإيمان قرينة على أن المراد بالنيران السيوف لدلالته على أن جواب هذا الشرط تحاربون وتلجأون إلى الطاعة بالسيوف (أو معان ملتئمة) مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد ، وبهذا ظهر فساد قول من زعم إن قوله أو أكثر شامل لقوله أو معان فلا يصح جعله مقابلا له وقسيا (كقوله : وصاعقة من نصله) أى من نصل سيف الممدوح (تنكفى بها) من انكفأ أى انقلب والباء للتعدية والمعنى رب نار من حد سيفه يقلبها (على أرؤس الأقران خمس سحائب) أى أنامله الخمس التى هى فى الجود وعموم العطايا سحائب أى تصبها على أكفائه فى الحرب فتهلكهم بها ، ولما استعار السحائب لأنامل الممدوح ذكر أن هناك صاعقة وبين أنها من نصل سيفه ثم قال على أرؤس الأقران ، ثم قال خمس فذكر العدد الذى هو عدد الأنامل فظهر من جميع ذلك أنه أراد بالسحائب الأنامل (وهى) أى الإستعارة (باعتبار الطرفين) المستعار منه والمستعار له (قسمان لأن اجتماعهما) أى اجتماع الطرفين (فى شىء إما ممكن نحو أحييناه فى قوله تعالى : ـ أو من كان ميتا فأحييناه ـ أى ضالا فهديناه)

وَلْتُسَمَّ وِفَاقِيَّةً . وَإِمَّا مُمْتَنِعٌ ، كَاسْتِعَارَةِ اسْمِ الْمَعْدُومِ لِلْمَوْجُودِ لِعَدَمِ غَنَائِهِ وَلْتُسَمَّ عِنَادِيَّةً ، وَمِنْهَا التَّهَكُّمِيَّةُ وَالتَّمْلِيحِيَّةُ ، وَهُمَا مَا اسْتُعْمِلَ فِى ضِدِّهِ ، أَوْ نَقِيضِهِ ، لِمَا مَرَّ نَحْوُ : فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ،

استعار الاحياء من معناه الحقيقى وهو جعل الشيء حيا للهداية التى هى الدلالة على طريق يوصل إلى المطلوب ، والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما فى شيء واحد ، وهذا أولى من قول المصنف رحمه الله إن الحياة والهداية مما يمكن اجتماعهما فى شيء واحد لأن المستعار منه هو الإحياء لا الحياة ، وإنما قال نحو أحييناه لأن الطرفين فى استعارة الميت للضال مما لايمكن اجتماعهما فى شيء إذ الميت لايوصف بالضلال (ولتسم) الاستعارة التى يمكن اجتماع طرفيها فى شيء (وفاقية) لما بين الطرفين من الاتفاق (وإما ممتنع) عطف على إما ممكن (كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه) هو بالفتح النفع أى لانتفاء النفع فى ذلك الموجود كما فى المعدوم ، ولا شك أن اجتماع الوجود والعدم فى شيء ممتنع وكذلك استعارة اسم الموجود لمن عدم وفقد لكن بقيت آثاره الجميلة التى تحيى ذكره وتديم فى الناس اسمه (ولتسم) الاستعارة التى لايمكن اجتماع طرفيها فى شيء (عنادية) لتعاند الطرفين وامتناع اجتماعهما (ومنها) أى من العنادية الاستعارة (التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل فى ضده) أى الاستعارة التى استعملت فى ضد معناها الحقيقى (أو نقيضه لما مر) أى لتنزيل التضاد أو التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح أو تهكم على ماسبق تحقيقه فى باب التشبيه (نحو فبشرهم بعذاب أليم) أى أنذرهم استعيرت البشارة التى هى الإخبار بما يظهر سرورا فى المخبر به للإنذار الذى هو ضده بإدخال الانذار فى جنس البشارة على سبيل التهكم والاستهزاء وكقولك رأيت أسدا وأنت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة ، ولا يخفى امتناع اجتماع التبشير والإنذار من

وَبِاعْتِبَارِ الْجَامِعِ قِسْمَانِ ، لِأَنَّهُ إِمَّا دَاخِلٌ فى مَفْهُومِ الطَّرَفَيْنِ نَحْوُ : كُلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةً طَارَ إِلَيْهَا ، فَإِنَّ الْجَامِعَ بَيْنَ الْعَدْوِ وَالطَّيَرَانِ هُوَ قَطْعُ الْمَسَافَةِ بِسُرْعَةٍ ، وَهُوَ دَاخِلٌ فِيهِمَا ،

جهة واحدة وكذا الشجاعة والجبن (و) الاستعارة (باعتبار الجامع) أى ماقصد اشتراك الطرفين فيه (قسمان ، لأنه) أى الجامع (إما داخل فى مفهوم الطرفين) المستعار له والمستعار منه (نحو) قوله عليه الصلاة والسلام « خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه (كلما سمع هيعة طار إليها) أو رجل فى شعفة فى غنيمة له يعبد الله حتى يأتيه الموت » : قال جار الله الهيعة الصيحة التى يفزع منها وأصلها من هاع يهيع إذا جبن والشعفة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل أخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد فى سبيل الله تعالى أو رجل اعتزل الناس وسكن فى رؤوس بعض الجبال فى غنم له قليل يرعاها ويكتفى بها فى أمر معاشه ويعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت ، استعار الطيران للعدو والجامع داخل فى مفهومهما (فإن الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما) أى فى مفهوم العدو والطيران إلا أنه فى الطيران أقوى منه فى العدو والأظهر أن الطيران هو قطع المسافة بالجناح والسرعة لازمة له فى الأكثر لاداخلة فى مفهومه ، فالأولى أن يمثل بإستعارة التقطيع الموضوع لإزالة الإتصال بين الأجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة إبعاد بعضها عن بعض فى قوله تعالى — وقطعناهم فى الأرض أمما — والجامع إزالة الإجتماع الداخلة فى مفهومهما وهى فى القطع أشد ، والفرق بين هذا وبين إطلاق المرسن على الأنف مع أن فى كل من المرسن والتقطيع خصوص وصف ليس فى الأنف وتفريق الجماعة هو أن خصوص الوصف الكائن فى التقطيع مرعى وملحوظ فى استعارته لتفريق الجماعة بخلاف

وَإِمَّا غَيْرُ دَاخِلٍ كَمَا مَرَّ . وَأَيْضاً : إِمَّا عَامِّيَّةٌ ، وَهِيَ الْمُبْتَذَلَةُ لِظُهُورِ الْجَامِعِ فِيهَا نَحْوُ: رَأَيْتُ أَسَدًا يَرْمِي، أَوْ خَاصِّيَّةٌ ، وَهِيَ الْغَرِيبَةُ ، وَالْغَرَابَةُ قَدْ تَكُونُ فِي نَفْسِ الْمُشَبَّهِ كَقَوْلِهِ :

وَإِذَا احْتَبَى قَرَبُوسَهُ بِعِنَانِهِ عَلَكَ الشَّكِيمَ إِلَى انْصِرَافِ الزَّائِرِ

خصوص الوصف فى المرسن . والحاصل أن التشبيه ههنا منظور بخلافه ثمة . فإن قلت قد تقرر فى غير هـذا الفن أن جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون جامعا والجامع يجب أن يكون فى المستعار منه أقوى ؟ قلت امتناع الإختلاف إنما هو فى الماهية الحقيقية والمفهوم لا يجب أن يكون ماهية حقيقية بل قد يكون أمرا مركبا من أمور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا فى مفهوم الطرفين مع كونه فى أحد المفهومين أشد وأقوى ألا ترى أن السواد جزء من مفهوم الأسود أعنى المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف (وإما غير داخل) عطف على إما داخل (كما مر) من استعارة الأسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك لظهور أن الشجاعة عارض للأسد لا داخل فى مفهومه ، وكذا التهلل للشمس (وأيضا) للاستعارة تقسيم آخر باعتبار الجامع وهو أنها (إما عامية وهى المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت أسداً يرمى ، أو خاصية وهي الغريبة) أى التى لا يطلع عليها إلا الخاصة الذين أوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة (والغرابة قد تكون فى نفس الشبه) بأن يكون تشبيها فيه نوع غرابة (كما فى قوله) فى وصف الفرس بأنه مؤدب وأنه إذا نزل صاحبه عنه وألقى عنانه فى قربوس سرجه وقف مكانه إلى أن يعود إليه (وإذا احتبى قربوسه) أى مقدم سرجه (بعنانه * علك الشكيم إلى انصراف الزائر) الشكيم والشكيمة هى الحديدة المعترضة فى فم الفرس ، وأراد بالزائر نفسه ، شبه هيئة وقوع العنان فى موقعه من قربوس السرج ممتدا إلى جانبى

وَقَدْ تَحْصُلُ بِتَصَرُّفٍ فِى الْعَامِّيَّةِ ، كَمَا فِى قَوْلِهِ :

* وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ الْمَطِىِّ الْأَبَاطِحُ *

إِذَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَى الْأَبَاطِحِ دُونَ الْمَطِىِّ، أَوْ أَعْنَاقِهَا، وَأُدْخِلَ الْأَعْنَاقُ فِى السَّيْرِ . وَبِاعْتِبَارِ الثَّلَاثَةِ سِتَّةُ أَقْسَامٍ ، لِأَنَّ الطَّرَفَيْنِ إِنْ كَانَا حِسِّيَّيْنِ ، فَالْجَامِعُ إِمَّا حِسِّىٌّ نَحْوُ : فَأَخْرَجَ لَهُمْ

فم الفرس بهيئة وقوع الثوب فى موقعه من ركبتى المحتبى ممتدا إلى جانبى ظهره ثم استعار الاختباء وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره لوقوع العنان فى قربوس السرج فجاءت الإستعارة غريبة لغرابة الشبه (وقد تحصل) أى الغرابة (بتصرف فى) الاستعارة (العامية كما فى قوله) :

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا (وسالت بأعناق المطى الأباطح)

جمع أبطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى ، استعار سيلان السيول الواقعة فى الأباطح لسير الإبل سيراً حثيثا فى غاية السرعة المشتملة على لين وسلامة والشبه فيها ظاهر عامى لكن قد تصرف فيه بما أفاد اللطف والغرابة (إذا أسند الفعل) أعنى سالت (إلى الأباطح دون المطى أو أعناقها) حتى أفاد أنه امتلأت الأباطح من الإبل كما فى قوله تعالى ـ واشتعل الرأس شيبا ـ (وأدخل الأعناق فى السير) لأن السرعة والبطء فى سير الإبل يظهران غالبا فى الأعناق ويتبين أمرهما فى الهوادى وسائر الأجزاء تستند إليها فى الحركة وتتبعها فى الثقل والخفة (و) الاستعارة (باعتبار الثلاثة) المستعار منه والمستعار له والجامع (ستة أقسام) لأن المستعار منه والمستعار له إما حسيان أو عقليان أو المستعار منه حسى والمستعار له عقلى أو بالعكس فتصير أربعة والجامع فى الثلاثة الأخيرة عقلى لا غير لما سبق فى التشبيه لكنه فى القسم الأول إما حسى أو عقلى أو مختلف تصير ستة ، وإلى هذا أشار بقوله (لأن الطرفين إن كانا حسيين فالجامع إما حسى نحو) قوله تعالى (فأخرج لهم

عِجْلًا، فَإِنَّ الْمُسْتَعَارَ مِنْهُ وَلَدُ الْبَقَرَةِ، وَالْمُسْتَعَارَ لَهُ الْحَيَوَانُ الَّذِى خَلَقَهُ اللهُ تَعَالَى مِنْ حُلِىِّ الْقِبْطِ، وَالْجَامِعُ لَهُمَا الشَّكْلُ، وَالْجَمِيعُ حِسِّىٌّ. وَإِمَّا عَقْلِىٌّ نَحْوُ: وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِنَّ الْمُسْتَعَارَ مِنْهُ كَشْطُ الْجِلْدِ عَنْ نَحْوِ الشَّاةِ، وَالْمُسْتَعَارَ لَهُ كَشْفُ الضَّوْءِ عَنْ مَكَانِ اللَّيْلِ، وَهُمَا حِسِّيَّانِ. وَالْجَامِعُ مَا يُعْقَلُ مِنْ تَرَتُّبِ أَمْرٍ عَلَى آخَرَ،

عجلا) جسدا له خوار (فإن المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيون الذى خلقه الله تعالى من حلى القبط) التى سبكتها نار السامرى عند إلقائه فى تلك الحلى التربة التى أخذها من موطىء فرس جبريل عليه السلام (والجامع لهما الشكل) فإن ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة (والجميع) من المستعار منه والمستعار له والجامع (حسى) أى مدرك بالبصر (وإما عقلى نحو : ـ وآية لهم الليل نسلخ منه النهار ـ فإن المستعار منه) معنى السلخ وهو (كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل) وهو موضع إلقاء ظله (وهما حسيان . والجامع ما يعقل من ترتب أمر على آخر) أى حصوله عقيب حصوله دائما أو غالبا كترتب ظهور اللحم على الكشط وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل والترتب أمر عقلى ، وبيان ذلك أن الظلمة هى الأصل والنور طارىء عليها يسترها بضوئه فإذا غربت الشمس فقد سلخ النهار عن الليل أى كشط وأزيل كما يكشف الشىء عن الشىء الشىء الطارىء عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار بمنزلة ظهور المسلوخ بعد سلخ إهابه عنه وحينئذ صح قوله تعالى ـ فإذا هم مظلمون ـ لأن الواقع عقيب إذهاب الضوء عن مكان الليل هو الإظلام ، وأما على ماذكر فى المفتاح من أن المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل ففيه إشكال لأن الواقع بعده إنما هو الإبصار دون الإظلام ، وحاول بعضهم التوفيق بين الكلامين بحمل كلام صاحب المفتاح على القلب أى

وَإمَّا مُخْتَلِفٌ كَقَوْلِكَ : رَأيْتُ شَمْسًا وَأنتَ تُرِيدُ إنْسَانًا كَالشَّمْسِ فِى حُسْنِ الطَّلْعَةِ ، وَنَبَاهَةِ الشَّأنِ ، وَإلاَّ فَهُمَا: إمَّا عَقْلِيَّانِ نَحْوُ: مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا ، فَإنَّ الْمُسْتَعَارَ مِنْهُ الرُّقَادُ ،

ظهور ظلمة الليل من النهار أو بأن المراد من الظهور التميز أو بأن الظهور بمعنى الزوال كما فى قول الحماسى : * وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر * وفى قول أبى ذؤيب : * وتلك شكاة ظاهر عنك عارها * أى زائل ، وذكر العلامة فى شرح المفتاح أن السلخ قد يكون بمعنى النزع مثل سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الإخراج نحو سلخت الشاة عن الإهاب ، فذهب صاحب المفتاح إلى الثانى وصح قوله تعالى — فإذا هم مظلمون — بالفاء لأن التراخى وعدمه مما يختلف باختلاف الأمور والعادات وزمان النهار وإن توسط بين إخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم شأن دخول الظلام بعد إضاءة النهار ، وكونه مما ينبغى أن لا يحصل إلا فى أضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كأنه يفاجئهم عقيب إخراج النهار من الليل بلا مهلة ، وعلى هذا حسن إذا المفاجأة كما يقال أخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل ، ولو جعلنا السلخ بمعنى النزع وقلنا نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام لم يستقم أو لم يحسن كما إذاقلنا كسرت الكوز ففاجأه الانكسار (وإما مختلف) بعضه حسى وبعضه عقلى (كقولك : رأيت شمسا ، وأنت تريد إنسانا كالشمس فى حسن الطلعة) وهو حسى (ونباهة الشأن) وهى عقلية (وإلا) عطف على قوله إن كانا حسيين أى وإن لم يكن الطرفان حسيين (فهما) أى الطرفان (إما عقليان نحو) قوله تعالى (من بعثنا من مرقدنا — فإن المستعار منه الرقاد) أى النوم على أن يكون المرقد مصدراً ميميا وتكون الاستعارة أصلية أو على أنه بمعنى المكان إلا أنه اعتبر التشبيه فى المصدر لأن المقصود بالنظر فى اسم المكان

وَالْمُسْتَعَارُ لَهُ الْمَوْتُ، وَالْجَامِعُ عَدَمُ ظُهُورِ الْفِعْلِ، وَالْجَمِيعُ عَقْلِيٌّ . وَإِمَّا مُخْتَلِفَانِ وَالْحِسِّيُّ هُوَ الْمُسْتَعَارُ مِنْهُ ، نَحْوُ : فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ، فَإِنَّ الْمُسْتَعَارَ مِنْهُ كَسْرُ الزُّجَاجَةِ، وَهُوَ حِسِّيٌّ ،وَالْمُسْتَعَارُ لَهُ التَّبْلِيغُ وَالْجَامِعُ التَّأْثِيرُ، وَهُمَا عَقْلِيَّانِ، وَإِمَّا عَكْسُ ذَلِكَ ، نَحْوُ: إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ ، فَإِنَّ الْمُسْتَعَارَ لَهُ كَثْرَةُ الْمَاءِ، وَهُوَ حِسِّيٌّ ،وَالْمُسْتَعَارُ مِنْهُ التَّكَبُّرُ، وَالْجَامِعُ الِاسْتِعْلَاءُ الْمُفْرِطُ وَهُمَا عَقْلِيَّانِ. وَبِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ قِسْمَانِ: لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ اسْمَ جِنْسٍ، فَأَصْلِيَّةٌ كَأَسَدٍ وَقَتْلٍ

وسائر المشتقات إنما هو المعنى القائم بالذات لانفس الذات واعتبار التشبيه فى المقصود الأهم أولى ، وستسمع لهذا زيادة تحقيق فى الاستعارة التبعية (والمستعار له الموت ، والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلى) وقيل عدم ظهور الأفعال فى المستعار له أعنى الموت أقوى ومن شرط الجامع أن يكون فى المستعار أقوى فالحق أن الجامع هو البعث الذى هو فى النوم أظهر وأشهر وأقوى لكونه مما لاشبهة فيه لأحد وقرينة الاستعارة هى كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله — هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون — (وإما مختلفان) أى أحد الطرفين حسى والآخر عقلى (والحسى هو المستعار منه نحو : فاصدع بما تؤمر ، فإن المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسى والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان) والمعنى أبن الأمر إبانة لا تنمحى كما لايلتئم صدع الزجاج (وإما عكس ذلك) أى الطرفان مختلفان والحسى هو المستعار له (نحو) قوله تعالى (إنا لما طغى الماء حملناكم فى الجارية — فإن المستعار له كثرة الماء وهو حسى والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان ؛ و) الاستعارة (باعتبار اللفظ) المستعار (قسمان لأنه) أى اللفظ المستعار (إن كان اسم جنس) حقيقة أو تأويلا كما فى الأعلام المشتهرة بنوع وصفية (فأصلية) أى فالاستعارة أصلية (كأسد) إذا استعير للرجل الشجاع (وقتل) إذا استعير للضرب

وَإلاَّ فَتَبَعِيَّةٌ ، كَالفِعْلِ ، وَمَا اشْتُقَّ مِنهُ ، وَالحَرْفِ ، فَالتَّشْبِيهُ فى الأوَّلَيْنِ لِمَعْنَى المَصْدَرِ ، وَفى الثَّالِثِ لِمُتَعَلَّقِ مَعْنَاهُ ،

الشديد الأول اسم عين والثانى اسم معنى (وإلا فتبعية) أى وإن لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية (كالفعل وما اشتق منه) مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغير ذلك (والحرف) وإنما كانت تبعية لأن الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه أى بكونه مشاركا للمشبه به فى وجه التشبه وإنما يصلح للموصوفية الحقائق أى الأمور المتقررة الثابتة كقولك جسم أبيض وبياض صاف دون معانى الأفعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان فى مفهوم الأفعال وعروضه للصفات ودون الحروف وهو ظاهر كذا ذكروه . وفيه بحث لأن هذا الدليل بعد استقامته لا يتناول اسم الزمان والمكان والآلة لأنها تصلح للموصوفية ، وهم أيضا صرحوا بأن المراد بالمشتقات هو الصفات دون أسماء الزمان والمكان والآلة فيجب أن تكون الاستعارة فى اسم الزمان ونحوه أصلية بأن يقدر التشبيه فى نفسه لا فى مصدره وليس كذلك القطع بأنا إذا قلنا هذا مقتل فلان للموضع الذى ضرب فيه ضربا شديدا ومرقد فلان لقبره فإن المعنى على تشبيه الضرب بالقتل والموت بالرقاد وأن الاستعارة فى المصدر لا فى نفس المكان بل التحقيق أن الاستعارة فى الأفعال وجميع المشتقات التى يكون القصد بها إلى المعانى القائمة بالذوات تبعية لأن المصدر الدال على المعنى القائم بالذات هو المقصود الأهم الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه وإلا لذكرت الألفاظ الدالة على نفس الذوات دون ما يقوم بها من الصفات (فالتشبيه فى الأولين) أى فى الفعل وما يشتق منه (لمعنى المصدر وفى الثالث) أى الحرف (لمتعلق معناه) أى لما تعلق به معنى الحرف ؛ قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر بها

كالمجرورِ في: زيدٌ في نعمةٍ ، فيقدَّرُ في: نطقتِ الحالُ ، والحالُ ناطقةٌ بكذا ، للدلالةِ بالنطقِ، وفي لامِ التعليلِ نحوُ: فالتقطهُ آلُ فرعونَ ليكونَ لهم عدوًا وحزنًا ، للعداوةِ والحزنِ بعدَ الالتقاطِ ، بعلّتهِ الغائيةِ ،

عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف وإلا لما كانت حروفا بل أسماء لأن الاسمية والحرفية إنما هي باعتبار المعنى وإنما هي متعلقات لمعانيها أي إذا أفادت هذه الحروف معاني ترجع تلك المعاني إلى هذه بنوع استلزام لا مطابقة ، فقول المصنف في تمثيل متعلق معنى الحروف (كالمجرور في: زيد في نعمة) ليس بصحيح وإذا كان التشبيه لمعنى المصدر ولمتعلق معنى الحرف (فيقدر) التشبيه (في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق) أي يجعل دلالة الحال مشبها ونطق الناطق مشبها به ووجه الشبه إيضاح المعنى وإيصاله إلى الذهن ثم يستعار للدلالة لفظ النطق ثم يشتق من النطق المستعار الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل والصفة تبعية وإن أطلق النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه بل باعتبار أن الدلالة لازمة له يكون مجازا مرسلا ، وقد عرفت أنه لا امتناع في أن يكون اللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد استعارة ومجازا مرسلا باعتبار العلاقتين (و) يقدر التشبيه (في لام التعليل نحو) قوله تعالى (فالتقطه) أي موسى عليه السلام (آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة) أي يقدر تشبيه العداوة (والحزن) الحاصلين (بعد الالتقاط بعلته) أي علة الالتقاط (الغائية) كالمحبة والتبني في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه أن يستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور ، وهذا الطريق مأخوذ من كلام صاحب الكشاف ومبني على أن متعلق معنى اللام هو المجرور على ما سبق ، لكنه غير مستقيم على مذهب المصنف في

وَمَدَارُ قَرِينَتِهَا فِى الأَوَّلِينَ عَلَى الفَاعِلِ ، نَحْوُ : نَطَقَتِ الحَالُ ، أَوِ المَفْعُولِ نَحْوُ :

* قَتَلَ البُخْلَ وَأَحْيَا السَّمَاحَا *

وَنَحْوُ : * نَقْرِيهِمْ لِهْذَمِيَّاتٍ نَقُدُّ بِهَا *

أَوِ المَجْرُورِ نَحْوُ : فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ .

الاستعارة المصرحة لأن المتروك يجب أن يكون هو المشبه سواء كانت الاستعارة أصلية أو تبعية ، وعلى هذا الطريق المشبه أعنى العداوة والحزن مذكور لا متروك ، بل تحقيق استعارة التبعية ههنا أنه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل فى المشبه اللام الموضوعة للمشبه به أعنى ترتب علة الالتقاط الغائية عليه فجرت الاستعارة أولا فى العلية والغرضية وبتبعيتها فى اللام كما مر فى نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الأسد حيث استعيرت لما يشبه العلية وصار متعلق معنى اللام هو العلية والغرضية لا المجرور على ما ذكره المصنف سهوا ، وفى هذا المقام زيادة تحقيق أوردها فى الشرح (ومدار قرينتها) أى قرينة الاستعارة التبعية (فى الأولين) أى فى الفعل وما يشتق منه (على الفاعل نحو نطقت الحال) بكذا فإن النطق الحقيقى لا يسند إلى الحال (أو المفعول نحو)

جمع الحق لنا فى إمام (قتل البخل وأحيا السماحا)

فإن القتل والإحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود (ونحو : نقريهم لهذميات نقد بها) ما كان خاط عليهم كل زراد . اللهذم من الأسنة : القاطع فأراد بلهذميات طعنات منسوبة إلى الأسنة القاطعة أو أراد نفس الأسنة والنسبة للمبالغة كأحمرى والقد القطع وذرد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثانى أعنى لهذميات قرينة على أن نقريهم استعارة (أو المجرور نحو) قوله تعالى (فبشرهم بعذاب أليم) فإن ذكر العذاب قرينة على أن بشر استعارة تبعية تهكمية ، وإنما قال ومدار قرينتها على كذا لأن القرينة لاتنحصر فيما ذكر بل قد تكون حالية

وَبِاعْتِبَارٍ آخَرَ ثَلاَثَةُ أَقْسَامٍ : مُطْلَقَةٌ، وَهِيَ مَا لَمْ تَقْتَرِنْ بِصِفَةٍ، وَلاَ تَفْرِيعٍ. وَالْمُرَادُ الْمَعْنَوِيَّةُ ، لاَ النَّعْتُ النَّحْوِيُّ ، وَمُجَرَّدَةٌ ، وَهِيَ مَا قُرِنَ بِمَا يُلاَئِمُ الْمُسْتَعَارَ لَهُ ، كَقَوْلِهِ :

غَمْرُ الرِّدَاءِ إِذَا تَبَسَّمَ ضَاحِكاً ... غَلِقَتْ لِضِحْكَتِهِ رِقَابُ الْمَالِ

وَمُرَشَّحَةٌ ، وَهِيَ مَا قُرِنَ بِمَا يُلاَئِمُ الْمُسْتَعَارَ مِنْهُ ، نَحْوُ : أُولٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ ، وَقَدْ يَجْتَمِعَانِ

كقولك : قتلت زيدا إذا ضربته ضربا شديدا (و) للاستعارة (باعتبار آخر) غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ (ثلاثة أقسام) لأنها إما أن لا تقترن بشيء يلائم المستعار له أو المستعار منه أو تقترن بما يلائم المستعار له أو تقترن بما يلائم المستعار منه . الأول (مطلقة ، وهى ما لم تقترن بصفة ولا تفريع) أى تفريع كلام مما يلائم المستعار له أو المستعار منه نحو عندى أسد (والمراد) بالصفة (المعنوية) التى هى معنى قائم بالغير (لا النعت النحوى) الذى هو أحد التوابع (و) الثانى (مجردة ، وهى ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله : غمر الرداء) أى كثير العطاء ، استعار الرداء للعطاء لأنه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ، ثم وصفه بالغمر الذى يناسب العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام أعنى قوله (إذا تبسم ضاحكا) أى شارعا فى الضحك آخذا فيه ، وتمامه (غلقت لضحكته رقاب المال) أى إذا تبسم غلقت رقاب أمواله فى أيدى السائلين ، يقال غلق الرهن فى يد المرتهن إذا لم يقدر على انفكاكه (و) الثالث (مرشحة وهى ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو قوله تعالى أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم) استعير الاشتراء للاستبدال والاختيار ، ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة (وقد يجتمعان) أى التجريد والترشيح

كَقَوْلِهِ :

لَدَى أَسَدٍ شَاكِى السِّلَاحِ مُقَذَّفٍ لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّمِ

وَالتَّرْشِيحُ أَبْلَغُ ، لِاشْتِمَالِهِ عَلَى تَحْقِيقِ المُبَالَغَةِ ، وَمَبْنَاهُ عَلَى تَنَاسِى التَّشْبِيهِ حَتَّى أَنَّهُ يُبْنَى عَلَى عُلُوِّ قَدْرِهِ مَا يُبْنَى عَلَى عُلُوِّ المَكَانِ كَقَوْلِهِ :

وَيَصْعَدُ حَتَّى يَظُنَّ الجَهُولُ بِأَنَّ لَهُ حَاجَةً فِى السَّمَاء

(كقوله : لدى أسد شاكى السلاح) هـذا تجريد لأنه وصف بما يلائم المستعار له أعنى الرجل الشجاع (مقذف * له لبد أظفاره لم تقلم) هذا ترشيح لأن هذا الوصف مما يلائم المستعار منه أعنى الأسد الحقيقى ، واللبد جمع اللبدة وهى ماتلبد من شعر الأسد على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع (والترشيح أبلغ) من الإطلاق والتجريد ومن جمع التجريد والترشيح (لاشتماله على تحقيق المبالغة) فى التشبيه لأن فى الاستعارة مبالغة فى التشبيه فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية له (ومبناه) أى مبنى الترشيح (على تناسى التشبيه) وادعاء أن المستعار له نفس المستعار منه لاشىء شبيه به (حتى أنه يبنى على علو قدره) الذى يستعار له علو المكان (مايبنى على علو المكان كقوله :

ويصعد حتى يظن الجهول بأن له حاجة فى السماء)

استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء فى مدارج الكمال ثم بنى عليه مايبنى على علو المكان والارتقاء إلى السماء من ظن الجهول أن له حاجة فى السماء وفى لفظ الجهول زيادة مبالغة فى المدح لما فيه من الإشارة إلى أن هذا إنما يظنه الجهول ، وأما العاقل فيعرف أنه لاحاجة له فى السماء لاتصافه بسائر الكمالات ، وهذا المعنى مما خفى على بعضهم فتوهم أن فى البيت تقصيرا فى وصف علوه حيث أثبت هذا الظن للكامل الجهل بمعرفة

وَنحوُهُ : مَا مَرَّ مِنَ التَّعجُّبِ ، وَالنَّهْيِ عَنْهُ ، وَإِذَا جَازَ الْبِناءُ عَلَى الْفَرْعِ مَعَ الِاعْتِرَافِ بِالْأَصْلِ ، كما في قَوْلِهِ :

هِيَ الشَّمْسُ مَسْكَنُهَا فِى السَّماءِ فَعَزِّ الْفُؤَادَ عَزَاءً جَمِيلاً
فَلَنْ تَسْتَطِيعَ إِلَيْهَا الصُّعُودَا وَلَنْ تَسْتَطِيعَ إِلَيْكَ النُّزُولَا

فَمَعَ جَحْدِهِ أَوْلَى .

الأشياء (ونحوه) أى مثل البناء على علو القدر ما بنى على علو المكان لتناسى التشبيه (مامر من التعجب) فى قوله :

قامت تظللنى ومن عجب شمس تظللنى من الشمس

(والنهى عنه) أى عن التعجب فى قوله :

لاتعجبوا من بلا غلالته قد زر أزراره على القمر

إذ لو لم يقصد تناسى التشبيه وإنكاره لما كان للتعجب والنهى عنه جهة على ما سبق ، ثم أشار إلى زيادة تقرير لهذا الكلام فقال (وإذا جاز البناء على الفرع) أى المشبه به (مع الاعتراف بالأصل) أى المشبه ، وذلك لأن الأصل فى التشبيه وإن كان هو المشبه به من جهة أنه أقوى وأعرف إلا أن المشبه هو الأصل من جهة أن الغرض يعود إليه وأنه المقصود فى الكلام بالنفى والإثبات (كما فى قوله : هى الشمس مسكنها فى السماء * فعز) أمر من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر (الفؤاد عزاء جميلا . فلن تستطيع) أنت (إليها) أى إلى الشمس (الصعودا * ولن تستطيع) الشمس (إليك النزولا) والعامل فى إليها وإليك هو المصدر بعدهما إن جوزنا تقديم الظرف على المصدر وإلا فمحذوف يفسره الظاهر ، فقوله هى الشمس تشبيه لا استعارة وفى التشبيه اعتراف بالمشبه ومع ذلك فقد بنى الكلام على المشبه به أعنى الشمس وهو واضح ، فقوله وإذا جاز البناء شرط جوابه قوله (فمع جحده) أى جحد الأصل كما فى الإستعارة البناء على الفرع (أولى) بالجواز لأنه قد طوى فيه ذكر المشبه أصلا وجعل

وَأَمَّا الْمُرَكَّبُ ، فَهُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِيمَا شُبِّهَ بِمَعْنَاهُ الْأَصْلِيِّ تَشْبِيهَ التَّمْثِيلِ لِلْمُبَالَغَةِ ، كَمَا يُقَالُ لِلْمُتَرَدِّدِ فِى أَمْرٍ : إِنِّى أَرَاكَ تُقَدِّمُ رِجْلًا وَتُؤَخِّرُ أُخْرَى وَهٰذَا التَّمْثِيلُ عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِعَارَةِ ، وَقَدْ يُسَمَّى التَّمْثِيلَ مُطْلَقًا ،

الكلام خلوا عنه ونقل الحديث إلى المشبه به ، وقد وقع فى بعض أشعار العجم النهى عن التعجب مع التصريح بأداة التشبيه ، وحاصله لا تعجبوا من قصر ذوائبه فإنها كالليل ووجهه كالربيع والليـــل فى الربيع مائل إلى القصر ، وفى هذا المعنى من الغرابة والملاحة بحيث لايخفى (وأما) المجاز (المركب فهو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلى) أى بالمعنى الذى يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة (تشبيه التمثيل) وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة فى المفرد (للمبالغة) فى التشبيه (كما يقال للمتردد فى أمر : إنى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى) شبه صورة تردده فى ذلك الأمر بصورة تردده من قام ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لايريد فيؤخر أخرى ، فاستعمل فى الصورة الأولى الكلام الدال بالمطابقة على الصورة الثانيـة ووجـه الشبه وهو الإقدام تارة والإحجام أخرى منتزع من عدة أمور كما ترى (وهذا) المجاز المركب يسمى (التمثيل) لكون وجهه منتزعا من متعدد (على سبيل الاستعارة) لأنه قد ذكر فيه المشبه به وأريد المشبه كما هو شأن الاستعارة (وقد يسمى التمثيل مطلقا) من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بأنه يقال له تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلى ، وفى تخصيص المجاز المركب بالاستعارة نظر لأنه كما أن المفردات موضوعة بحسب الشخص فالمركبات موضوعة بحسب النوع فإذا استعمل المركب فى غير ما وضع له فلا بد من أن يكون ذلك لعلاقة فإن كانت هى المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة وهو كثير فى

وَمَتَى فَشَا اسْتِعْمَالُهُ كَذَلِكَ سُمِّيَ مَثَلاً ، وَلِهَذَا لَا تُغَيَّرُ الأَمْثَالُ .

« فَصْلٌ » قَدْ يُضْمَرُ التَّشْبِيهُ فِي النَّفْسِ ، فَلَا يُصَرَّحُ بِشَيْءٍ مِنْ أَرْكَانِهِ سِوَى الْمُشَبَّهِ ، وَيُدَلُّ عَلَيْهِ بِأَنْ يُثْبَتَ لِلْمُشَبَّهِ أَمْرٌ يَخْتَصُّ بِالْمُشَبَّهِ بِهِ ، فَيُسَمَّى التَّشْبِيهُ اسْتِعَارَةً بِالْكِنَايَةِ ، أَوْ مَكْنِيًّا عَنْهَا ،

الكلام كالجمل الخبرية التى لم تستعمل فى الإخبار (ومتى فشا استعماله) أى المجاز المركب (كذلك) أى على سبيل الاستعارة (يسمى مثلا ، ولهذا) أى ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة (لاتغير الأمثال) لأن الاستعارة يجب أن تكون لفظ المشبه به المستعمل فى المشبه ، فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا ، ولهذا لا يلتفت فى الأمثال إلى مضاربها تذكيرا وتأنيثا وإفراداً وتثنية وجمعا بل إنما ينظر إلى مواردها كما يقال للرجل : بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لأنه فى الأصل لامرأة .

فصل : فى بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية

ولما كانتا عند المصنف أمرين معنويين غير داخلين فى تعريف المجاز أورد لهما فصلا على حدة ليستوفى المعانى التى يطلق عليها لفظ الاستعارة فقال : (قد يضمر التشبيه فى النفس فلا يصرح بشىء من أركانه سوى المشبه) وأما وجوب ذكر المشبه به فإنما هو فى التشبيه المصطلح عليه ، وقد عرفت أنه غير الاستعارة بالكناية (ويدل عليه) أى على ذلك التشبيه المضمر فى النفس (بأن يثبت للمشبه أمر يختص بالمشبه به) من غير أن يكون هناك أمر متحقق حسا أو عقلا يطلق عليه اسم ذلك الأمر (فيسمى التشبيه) المضمر فى النفس (استعارة بالكناية أو مكنيا عنها) أما الكناية فلأنه لم يصرح به بل إنما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه ، وأما الاستعارة فمجرد تسمية خالية

وَإِثْبَاتُ ذَلِكَ الأَمْرِ لِلْمُشَبَّهِ اسْتِعَارَةً تَخْيِيلِيَّةً ، كَمَا فِى قَوْلِ الْهُذَلِىِّ :

وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَاتَنْفَعُ

شَبَّهَ الْمَنِيَّةَ بِالسَّبُعِ فِى اغْتِيَالِ النُّفُوسِ بِالْقَهْرِ وَالْغَلَبَةِ ، مِنْ غَيْرِ تَفْرِقَةٍ بَيْنَ نَفَّاعٍ وَضَرَّارٍ ، فَأَثْبَتَ لَهَا الأَظْفَارَ ، الَّتِى لَا يَكْمُلُ ذَلِكَ فِيهِ بِدُونِهَا

وَكَمَا فِى قَوْلِ الآخَرِ :

وَلَئِنْ نَطَقْتُ بِشُكْرِ بِرِّكَ مُفْصِحًا فَلِسَانُ حَالِى بِالشِّكَايَةِ أَنْطَقُ

شَبَّهَ الْحَالَ بِإِنْسَانٍ مُتَكَلِّمٍ فِى الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَقْصُودِ ، فَأَثْبَتَ لَهَا اللِّسَانَ الَّذِى بِهِ قِوَامُهَا فِيهِ ،

عن المناسبة (و) يسمى (إثبات ذلك الأمر) المختص بالمشبه به (للمشبه استعارة تخييلية) لأنه قد استعير للمشبه ذلك الأمر الذى يختص المشبه به ، وبه يكون كمال المشبه به وقوامه فى وجه الشبه لتخيل أن المشبه من جنس المشبه به (كما فى قول الهذلى : وإذا المنية أنشبت) أى علقت (أظفارها *

ألفيت كل تميمة لاتنفع) التميمة الخرزة التى تجعل معاذة أى تعويذا أى إذا علق الموت مخلبه فى شىء ليذهب به بطلت عنده الحيل (شبه) الهذلى فى نفسه (المنية بالسبع فى اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار) ولا رقة لمرحوم ولا بقيا على ذى فضيلة (فأثبت لها) أى للمنية (الأظفار التى لا يكمل ذلك) الاغتيال (فيه) أى فى السبع (بدونها) تحقيقا للمبالغة فى التشبيه ، فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية وإثبات الأظفار لها استعارة تخييلية (وكما فى قول الآخر :

ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالى بالشكاية أنطق

شبه الحال بإنسان متكلم فى الدلالة على المقصود) وهو استعارة بالكناية (فأثبت لها) أى للحال (اللسان الذى به قوامها) أى قوام الدلالة (فيه) أى

وَكَذَا قَوْلُ زُهَيْرٍ :

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ . . . .

فى الإنسان المتكلم ، وهذا الإثبات استعارة تخييلية . فعلى هذا كل من لفظى الأظفار والمنيـة حقيقـة مستعملة فى معناها الموضوع له وليس فى الكلام مجاز لغوى ، والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية فعلان من أفعال المتكلم متلازمان إذ التخييلية يجب أن تكون قرينة للمكنية ألبتة والمكنية يجب أن تكون قرينتها تخييلية ألبتة فمثل قولنا أظفار المنية المشبهة بالسبع أهلكت فلانا يكون ترشيحا للتشبيه كما أن أطولكن فى قوله عليه الصلاة والسلام « أسرعكن لحوقا بى أطولكن يدا » أى نعمة ترشيح للمجاز ، هذا ولكن تفسير الاستعارة بالكناية بما ذكره المصنف شىء لا مستند له فى كلام السلف ولا هو مبنى على مناسبة لغوية ومعناها المأخوذ من كلام السلف هو أن لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا أظفار المنيـة استعارة السبع للمنية كاستعارة الأسد للرجل الشجاع إلا أنا لم نصرح بذكر المستعار أعنى السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه وهو الأظفار لينتقل منـه إلى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغـير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية . قال صاحب الكشاف إن من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشىء المستعار ثم يرمزوا إليه بذكر شىء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس أقرانه ، ففيه تنبيه على أن الشجاع أسد هذا كلامه وهو صريح فى أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز إليه بذكر لوازمه ، وسيجىء الكلام على ما ذكره السكاكى (وكذا قول زهير : صحا) أى سلا مجازا من الصحو خلاف السكر (القلب عن سلمى وأقصر باطله) يقال أقصر عن الشىء إذا أقلع عنه أى تركه وامتنع عنه

. . . . وَعُرِّىَ أَفْرَاسَ الصِّبَا وَرَوَاحِلُهُ

أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّهُ تَرَكَ مَا كَانَ يَرْتَكِبُهُ زَمَنَ الْمَحَبَّةِ مِنَ الْجَهْلِ ، وَأَعْرَضَ عَنْ مُعَاوَدَتِهِ ، فَبَطَلَتْ آلَاتُهُ ، فَشَبَّهَ الصِّبَا بِجِهَةٍ مِنْ جِهَاتِ الْمَسِيرِ كَالْحَجِّ ، وَالتِّجَارَةِ ، قَضَى مِنْهَا الْوَطَرَ ، فَأُهْمِلَتْ آلَاتُهَا ، فَأَثْبَتَ لَهُ الْأَفْرَاسَ وَالرَّوَاحِلَ ، فَالصِّبَا مِنَ الصَّبْوَةِ بِمَعْنَى الْمَيْلِ إِلَى الْجَهْلِ وَالْفُتُوَّةِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْأَفْرَاسِ وَالرَّوَاحِلِ ، دَوَاعِيَ النُّفُوسِ وَشَهَوَاتِهَا ، وَالْقُوَى الْحَاصِلَةَ لَهَا فِى اسْتِيفَاءِ اللَّذَاتِ ، أَوِ الْأَسْبَابَ الَّتِى قَلَّمَا تَأْخُذُ فِى اتِّبَاعِ الْغَىِّ إِلَّا أَوَانَ

أى امتنع باطله عنه وتركه بحالة (وعرى أفراس الصبا ورواحله . أراد) زهير (أن يبين أنه ترك ماكان يرتكبه زمن المحبة من الجهل) والغى (وأعرض عن معاودته فبطلت آلاته) الضمير فى معاودته وآلاته لما كان يرتكبه (فشبه) زهير فى نفسه (الصبا بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها) أى من تلك الجهة (الوطر فأهملت آلاتها) ووجه الشبه الإشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولامحترز عن معركة ، وهذا التشبيه المضمر فى النفس استعارة بالكناية (فأثبت له) أى للصبا بعض مايخص تلك الجهة أعنى (الأفراس والرواحل) التى بها قوام جهة المسير والسفر فإثبات الأفراس والرواحل استعارة تخييلية (فالصبا) على هذا التقدير (من الصبوة بمعنى الميل إلى الجهل والفتوة) يقال صبا يصبو صبوة وصبوا أى مال إلى الجهل والفتوة كذا فى الصحاح لا من الصباء بالفتح والمد يقال صبى صباء مثل سمع سماعا أى لعب مع الصبيان (ويحتمل أنه) أى زهيرا (أراد بالأفراس والرواحل دواعى النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها فى إستيفاء اللذات ، أو) أراد بها (الأسباب التى قلما تأخذ فى اتباع الغى إلا أوان

الصِّبَا ، فَتَكُونُ الِاسْتِعَارَةُ تَحْقِيقِيَّةً .

« فَصْلٌ » : عَرَّفَ السَّكَّاكِيُّ الحَقِيقَةَ اللُّغَوِيَّةَ بِالْكَلِمَةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِيمَا وُضِعَتْ لَهُ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ فِي الْوَضْعِ ، وَاحْتَرَزَ بِالْقَيْدِ الْأَخِيرِ عَنِ الِاسْتِعَارَةِ عَلَى أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ ، فَإِنَّهَا مُسْتَعْمَلَةٌ فِيمَا وُضِعَتْ لَهُ بِتَأْوِيلٍ ، وَعَرَّفَ الْمَجَازَ اللُّغَوِيَّ بِالْكَلِمَةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ ،

الصبا) وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والإخوان والأعوان (فتكون الاستعارة) أى استعارة الأفراس والرواحل (تحقيقية) لتحقق معناها عقلا إذا أريد بها الدواعى ، وحسا إذا أريد بهما أسباب اتباع الغى من المال والمنال ، مثل المصنف بثلاثة أمثلة الأول ماتكون التخييلية إثبات مابه كمال المشبه به ، والثانى مايكون إثبات مابه قوام المشبه به ، والثالث مايحتمل التخييلية والتحقيقية :

فصل

فى مباحث من الحقيقة والمجاز والإستعارة بالكناية والإستعارة التخييلة : وقعت فى المفتاح مخالفة لما ذكره المصنف والكلام عليها (عرف السكاكى الحقيقة اللغوية) أى غير العقلية (بالكلمة المستعملة فيما وضعت) هى (له من غير تأويل فى الوضع ، واحترز بالقيد الأخير) وهو قوله من غير تأويل فى الوضع (عن الإستعارة على أصح القولين) وهو القول بأن الاستعارة مجاز لغوى لكونها مستعملة فى غير الموضوع له الحقيقى فيجب الإحتراز عنها ، وأما على القول بأنها مجاز عقلى واللفظ مستعمل فى معناه اللغوى فلا يصح الإحتراز عنها (فإنها) أى إنما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لأنها (مستعملة فيما وضعت له بتأويل) وهو ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين متعارفا وغير متعارف (وعرف) السكاكى (المجاز اللغوى بالكلمة المستعملة) فى غير ماهى موضوعة له بالتحقيق

فى غَيْرِ مَا وُضِعَتْ لَهُ بِالتَّحْقِيقِ فى اصْطِلَاحٍ بِهِ التَّخَاطُبُ مَعَ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ عَنْ إِرَادَتِهِ، وَأَتَى بِقَيْدِ التَّحْقِيقِ لِتَدْخُلَ الِاسْتِعَارَةُ عَلَى مَا مَرَّ، وَرُدَّ بِأَنَّ الْوَضْعَ إِذَا أُطْلِقَ، لَا يَتَنَاوَلُ الْوَضْعَ بِتَأْوِيلٍ،

استعمالا فى الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة معناها فى ذلك النوع ، وقوله بالنسبة متعلق بالغير واللام فى الغير للعهد أى المستعملة فى معنى غير المعنى الذى الكلمة الموضوعة له فى اللغة أو الشرع أو العرف غيرا بالنسبة إلى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت فى غير معناها اللغوى فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس . ولما كان قوله استعمالا فى الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها بمنزلة قولنا فى اصطلاح به التخاطب مع كون هذا أوضح وأدل على المقصود أقامه المصنف مقامه آخذا بالحاصل من كلام السكاكى فقال (فى غير ماوضعت له بالتحقيق فى اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن إرادته) أى إرادة معناها فى ذلك الاصطلاح (وأتى) السكاكى (بقيد التحقيق) حيث قال موضوعة له بالتحقيق (لتدخل) فى تعريف المجاز (الإستعارة) التى هى مجاز لغوى (على مامر) من أنها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هى فى التعريف لأنها ليست مستعملة فى غير ماوضعت له بالتأويل ، وظاهر عبارة صاحب المفتاح ههنا فاسد لأنه قال وقولى بالتحقيق احترازا عن أن لاتخرج الإستعارة وظاهر أن الإحتراز إنما هو عن خروج الإستعارة لاعن عدم خروجها فيجب أن تكون لازائدة أو يكون المعنى احترازا لئلا تخرج الإستعارة (ورد) ماذكره السكاكى (بأن الوضع) ومايشتق منه كالموضوعة مثلا (إذا أطلق لايتناول الوضع بتأويل) لأن السكاكى نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه وقال وقولى بنفسه احترازا عن المجاز المعين بإزاء معناه بقرينة ولا شك

وَبِأَنَّ التَّقْيِيدَ بِاصْطِلَاحٍ بِهِ التَّخَاطُبُ ، لَابُدَّ مِنْهُ فِى تَعْرِيفِ الْحَقِيقَةِ ،

أن دلالة الأسد على الرجل الشجاع إنما هو بالقرينة فحينئذ لا حاجة إلى تقييد الوضع فى تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفى تعريف المجاز بالتحقيق اللهم إلا أن يقصد زيادة الإيضاح لاتتميم الحد ، ويمكن الجواب بأن السكاكى لم يقصد أن مطلق الوضع بالمعنى الذى ذكره يتناول الوضع بالتأويل بل مراده أنه قد عرض للفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتأويل كما فى الإستعارة فقيده بالتحقيق ليكون قرينة على أن المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذى يستعمل فيه أحيانا وهو الوضع بالتأويل وبهذا يخرج الجواب عن سؤال آخر وهو أن يقال لو سلمنا تناول الوضع للوضع بالتأويل فلا تخرج الإستعارة أيضا لأنه يصدق عليها أنها مستعملة فى غير ماوضعت له فى الجملة أعنى الوضع بالتحقيق إذ غاية مافى الباب أن الوضع يتناول الوضع بالتحقيق والتأويل لكن لاجهة لتخصيصه بالوضع بالتأويل فقط حتى تخرج الإستعارة البتة (و) رد أيضا ماذكره (بأن التقييد بإصطلاح به التخاطب) أو مايؤدى معناه كما لابد منه فى تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلاة إذا استعمله الشارع فى الدعاء مجازاً كذلك (لابد منه فى تعريف الحقيقة) أيضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لأنه مستعمل فيما وضع له فى الجملة وإن لم يكن ماوضع له فى هذا الاصطلاح ، ويمكن الجواب بأن قيد الحيثية مراد فى تعريف الأمور التى تختلف بإختلاف الإعتبارات والإضافات ولايخفى أن الحقيقة والمجاز كذلك لأن الكلمة الواحدة بالنسبة إلى المعنى الواحد قد تكون حقيقة وقد تكون مجازاً بحسب وضعين مختلفين فالمراد أن الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له من حيث إنها موضوعة له لاسيما أن تعليق الحكم بالوصف مفيد لهذا المعنى كما يقال الجواد لا يخيب سائله أى من حيث أنه جواد ، وحينئذ يخرج عن التعريف مثل لفظ الصلاة

وَقَسَّمَ الْمَجَازَ إِلَى الِاسْتِعَارَةِ وَغَيْرِهَا ، وَعَرَّفَ الِاسْتِعَارَةَ بِأَنْ تَذْكُرَ أَحَدَ طَرَفَيِ التَّشْبِيهِ وَتُرِيدَ بِهِ الْآخَرَ ، مُدَّعِيًا دُخُولَ الْمُشَبَّهِ فِي جِنْسِ الْمُشَبَّهِ بِهِ ، وَقَسَّمَهَا إِلَى الْمُصَرَّحِ بِهَا ، وَالْمَكْنِيِّ عَنْهَا ، وَعَنَى بِالْمُصَرَّحِ بِهَا أَنْ يَكُونَ

المستعمل فى عرف الشرع فى الدعاء لأن استعماله فى الدعاء ليس من حيث إنه موضوع للدعاء بل من حيث إن الدعاء جزء من الموضوع له ، وقد يجاب بأن قيد اصطلاح به التخاطب مراد فى تعريف الحقيقة لكنه اكتفى بذكره فى تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فى هذا الفن وبأن اللام فى الوضع للعهد أى الوضع الذى وقع به التخاطب فلا حاجة إلى هذا القيد وفى كليهما نظر ، واعترض أيضاً على تعريف المجاز بأنه يتناول الغلط لأن الفرس فى خذ هذا الفرس مشيراً إلى كتاب بين يديه مستعمل فى غير ما وضع له والإشارة إلى الكتاب قرينة على أنه لم يرد بالفرس معناه الحقيقى ، (وقسم) السكاكى (المجاز) اللغوى الراجع إلى معنى الكلمة المتضمن للفائدة (إلى الأستعارة وغيرها) بأنه إن تضمن المبالغة فى التشبيه فاستعارة وإلا فغير استعارة (وعرف) السكاكى (الاستعارة بأن تذكر أحد طرفى التشبيه وتريد به) أى بالطرف المذكور (الآخر) أى الطرف المتروك (مدعيا دخول المشبه فى جنس المشبه به) كما تقول فى الحمام أسد وأنت تريد به الرجل الشجاع مدعيا أنه من جنس الأسد فتثبت له ما يخص السبع المشبه به وهو اسم جنس وكما تقول أنشبت المنية أظفارها وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص السبع المشبه به وهو الأظفار ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور أو المتروك مستعاراً منه ويسمى اسم المشبه به مستعاراً ويسمى المشبه مستعاراً له (وقسمها) أى الاستعارة (إلى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح بها أن يكون)

المَذْكُورُ هُوَ المُشَبَّهُ بِهِ ، وَجَعَلَ مِنْهَا تَحْقِيقِيَّةً ، وَتَخْيِيلِيَّةً ، وَفَسَّرَ التَّحْقِيقِيَّةَ بِمَا مَرَّ ، وَعَدَّ التَّمْثِيلَ مِنْهَا ، وَرُدَّ بِأَنَّهُ مُسْتَلْزِمٌ لِلتَّرْكِيبِ المُنَافِي لِلْإِفْرَادِ ،

الطرف (المذكور) من طرفى التشبيه (هو المشبه به ، وجعل منها) أى من الاستعارة المصرح بها (تحقيقية وتخييلية) وإنما لم يقل قسمها إليهما لأن المتبادر إلى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على الجزم وهو قد ذكر قسما آخر سماه المحتمل للتحقيق والتخييل كما ذكر فى بيت زهير (وفسر التحقيقية بما مر) أى بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا أو عقلا (وعد التمثيل) على سبيل الاستعارة كما فى قولك إنى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى (منها) أى من التحقيقية حيث قال فى قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الأمثلة استعارة وصف إحدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف صورة أخرى (ورد) ذلك (بأنه) أى التمثيل (مستلزم للتركيب المنافى للافراد) فلا يصح عـــده من الاستعارة التى هى من أقسام المجاز المفرد لأن تنافى اللوازم يدل على تنافى الملزومات وإلا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم ؛ والجواب أنه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة التصريحية التحقيقية لامن الاستعارة التى هى مجاز مفرد ، وقسمة المجاز المفرد إلى الاستعارة وغـــيرها لا توجب كون كل استعارة مجازاً مفردا كقولنا الأبيض إما حيوان أو غيره والحيوان قد يكون أبيض وقد لا يكون ، على أنه لفظ المفتاح صريح فى أن المجاز الذى جعله منقسما إلى أقسام ليس هو المجاز فى المفرد المفسر بالكلمة المستعملة فى غيرما وضعت له. لأنه قد قال بعد تعريف المجاز إن المجاز عند السلف قسمان لغوى وعقلى واللغوى قسمان راجع إلى معنى الكلمة وراجع إلى حـــكم الكلمة والراجع إلى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر أن المجاز العقلى والراجع إلى حـــكم الكلمة خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور

وَفَسَّرَ التَّخْيِيلِيَّةَ بِمَا لَا تَحَقُّقَ لِمَعْنَاهُ حِسًّا، وَلَا عَقْلاً، بَلْ هُوَ صُورَةٌ وَهْمِيَّةٌ مَحْضَةٌ، كَلَفْظِ الْأَظْفَارِ فِي قَوْلِ الْهُذَلِيِّ، فَإِنَّهُ لَمَّا شَبَّهَ الْمَنِيَّةَ بِالسَّبُعِ فِي الِاغْتِيَالِ، أَخَذَ الْوَهْمُ فِي تَصْوِيرِهَا بِصُورَتِهِ، وَاخْتِرَاعِ لَوَازِمِهِ لَهَا، فَاخْتَرَعَ لَهَا مِثْلَ صُورَةِ الْأَظْفَارِ، ثُمَّ أَطْلَقَ عَلَيْهِ لَفْظَ الْأَظْفَارِ،

فيجب أن يريد بالراجع إلى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح الحصر فى القسمين . وأجيب بوجوه أخر الأول أن المراد بالكلمة اللفظ الشامل للمفرد والمركب نحو كلمة الله . والثانى أنا لا نسلم أن التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلى وهو قد يكون طرفاه مفردين كما فى قوله تعالى — مثلهم كمثل الذى استوقد نارا — الآية والثالث أن إضافة الكلمة إلى شىء أو تقييدها واقترانها بألف شىء لا يخرجها عن أن تكون كلمة فالاستعارة فى مثل إنى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى هو التقديم المضاف إلى الرجل المقترن بتأخير أخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له ، وفى الكل نظر أوردناه فى الشرح (وفسر) السكاكى الاستعارة (التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو) أى معناه (صورة وهمية محضة) لايشوبها شىء من التحقيق العقلى أو الحسى (كلفظ الأظفار فى قول الهذلى) :

وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفيت كل تميمة لا تنفع

(فإنه لما شبه المنية بالسبع فى الاغتيال أخذ الوهم فى تصويرها) أى المنية (بصورته) أى السبع (واختراع لوازمه لها) أى لوازم السبع للمنية ، وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به (فاخترع لها) أى للمنية صورة (مثل صورة الأظفار) المحققة (ثم أطلق عليه) أى على ذلك المثل أعنى الصورة التى هى مثل صورة الأظفار (لفظ الأظفار) فتكون استعارة

وَفِيهِ تَعَسُّفٌ ، وَيُخَالِفُ تَفْسِيرَ غَيْرِهِ لَهَا بِجَعْلِ الشَّيْءِ لِلشَّيْءِ ، وَيَقْتَضِى أَنْ يَكُونَ التَّرْشِيحُ تَخْيِيلِيَّةً ، لِلُزُومِ مِثْلِ مَا ذُكِرَ فِيهِ ،

تصريحية لأنه قد أطلق اسم المشبه به وهو الأظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الأظفار المحققة والقرينة إضافتها إلى المنية والتخييلية عنده قد تكون بدون الاستعارة بالكناية ، ولهذا مثل لها بنحو أظفار المنية المشبهة بالسبع فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة فى الأظفار فقط من غير استعارة بالكناية فى المنية ، وقال المصنف إنه بعيد جداً لا يوجد له مثال فى الكلام (وفيه) أى فى تفسير التخييلية بما ذكره (تعسف) أى أخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التى لايدل عليها دليل ولا تمس إليها حاجة وقد يقال إن التعسف فيه هو أنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن تسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية ، وهذا فى غاية السقوط لأنه يكفى فى التسمية أدنى مناسبة على أنهم يسمون حكم الوهم تخييلا ، ذكر فى الشفاء أن القوة المسماة بالوهم هى الرئيسة الحاكمة فى الحيوان حكما غير عقلى ولكن حكما تخييليا (ويخالف) تفسيره للتخييلية بما ذكره (تفسير غيره لها) أى غير السكاكى للتخييلية (بجعل الشيء للشيء) كجعل اليد للشمال وجعل الأظفار للمنية . قال الشيخ عبد القاهر إنه لاخلاف فى أن اليد استعارة ثم إنك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليد قد نقل عن شيء إلى شيء إذ ليس المعنى على أنه شبه شيئا باليد بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يدا ، ولبعضهم فى هذا المقام كلمات واهية بينا فسادها فى الشرح ، نعم يتجه أن يقال إن صاحب المفتاح فى هذا الفن خصوصا فى مثل هذه الاعتبارات ليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض عليه بأن ما ذكره هو مخالف لما ذكره غيره (ويقتضى) ما ذكره السكاكى فى التخييلية (أن يكون الترشيح) استعارة (تخييلية للزوم مثل ما ذكره) السكاكى فى التخييلية من إثبات صورة وهمية (فيه) أى فى الترشيح لأن فى

وَعَنَى بِالمَكْنِيِّ عَنْهَا أَنْ يَكُونَ المَذْكُورُ هُوَ المُشَبَّهَ ، عَلَى أَنَّ المُرَادَ بِالمَنِيَّةِ السَّبُعُ بِادِّعَاءِ السَّبُعِيَّةِ لَهَا ،

كل من التخييلية والترشيح إثبات بعض مايخص المشبه به للمشبه فكما أثبت للمنية التى هى المشبه مايخص السبع الذى هو المشبه به من الأظفار كذلك أثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذى هو المشبه ما يخص المشبه به الذى هو الاشتراء الحقيقى من الربح والتجارة ، فكما اعتبر هنالك صورة وهمية شبيهة بالأظفار فليعتبر ههنا أيضاً أمر وهمى شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح ليكون استعمال الربح والتجارة بالنسبة إليهما استعارتين تخييليتين إذ لافرق بينهما إلا بأن التعبير عن المشبه الذى أثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا فى التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفى الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذى هو المشبه مع أن لفظ الاشتراء لبس بموضوع له ، وهذا الفرق لايوجب اعتبار المعنى المتوهم فى التخييلية وعدم اعتباره فى الترشيح فاعتباره فى أحدهما دون الآخر تحكم ، والجواب أن الأمر الذى هو من خواص المشبه به لما قرن فى التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا جعلناه مجازا عن أمر متوهم يمكن إثباته للمشبه ، وفى الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج إلى ذلك لأن المشبه به جعل كأنه هو هذا المعنى مقارنا للوازمه وخواصه حتى أن المشبه به فى قولنا رأيت أسدا يفترس أقرانه هو الأسد الموصوف بالافتراس الحقيقى من غير احتياج إلى توهم صورة واعتبار مجازا فى الافتراس ، بخلاف ماإذا قلنا رأيت شجاعا يفترس أقرانه فإنا نحتاج إلى ذلك ليصح إثباته للشجاع فليتأمل فنى الكلام دقة ما (وعنى بالمكنى عنها) أى أراد السكاكى بالاستعارة المكنى عنها (أن يكون) الطرف (المذكور) من طرفى التشبيه (هو المشبه) ويراد به المشبه به (على أن المراد بالمنية) فى مثل أنشبت المنية أظفارها هو (السبع بادعاء السبعية لها) وإنكار أن يكون شيئا غير السبع

بِقَرِينَةِ إِضَافَةِ الْأَظْفَارِ إِلَيْهَا، وَرُدَّ بِأَنَّ لَفْظَ الْمُشَبَّهِ فِيهَا مُسْتَعْمَلٌ فِيمَا وُضِعَ لَهُ تَحْقِيقًا وَالِاسْتِعَارَةُ لَيْسَتْ كَذَٰلِكَ، وَإِضَافَةُ نَحْوِ الْأَظْفَارِ قَرِينَةُ التَّشْبِيهِ .

(بقرينة إضافة الأظفار) التى هى من خواص السبع (إليها) أى إلى المنية فقد ذكر المشبه وهو المنية وأراد المشبه به وهو السبع فالاستعارة بالكناية لاتنفك عن التخييلية بمعنى أنه لاتوجد استعارة بالكناية بدون الاستعارة التخييلية لأن فى إضافة خواص المشبه به إلى المشبه استعارة تخييلية (ورد) ما ذكره من تفسير الاستعارة المكنى عنها (بأن لفظ المشبه فيها) أى فى الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا (مستعمل فيما وضع له تحقيقا) للقطع بأن المراد بالمنية هو الموت لاغير (والاستعارة ليست كذلك) لأنه قد فسرها بأن تذكر أحد طرفى التشبيه وتريد به الطرف الآخر . ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو أنه لو أريد بالمنية معناها الحقيقى فما معنى إضافة الأظفار إليها أشار إلى جوابه بقوله (وإضافة نحو الأظفار قرينة التشبيه) المضمر فى النفس يعنى تشبيه المنية بالسبع ، وكان هذا الاعتراض من أقوى اعتراضات المصنف على السكاكى ؛ وقد يجاب عنه بأنه وإن صرح بلفظ المنية إلا أن المراد به السبع ادعاء كما أشار إليه فى المفتاح من أنا نجعل ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بأن ندخل المنية فى جنس السبع للمبالغة فى التشبيه بجعل أفراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نخيل أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين كلفظى المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيتأتى لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية ، وفيه نظر لأن ما ذكر لايقتضى كون المراد بالمنية غير ما وضعت له بالتحقيق حتى تدخل فى تعريف الاستعارة للقطع بأن المراد بها الموت ، وهذا اللفظ موضوع له بالتحقيق ، وجعله مرادفا للفظ السبع بالتأويل المذكور لايقتضى أن يكون استعماله فى الموت استعارة ،

وَاخْتَارَ رَدَّ التَّبَعِيَّةِ إِلَى الْمَكْنِيِّ عَنْهَا بِجَعْلِ قَرِينَتِهَا مَكْنِيًّا عَنْهَا ، وَالتَّبَعِيَّةِ قَرِينَتَهَا، عَلَى نَحْوِ قَوْلِهِ فِي الْمَنِيَّةِ وَأَظْفَارِهَا، وَرُدَّ بِأَنَّهُ إِنْ قَدَّرَ التَّبَعِيَّةَ حَقِيقَةً، لَمْ تَكُنْ تَخْيِيلِيَّةً ، لِأَنَّهَا مَجَازٌ عِنْدَهُ ،

ويمكن الجواب بأنه قد سبق أن قيد الحيثية مراد فى تعريف الحقيقة أى الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيا هى موضوعة له بالتحقيق من حيث إنها موضوعة له بالتحقيق ولا نسلم أن استعمال لفظ المنية فى الموت فى مثل أظفار المنية استعمال فيا وضع له بالتحقيق من حيث إنه موضوع له بالتحقيق مثله فى قولنا دنت منية فلان بل من حيث إن الموت جعل من أفراد السبع الذى لفظ المنية موضوع له بالتأويل ، وهذا الجواب وإن كان مخرجا له عن كونه حقيقة إلا أن تحقيق كونه مجازاً ومراداً به الطرف الآخر غير ظاهر بعد (واختار) السكاكى (رد) الاستعارة (التبعية) وهى ماتكون فى الحروف والأفعال وما يشتق منها (إلى) الاستعارة (المكنى عنها بجعل قرينتها) أى قرينة التبعية استعارة (مكنيا عنها) وجعل الإستعارة (التبعية قرينتها) أى قرينة الاستعارة المكنى عنها (على نحو قوله) أى قول السكاكى (فى المنية وأظفارها) حيث جعل المنية استعارة بالكناية وإضافة الأظفار إليها قرينتها ففى قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت بقرينة الحال والحال حقيقة ، وهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ونسبة النطق إليها قرينة الاستعارة وهكذا فى قوله نقريهم لهذميات بجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ونسبة القرى إليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس ، وإنما اختار ذلك إيثارا للضبط وتقبيلا للأقسام (ورد) ما اختاره السكاكى (بأنه إن قدر التبعية) لنطقت فى نطقت الحال بكذا (حقيقة) بأن يراد بها معناها الحقيقى (لم تكن) التبعية استعارة (تخييلية لأنها) أى التخييلية (مجاز عنده) أى عند السكاكى

فَلَمْ تَكُنِ الْمَكْنِيُّ عَنْهَا مُسْتَلْزِمَةً لِلتَّخْيِيلِيَةِ ، وَذَٰلِكَ بَاطِلٌ بِالْاتِّفَاقِ ، وَإِلَّا فَتَكُونُ اسْتِعَارَةً ،

لأنه جعلها من أقسام الاستعارة المصرح بها المفسرة بذكر المشبه به وإرادة المشبه إلا أن المشبه فيها يجب أن يكون مما لاتحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل وهما فتكون مستعملة فى غير ماوضعت له بالتحقيق فتكون مجازا وإذا لم تكن التبعية تخييلية (فلم تكن) الاستعارة (المكنى عنها مستلزمة للتخييلية) بمعنى أنها لاتوجد بدون التخييلية ، وذلك لأن المكنى عنها قد وجدت بدون التخييلية فى مثل نطقت الحال بكذا على هذا التقدير (وذلك) أى عدم استلزام المكنى عنها للتخييلية (باطل بالاتفاق) وإنما الخلاف فى أن التخييلية هل تستلزم (لمكنى عنها فعند السا كى لاتستلزم كما فى قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع ، وبهذا ظهر فساد ماقيل إن مراد السكاكى بقوله لاتنفك المكنى عنها عن التخييلية أن التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لاعلى العكس كما فهمه المصنف ، نعم يمكن أن ينازع فى الاتفاق على استلزام المكنى عنها التخييلية لأن كلام الكشاف مشعر بخلاف ذلك ، وقد صرح فى المفتاح أيضا فى بحث المجاز العقلى بأن قرينة المكنى عنها قد تكون أمرا وهميا كأظفار المنية وقد تكون أمرا محققا كالانبات فى أنبت الربيع البقل ، والهزم فى هزم الأمير الجند إلا أن هـذا لايدفع الاعتراض عن السكاكى لأنه قد صرح فى المجاز العقلى بأن نطقت فى نطقت الحال بكذا أمر وهمى جعل قرينة للمكنى عنها وأيضاً فلما جوز وجود المكنى عنها بدون التخييلية كما فى أنبت الربيع البقل ووجود التخييلية بدونها كما فى أظفار المنية الشبيهة بالسبع فلا جهة لقوله إن المكنى عنها لاتنفك عن التخييلية (وإلا) أى وإن لم يقدر التبعية التى جعلها السكاكى قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا (فتكون) التبعية كنطقت الحال مثلا (استعارة) ضرورة أنه مجاز

فَلَمْ يَكُنْ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مُغْنِياً عَمَّا ذَكَرَهُ غَيْرُهُ .

علاقته المشابهة والاستعارة فى الفعل لا تكون إلا تبعية (فلم يكن ما ذهب إليه) السكاكى من رد التبعية إلى المكنى عنها (مغنيا عما ذكره غيره) من تقسيم الاستعارة إلى التبعية وغيرها لأنه اضطر آخر الأمر إلى القول بالاستعارة التبعية . وقد يجاب بأن كل مجاز تكون علاقته المشابهة لا يجب أن يكون استعارة لجواز أن يكون له علاقة أخرى باعتبارها وقع الاستعمال كما بين النطق والدلالة فإنها لازمة للنطق بل إنما يكون استعارة إذا كان الاستعمال باعتبار علاقته المشابهة وقصد المبالغة فى التشبيه ، وفيه نظر لأن السكاكى قد صرح بأن نطقت ههنا أمر مقدر وهمى كأظفار المنية المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالأظفار الحقيقية ولو كان مجازا مرسلا عن الدلالة لكان أمرا محققا عقليا على أن هذا لا يجرى فى جميع الأمثلة ، ولو سلم فحينئذ يعود الاعتراض الأول وهو وجود المكنى عنها بدون التخييلية ويمكن الجواب بأن المراد بعدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن التخييلية أن التخييلية لا توجد بدونها فيما شاع من كلام الفصحاء إذ لا نزاع فى عدم شيوع مثل أظفار المنية الشبيهة بالسبع وإنما الكلام فى الصحة ، وأما وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية فشائع على ما قرره صاحب الكشاف فى قوله تعالى — الذين ينقضون عهد الله — وصاحب المفتاح فى مثل أنبت الربيع البقل ، فصار الحاصل من مذهبه أن قرينة الاستعارة المكنية قد تكون استعارة تخييلية مثل أظفار المنية ونطقت الحال وقد تكون استعارة تحقيقية على ما ذكره فى قوله تعالى — يا أرض ابلعى ماءك — أن البلع استعارة عن غور الماء فى الأرض والماء استعارة بالكناية عن الغذاء ، وقد تكون حقيقة كما فى أنبت الربيع .

« فَصْلٌ » : حُسْنُ كُلٍّ مِنَ التَّحْقِيقِيَّةِ وَالتَّمْثِيلِ ، بِرِعَايَةِ جِهَاتِ حُسْنِ التَّشْبِيهِ ، وَأَنْ لَا يُشَمَّ رَائِحَتُهُ لَفْظًا ، وَلِذَٰلِكَ يُوَصَّى أَنْ يَكُونَ الشَّبَهُ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ جَلِيًّا ، لِئَلَّا تَصِيرَ أَلْغَازًا ، كَمَا لَوْ قِيلَ : رَأَيْتُ أَسَدًا وَأُرِيدَ إِنْسَانٌ أَبْخَرُ ، وَرَأَيْتُ إِبِلًا مِائَةً لَا تَجِدُ فِيهَا رَاحِلَةً ، وَأُرِيدَ النَّاسُ ،

فصل فى شرائط حسن الاستعارة

و (حسن كل من) الاستعارة (التحقيقية والتمثيل) على سبيل الاستعارة (برعاية جهات حسن التشبيه) كأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بإفادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك (وأن لا يشم رائحته لفظا) أى وبأن لا يشم شىء من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ لأن ذلك يبطل الغرض من الاستعارة أعنى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به لما فى التشبيه من الدلالة على أن المشبه به أقوى فى وجه الشبه (ولذلك) أى ولأن شرط حسنه أن لا يشم رائحة التشبيه لفظا (يوصى أن يكون الشبه) أى مابه المشابهة (بين الطرفين جليا) بنفسه أو بواسطة عرف أو اصطلاح خاص (لئلا تصير) الاستعارة (ألغازا) وتعمية إن روعى شرائط الحسن ولم يشم رائحة التشبيه وإن لم تراع فات الحسن يقال ألغز فى كلامه إذا عمى مراده ومنه اللغز وجمعه ألغاز مثل رطب وأرطاب (كما لوقيل) فى التحقيقية (رأيت أسداً وأريد إنسان أبخر) فوجه الشبه بين الطرفين خفى (و) فى التمثيل (رأيت إبلا مائة لا تجد فيها راحلة وأريد الناس) من قوله عليه الصلاة والسلام « الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة » وفى الفائق الراحلة البعير الذى يرتحله الرجل جملا كان أو ناقة يعنى أن المرضى به المنتخب من الناس فى عزة وجوده كالنجبة المنتخبة التى لاتوجد فى كثير من الإبل

وَبِهذَا ظَهَرَ أَنَّ التَّشْبِيهَ أَعَمُّ مَحَلاًّ ، وَيَتَّصِلُ بِهِ أَنَّهُ إِذَا قَوِيَ الشَّبَهُ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ حَتَّى اتَّحَدَا : كَالعِلْمِ وَالنُّورِ ، وَالشُّبْهَةِ وَالظُّلْمَةِ ، لَمْ يَحْسُنِ التَّشْبِيهُ، وَتَعَيَّنَتْ الِاسْتِعَارَةُ ، وَالمَكْنِيُّ عَنْهَا كَالتَّحْقِيقِيَّةِ وَالتَّخْيِيلِيَّةِ حُسْنُهَا بِحَسَبِ حُسْنِ المَكْنِيِّ عَنْهَا .

(وبهذا ظهر أن التشبيه أعم محلا) إذ كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى التشبيه من غير عكس لجواز أن يكون وجه الشبه غير جلى فتصير الاستعارة ألغازا كما فى المثالين المذكورين . فإن قيل قد سبق أن حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه ومن جملتها أن يكون وجه الشبه بعيدا غير مبتذل فاشتراط جلائه فى الاستعارة ينافى ذلك . قلنا الجلاء والخفاء مما يقبل الشدة والضعف فيجب أن يكون من الجلاء بحيث لا يصير ألغازا ، ومن الغرابة بحيث لا يصير مبتذلا (ويتصل به) أى بما ذكرنا من أنه إذا خفى التشبيه لم تحسن الاستعارة ويتعين التشبيه (أنه إذا قوى الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة) لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه ، فإذا فهمت مسئلة تقول حصل فى قلبى نور ولا تقول علم كالنور ، وإذا وقعت فى شبهة تقول وقعت فى ظلمة ولا تقول فى شبهة كالظلمة (و) الاستعارة (المكنى عنها كالتحقيقية) فى أن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لأنها تشبيه مضمر (و) الاستعارة (التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها) لما بينا لأنها لا تكون إلا تابعة للمكنى عنها وليس لها فى نفسها تشبيه بل هى حقيقة فحسنها تابع لحسن متبوعها .

« فصلٌ » : وَقَدْ يُطْلَقُ المَجازُ عَلَى كَلِمَةٍ تَغَيَّرَ حُكْمُ إعْرَابِهَا بِحَذْفِ لَفْظٍ ، أَوْ زِيَادَةِ لَفْظٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : وَجَاءَ رَبُّكَ ، وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ . أَىْ أَمْرُ رَبِّكَ ، وَأَهْلَ الْقَرْيَةِ ، وَلَيْسَ مِثْلَهُ شَيْءٌ .

فصـــل

فى بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك أو التشابه (وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم إعرابها) أى حكمها الذى هو الإعراب على أن الإضافة للبيان أى تغير إعرابها من نوع إلى نوع آخر (بحذف لفظ أو زيادة لفظ) فالأول (كقوله تعالى : ــ وجاء ربك ــ) وقوله تعالى : (ــ واسئل القرية ــ و) الثانى مثل (قوله تعالى : ــ ليس كمثله شىء ــ : أى) جاء (أمر ربك) لا ستحالة المجىء على الله تعالى (و) اسئل (أهل القرية) للقطع بأن المقصود ههنا سؤال أهل القرية وإن جعلت القرية مجازاً عن أهلها لم يكن من هذا القبيل (وليس مثله شىء) لأن المقصود نفى أن يكون شىء مثل الله تعالى لا نفى أن يكون شىء مثل مثله فالحكم الأصلى لربك والقرية هو الجر وقد تغير فى الأول إلى الرفع وفى الثانى إلى النصب بسبب حذف المضاف والحكم الأصلى فى مثله هو النصب لأنه خبر ليس وقد تغير إلى الجر بسبب زيادة الكاف فكما وصفت الكلمة بالمجاز باعتبار نقلها عن معناها الأصلى كذلك وصفت به باعتبار نقلها عن إعرابها الأصلى ، وظاهر عبارة المفتاح أن الموصوف بهذا النوع من المجاز هو نفس الإعراب ، وما ذكره المصنف أقرب ، والقول بزيادة الكاف فى نحو قوله تعالى ــ ليس كمثله شىء ــ أخذ بالظاهر ويحتمل أن لا تكون زائدة بل تكون نفيا للمثل بطريق الكناية التى هى أبلغ لأن الله تعالى موجود فإذا نفى مثل مثله لزم نفى مثله ضرورة

الكناية

لَفظٌ أُرِيدَ بِهِ لاَ زِمُ مَعْنَاهُ مَعَ جَوَازِ إِرَادَتِهِ مَعَهُ ، فَظَهَرَ أَنَّهَا تُخَالِفُ المَجَازَ مِنْ جِهَةِ إِرَادَةِ المَعْنَى الحَقِيقِيِّ لِلَّفْظِ مَعَ إِرَادَةِ لاَ زِمِهِ ،

أنه لو كان له مثل لكان هو أعنى الله تعالى مثل مثله فلم يصح نفى مثل مثله ، كما تقول ليس لأخى زيد أخ أى ليس لزيد أخ نفيا للملزوم بنفى لازمه والله أعلم .

الكناية

فى اللغة مصدر كنيت بكذا عن كذا أو كنوت إذا تركت التصريح به ، وفى الاصطلاح (لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه) أى إرادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد المراد به طول القامة مع جواز أن يراد حقيقة طول النجاد أيضا (فظهر أنها تخالف المجاز من جهة إرادة المعنى الحقيقى للفظ مع إرادة لازمه) كإرادة طول النجاد مع إرادة طول القامة بخلاف المجاز فإنه لايجوز فيه إرادة المعنى الحقيقى للزوم القرينة المانعة عن إرادة المعنى الحقيقى ، وقوله من جهة إرادة المعنى معناه من جهة جواز إرادة المعنى ليوافق ما ذكره فى تعريف الكناية ولأن الكناية كثيراً ماتخلو عن إرادة المعنى الحقيقى للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وجبان الكلب ومهزول الفصيل وإن لم يكن له نجاد ولا كلب ولا فصيل . ومثل هذا فى الكلام أكثر من أن يحصى . وههنا بحث لابد من التنبيه له وهو أن المراد بجواز إرادة المعنى الحقيقى فى الكناية : هو أن الكناية من حيث إنها كناية لاتنافى ذلك كما أن المجاز ينافيه ، لكن قد يمتنع ذلك فى الكناية

وَفُرِقَ بِأَنَّ الِانْتِقَالَ فِيهَا مِنَ اللَّازِمِ ، وَفِيهِ مِنَ الْمَلْزُومِ ، وَرُدَّ بِأَنَّ اللَّازِمَ مَا لَمْ يَكُنْ مَلْزُومًا ، لَمْ يُنْتَقَلْ مِنْهُ ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ الِانْتِقَالُ مِنَ الْمَلْزُومِ .

بواسطة كخصوص المسادة كما ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى: ليس كمثله شىء ، إنه من باب الكناية كما فى قولهم مثلك لايبخل لأنهم إذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون على أخص أوصاوفه فقد نفوه عنه كما يقولون بلغت أترابه يريدون بلوغه فقولنا ليس كالله شىء وقولنا ليس كمثله شىء عبارتان متعاقبتان على معنى واحد وهو نفى المماثلة عن ذاته مع أنه لافرق بينهما إلا ماتعطيه الكناية من المبالغة ولا يخفى ههنا امتناع إرادة الحقيقة وهو نفى المماثلة عمن هو مماثل له وعلى أخص أوصافه (وفرق) بين الكناية والمجاز (بأن الانتقال فيها) أى فى الكناية (من اللازم) إلى الملزوم كالانتقال من طول النجاد إلى طول القامة (وفيه) أى فى المجاز الانتقال (من الملزوم) إلى اللازم كالانتقال من الغيث إلى النبت ومن الأسد إلى الشجاع (ورد) هذا الفرق (بأن اللازم مالم يكن ملزوما) بنفسه أو بانضمام قرينة إليه (لم ينتقل منه) إلى الملزوم لأن اللازم من حيث إنه لازم يجوز أن يكون أعم ولادلالة للعام على الخاص (وحينئذ) أى وحين إذ كان اللازم ملزوما (يكون الانتقال من الملزوم) إلى اللازم كما فى المجاز فلا يتحقق الفرق . والساكى أيضا معترف بأن اللازم مالم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه ، وما يقال إن مراده أن اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز أو شرط لها دونه فمما لادليل عليه ، وقد يجاب بأن مراده باللازم مايكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ، ولهذا جوز كون اللازم أخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية أن يذكر من المتلازمين ماهو تابع ورديف ويراد به ماهو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس ؛ وفيه نظر ولا يخفى

وَهِيَ ثَلاثَةُ أقسامٍ : الأُولَى المَطْلُوبُ بها غَيْرُ صِفَةٍ وَلاَ نِسْبَةٍ ، فَمِنْهَا ما هِيَ مَعْنًى وَاحِدٌ ، كَقَوْلِهِ :

* وَالطَّاعِنِينَ مَجَامِعَ الأَضْغَانِ *

وَمِنْهَا مَا هِيَ مَجْمُوعُ مَعَانٍ ، كَقَوْلِنَا كِنَايَةً عَنِ الإِنْسَانِ : حَيٌّ ، مُسْتَوِي القَامَةِ ، عَرِيضُ الأَظْفَارِ ، وَشَرْطُهُمَا الاخْتِصَاصُ بِالمَكْنِيِّ عَنْهُ . وَالثَّانِيَةُ المَطْلُوبُ بِهَا صِفَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الانْتِقَالُ بِوَاسِطَةٍ ،

عليك أن ليس المراد باللزوم ههنا امتناع الانفكاك (وهى)أى الكناية (ثلاثةأقسام : الأولى) تأنيثها باعتبار كونها عبارة عن الكناية (المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فنها) أى فن الأولى (ماهى معنى واحد) مثل أن يتفق فى صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها إلى ذلك الموصوف (كقوله :)

الضاربين بكل أبيض مخذم (والطاعنين مجامع الأضغان)

المخذم القاطع ، والضغن الحقد ، ومجامع الأضغان معنى واحد كناية عن القلوب (ومنها ما هى مجموع معان) بأن تؤخذ صفة فتضم إلى لازم آخر وآخر لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها إليه (كقولنا كناية عن الإنسان : حى ، مستوى القامة ، عريض الأظفار) وتسمى هذه خاصة مركبة (وشرطهما) أى شرط هاتين الكنايتين (الاختصاص بالمكنى عنه) ليحصل الانتقال ، وجعل السكاكى الأولى منهما أعنى ماهى معنى واحد قريبة بمعنى سهولة المأخذ والانتقال فيها لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم إلى آخر وتلفيق بينهما ، والثانية بعيدة بخلاف ذلك وهذه غير البعيدة بالمعنى الذى سيجىء (والثانية) من أقسام الكناية (المطلوب بها صفة) من الصفات كالجود والكرم ونحو ذلك وهى ضربان قريبة وبعيدة (فإن لم يكن الانتقال) من الكناية إلى المطلوب (بواسطة

فَقَرِيبَة وَاضِحَةٌ كَقَوْلِهِمْ كِنَايَةً عَنْ طُولِ الْقَامَةِ : طَوِيلٌ نِجَادُهُ ، وَطَوِيلُ النِّجَادِ ، وَالْأُولَى سَاذَجَةٌ ، وَفِى الثَّانِيَةِ تَصْرِيحٌ مَّا ، لِتَضَمُّنِ الصِّفَةِ الضَّمِيرَ ، أَوْ خَفِيَّةٌ ، كَقَوْلِهِمْ كِنَايَةً عَنِ الْأَبْلَهِ : عَرِيضُ الْقَفَا ، وَإِنْ كَانَ بِوَاسِطَةٍ فَبَعِيدَةٌ ، كَقَوْلِهِمْ : كَثِيرُ الرَّمَادِ كِنَايَةً عَنِ الْمِضْيَافِ ، فَإِنَّهُ يُنْتَقَلُ مِنْ كَثْرَةِ الرَّمَادِ ، إِلَى كَثْرَةِ

فقريبة) والقريبة قسمان (واضحة) يحصل الانتقال منها بسهولة (كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد والأولى) أى طويل نجاده كناية (ساذجة) لايشوبها شىء من التصريح (وفى الثانية) أى طويل النجاد (تصريح مّا لتضمن الصفة) أى طويل (الضمير) الراجع إلى الموصوف ضرورة احتياجها إلى مرفوع مسند إليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له ، والدليل على تضمنه الضمير أنك تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة ألبتة لاسنادها إلى ضمير الموصوف بخلاف هند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم ، وإنما جعلنا الصفة المضافة كناية مشتملة على نوع تصريح ولم نجعلها تصريحا للقطع بأن الصفة فى المعنى صفة المضاف إليه واعتبار الضمير رعاية لأمر لفظى وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها (أو خفية) عطف على واضحة ، وخفاؤها بأن يتوقف الانتقال منها على تأمل وإعمال روية (كقولهم كناية عن الأبله عريض القفا) فإن عرض القفا وعظم الرأس بالإفراط مما يستدل به على البلاهة فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد ، لكن فى الانتقال منه إلى البلاهة نوع خفاء لايطلع عليه كل أحد ، وليس الخفاء بسبب كثرة الوسائط والانتقالات حتى تكون بعيدة (وإن كان) الانتقال من الكناية إلى المطلوب بها (بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فإنه ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة

إِحْرَاقِ الحطَبِ تَحْتَ الْقُدُورِ ، وَمِنْهَا إِلَى كَثْرَةِ الطَّبَائِخِ ، وَمِنْهَا إِلَى كَثْرَةِ الْأَكَلَةِ ، وَمِنْهَا إِلَى كَثْرَةِ الضِّيفَانِ ، وَمِنْهَا إِلَى الْمَقْصُودِ .

الثَّالِثَةُ الْمَطْلُوبُ بِهَا نِسْبَةٌ كَقَوْلِهِ :

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ وَالنَّدَى فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الحشْرَجِ

فَإِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُثْبِتَ اخْتِصَاصَ ابْنِ الْحَشْرَجِ بِهٰذِهِ الصِّفَاتِ ، فَتَرَكَ التَّصْرِيحَ بِأَنْ يَقُولَ : إِنَّهُ مُخْتَصٌّ بِهَا ، أَوْ نَحْوَهُ إِلَى الْكِنَايَةِ ، بِأَنْ جَعَلَهَا فِى قُبَّةٍ مَضْرُوبَةٍ عَلَيْهِ ، وَنَحْوُهُ

إحراق الحطب تحت القدور ، ومنها) أى ومن كثرة الإحراق (إلى كثرة الطبائخ ومنها إلى كثرة الأكلة) جمع آكل (ومنها إلى كثرة الضيفان) بكسر الضاد جمع ضيف (ومنها إلى المقصود) وهو المضياف ، وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء (الثالثة) من أقسام الكناية (المطلوب بها نسبة) أى إثبات أمر لآخر أو نفيه عنه وهو المراد بالاختصاص فى هذا المقام (كقوله : إن السماحة والمروءة) هى كمال الرجولية (والندى * فى قبة ضربت على ابن الحشرج . فإنه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات) أى ثبوتها له (فترك التصريح) باختصاصه بها (بأن يقول إنه مختص بها أو نحوه) مجرور عطفا على أن يقول أو منصوب عطفا على أنه مختص بها مثل أن يقول ثبتت سماحة ابن الحشرج أو السماحة لابن الحشرج أو سمح ابن الحشرج أو حصلت السماحة له أو ابن الحشرج سمح كذا فى المفتاح ، وبه يعرف أن ليس المراد بالإختصاص ههنا الحصر (إلى الكناية) أى ترك التصريح ومال إلى الكناية (بأن جعلها) أى تلك الصفات (فى قبة) تنبيها على أن محلها ذوقبة وهى تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء (مضروبة عليه) أى على ابن الحشرج فأفاد إثبات الصفات المذكورة له لأنه إذا أثبت الأمر فى مكان الرجل وحيزه فقد أثبت له (ونحوه)

قَوْلُهُمْ: المَجْدُ بَيْنَ ثَوْبَيْهِ، وَالكَرَمُ بَيْنَ بُرْدَيْهِ، وَالمَوْصُوفُ فى هٰذَيْنِ القِسْمَيْنِ قَدْ يَكُونُ غَيْرَ مَذْكُورٍ كَمَا يُقَالُ فى عِرْضِ مَنْ يُؤْذِى المُسْلِمِينَ: المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ.

السَّكَّاكِىُّ: الكِنَايَةُ تَتَفَاوَتُ إِلَى تَعْرِيضٍ، وَتَلْوِيحٍ، وَرَمْزٍ، وَإِشَارَةٍ وَإِيمَاءٍ،

أى مثل البيت المذكور فى كون الكناية لنسبة الصفة إلى الموصوف بأن تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه (قولهم: المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه) حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وبين ثوبيه. فإن قلت ههنا قسم رابع: وهو أن يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كقولنا كثر الرماد فى ساحة زيد. قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنايتان إحداهما المطلوب بها نفس الصفة وهى كثرة الرماد كناية عن المضيافية والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية إلى زيد وهو جعلها فى ساحته لتفيد إثباتها له (والموصوف فى هذين القسمين) يعنى الثانى والثالث (قد يكون) مذكوراً كما مر وقد يكون (غير مذكور كما يقال فى عرض من يؤذى المسلمين: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده) فإنه كناية عن نفى صفة الإسلام عن المؤذى وهو غير مذكور فى الكلام. وأما القسم الأول وهو ما يكون المطلوب بالكناية نفس الصفة وتكون النسبة مصرحا بها فلا يخفى أن الموصوف فيها يكون مذكوراً لا محالة لفظا أو تقديراً، وقوله فى عرض من يؤذى معناه فى التعريض به يقال نظرت إليه من عرض بالضم أى من جانب وناحية؛ قال (السكاكى الكناية تتفاوت إلى تعريض وتلويح ورمز وإشارة وإيماء) وإنما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لأن التعريض وأمثاله مما ذكر ليس من أقسام الكناية فقط بل هو أعم كذا فى شرح المفتاح، وفيه نظر والأقرب أنه إنما قال ذلك لأن هذه الأقسام قد تتداخل وتختلف باختلاف

وَالمُنَاسِبُ لِلْعَرَضِيَّةِ التَّعْرِيضُ ، وَلِغَيْرِهَا إِنْ كَثُرَتِ الْوَسَائِطُ التَّلْوِيحُ وَإِنْ قَلَّتْ مَعَ خَفَاءِ الرَّمْزِ ، وَبِلاَ خَفَاءِ الْإِيمَاءِ وَالإِشَارَةُ ، ثُمَّ قَالَ : وَالتَّعْرِيضُ قَدْ يَكُونُ مَجَازًا ، كَقَوْلِكَ : آذَيْتَنِي فَسَتَعْرِفُ وَأَنْتَ تُرِيدُ إِنْسَانًا مَعَ المُخَاطَبِ دُونَهُ ، وَإِنْ أَرَدْتَهُمَا جَمِيعًا كَانَ كِنَايَةً ، وَلاَ بُدَّ فِيهِمَا مِنْ قَرِينَةٍ .

الاعتبارات من الوضوح والخفاء وقلة الوسائط وكثرتها (والمناسب للعرضية التعريض) أى الكناية إذا كانت عرضية مسوقة لأجل موصوف غير مذكور كان المناسب أن يطلق عليها اسم التعريض لأنه إمالة الكلام إلى عرض يدل على المقصود يقال عرضت لفلان وبفلان إذا قلت قولا لغيره وأنت تعنيه فكأنك أشرت به إلى جانب وتريد به جانبا آخر (و) المناسب (لغيرها) أى لغير العرضية (إن كثرت الوسائط) بين اللازم والملزوم كما فى كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل (التلويح) لأن التلويح هو أن تشير إلى غيرك من بعد (و) المناسب لغيرها (إن قلت) الوسائط (مع خفاء) فى اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة (الرمز) لأن الرمز هو أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية لأن حقيقته الإشارة بالشفة أو الحاجب (و) المناسب لغيرها إن قلت الوسائط (بلاخفاء) كما فى قوله :

أو ما رأيت المجد ألقى رحله ... فى آل طلحة ثم لم يتحول

(الإيماء والإشارة ، ثم قال) السكاكى (والتعريض قد يكون مجازاً كقولك آذيتنى فستعرف وأنت تريد) بتاء الخطاب (إنسانا مع المخاطب دونه) أى لا تريد المخاطب ليكون اللفظ مستعملا فى غير ما وضع له فقط فيكون مجازاً (وإن أردتهما) أى أردت المخاطب وإنسانا آخر معه (جميعاً كان كناية) لأنك أردت باللفظ المعنى الأصلى وغيره معا والمجاز ينافى إرادة المعنى الأصلى (ولا بد فيهما) أى فى الصورتين (من قرينة) دالة على أن المراد فى الصورة الأولى هو الإنسان الذى مع المخاطب وحده ليكون مجازاً وفى الثانية كلاهما

(فَصْلٌ) أَطْبَقَ الْبُلَغَاءُ عَلَى أَنَّ الْمَجَازَ وَالْكِنَايَةَ أَبْلَغُ مِنَ الْحَقِيقَةِ وَالتَّصْرِيحِ ، لِأَنَّ الْاِنْتِقَالَ فِيهِمَا مِنَ الْمَلْزُومِ إِلَى اللَّازِمِ، فَهُوَ كَدَعْوَى الشَّيْءِ بِبَيِّنَةٍ ، وَأَنَّ الْاِسْتِعَارَةَ أَبْلَغُ مِنَ التَّشْبِيهِ ، لِأَنَّهَا نَوْعٌ مِنَ الْمَجَازِ .

جميعاً ليكون كناية ، وتحقيق ذلك أن قولك آذيتنى فستعرف كلام دال على تهديد المخاطب بسبب الإيذاء ويلزم منه تهديد كل من صدر عنه الإيذاء فإن استعملته وأردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وإن أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الإيذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب فى الإيذاء إما تحقيقا وإما فرضا وتقديرا مع قرينة دالة على عدم إرادة المخاطب كان مجازاً

فصـــل

(أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح لأن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم فهو كدعوى الشىء ببينة) فإن وجود الملزوم يقتضى وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن لازمه (و) أطبقوا أيضاً على (أن الاستعارة أبلغ من التشبيه لأنها نوع من المجاز) وقد علم أن المجاز أبلغ من الحقيقة ، وليس معنى كون المجاز والكناية أبلغ أن شيئاً منهما يوجب أن يحصل فى الواقع زيادة فى المعنى لا توجد فى الحقيقة والتصريح بل المراد أنه يفيد زيادة تأكيد للإثبات ويفهم من الاستعارة أن الوصف فى المشبه بالغ حـــد الكمال كما فى المشبه به وليس بقاصر فيه كما يفهم من التشبيه والمعنى لا يتغير حاله فى نفسه بأن يعبر عنه بعبارة أبلغ ، وهذا مراد الشيخ عبد القاهر بقوله ليست مزية قولنا رأيت أسدا على قولنا رأيت رجلا هو والأسد سواء فى الشجاعة أن الأول أفاد زيادة فى مساواته للأسد فى الشجاعة لم يفدها الثانى بل الفضيلة وهى أن الأول أفاد تأكيد الإثبات لتلك المساواة

الفن الثالث علم البديع

وَهُوَ عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ وُجُوهُ تَحْسِينِ الْكَلَامِ بَعْدَ رِعَايَةِ الْمُطَابَقَةِ وَوُضُوحِ الدَّلَالَةِ ، وَهِيَ ضَرْبَانِ: مَعْنَوِيٌّ وَلَفْظِيٌّ، أَمَّا الْمَعْنَوِيُّ: فَمِنْهُ الْمُطَابَقَةُ ، وَتُسَمَّى الطِّبَاقَ ، وَالتَّضَادَّ أَيْضاً ، وَهِيَ الْجَمْعُ بَيْنَ مُتَضَادَّيْنِ : أَيْ مَعْنَيَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ فِي الْجُمْلَةِ ، وَيَكُونُ بِلَفْظَيْنِ مِنْ نَوْعٍ ،

له لم يفده الثانى والله أعلم . كمل القسم الثانى والحمد لله على جزيل نواله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وأصحابه أجمعين .

الفن الثالث علم البديع

(وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام) أى يتصور به معانيها ويعلم أعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة ، والمراد بالوجوه ما مر فى قوله ويتبعها وجوه أخر تورث الكلام حسنا وقبولا ، وقوله (بعد رعاية المطابقة) لمقتضى الحال (و) رعاية (وضوح الدلالة) أى الخلو عن التعقيد المعنوى إشارة إلى أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الأمرين والظرف أعنى قوله بعد رعاية متعلق بقوله تحسين الكلام (وهى) أى وجوه تحسين الكلام (ضربان معنوى) أى راجع إلى تحسين المعنى أولا وبالذات وإن كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ أيضا (ولفظى) أى راجع إلى تحسين اللفظ كذلك (أما المعنوى) قدمه لأن المقصود الأصلى والغرض الأولى هو المعانى والألفاظ توابع وقوالب لها (فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد أيضا وهى الجمع بين متضادين أى معنيين متقابلين فى الجملة) أى يكون بينهما تقابل وتناف ولو فى بعض الصور سواء كان التقابل حقيقيا أو اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد أو تقابل الإيجاب والسلب أو تقابل العدم والملكة أو تقابل التضايف أو ما يشبه شيئا من ذلك (ويكون) ذلك الجمع (بلفظين من نوع)

اسمين نحو: وَتَحْسَبُهُمْ أَيقاظًا وَهُمْ رُقُودٌ أو فعلين نحو: يُحْيِي وَيُمِيتُ، أو حرفين نحو: لها ما كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا ما اكْتَسَبَتْ، أو من نوعين نحو: أَوَمَنْ كانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ، وَهُوَ ضربان طباق الإيجاب كما مرّ، وطباق السلب نحو: وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ يَعْلَمُونَ، وَنحو: فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ، ومن الطباق نحو قوله:

تَرَدَّى ثِيابَ المَوْتِ حُمْرًا فما أَتَى ... لها اللَّيْلُ إلا وَهْيَ مِنْ سُنْدُسٍ خُضْرِ

واحد من أنواع الكلمة (اسمين نحو وتحسبهم أيقاظا وهم رقود ، أو فعلين نحو يحيي ويميت ، أو حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) فإن في اللام معنى الانتفاع ، وفي على معنى التضرر أي لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها (أو من نوعين نحو أو من كان ميتا فأحييناه) فإنه قد اعتبر في الاحياء معنى الحياة والموت والحياة مما يتقابلان وقد دل على الأول بالاسم وعلى الثاني بالفعل (وهو) أي الطباق (ضربان طباق الإيجاب كما مر وطباق السلب) وهو أن يجمع بين فعلى مصدر واحد أحدهما مثبت والآخر منفي أو أحدهما أمر والآخر نهي فالأول (نحو) قوله تعالى (ولكن أكثر الناس لا يعلمون يعلمون) ظاهراً من الحياة الدنيا (و) الثاني (نحو) قوله تعالى (فلا تخشوا الناس واخشون ، ومن الطباق) ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الأرض : زينها ، وفسره بأن يذكر في معنى من المدح أو غيره ألوانه لقصد الكناية أو التورية وأراد بالألوان ما فوق الواحد بقرينة الأمثلة ، فتدبيج الكناية (نحو قوله : تردى) من ترديت الثوب أخذته رداء (ثياب الموت حمرا فما أتى . لها) أي لتلك الثياب (الليل إلا وهي من سندس خضر) يعني ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته إلا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة ، فقد جمع بين الحمرة

وَيُلْحَقُ بِهِ نَحْوُ: أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ، فَإِنَّ الرَّحْمَةَ مُسَبَّبَةٌ عَنِ اللِّينِ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ:

لَا تَعْجَبِي يَا سَلْمُ مِنْ رَجُلٍ ... ضَحِكَ الْمَشِيبُ بِرَأْسِهِ فَبَكَى

وَيُسَمَّى الثَّانِي إِيهَامَ التَّضَادِّ، وَدَخَلَ فِيهِ مَا يَخْتَصُّ بِاسْمِ الْمُقَابَلَةِ وَهِيَ: أَنْ يُؤْتَى بِمَعْنَيَيْنِ مُتَوَافِقَيْنِ

والخضرة وقصد بالأول الكناية عن القتل وبالثانى الكناية عن دخول الجنة، وتدبيج التورية كقول الحريرى: فمذ اغبر العيش الأخضر، وازور المحبوب الأصفر، اسود يومى الأبيض، وابيض فودى الأسود؛ حتى رثى لى العدو الأزرق، فياحبذا الموت الأحمر. فالمعنى القريب للمحبوب الأصفر إنسان له صفرة والبعيد هو الذهب، وهو المراد ههنا فيكون تورية وجمع الألوان لقصد التورية لايقتضى أن يكون فى كل لون تورية كما توهمه البعض (ويلحق به) أى بالطباق شيئان أحدهما الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم (نحو) قوله تعالى (— أشداء على الكفار رحماء بينهم — فإن الرحمة) وإن لم تكن مقابلة للشدة لكنها (مسببة عن اللين) الذى هو ضد الشدة (و) الثانى الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان (نحو قوله: لاتعجبى ياسلم من رجل) يريد نفسه (ضحك المشيب برأسه) أى ظهر ظهوراً تاما (فبكى) ذلك الرجل فظهور المشيب لايقابل البكاء إلا أنه قد عبر عنه بالضحك الذى معناه الحقيقى مقابل للبكاء (ويسمى الثانى إيهام التضاد) لأن المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد نظرا إلى الظاهر (ودخل فيه) أى فى الطباق بالتفسير الذى سبق (مايختص باسم المقابلة) وإن جعله السكاكى وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية (وهى أن يؤتى بمعنيين متوافقين

أَوْ أَكْثَرَ ثُمَّ بِمَا يُقَابِلُ ذٰلِكَ عَلَى التَّرْتِيبِ ، وَالْمُرَادُ بِالتَّوَافُقِ خِلَافُ التَّقَابُلِ نَحْوُ : فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ :

مَا أَحْسَنَ الدِّينَ وَالدُّنْيَا إِذَا اجْتَمَعَا وَأَقْبَحَ الْكُفْرَ وَالْإِفْلَاسَ بِالرَّجُلِ

وَنَحْوُ : فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى ، وَالْمُرَادُ بِاسْتَغْنَى أَنَّهُ زَهِدَ فِيمَا عِنْدَ اللهِ تَعَالَى كَأَنَّهُ مُسْتَغْنٍ عَنْهُ فَلَمْ يَتَّقِ ، أَوِ اسْتَغْنَى بِشَهَوَاتِ الدُّنْيَا عَنْ نَعِيمِ الْجَنَّةِ فَلَمْ يَتَّقِ .

أو أكثر ثم) يؤتى (بما يقابل ذلك) المذكور من المعنيين المتوافقين أو المعانى المتوافقة (على الترتيب) فيدخل فى الطباق لأنه جمع بين معنيين متقابلين فى الجملة (والمراد بالتوافق خلاف التقابل) حتى لا يشترط أن يكونا متناسبين أو متماثلين فمقابلة الإثنين بالإثنين (نحو — فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيراً) أتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المقابلين لهما (و) مقابلة الثلاثة بالثلاثة (نحو قوله :

ماأحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا وأقبح الكفر والإفلاس بالرجل)

أتى بالحسن والدين والغنى ثم بما يقابلها من القبح والكفر والإفلاس على الترتيب (و) مقابلة الأربعة بالأربعة (نحو — فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى) والتقابل بين الجميع ظاهر إلا بين الاتقاء والاستغناء فبينه بقوله (والمراد باستغنى أنه زهد فيما عند الله تعالى كأنه مستغن عنه) أى أعرض عما عند الله تعالى (فلم يتق أو) المراد باستغنى (استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق) فيكون الاستغناء مستتبعا لعدم الاتقاء وهو مقابل للاتقاء فيكون هذا من قبيل قوله تعالى — أشداء على الكفار رحماء بينهم —

وَزَادَ السَّكَّاكِيُّ : وَإِذَا شُرِطَ هُنَا أَمْرٌ شُرِطَ ثَمَّةَ ضِدُّهُ كَهَاتَيْنِ الآيَتَيْنِ ، فَإِنَّهُ لَمَّا جُعِلَ التَّيْسِيرُ مُشْتَرَكاً بَيْنَ الإِعْطَاءِ وَالاتِّقَاءِ وَالتَّصْدِيقِ جُعِلَ ضِدُّهُ مُشْتَرَكاً بَيْنَ أَضْدَادِهَا ، وَمِنْهُ مُرَاعَاةُ النَّظِيرِ ، وَيُسَمَّى التَّنَاسُبَ وَالتَّوْفِيقَ ، وَهُوَ جَمْعُ أَمْرٍ وَمَا يُنَاسِبُهُ لَا بِالتَّضَادِّ نَحْوُ : الشَّمْسُ وَالقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ، وَقَوْلِهِ :

كَالْقِسِيِّ الْمُعَطَّفَاتِ بَلِ الْأَسْـــهُمِ مَبْرِيَّةً بَلِ الْأَوْتَارِ

وَمِنْهَا مَا يُسَمِّيهِ بَعْضُهُمْ تَشَابُهَ الأَطْرَافِ ،

(وزاد السكاكى) فى تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هى أن يجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وضديهما (وإذا شرط هنا) أى فيما بين المتوافقين أو المتوافقات (أمر شرط ثمة) أى فيما بين ضديهما أو أضدادهما (ضده) أى ضد ذلك الأمر (كهاتين الآيتين فإنه لما جعل التيسير مشتركا بين الإعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده) أى ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى (مشتركا بين أضدادها) وهى البخل والاستغناء والتكذيب ، فعلى هذا لايكون قوله : ماأحسن الدين والدنيا من المقابلة لأنه اشترط فى الدين والدنيا والاجتماع ولم يشترط فى الكفر والإفلاس ضده (ومنه) أى من المعنوى (مراعاة النظير ، ويسمى التناسب والتوفيق) والائتلاف والتلفيق أيضا (وهو جمع أمر وما يناسبه لابالتضاد) والمناسبة بالتضاد أن يكون كل منهما متقابلا للآخر ، وبهذا القيد يخرج الطباق ، وذلك قد يكون بالجمع بين أمرين (نحو الشمس والقمر بحسبان) جمعا بين أمرين (و) نحو (قوله) فى صفة الإبل (كالقسى) جمع قوس (المعطفات) المنحنيات (بل الأسهم) جمع سهم (مبرية) أى منحوتة (بل الأوتار) جمع وتر جمعا بين ثلاثة أمور (ومنها) أى من مراعاة النظير (مايسميه بعضهم تشابه الأطراف ،

وَهُوَ أَنْ يَخْتِمَ الْكَلاَمَ بِمَا يُنَاسِبُ ابْتِدَاءهُ فِى الْمَعْنَى نَحْوُ : لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ ، وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ، وَيُلْحَقُ بِهَا نَحْوُ : الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ، وَيُسَمَّى إِيهَامَ التَّنَاسُبِ ، وَمِنْهُ الإِرْصَادُ وَيُسَمِّيهِ بَعْضُهُمْ التَّسْهِيمَ ، وَهُوَ أَنْ يُجْعَلَ قَبْلَ الْعَجُزِ مِنَ الْفَقْرَةِ ، أَوْ مِنَ الْبَيْتِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ إِذَا عُرِفَ الرَّوِيُّ ،

وهو أن يختم الكلام بما يناسب ابتداءه فى المعنى نحو لاتدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير) فإن اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالأبصار والخبير يناسب كونه مدركا للأبصار لأن المدرك للشىء يكون خبيراً له عالما به (ويلحق بها) أى بمراعاة النظير أن يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وإن لم يكونا مقصودين ههنا (نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم) أى والنبات الذى ينجم أى يظهر من الأرض لاساق له كالبقول (والشجر) الذى له ساق (يسجدان) أى ينقادان لله تعالى فيما خلقا له ، فالنجم بهذا المعنى وإن لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما (ويسمى إيهام التناسب) لمثل مامر فى إيهام التضاد (ومنه) أى من المعنوى (الارصاد) وهو فى اللغة نصب الرقيب فى الطريق (ويسميه بعضهم التسهيم) يقال برد مسهم فيه خطوط مستوية (وهو أن يجعل قبل العجز من الفقرة) وهى فى النثر بمنزلة البيت من النظم فقوله : هو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه . فقرة ، ويقرع الأسماع بزواجر وعظه . فقرة أخرى ، والفقرة فى الأصل حلى يصاغ على شكل فقرة الظهر (أو من البيت مايدل عليه) أى على العجز وهو آخر كلمة من الفقرة أو البيت (إذا عرف الروى) فقوله مايدل فاعل يجعل وقوله إذا عرف متعلق بقوله يدل والروى الحرف الذى بنى عليه أواخر الأبيات أو الفقر ووجب تكروه

نَحْوُ: وَمَا كَانَ اللهُ لِيَظْلِمَهُمْ ، وَلٰكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ، وقَوْلِهِ :

إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئًا فَدَعْهُ وَجَاوِزْهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ

وَمِنْهُ المُشَاكَلَةُ ، وَهِيَ ذِكْرُ الشَّيْءِ بِلَفْظِ غَيْرِهِ لِوُقُوعِهِ فِي صُحْبَتِهِ تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا ، فَالأَوَّلُ نَحْوُ قَوْلِهِ :

قَالُوا اقْتَرِحْ شَيْئًا نُجِدْ لَكَ طَبْخَهُ قُلْتُ اطْبُخُوا لِي جُبَّةً وَقَمِيصًا

وَنَحْوُ : تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ، وَالثَّانِي نَحْوُ: صِبْغَةَ اللهِ

فى كل منهما ، وقيد بقوله إذا عرف الروى لأن من الارصاد ما لا يعرف به العجز لعدم معرفة حرف الروى كما فى قوله تعالى — وما كان الناس إلا أمة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم فيما فيه يختلفون — فلو لم يعرف أن حرف الروى هو النون لربما توهم أن العجز فيما هم فيه يختلفون أو فيما اختلفوا فيه فالأرصاد فى الفقرة (نحو — وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون — و) فى البيت نحو (قوله :

إذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

ومنه) أى ومن المعنوى (المشاكلة : وهى ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه) أى وقوع ذلك الشيء (فى صحبته) أى ذلك الغير (تحقيقا أو تقديرا) أى وقوعا محققا أو مقدرا (فالأول نحو قوله : قالوا اقترح شيئا) من اقترحت عليه شيئا إذا سألته إياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم وجعله من اقترح الشيء ابتدعه غير مناسب على مالا يخفى (نجد) مجزوم على أنه جواب الأمر من الإجادة وهى تحسين الشيء (لك طبخه * قلت اطبخوا لى جبة وقميصا) أى خيطوا وذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها فى صحبة طبخ الطعام (ونحو: تعلم مافى نفسى ولا أعلم مافى نفسك) حيث أطلق النفس على ذات الله تعالى لوقوعه فى صحبة نفسى (والثانى) وهو مايكون وقوعه فى صحبة الغير تقديرا (نحو) قوله تعالى — قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا — إلى قوله (— صبغة الله)

وَهُوَ مَصْدَرٌ مُؤَكِّدٌ لِآمَنَّا بِاللهِ : أَىْ تَطْهِيرَ اللهِ، لِأَنَّ الإِيمَانَ يُطَهِّرُ النُّفُوسَ وَالأَصْلُ فِيهِ أَنَّ النَّصَارَى كَانُوا يَغْمِسُونَ أَوْلَادَهُمْ فِى مَاءٍ أَصْفَرَ يُسَمُّونَهُ المَعْمُودِيَّةَ وَيَقُولُونَ: إِنَّهُ تَطْهِيرٌ لَهُمْ، فَعَبَّرَ عَنِ الإِيمَانِ بِاللهِ، بِصِبْغَةِ اللهِ لِلْمُشَاكَلَةِ بِهٰذِهِ القَرِينَةِ، وَمِنْهُ المُزَاوَجَةُ وَهِىَ أَنْ يُزَاوَجَ بَيْنَ مَعْنَيَيْنِ فِى الشَّرْطِ وَالجَزَاءِ

ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون — (وهو) أى قوله صبغة الله (مصدر) لأنه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهى الحالة التى يقع عليها الصبغ (مؤكد لآمنا بالله: أى تطهير الله لأن الإيمان يطهر النفوس) فيكون آمنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فتكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله آمنا بالله — ثم أشار إلى وقوع تطهير الله فى صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله (والأصل فيه) أى فى هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ (أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم فى ماء أصفر يسمونه المعمودية ويقولون إنه) أى الغمس فى ذلك الماء (تطهير لهم) فإذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فأمر المسلمون بأن يقولوا للنصارى قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالإيمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا ، هذا إذا كان الخطاب فى قوله قولوا آمنا بالله للكافرين ، وإن كان الخطاب للمسلمين فالمعنى أن المسلمين أمروا بأن يقولوا صبغنا الله بالإيمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم أيها النصارى (فعبر عن الإيمان بالله بصبغة الله للمشاكلة) لوقوعه فى صحبة صبغة النصارى تقديرا (بهذه القرينة) الحالية التى هى سبب النزول من غمس النصارى أولادهم فى الماء الأصفر وإن لم يذكر لفظ ذلك (ومنه) أى ومن المعنوى (المزاوجة، وهى أن يزاوج) أى يوقع المزاوجة على أن الفعل مسند إلى ضمير المصدر أو إلى الظرف أعنى قوله (بين معنيين فى الشرط والجزاء) والمعنى يجعل معنيان واقعان فى الشرط والجزاء مزدوجين فى أن يرتب على كل منهما معنى مرتب

كَقَوْلِهِ :

إِذَا مَا نَهَى النَّاهِي فَلَجَّ بِيَ الْهَوَى أَصَاخَتْ إِلَى الْوَاشِي فَلَجَّ بِهَا الْهَجْرُ

وَمِنْهُ الْعَكْسُ ، وَهُوَ أَنْ يُقَدَّمَ جُزْءٌ فِي الْكَلَامِ ، ثُمَّ يُؤَخَّرَ . وَيَقَعُ عَلَى وُجُوهٍ : مِنْهَا أَنْ يَقَعَ بَيْنَ أَحَدِ طَرَفَيْ جُمْلَةٍ ، وَمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ نَحْوُ عَادَاتُ السَّادَاتِ ، سَادَاتُ الْعَادَاتِ ، وَمِنْهَا أَنْ يَقَعَ بَيْنَ مُتَعَلَّقَيْ فِعْلَيْنِ

على الآخر (كقوله : إذا مانهى الناهى) ومنعنى عن حبها (فلج بى الهوى) ولزمنى (أصاخت إلى الواشى) أى استمعت إلى النمام الذى يشى حديثه ويزينه وصدقته فيما افترى على (فلج بها الهجر) زاوج بين نهى الناهى وإصاختها إلى الواشى الواقعين فى الشرط والجزاء فى أن ترتب عليهما لجاج شىء ، وقد يتوهم من ظاهر العبارة أن المزاوجة هى أن يجمع بين معنيين فى الشرط ومعنيين فى الجزاء كما جمع فى الشرط بين نهى الناهى ولجاج الهوى وفى الجزاء بين إصاختها إلى الواشى ولجاج الهجر وهو فاسد إذ لاقائل بالمزاوجة فى مثل قولنا إذا جاءنى زيد فسلم على أجلسته فأنعمت عليه ، وما ذكرنا هو المأخوذ من كلام السلف (ومنه) أى من المعنوى (العكس) والتبديل (وهو أن يقدم جزء فى الكلام) على جزء آخر (ثم يؤخر) ذلك المقدم عن الجزء المؤخر أولا ، والعبارة الصريحة ماذكره بعضهم وهو أن تقدم فى الكلام جزءا ثم تعكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ماقدمت ، وظاهر عبارة المصنف صادق على نحو عادات السادات أشرف العادات وليس من العكس (ويقع) العكس (على وجوه منها : أن يقع بين أحد طرفى جملة وما أضيف إليه) ذلك الطرف (نحو عادات السادات سادات العادات) فالعادات أحد طرفى الكلام والسادات مضاف إليه ذلك الطرف ، وقد وقع العكس بينهما بأن قدم أولا العادات على السادات ثم السادات على العادات (ومنها) أى من الوجوه (أن يقع بين متعلقى فعلين

فى جُمْلَتَيْنِ نَحْوُ: يُخْرِجُ الْحَىَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَىِّ، وَمِنْهَا أَنْ يَقَعَ بَيْنَ لَفْظَيْنِ فى طَرَفَىْ جُمْلَتَيْنِ نَحْوُ: لَاهُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ، وَمِنْهُ الرُّجُوعُ، وَهُوَ الْعَوْدُ إِلَى الْكَلَامِ السَّابِقِ بِالنَّقْضِ لِنُكْتَةٍ كَقَوْلِهِ:

قِفْ بِالدِّيَارِ الَّتِى لَمْ يَعْفُهَا الْقِدَمُ ... بَلَى وَغَيَّرَهَا الْأَرْوَاحُ وَالدِّيَمُ

وَمِنْهُ التَّوْرِيَةُ، وَهِىَ أَنْ يُطْلَقَ لَفْظٌ لَهُ مَعْنَيَانِ: قَرِيبٌ وَبَعِيدٌ، وَيُرَادُ الْبَعِيدُ، وَهِىَ ضَرْبَانِ: مُجَرَّدَةٌ، وَهِىَ الَّتِى لَا تُجَامِعُ شَيْئًا مِمَّا يُلَائِمُ الْقَرِيبَ نَحْوُ: الرَّحْمٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى، وَمُرَشَّحَةٌ

فى جملتين نحو — يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى —) فالحى والميت متعلقان بيخرج وقد قدم أولا الحى على الميت وثانيا الميت على الحى (ومنها) أى من الوجوه (أن يقع بين لفظين فى طرفى جملتين نحو — لاهن حل لهم ولا هم يحلون لهن —) قدم أولا هن على هم وثانيا هم على هن وهما لفظان وقع أحدهما فى جانب المسند إليه والآخر فى جانب المسند (ومنه) أى من المعنوى (الرجوع ، وهو العود إلى الكلام السابق بالنقض) أى بنقضه وإبطاله (لنكتة كقوله : قف بالديار التى لم يعفها القدم) أى لم يبلها تطاول الزمان وتقادم العهد ثم عاد إلى ذلك الكلام ونقضه بقوله (بلى وغيرها الأرواح والديم) أى الرياح والأمطار ، والنكتة إظهار التحير والتوله كأنه أخبر أولا بما لا تحقق له ثم أفاق بعض الإفاقة فنقض الكلام السابق قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الأرواح والديم (ومنه) أى ومن المعنوى (التورية) وتسمى الإيهام أيضا (وهى أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد) اعتمادا على قرينة خفية (وهى ضربان) الأولى (مجردة وهى) التورية (التى لاتجامع شيئا مما يلائم) المعنى (القريب نحو — الرحمن على العرش استوى —) فإنه أراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شىء مما يلائم المعنى القريب الذى هو الاستقرار (و) الثانية (مرشحة) وهى التى تجامع شيئا ممـا يلائم المعنى

نحوُ: وَالسَّماء بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ، وَمِنْهُ الِاسْتِخْدَامُ وَهُوَ أَنْ يُرَادَ بِلَفْظٍ لَهُ مَعْنيَانِ، أَحَدُهُمَا: ثُمَّ بِضَمِيرِهِ الآخَرُ، أَوْ يُرَادَ بِأَحَدِ ضَمِيرَيْهِ: أَحَدُهُمَا، ثُمَّ بِالآخَرِ الآخَرُ، فَالأَوَّلُ كَقَوْلِهِ:

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ ... رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غِضَابَا

وَالثَّانِي كَقَوْلِهِ:

فَسَقَى الغَضَا وَالسَّاكِنِيهِ وَإِنْ هُمُ ... شَبُّوهُ بَيْنَ جَوَانِحِي وَضُلُوعِي

القريب (نحو - والسماء بنيناها بأيد) أراد بالأيد معناها البعيد وهو القدرة وقد قرن بها مايلائم المعنى القريب الذى هو الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها إذ البناء يلائم اليد وهذا مبنى على ما اشتهر بين أهل الظاهر من المفسرين، وإلا فالتحقيق أن هذا تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير أن يتمحل للمفردات حقيقة أو مجازا (ومنه) أى ومن المعنوى (الاستخدام وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما ثم) يراد (بضميره) أى بالضمير العائد إلى ذلك اللفظ معناه (الآخر أو يراد بأحد ضميريه أحدهما) أى أحد المعنيين ثم يراد (بالآخر) أى بضميره الآخر معناه (الآخر) وفى كليهما يجوز أن يكون المعنيان حقيقيين وأن يكونا مجازيين أو أن يكونا مختلفين (فالأول) وهو أن يراد باللفظ أحد المعنيين وبضميره معناه الآخر (كقوله:

إذا نزل السماء بأرض قوم ... رعيناه وإن كانوا غضابا)

جمع غضبان، أراد بالسماء الغيث وبضميره فى رعيناه النبت وكلا المعنيين مجازى (والثانى) وهو أن يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين وبالضمير الآخر معناه الآخر (كقوله:

فسقى الغضا والساكنيه وإن هم ... شبوه بين جوانحى وضلوعى)

أراد بأحد ضميرى الغضا أعنى المجرور فى الساكنيه المكان الذى فيه

وَمِنْهُ اللَّفُّ وَالنَّشْرُ، وَهُوَ ذِكْرُ مُتَعَدِّدٍ عَلَى التَّفْصِيلِ، أَوِ الْإِجْمَالِ، ثُمَّ مَالِكُلٍّ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ، ثِقَةً بِأَنَّ السَّامِعَ يَرُدُّهُ إِلَيْهِ؛ فَالْأَوَّلُ ضَرْبَانِ: لِأَنَّ النَّشْرَ إِمَّا عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ نَحْوُ: وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ، وَإِمَّا عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبِهِ كَقَوْلِهِ:

كَيْفَ أَسْلُو وَأَنْتَ حِقْفٌ وَغُصْنٌ ... وَغَزَالٌ لَحْظًا وَقَدًّا وَرِدْفًا

شجرة الغضا، وبالآخر أعنى المنصوب فى شبوه النار الحاصلة من شجر الغضا وكلاهما مجازى (ومنه) من المعنوى (اللف والنشر: وهو ذكر متعدد على التفصيل أو الإجمال ثم) ذكر (مالكل واحد) من آحاد هذا المتعدد (من غير تعيين ثقة) أى الذكر بدون التعيين لأجل الوثوق (بأن السامع يرده إليه) أى يرد مالكل من آحاد هذا المتعدد إلى ما هو له لعلمه بذلك بالقرائن اللفظية أو المعنوية (فالأول) وهو أن يكون ذكر المتعدد على التفصيل (ضربان، لأن النشر إما على ترتيب اللف) بأن يكون الأول من المتعدد فى النشر للأول من المتعدد فى اللف، والثانى للثانى وهكذا إلى الآخر (نحو) قوله تعالى (ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ماالليل وهو السكون فيه وماللنهار وهو الابتغاء من فضل الله تعالى فيه على الترتيب. فإن قيل عدم التعيين فى الآية ممنوع فإن المجرور من فيه عائد إلى الليل لا محالة، قلنا نعم لكن باعتبار احتمال أن يعود إلى كل من الليل والنهار يتحقق عدم التعيين (وإما على غير ترتيبه) أى ترتيب اللف سواء كان معكوس الترتيب (كقوله: كيف أسلو وأنت حقف) وهو النقا من الرمل (وغصن * وغزال لحظا وقدا وردفا) فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف؛ أو مختلطا كقوله: هو شمس وأسد وبحر جودا

وَالثَّانِي نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلاَّ مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى؛ أَيْ قَالَتِ الْيَهُودُ: لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلاَّ مَنْ كَانَ هُودًا، وَقَالَتِ النَّصَارَى: لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلاَّ مَنْ كَانَ نَصَارَى، فَلَفَّ لِعَدَمِ الِالْتِبَاسِ، لِلْعِلْمِ بِتَضْلِيلِ كُلِّ فَرِيقٍ صَاحِبَهُ، وَمِنْهُ الْجَمْعُ، وَهُوَ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ مُتَعَدِّدٍ فِي حُكْمٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، وَنَحْوِ:

إِنَّ الشَّبَابَ وَالْفَرَاغَ وَالْجِدَهْ مَفْسَدَةٌ لِلْمَرْءِ أَيُّ مَفْسَدَهْ

وَمِنْهُ:

وبهاء وشجاعة (والثانى) وهو أن يكون ذكر المتعدد على الإجمال (نحو قوله تعالى — وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى —) فإن الضمير فى قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على وجه الإجمال بالضمير العائد إليهما ثم ذكر ما لكل منهما (أى قالت اليهود لن يدخل الجنة إلا من كان هودا، وقالت النصارى لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى، فلف) بين الفريقين أو القولين إجمالا (لعدم الالتباس) والثقة بأن السامع يرد إلى كل فريق أو كل قوله مقوله (للعلم بتضليل كل فريق صاحبه) واعتقاده أن داخل الجنة هو لا صاحبه، ولا يتصور فى هذا الضرب الترتيب وعدمه؛ ومن غريب اللف والنشر أن يذكر متعددان أو أكثر ثم يذكر فى نشر واحد ما يكون لكل من آحاد كل من المتعددين أو المتعددات كما تقول الراحة والتعب والعدل والظلم قد سد من أبوابها ما كان مفتوحا وفتح من طرقها ما كان مسدودا (ومنه) أى من المعنوى (الجمع، وهو أن يجمع بين متعدد) اثنين أو أكثر (فى حكم) واحد (كقوله تعالى — المال والبنون زينة الحياة الدنيا — ونحو) قوله: أى قول أبى العتاهية:

علمت مجاشع بن مسعده (أن الشباب والفراغ والجده)

أى الاستغناء (مفسدة) أى داعية إلى الفساد (للمرء أى مفسده، ومنه)

التَّفْرِيقُ ، وَهُوَ إِيقَاعُ تَبَايُنٍ بَيْنَ أَمْرَيْنِ مِنْ نَوْعٍ فِى الْمَدْحِ أَوْ غَيْرِهِ ، كَقَوْلِهِ :

مَا نَوَالُ الْغَمَامِ وَقْتَ رَبِيعٍ كَنَوَالِ الْأَمِيرِ وَقْتَ سَخَاءِ

فَنَوَالُ الْأَمِيرِ بَدْرَةُ عَيْنٍ وَنَوَالُ الْغَمَامِ قَطْرَةُ مَاءِ

وَمِنْهُ التَّقْسِيمُ ، وَهُوَ ذِكْرُ مُتَعَدِّدٍ ثُمَّ إِضَافَةُ مَا لِكُلٍّ إِلَيْهِ عَلَى التَّعْيِينِ كَقَوْلِهِ :

وَلَا يُقِيمُ عَلَى ضَيْمٍ يُرَادُ بِهِ إِلَّا الْأَذَلَّانِ عَيْرُ الْحَيِّ وَالْوَتِدُ

هٰذَا عَلَى الْخَسْفِ مَرْبُوطٌ بِرُمَّتِهِ وَذَا يُشَجُّ فَلَا يَرْثِى لَهُ أَحَدُ

أى من المعنوى (التفريق ، وهو إيقاع تباين بين أمرين من نوع فى المدح أو غيره كقوله :

ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الأمير وقت سخاء

فنوال الأمير بدرة عين) وهى عشرة آلاف درهم (ونوال الغمام قطرة ماء) أوقع التباين بين النوالين (ومنه) أى من المعنوى (التقسيم ، وهو ذكر متعدد ثم إضافة ما لكل إليه على) جهة (التعيين) وبهذا القيد يخرج اللف والنشر وقد أهمله السكاكى فتوهم بعضهم أن التقسيم عنده أعم من اللف والنشر . وأقول : إن ذكر الإضافة مغن عن هذا القيد إذ ليس فى اللف والنشر إضافة ما لكل إليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع إليه ويرده (كقوله) أى قول المتلمس (ولا يقيم على ضيم) أى ظلم (يراد به) الضمير عائد إلى المستثنى منه المقدر العام (إلا الأذلان) فى الظاهر فاعل لا يقيم ، وفى التحقيق بدل أى لا يقيم أحد على ظلم يقصد به إلا هذان (عير الحى) وهو الحمار (والوتد هذا) أى عير الحى (على الخسف) أى الذل (مربوط برمته) هى قطعة حبل بالية (وذا) أى الوتد (يشج) أى يدق ويشق رأسه (فلا يرثى) أى فلا يرق ولا يرحم (له أحد) ذكر العير والوتد ثم أضاف إلى الأول الربط على الخسف وإلى الثانى الشج على التعيين ، وقيل لا تعيين لأن هــذا وذا متساويان

وَمِنْهُ الْجَمْعُ مَعَ التَّفْرِيقِ، وَهُوَ أَنْ يُدْخَلَ شَيْئَانِ فِى مَعْنًى وَيُفَرَّقَ بَيْنَ جِهَتَىِ الْإِدْخَالِ كَقَوْلِهِ :

فَوَجْهُكَ كَالنَّارِ فى ضَوْئِهَا وَقَلْبِى كَالنَّارِ فِى حَرِّهَا

وَمِنْهُ الْجَمْعُ مَعَ التَّقْسِيمِ ، وَهُوَ جَمْعُ بَيْنَ مُتَعَدِّدٍ تَحْتَ حُكْمٍ، ثُمَّ تَقْسِيمُهُ، أَوِ الْعَكْسُ، فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِهِ :

حَتَّى أَقَامَ عَلَى أَرْبَاضِ خَرْشَنَةٍ تَشْقَى بِهِ الرُّومُ وَالصُّلْبَانُ وَالْبِيَعُ

فى الإشارة إلى القريب فكل منهما يحتمل أن يكون إشارة إلى العير وإلى الوتد ، فالبيت من اللف والنشر دون التقسيم، وفيه نظر ، لأنا لا نسلم التساوى بل فى حرف التنبيه إيماء إلى أن القرب فيه أقل بحيث يحتاج إلى تنبيه ما بخلاف المجرد عنها . فهذا للقريب أعنى العير وذا للأقرب أعنى الوتد ، وأمثال هذه الاعتبارات لاينبغى أن تهمل فى عبارات البلغاء، بل ليست البلاغة إلا برعاية أمثال ذلك (ومنه) أى من المعنوى (الجمع مع التفريق ، وهو أن يدخل شيئان فى معنى ويفرق بين جهتى الادخال كقوله :

فوجهك كالنار فى ضوئها وقلبى كالنار فى حرها)

أدخل قلبه ووجه الحبيب فى كونهما كالنار ثم فرق بينهما بأن وجه الشبه فى الوجه الضوء واللمعان، وفى القلب الحرارة والاحتراق (ومنه) أى من المعنوى (الجمع مع التقسيم ، وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه أو العكس) أى تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم (فالأول) أى الجمع ثم التقسيم (كقوله حتى أقام) أى الممدوح ، ولتضمين الإقامة معنى التسليط عداها بعلى فقال (على أرباض) جمع ربض: وهو ما حول المدينة (خرشنة) وهى بلدة من بلاد الروم (تشقى به الروم والصلبان) جمع صليب النصارى (والبيع) جمع بيعة وهى متعبدهم وحتى متعلق بالفعل فى البيت السابق أعنى قاد المقانب : أى

لِلسَّبْيِ مَا نَكَحُوا وَالْقَتْلِ مَا وَلَدُوا   وَالنَّهْبِ مَا جَمَعُوا وَالنَّارِ مَا زَرَعُوا

وَالثَّانِي كَقَوْلِهِ :

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا ضَرُّوا عَدُوَّهُمُ   أَوْ حَاوَلُوا النَّفْعَ فِي أَشْيَاعِهِمْ نَفَعُوا

سَجِيَّةٌ تِلْكَ مِنْهُمْ غَيْرُ مُحْدَثَةٍ   إِنَّ الْخَلَائِقَ فَاعْلَمْ شَرُّهَا الْبِدَعُ

وَمِنْهُ الْجَمْعُ مَعَ التَّفْرِيقِ وَالتَّقْسِيمِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ . إِلَى قَوْلِهِ : غَيْرَ مَجْذُوذٍ ،

العساكر جمع فى هذا البيت أشقاء الروم بالممدوح ثم قسم فقال (للسبى مانكحوا والقتل ما ولدوا) ذكر ما دون من إهانة وقلة المبالاة بهم حتى كأنهم من غير ذوى العقول وملائمة بقوله. (والنهب ماجمعوا والنار مازرعوا . والثانى) أى التقسيم ثم الجمع (كقوله : قوم إذا حاربوا ضروا عدوهم * أو حاولوا) أى طلبوا (النفع فى أشياعهم) أى أتباعهم وأنصارهم (نفعوا . سجية) أى غريزة وخلق (تلك) الخصلة (منهم غير محدثة * إن الخلائق) جمع خليقة وهى الطبيعة والخلق (فاعلم شرها البدع) جمع بدعة وهى المبتدعات المحدثات قسم فى الأول صفة الممدوحين إلى ضرر الأعداء ونفع الأولياء ثم جمعها فى الثانى تحت كونها سجية (ومنه) أى ومن المعنوى (الجمع مع التفريق والتقسيم) وتفسيره ظاهر مما سبق فلم يتعرض له (كقوله تعالى - يوم يأت) يعنى يأتى الله ؛ أى أمره أو يأتى اليوم أى هوله والظرف منصوب باضمار اذكر أو بقوله (لا تكلم نفس) أى بما ينتفع من جواب أو شفاعة (إلا بإذنه فمنهم) أى من أهل الموقف (شقى) مقضى له بالنار (وسعيد) مقضى له بالجنة (فأما الذين شقوا ففى النار لهم فيها زفير) أى إخراج النفس بشدة (وشهيق) رده بشدة (خالدين فيها ما دامت السموات والأرض) أى سموات الآخرة وأرضها ، وهذه العبارة كناية عن التأبيد ونفى الانقطاع

وَقَدْ يُطلَقُ التَّقْسِيمُ عَلَى أَمْرَيْنِ آخَرَيْنِ ، أَحَدُهُمَا أَنْ تَذْكُرَ أَحْوَالَ الشَّيْءِ مُضَافًا إِلَى كُلٍّ مَا يَلِيقُ بِهِ كَقَوْلِهِ :

سَأَطْلُبُ حَقِّي بِالْقَنَا وَمَشَايِخٍ ... كَأَنَّهُمُ مِنْ طُولِ مَا الْتَثَمُوا مُرْدُ

ثِقَالٌ إِذَا لَاقَوْا خِفَافٌ إِذَا دُعُوا ... كَثِيرٌ إِذَا شَدُّوا قَلِيلٌ إِذَا عُدُّوا

(إلا ماشاء ربك) أى إلا وقت مشيئة الله تعالى (إن ربك فعال لما يريد) من تخليد البعض كالكفار وإخراج البعض كالفساق (وأما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها مادامت السموات والأرض إلا ماشاء ربك عطاء غير مجذوذ) أى غير مقطوع بل ممتد لا إلى نهاية ؛ ومعنى الاستثناء الأول أن بعض الأشقياء لايخلدون فى النار كالعصاة من المؤمنين الذين شقوا بالعصيان ، وفى الثانية أن بعض السعداء لايخلدون فى الجنة بل يفارقونها ابتداء يعنى أيام عذابهم كالفساق من المؤمنين الذين سعدوا بالإيمان والتأبيد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك باعتبار الابتداء ، فقد جمع الأنفس بقوله — لاتكلم نفس — ثم فرق بينهم بأن بعضهم شقى وبعضهم سعيد بقوله — فنهم شقى وسعيد — ثم قسم بأن أضاف إلى الأشقياء مالهم من عذاب النار وإلى السعداء مالهم من نعيم الجنة بقوله : فأما الذين شقوا إلى آخر الآية. (وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين أحدهما أن تذكر أحوال الشيء مضافا إلى كل) من تلك الأحوال (مايليق به كقوله :

سأطلب حقى بالقنا ومشايخ ... كأنهم من طول ماالتثموا مرد

ثقال) أى لشدة وطأتهم على الأعداء (إذا لاقوا) أى حاربوا (خفاف) أى مسرعين إلى الإجابة (إذا دعوا) إلى كفاية مهم ودفاع ملم (كثير إذا شدوا) لقيام واحد مقام الجماعة (قليل إذا عدوا) ذكر أحوال المشايخ وأضاف إلى كل حال ماينا سبها بأن أضاف إلى الثقل حال الملاقاة وإلى الخفة حال الدعاء

وَالثَّانِى اسْتِيفَاءُ أَقْسَامِ الشَّىْءِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ. أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا. وَمِنْهُ التَّجْرِيدُ، وَهُوَ أَنْ يُنْتَزَعَ مِنْ أَمْرٍ ذِى صِفَةٍ آخَرُ مِثْلُهُ فِيهَا مُبَالَغَةً لِكَمَالِهَا فِيهِ، وَهُوَ أَقْسَامٌ: مِنْهَا نَحْوُ قَوْلِهِمْ: لِى مِنْ فُلَانٍ صَدِيقٌ حَمِيمٌ: أَىْ بَلَغَ فُلَانٌ مِنَ الصَّدَاقَةِ حَدًّا صَحَّ مَعَهُ أَنْ يُسْتَخْلَصَ مِنْهُ آخَرُ مِثْلُهُ فِيهَا، وَمِنْهَا نَحْوُ قَوْلِهِمْ: لَئِنْ سَأَلْتَ فُلَانًا لَتَسْأَلَنَّ بِهِ الْبَحْرَ وَمِنْهَا نَحْوُ قَوْلِهِ:

وَشَوْهَاءَ . . . .

وهكذا إلى الآخر (والثانى استيفاء أقسام الشىء كقوله تعالى – يهب لمن يشاء إناثا ويهب لمن يشاء الذكور أو يزوجهم ذكرانا وإناثا ويجعل من يشاء عقيما –) فإن الإنسان إما أن لايكون له ولد أو يكون له ولد ذكر أو أنثى أو ذكر وأنثى وقد استوفى فى الآية جميع الأقسام (ومنه) أى ومن المعنوى (التجريد ، وهو أن ينتزع من أمر ذى صفة) أمر (آخر مثله فيها) أى مماثل لذلك الأمر ذى الصفة فى تلك الصفة (مبالغة) أى لأجل المبالغة وذلك (لكمالها) أى تلك الصفة (فيه) أى فى ذلك الأمر حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة إلى حيث يصح أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة (وهو) أى التجريد (أقسام : منها) أى مايكون بمن التجريدية (نحو قولهم : لى من فلان صديق حميم) أى قريب يهتم لأمره (أى بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه) أى مع ذلك الحد (أن يستخلص منه) أى من فلان صديق (آخر مثله فيها) أى فى الصداقة (ومنها) مايكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه (نحو قولهم : لئن سألت فلانا لتسألن به البحر) بالغ فى اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحراً فى السماحة (ومنها) ما يكون بدخول باء المعية فى المنتزع (نحو قوله : وشوهاء) أى فرس قبيح المنظر لسعة

.. تَعْدُو بِى إلى صَارِخِ الْوَغَى　　بِمُسْتَلْئِمٍ مِثْلِ الْفَنِيقِ الْمُرَحَّلِ

وَمِنْهَا نَحْوُ قَوْلِهِ تعالى : لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ ، وَمِنْهَا قَوْلُهُ :

فَلَئِنْ بَقِيتُ لَأَرْحَلَنَّ بِغَزْوَةٍ　　تَحْوِى الْغَنَائِمَ أَوْ يَمُوتَ كَرِيمُ

وَقِيلَ تَقْدِيرُهُ أَوْ يَمُوتَ مِنِّى كَرِيمٌ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، وَمِنْهَا قَوْلُهُ :

يَا خَيْرَ مَنْ يَرْكَبُ الْمَطِىَّ وَلاَ　　يَشْرَبُ كَأْسًا بِكَفِّ مَنْ بَخِلاَ

أشداقها أو لما أصابها من شدائد الحرب (تعدو) أى تسرع (بى إلى صارخ الوغى) أى مستغيث فى الحرب (بمستلئم) أى لابس لامة : وهى الدرع والباء للملابسة والمصاحبة (مثل الفنيق) هو الفحل المكرم (المرحل) من رحل البعير : أشخصه عن مكانه وأرسله : أى تعدو بى ومعى من نفسى مستعد للحرب بالغ فى استعداده للحرب حتى انتزع منه آخر (ومنها) أى ما يكون بدخول فى المنتزع منه (نحو قوله تعالى — لهم فيها دار الخلد) أى فى جهنم وهى دار الخلد لكنه انتزع منها دارا أخرى وجعلها معدّة فى جهنم لأجل الكفار تهويلا لأمرها ومبالغة فى اتصافها بالشدة (ومنها) ما يكون بدون توسط حرف نحو (قوله : فلئن بقيت لأرحلن بغزوة * تحوى) أى تجمع (الغنائم أو يموت) منصوب باضمار أن : أى إلا أن يموت (كريم) يعنى نفسه انتزع من نفسه كريما مبالغة فى كرمه ؛ فإن قيل هذا من قبيل الالتفات من التكلم إلى الغيبة . قلنا لاينافى التجريد على ماذكرنا (وقيل تقديره أو يموت منى كريم) فيكون من قبيل : لى من فلان صديق حميم فلا يكون قسما آخر (وفيه نظر) لحصول التجريد وتمام المعنى بدون هذا التقدير (ومنها) ما يكون بطريق الكناية نحو (قوله :

يا خير من يركب المطى ولا　　يشرب كأسا بكف من بخلا)

أى يشرب الكأس بكف الجواد ، انتزع منه جواد يشرب هو بكفه على

وَمِنها مُخاطَبةُ الإنسانِ نَفسَهُ كَقولِهِ :

لاَ خَيلَ عِندَكَ تُهدِيها وَلاَ مالُ فَليُسعِدِ النُّطقُ إن لَمْ تُسعِدِ الحَالُ

وَمِنهُ المُبالَغةُ المَقبولَةُ ، وَالمُبالَغةُ أن يُدَّعَى لِوَصفٍ بُلوغُهُ فى الشِّدَّةِ أوِ الضَّعفِ حَدًّا مُستَحيلاً أوْ مُستَبعَدًا لِئَلاَّ يُظَنَّ أنَّهُ غَيرُ مُتَناهٍ فِيهِ وَتَنحَصِرُ فى التَّبليغِ ، وَالإغرَاقِ ، وَالغُلُوِّ ،

طريق الكناية لأنه إذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد أثبت له الشرب بكف كريم ، ومعلوم أنه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم ، وقد خفى هذا على بعضهم فزعم أن الخطاب إن كان لنفسه فهو تجريد وإلا فليس من التجريد فى شىء بل كناية عن كون الممدوح غير بخيل . وأقول : الكناية لا تنافى التجريد على ما قررنا ، ولو كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما بنفسه بل داخلا فى قوله (ومنها مخاطبة الإنسان نفسه) وبيان التجريد فى ذلك أن ينتزع من نفسه شخصا آخر مثله فى الصفة التى سبق لها الكلام ثم يخاطبه (كقوله :

لاخيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق إن لم تسعد الحال)

أى الغنى فكأنه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله فى فقد الخيل والمال وخاطبه (ومنه) أى من المعنوى (المبالغة المقبولة) لأن المردودة لا تكون من المحسنات ، وفى هذا إشارة إلى الرد على من زعم أن المبالغة مقبولة مطلقا وعلى من زعم أنها مردودة مطلقا ، ثم إنه فسر مطلق المبالغة وبين أقسامها والمقبولة منها والمردودة منها فقال (والمبالغة) مطلقا (أن يدعى لوصف بلوغه فى الشدة أو الضعف حدا مستحيلا أو مستبعدا) وإنما يدعى ذلك (لئلا يظن أنه) أى ذلك الوصف (غير متناه فيه) أى فى الشدة أو الضعف ، وتذكير الضمير وإفراده باعتبار عوده إلى أحد الأمرين (وتنحصر) المبالغة (فى التبليغ والإغراق والغلو) لابمجرد الاستقراء بل بالدليل القطعى وذلك

لِأَنَّ المدَّعَى إِنْ كانَ مُمْكِنًا عَقْلاً وَعادَةً فَتَبْلِيغٌ ، كَقَوْلِهِ :

فَعَادَى عِدَاءً بَيْنَ ثَوْرٍ وَنَعْجَةٍ دِرَاكاً فَلَمْ يَنْضَحْ بِمَاءٍ فَيُغْسَلِ

وَإِنْ كانَ مُمْكِنًا عَقْلاً لاَ عَادَةً فَإِغْرَاقٌ : كَقَوْلِهِ :

وَنُكْرِمُ جَارَنَا مَا دَامَ فِينَا وَنُتْبِعُهُ الْكَرَامَةَ حَيْثُ مَالاَ

وَهُمَا مَقْبُولاَنِ ، وَإِلاَّ فَغُلُوٌّ ، كَقَوْلِهِ :

وَأَخَفْتَ أَهْلَ الشِّرْكِ حَتَّى إِنَّهُ لَتَخَافُكَ النُّطَفُ الَّتِي لَمْ تُخْلَقِ

وَالمَقْبُولُ مِنْهُ أَصْنَافٌ ، مِنْهَا مَا أُدْخِلَ عَلَيْهِ مَا يُقَرِّبُهُ إِلَى الصِّحَّةِ نَحْوُ : يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ

(لأن المدعى إن كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله : فعادى) يعنى الفرس (عداء) هو الموالاة بين الصيدين يصرع أحدهما على أثر الآخر فى طلق واحد (بين ثور) يعنى الذكر من بقر الوحش (ونعجة) يعنى الأنثى منها (دراكا) أى متتابعا (فلم ينضح بماء فيغسل) مجزوم معطوف على ينضح أى لم يعرق فلم يغسل ، ادعى أن فرسه أدرك ثورا ونعجة فى مضمار واحد ولم يعرق ، وهذا ممكن عقلا وعادة (وإن كان ممكنا عقلا لا عادة فإغراق كقوله : ونكرم جارنا ما دام فينا ، ونتبعه) من الإتباع أى نرسل (الكرامة) على أثره (حيث مالا) أى سار ، وهذا ممكن عقلا لا عادة بل فى زماننا يكاد يلحق بالممتنع عقلا إذ كل ممكن عادة ممكن عقلا (وهما) أى التبليغ والإغراق (مقبولان ، وإلا) أى وإن لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع أن يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا إذ كل ممكن عادة ممكن عقلا ولا ينعكس (فغلو كقوله : وأخفت أهل الشرك حتى إنه) الضمير للشأن (لتخافك النطف التى لم تخلق) فإن خوف النطف الغير المخلوقة ممتنع عقلا وعادة (والمقبول منه) أى من الغلو (أصناف : منها ما أدخل عليه ما يقربه إلى الصحة نحو) لفظ يكاد فى قوله تعالى (— يكاد زيتها يضىء

وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ، وَمِنْهَا مَا تَضَمَّنَ نَوْعًا حَسَنًا مِنَ التَّخْيِيلِ كَقَوْلِهِ :

عَقَدَتْ سَنَابِكُهَا عَلَيْهَا عِثْيَرًا   لَوْ تَبْتَغِي عَنَقًا عَلَيْهِ لَأَمْكَنَا

وَقَدِ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ :

يُخَيَّلُ لِي أَنْ سُمِّرَ الشُّهْبُ فِي الدُّجَا   وَشُدَّتْ بِأَهْدَابِي إِلَيْهِنَّ أَجْفَانِي

ولو لم تمسسه نار . ومنها ما تضمن نوعا لحسنا من التخييل كقوله : عقدت سنابكها) أى حوافر الجياد (عليها) يعنى فوق رؤوسها (عثيراً) بكسر العين أى غبارا . ومن لطائف العلامة فى شرح المفتاح العثير الغبار ولا تفتح فيه العين . وألطف من ذلك ما سمعت أن بعض البغالين كان يسوق بغلته فى سوق بغداد وكان بعض عدول دار القضاء حاضرا فضرطت البغلة فقال البغال على ماهو دأبهم : بلحية العدل بكسر العين يعنى أحد شقى الوقر ، فقال بعض الظرفاء على الفور افتح العين فإن المولى حاضر : ومن هذا القبيل ماوقع لى فى قصيدة :

علا فأصبح يدعوه الورى ملكا   وريثما فتحوا عينا غدا ملكا

ومما يناسب هذا المقام أن بعض أصحابى ممن الغالب على لهجتهم إمالة الحركات نحو الفتحة أتانى بكتاب فقلت لمن هو ؟ فقال لمولانا عمر بفتح العين فضحك الحاضرون فنظر إلىّ كالمتعرف عن سبب ضحكهم المسترشد لطريق الصواب فرمزت إليه بغض الجفن وضم العين فتفطن للمقصود واستظرف ذلك الحاضرون (لو تبتغى) أى تلك الجياد (عنقا) هو نوع من السير (عليه) أى على ذلك العثير (لأمكنا) أى العنق ، ادعى تراكم الغبار المرتفع من سنابك الخيل فوق رؤوسها بحيث صار أرضا يمكن سيرها عليه وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن (وقد اجتمعا) أى إدخال ما يقرب إلى الصحة وتضمن التخييل الحسن (فى قوله :

يخيل لى أن سمر الشهب فى الدجا   وشدت بأهدابى إليهن أجفانى)

أى يوقع فى خيال أن الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وأن أجفان

وَمِنْهَا مَا خُرِّجَ مَخْرَجَ الْهَزْلِ وَالْخَلاَعَةِ كَقَوْلِهِ :

أَسْكَرُ بِالْأَمْسِ إِنْ عَزَمْتُ عَلَى الشُّرْ ... بِ غَدًا إِنَّ ذَا مِنَ الْعَجَبِ

وَمِنْهُ الْمَذْهَبُ الْكَلاَمِيُّ ، وَهُوَ إِيرَادُ حُجَّةٍ لِلْمَطْلُوبِ عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ الْكَلاَمِ نَحْوُ : لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا ، وَقَوْلِهِ :

حَلَفْتُ فَلَمْ أَتْرُكْ لِنَفْسِكَ رِيبَةً ... وَلَيْسَ وَرَاءَ اللهِ لِلْمَرْءِ مَطْلَبُ

لَئِنْ كُنْتَ قَدْ بُلِّغْتَ عَنِّي وِشَايَةً ... لَمُبْلِغُكَ الْوَاشِي أَغَشُّ وَأَكْذَبُ

وَلٰكِنَّنِي كُنْتُ امْرَأً لِيَ جَانِبٌ ... مِنَ الْأَرْضِ فِيهِ مُسْتَرَادٌ وَمَذْهَبُ

عينى قد شدت بأهدابها إلى الشهب لطول ذلك الليل وغاية سهرى فيه ، وهذا تخييل حسن ولفظ يخيل يزيده حسنا (ومنها ماخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله :

أسكربالأمس إن عزمت على الشر ... ب غــدا إن ذا من العجب

ومنه) أى ومن المعنوى (المذهب الكلامى ، وهو إيراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام) وهو أن تكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب (نحو — لوكان فيهما آلهــة إلا الله لفسدتا —) واللازم وهو فساد السموات والأرض باطل ، لأن المراد به خروجهما عن النظام الذى هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة ، وهذه الملازمة من المشهورات الصادقة التى يكتفى بها فى الخطابيات دون القطعيات المعتبرة فى البرهانيات (وقوله : حلفت فلم أترك لنفسك ريبة) أى شكا (وليس وراء الله للمرء مطلب) فكيف يحلف به كاذبا (لئن كنت) اللام لتوطئة القسم (قد بلغت عنى خيانة * لمبلغك) اللام جواب القسم (الواشى أغش) من غش إذا خان (وأكذب . ولكننى كنت امرأ لى جانب * من الأرض فيه) أى فى ذلك الجانب (مستراد) أى موضع طلب الرزق من راد الكلأ (ومذهب) أى موضع ذهاب الحاجات

مُلُوكٌ وَإِخْوَانٌ إِذَا مَا مَدَحْتُهُمْ أُحَكَّمُ فِى أَمْوَالِهِمْ وَأُقَرَّبُ
كَفِعْلِكَ فِى قَوْمٍ أَرَاكَ اصْطَفَيْتَهُمْ فَلَمْ تَرَهُمْ فِى مَدْحِهِمْ لَكَ أَذْنَبُوا

وَمِنْهُ حُسْنُ التَّعْلِيلِ ، وَهُوَ أَنْ يُدَّعَى لِوَصْفٍ عِلَّةٌ مُنَاسِبَةٌ لَهُ بِاعْتِبَارٍ لَطِيفٍ غَيْرِ حَقِيقِىٍّ ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَضْرُبٍ ، لِأَنَّ الصِّفَةَ إِمَّا ثَابِتَةٌ قُصِدَ بَيَانُ عِلَّتِهَا ، أَوْ غَيْرُ ثَابِتَةٍ أُرِيدَ إِثْبَاتُهَا ، وَالْأُولَى إِمَّا أَنْ

(ملوك) أى فى ذلك الجانب ملوك (وإخوان إذا مامدحتهم ، أحكم فى أموالهم) أى أتصرف فيها كيف شئت (وأقرب) عندهم وأصير رفيع المرتبة (كفعلك) أى كما تفعله أنت (فى قوم أراك اصطفيتهم) أى وأحسنت إليهم (فلم ترهم فى مدحهم لك أذنبوا) أى لا تعاتبنى على مدح آل جفنة المحسنين إلى المنعمين علىّ كما لا تعاتب قوما أحسنت إليهم فمدحوك ؛ فكما أن مدح أولئك لا يعد ذنبا فكذلك مدحى لمن أحسن إلىّ ، وهذه الحجة على طريق التمثيل الذى يسميه الفقهاء قياسا ، ويمكن رده إلى صورة قياس استثنائى : أى لو كان مدحى لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك أيضا ذنبا واللازم باطل فكذا الملزوم (ومنه) أى ومن المعنوى (حسن التعليل ، وهو أن يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف) أى بأن ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة (غير حقيقى) أى لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له فى الواقع ، كما إذا قلت قتل فلان أعاديه لدفع ضررهم فإنه ليس فى شىء من حسن التعليل ، وما قيل من أن هذا الوصف أعنى غير حقيقى ليس بمفيد ههنا لأن الاعتبار لا يكون إلا غير حقيقى فغلط ، منشؤه ما سمع أن أرباب المعقول يطلقون الاعتبارى على ما يقابل الحقيقى ، ولو كان الأمر كما توهم اوجب أن يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع (وهو أربعة أضرب ؛ لأن الصفة) التى ادعى لها علة مناسبة (إما ثابتة قصد بيان علتها أو غير ثابتة أريد إثباتها والأولى إما أن

لاَ يَظْهَرَ لَهَا فى الْعَادَةِ عِلَّةٌ كَقَوْلِهِ :

لَمْ يَحْكِ نَائِلَكَ السَّحَابُ وَإِنَّمَا حُمَّتْ بِهِ فَصَبِيبُهَا الرُّحَضَاءُ

أَوْ يَظْهَرَ لَهَا عِلَّةٌ غَيْرُ الْمَذْكُورَةِ كَقَوْلِهِ :

مَا بِهِ قَتْلُ أَعَادِيهِ وَلَـٰكِنْ يَتَّقِى إِخْلاَفَ مَا تَرْجُو الذِّئَابُ

فَإِنَّ قَتْلَ الْأَعْدَاءِ فى الْعَادَةِ لِدَفْعِ مَضَرَّتِهِمْ ، لاَ لِمَا ذَكَرَهُ . وَالثَّانِيَةُ إِمَّا مُمْكِنَةٌ كَقَوْلِهِ :

يَا وَاشِيًا حَسُنَتْ فِينَا إِسَاءَتُهُ نَجَّى حِذَارُكَ إِنْسَانِى . . .

لا يظهر لهـا فى العادة علة) وإن كانت لا تخلو فى الواقع عن علة (كقوله لم يحك) أى لم يشابه (نائلك) أى عطاءك (السحاب وإنما * حمت به) أى صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها (فصبيبها الرحضاء) أى فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى ، فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها فى العادة علة ، وقد علله بأنه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح (أو يظهر لها) أى لتلك الصفة (علة غير) العلة (المذكورة) لتكون المذكورة غير حقيقية فتكون من حسن التعليل (كقوله :

مابه قتـل أعاديه ولـكن يتقى إخلاف ما ترجو الذئاب

فإن قتل الأعداء فى العادة لدفع مضرتهم) وصفو المملكة عن منازعتهم (لا لما ذكره) من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبة صدق رجاء الراجين بعثته على قتل أعدائه لمـا علم من أنه إذا توجه إلى الحرب صارت الذئاب ترجو اتساع الرزق عليها بلحوم من يقتل من الأعادى ، وهذا مع أنه وصف بكمال الجود وصف بكمال الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم (والثانية) أى الصفة الغير الثابتة التى أريد إثباتها (إما ممكنة كقوله :

ياواشيا حسنت فينا إساءته * نجى حذارك) أى حذارك إياك (إنسانى) أى

. . . . مِنَ الْغَرَقِ

فَإِنَّ اسْتِحْسَانَ إِسَاءَةِ الْوَاشِي مُمْكِنٌ ، لَكِنْ لَمَّا خَالَفَ النَّاسَ فِيهِ عَقَّبَهُ بِأَنَّ حِذَارَهُ نَجَّى مِنْهُ إِنْسَانَهُ مِنَ الْغَرَقِ فِي الدُّمُوعِ . أَوْ غَيْرُ مُمْكِنَةٍ كَقَوْلِهِ :

لَوْ لَمْ تَكُنْ نِيَّةُ الْجَوْزَاءِ خِدْمَتَهُ   لَمَا رَأَيْتَ عَلَيْهَا عِقْدَ مُنْتَطِقِ

إنسان عيني (من الغرق . فإن استحسان إساءة الواشي ممكن لكن لما خالف) أي الشاعر (الناس فيه) إذ لا يستحسنه الناس (عقبه) ى عقب الشاعر استحسان إساءة الواشي (بأن حذاره منه) أي من الواشي (نجى منه إنسانه من الغرق في الدموع) حيث ترك البكاء خوفا منه (أو غير ممكنة كقوله :

لو لم تكن نية الجوزاء خدمته   لما رأيت عليها عقد منتطق)

من انتطق: أي شد النطاق ؛ وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد إثباتها كذا في الإيضاح وفيه بحث لأن مفهوم هذا الكلام هو أن نية الجوزاء خدمة الممدوح علة لرؤية عقد النطاق عليها أعني لرؤية حالة شبيهة بانتطاق المنتطق كما يقال لو لم تجئني لم أكرمك بمعنى أن علة الاكرام هي المجيء وهذه صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون من الضرب الأول وهو الصفة الثابتة التي قصد إثبات علتها؛ وما قيل إنه أراد أن الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد أثبتها الشاعر وعللها بنية الجوزاء خدمة الممدوح فهو مع أنه مخالف لصريح كلام المصنف في الإيضاح ليس بشيء لأن حديث انتطاق الجوزاء أعني الحالة الشبيهة بذلك ثابت بل محسوس ، والأقرب أن يجعل لو ههنا مثلها في قوله تعالى — لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا — أعني الاستدلال بانتفاء الثاني على انتفاء الأول فيكون الانتطاق علة لكون نية الجوزاء خدمة الممدوح

وَأُلْحِقَ بِهِ مَا بُنِيَ عَلَى الشَّكِّ كَقَوْلِهِ :

كَأَنَّ السَّحَابَ الْغُرَّ غَيَّبْنَ تَحْتَهَا حَبِيبًا فَمَا تَرْقَا لَهُنَّ مَدَامِعُ

وَمِنْهُ التَّفْرِيعُ : وَهُوَ أَنْ يَثْبُتَ لِمُتَعَلَّقِ أَمْرٍ حُكْمٌ بَعْدَ إِثْبَاتِهِ لِمُتَعَلَّقٍ لَهُ آخَرَ كَقَوْلِهِ :

أَحْلَامُكُمْ لِسِقَامِ الْجَهْلِ شَافِيَةٌ كَمَا دِمَاؤُكُمُ تَشْفِي مِنَ الْكَلَبِ

وَمِنْهُ تَأْكِيدُ الْمَدْحِ بِمَا يُشْبِهُ الذَّمَّ ، وَهُوَ ضَرْبَانِ : أَفْضَلُهُمَا أَنْ

أى دليلا عليه وعلة للعلم مع أنه وصف غير ممكن (وألحق به) أى بحسن التعليل (ما بنى على الشك) ولم يجعل منه لأن فيه ادعاء وإصراراً والشك ينافيه (كقوله : كأنّ السحاب الغر) جمع الأغر ، والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء (غيبن تحتها) أى تحت الربا (حبيبا فما ترقا) الأصل ترقأ بالهمزة فخففت: أى ما تسكن (لهن مدامع) علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بأنها غيبت حبيبا تحت تلك الربا فهى تبكى عليها (ومنه) أى ومن المعنوى (التفريع ، وهو أن يثبت لمتعلق أمر حكم بعد إثباته) أى إثباته ذلك الحكم (لمتعلق له آخر) على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب وهو احتراز عن نحو غلام زيد راكب وأبوه راجل (كقوله :

أحلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفى من الكلب)

هو بفتح اللام شبه جنون يحدث للإنسان من عض الكلب الكلب ، ولا دواء له أنجع من شرب دم ملك كما قال الحماسى :

بنات مكارم وأساة كلم دماؤكم من الكلب الشفاء

تفرع على وصفهم بشفاء أحلامهم من داء الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب ، يعنى أنتم ملوك وأشراف وأرباب العقول الراجحة (ومنه) أى ومن المعنوى (تأكيد المدح بما يشبه الذم ، وهو ضربان أفضلهما أن

يُسْتَثْنَى مِنْ صِفَةِ ذَمٍّ مَنْفِيَّةٍ عَنِ الشَّىْءِ صِفَةُ مَدْحٍ بِتَقْدِيرِ دُخُولِهَا فِيهَا كَقَوْلِهِ :

وَلاَ عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ ... بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

أَىْ إِنْ كَانَ فُلُولُ السَّيْفِ عَيْباً ، فَأَثْبَتَ شَيْئاً مِنْهُ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ مِنْهُ وَهُوَ مُحَالٌ ، فَهُوَ فِى الْمَعْنَى تَعْلِيقٌ بِالْمُحَالِ ، فَالتَّأْكِيدُ فِيهِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ كَدَعْوَى الشَّىْءِ بِبَيِّنَةٍ ، وَأَنَّ الْأَصْلَ فِى الِاسْتِثْنَاءِ الِاتِّصَالُ ، فَذِكْرُ أَدَاتِهِ قَبْلَ ذِكْرِ مَا بَعْدَهَا يُوهِمُ إِخْرَاجَ شَىْءٍ مِمَّا قَبْلَهَا ، فَإِذَا وَلِيَهَا صِفَةُ مَدْحٍ

يستثنى من صفة ذم منفية عن الشىء صفة مدح) لذلك الشىء (بتقدير دخولها فيها) أى دخول صفة المدح فى صفة الذم (كقوله : ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم • بهن فلول) جمع فل : وهو الكسر فى حد السيف (من قراع الكتائب) أى مضاربة الجيوش (أى إن كان فلول السيف) من القرع (عيبا فأثبت شيئا منه) أى من العيب (على تقدير كونه منه) أى كون فلول السيف من العيب (وهو) أى هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب (محال) لأنه كناية عن كمال الشجاعة (فهو) أى إثبات شىء من العيب على هــذا التقدير (فى المعنى تعليق بالمحال) كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل فى سم الخياط - فالتأكيد فيه) أى فى هــذا الضرب (من جهة أنه كدعوى الشىء ببينة) لأنه علق نقيض المدعى وهو إثبات شىء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب متحقق (و) من جهة (أن الأصل فى) مطلق (الاستثناء)هو (الاتصال) أى كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عنه ، وذلك لمــا تقرر فى موضعه من أن الاستثناء المنقطع مجاز ، وإذا كان الأصل فى الاستثناء الاتصال (فذكر أداته قبل ذكر مابعدها) يعنى المستثنى (يوهم إخراج شىء) وهو المستثنى (مما قبلها) أى ما قبل الأداة وهو المستثنى منه (فإذا وليها) أى الأداة (صفة مدح) وتحول الاستثناء من الاتصال إلى

جاءَ التَّأْكِيدُ . وَالثَّانِى أنْ يَثْبُتَ لِشَىْءٍ صِفَةُ مَدْحٍ وَتُعَقَّبَ بِأَدَاةِ اسْتِثْنَاءٍ يَلِيهَا صِفَةُ مَدْحٍ أُخْرَى لَهُ نَحْوُ : « أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ بَيْدَ أَنِّى مِنْ قُرَيْشٍ » وَأَصْلُ الِاسْتِثْنَاءِ فِيهِ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ مُنْقَطِعاً كَالضَّرْبِ الْأَوَّلِ ، لَكِنَّهُ لَمْ يُقَدَّرْ مُتَّصِلاً فَلاَ يُفِيدُ التَّأْكِيدَ إِلاَّ مِنَ الْوَجْهِ الثَّانِى ، وَلِهٰذَا كَانَ الْأَوَّلُ أَفْضَلَ ، وَمِنْهُ

الانقطاع (جاء التأكيد) لما فيه من المدح على المدح والإشعار بأنه لم يجد صفة ذم حتى يستثنيها فاضطر إلى استثناء صفة مدح وتحويل الاستثناء إلى الانقطاع (و) الضرب (الثانى) من تأكيد المدح بما يشبه الذم (أن يثبت لشىء صفة مدح وتعقب بأداة استثناء) أى يذكر عقيب إثبات صفة المدح لذلك الشىء أداة استثناء (يليها صفة مدح أخرى له) أى لذلك الشىء (نحو « أنا أفصح العرب بيد أنى من قريش ») بيد بمعنى غير وهو أداة الاستثناء (وأصل الاستثناء فيه) أى فى هذا الضرب (أيضا أن يكون منقطعا ك) ما أن الاستثناء فى (الضرب الأول) منقطع لعدم دخول المستثنى فى المستثنى منه، وهذا لاينافى كون الأصل فى مطلق الاستثناء هو الاتصال (لكنه) أى الاستثناء المنقطع فى هذا الضرب (لم يقدر متصلا) كما قدر فى الضرب الأول إذ ليس هاهنا صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها ، وإذا لم يمكن تقدير الاستثناء متصلا فى هـذا الضرب (فلا يفيد التأكيد إلا من الوجه الثانى) وهو أن ذكر أداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوهم إخراج شىء مما قبلها من حيث إن الأصل فى مطلق الاستثناء هو الاتصال فإذا ذكر بعد الأداة صفة مدح أخرى جاء التأكيد من جهة أنه كدعوى الشىء ببينة لأنه مبنى على التعليق بالمحال المبنى على تقدير الاستثناء متصلا (ولهذا) أى ولكون التأكيد فى هذا الضرب من الوجه الثانى فقط (كان) الضرب (الأول) المفيد للتأكيد من وجهين (أفضل ، ومنه) أى ومن تأكيد المدح

ضَرْبٌ آخَرُ وَهُوَ : وَمَا تَنْقِمُ مِنَّا إِلاَّ أَنْ آمَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا لَمَّا جَاءَتْنَا .
وَالِاسْتِدْرَاكُ فِى هٰذَا الْبَابِ كَالِاسْتِثْنَاءِ كَمَا فِى قَوْلِهِ :

هُوَ الْبَدْرُ إِلاَّ أَنَّهُ الْبَحْرُ زَاخِرًا ... سِوَى أَنَّهُ الضِّرْغَامُ لَكِنَّهُ الْوَبْلُ

وَمِنْهُ تَأْكِيدُ الذَّمِّ بِمَا يُشْبِهُ الْمَدْحَ . وَهُوَ ضَرْبَانِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يُسْتَثْنَى مِنْ صِفَةِ مَدْحٍ مَنْفِيَّةٍ عَنِ الشَّىْءِ صِفَةُ ذَمٍّ بِتَقْدِيرِ دُخُولِهَا فِيهَا كَقَوْلِهِ : فُلَانٌ لَا خَيْرَ فِيهِ ، إِلاَّ أَنَّهُ يُسِىءُ إِلَى مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ . وَثَانِيهِمَا أَنْ يُثْبَتَ لِلشَّىْءِ صِفَةُ ذَمٍّ ، وَيُعَقَّبَ بِأَدَاةِ اسْتِثْنَاءٍ يَلِيهَا صِفَةُ ذَمٍّ أُخْرَى لَهُ كَقَوْلِكَ : فُلَانٌ فَاسِقٌ إِلاَّ أَنَّهُ جَاهِلٌ ،

بما يشبه الذم (ضرب آخر وهو) أن يؤتى بمستثنى فيه معنى المدح معمولا لفعل فيه معنى الذم نحو (وما تنقم منا إلا أن آمنا بآيات ربنا لما جاءتنا) أى ما تعيب منا إلا أصل المناقب والمفاخر وهو الإيمان ، يقال نقم منه وانتقم: إذا عابه وكرهه وهو كالضرب الأول فى إفادة التأكيد من وجهين (والاستدراك) المفهوم من لفظ لكن (فى هذا الباب) أى باب تأكيد المدح بما يشبه الذم (كالاستثناء كما فى قوله :

هو البدر إلا أنه البحر زاخراً ... سوى أنه الضرغام لكنه الوبل)

فقوله إلا وسوى استثناء مثل « بيد أنى من قريش » وقوله لكنه استدراك يفيد فائدة الاستثناء فى هذا الضرب لأن إلا فى الاستثناء المنقطع بمعنى لكن (ومنه) أى ومن المعنوى (تأكيد الذم بما يشبه المدح . وهو ضربان: أحدهما أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشىء صفة ذم له بتقدير دخولها) أى صفة الذم (فيها) أى فى صفة المدح (كقوله : فلان لا خير فيه إلا أنه يسىء إلى من أحسن اليه . وثانيهما أن يثبت للشىء صفة ذم ويعقب بأداة استثناء يليها صفة ذم أخرى له) أى لذلك الشىء (كقولك : فلان فاسق إلا أنه جاهل) فالضرب الأول يفيد التأكيد من وجهين والثاني من وجه واحد

وَتَحْقِيقُهُمَا عَلَى قِيَاسِ مَامَرَّ ، وَمِنْهُ الِاسْتِتْبَاعُ ، وَهُوَ الْمَدْحُ بِشَيْءٍ عَلَى وَجْهٍ يَسْتَتْبِعُ الْمَدْحَ بِشَيْءٍ آخَرَ كَقَوْلِهِ :

نَهَبْتَ مِنَ الْأَعْمَارِ مَالَوْ حَوَيْتَهُ ... لَهُنِّئَتِ الدُّنْيَا بِأَنَّكَ خَالِدُ

مَدَحَهُ بِالنِّهَايَةِ فِى الشَّجَاعَةِ عَلَى وَجْهٍ اسْتَتْبَعَ مَدْحَهُ بِكَوْنِهِ سَبَبًا لِصَلَاحِ الدُّنْيَا وَنِظَامِهَا ، وَفِيهِ أَنَّهُ نَهَبَ الْأَعْمَارَ دُونَ الْأَمْوَالِ ، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ ظَالِمًا فِى قَتْلِهِمْ . وَمِنْهُ الْإِدْمَاجُ ، وَهُوَ أَنْ يُضَمَّنَ كَلَامٌ سِيقَ لِمَعْنًى ، مَعْنًى آخَرَ ، فَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الِاسْتِتْبَاعِ كَقَوْلِهِ :

(وتحقيقهما على قياس مامر) فى تأكيد المدح بما يشبه الذم (ومنه) أى ومن المعنوى (الاستتباع ، وهو المدح بشىء على وجه يستتبع المدح بشى آخر كقوله :

نهبت من الأعمار ما اوحويته ... لهنئت الدنيا بأنك خالد

مدحه بالنهاية فى الشجاعة) حيث جعل قتلاه بحيث يخلد وارث أعمارهم (على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها) إذ لاتهنئة لأحد بشىء لافائدة له فيه ، قال على بن عيسى الربعى (وفيه) أى فى البيت وجهان آخران من المدح : أحدهما (أنه نهب الأعمار دون الأموال) كما هو مقتضى علو الهمة وذلك مفهوم من تخصيص الأعمار بالذكر والإعراض عن الأموال مع أن النهب بها أليق وهم يعتبرون ذلك فى المحاورات والخطابيات وإن لم يعتبره أئمة الأصول (و) الثانى (أنه لم يكن ظالما فى قتلهم)وإلا لما كان للدنيا سرور بخلوده (ومنه) أى ومن المعنوى (الإدماج) يقال أدمج الشىء فى ثوبه : إذا لفه فيه (وهو أن يضمن كلام سيق لمعنى) مدحا كان أو غيره (معنى آخر) هو منصوب مفعول ثان ليضمن وقد أسند إلى المفعول الأول (فهو) لشموله المدح وغيره (أعم من الاستتباع) لاختصاصه بالمدح (كقوله :

أُقَلِّبُ فِيهِ أَجْفَانِي كَأَنِّي ... أَعُدُّ بِهَا عَلَى الدَّهْرِ الذُّنُوبَا

فَإِنَّهُ ضَمَّنَ وَصْفَ اللَّيْلِ بِالطُّولِ الشِّكَايَةَ مِنَ الدَّهْرِ ، وَمِنْهُ التَّوْجِيهُ ، وَهُوَ إِيرَادُ الْكَلَامِ مُحْتَمِلاً لِوَجْهَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ ، كَقَوْلِ مَنْ قَالَ لِأَعْوَرَ :

* لَيْتَ عَيْنَيْهِ سَوَاءٌ *

(السَّكَّاكِيُّ) ، وَمِنْهُ مُتَشَابِهَاتُ الْقُرْآنِ بِاعْتِبَارٍ ، وَمِنْهُ الْهَزْلُ الَّذِي يُرَادُ بِهِ الْجِدُّ ، كَقَوْلِهِ :

إِذَا مَا تَمِيمِيٌّ أَتَاكَ مُفَاخِراً ... فَقُلْ عَدِّ عَنْ ذَا كَيْفَ أَكْلُكَ لِلضَّبِّ؟

وَمِنْهُ تَجَاهُلُ الْعَارِفِ ، وَهُوَ كَمَا سَمَّاهُ السَّكَّاكِيُّ سَوْقُ

أقلب فيه) أى فى ذلك الليل (أجفانى كأنى * أعد بها على الدهر الذنوبا. فإنه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر، ومنه) أى ومن المعنوى (التوجيه) ويسمى محتمل الضدين (وهو إيراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين) أى متباينين متضادين كالمدح والذم مثلا ولا يكفى مجرد احتمال معنيين متغايرين (كقول من قال لأعور : ليت عينيه سواء) يحتمل تمنى صحة العين العوراء فيكون دعاء له والعكس فيكون دعاء عليه . قال (السكاكى : ومنه) أى ومن التوجيه (متشابهات القرآن باعتبار) وهو احتمالها لوجهين مختلفين ، وتفارقه باعتبار آخر وهو عدم استواء الاحتمالين ،لأن أحد المعنيين فى المتشابهات قريب والآخر بعيد لما ذكره السكاكى نفسه من أن أكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والإيهام ، ويجوز أن يكون وجه المفارقة هو أن المعنيين فى المتشابهات لا يجب تضادهما (ومنه) أى ومن المعنوى (الهزل الذى يراد به الجد كقوله :

إذا ما تميمى أتاك مفاخرا ... فقل عدّ عن ذا كيف أكلك للضب

ومنه) أى ومن المعنوى (تجاهل العارف ، وهو كما سماه السكاكى سوق

المَعْلُومِ مَسَاقَ غَيْرِهِ لِنُكْتَةٍ ، كالتَّوْبِيخِ فِى قَوْلِ الخَارِجِيَّةِ :

أَيَا شَجَرَ الخَابُورِ مَالَكَ مُورِقًا ، كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفِ

وَالمُبَالَغَةُ فى المَدْحِ كَقَوْلِهِ :

أَلَمْعُ بَرْقٍ سَرَى أَمْ ضَوْءُ مِصْبَاحِ أَمِ ابْتِسَامَتُهَا بِالمَنْظَرِ الضَّاحِى

أَوْ فى الذَّمِّ كَقَوْلِهِ :

وَمَا أَدْرِى وَلَسْتُ إِخَالُ أَدْرِى أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ

وَالتَّدَلُّهِ فى الحُبِّ فى قَوْلِهِ :

بِاللهِ يَاظَبْيَاتِ القَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلَاىَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ البَشَرِ

وَمِنْهُ القَوْلُ بِالمُوجَبِ ، وَهُوَ ضَرْبَانِ : أَحَدُهُمَا أَنْ تَقَعَ صِفَةٌ فى كَلَامِ

المعلوم مساق غيره لنكتة) وقال لا أحب تسميته بالتجاهل لوروده فى كلام الله تعالى (كالتوبيخ فى قول الخارجية : أيا شجر الخابور) هو نهر من ديار بكر (مالك مورقا) أى ناضرا ذا ورق (كأنك لم تجزع على ابن طريف ، والمبالغة فى المدح كقوله :

ألمع برق سرى أم ضوء مصباح أم ابتسامتها بالمنظر الضاحى)

أى الظاهر (أو) المبالغة (فى الذم كقوله : وما أدرى ولست إخال أدرى) أى أظن وكسر همزة المتكلم فيه هو الأفصح ، وبنو أسد تقول أخال بالفتح وهو القياس (أقوم آل حصن أم نساء) فيه دلالة على أن القوم هم الرجال خاصة (والتدله) أى وكالتحير والتدهش (فى الحب فى قوله : بالله ياظبيات القاع) وهو المستوى من الأرض (قلن لنا * ليلاى منكن أم ليلى من البشر) وفى إضافة ليلى إلى نفسه أولا والتصريح باسمها ثانيا استلذاذ وهذا أنموذج من نكت التجاهل ، وهى أكثر من أن يضبطها القلم (ومنه) أى ومن المعنوى (القول بالموجب ، وهو ضربان: أحدهما أن تقع صفة فى كلام

الْغَيْرِ كِنَايَةً عَنْ شَيْءٍ أُثبِتَ لَهُ حُكْمٌ ، فَتُثْبِتُهَا لِغَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِثُبُوتِهِ لَهُ ، أَوْ نَفْيِهِ عَنْهُ نَحْوُ : يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ . وَالثَّانِي حَمْلُ لَفْظٍ وَقَعَ فِي كَلَامِ الْغَيْرِ عَلَى خِلَافِ مُرَادِهِ مِمَّا يَحْتَمِلُهُ بِذِكْرِ مُتَعَلَّقِهِ كَقَوْلِهِ :

قُلْتُ ثَقُلْتُ إِذْ أَتَيْتَ مِرَاراً   قَالَ ثَقَّلْتَ كَاهِلِي بِالْأَيَادِي

وَمِنْهُ الِاطِّرَادُ ، وَهُوَ أَنْ تَأْتِيَ بِأَسْمَاءِ الْمَمْدُوحِ ، أَوْ غَيْرِهِ وَآبَائِهِ عَلَى

الغير كناية عن شيء أثبت له) أى لذلك الشيء (حكم فتثبتها لغيره) أى فتثبت أنت فى كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء (من غير تعرض لثبوته له) أى ثبوت ذلك الحكم لذلك الغير (أو نفيه عنه نحو) قوله تعالى (ـ يقولون لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين ـ) فالأعز صفة وقعت فى كلام المنافقين كناية عن فريقهم ، والأذل كناية عن المؤمنين وقد أثبت المنافقون لفريقهم إخراج المؤمنين من المدينة ، فأثبت الله تعالى فى الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله تعالى ورسوله والمؤمنون ، ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذى هو الإخراج للموصوفين بالعزة أعنى الله تعالى ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم (والثانى : حمل لفظ وقع فى كلام الغير على خلاف مراده) حال كون خلاف مراده (مما يحتمله) ذلك اللفظ (بذكر متعلقه) أى إنما يحمل على خلاف مراده بأن يذكر متعلق ذلك اللفظ (كقوله :

قلت ثقلت إذ أتيت مرارا   قال ثقلت كاهلى بالأيادى)

فلفظ ثقلت وقع فى كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة فحمله على تثقيل عاتقه بالأيادى والمنن بأن ذكر متعلقة أعنى قوله كاهلى بالأيادى (ومنه) أى ومن المعنوى (الاطراد ، وهو أن تأتى بأسماء الممدوح أو غيره و) أسماء (آبائه على

تَرْتِيبِ الْوِلَادَةِ مِنْ غَيْرِ تَكَلُّفٍ كَقَوْلِهِ :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَلْتَ عُرُوشَهُمْ   بِعُتَيْبَةَ بْنِ الحَارِثِ بْنِ شِهَابِ

وَأَمَّا اللَّفْظِيُّ ، فَمِنْهُ الجِنَاسُ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ ، وَهُوَ تَشَابُهُهُمَا فِى اللَّفْظِ ، وَالتَّامُّ مِنْهُ : أَنْ يَتَّفِقَا فِى أَنْوَاعِ الحُرُوفِ ، وَأَعْدَادِهَا ، وَهَيْئَاتِهَا ، وَتَرْتِيبِهَا ،

ترتيب الولادة من غير تكلف) فى السبك (كقوله :

إن يقتلوك فقد ثللت عروشهم   بعتيبة بن الحارث بن شهاب)

يقال للقوم إذا ذهب عزهم وتضعضع حالهم قد ثل عرشهم ، يعنى إن تبجحوا بقتلك وفرحوا به فقد أثرت فى عزهم وهدمت أساس مجدهم بقتل رئيسهم . فإن قيل هذا من تتابع الإضافات فكيف يعد من المحسنات ؟ قلنا قد تقرر أن تتابع الإضافات إذا سلم من الاستكراه ملح ولطف والبيت من هذا القبيل كقوله عليه الصلاة والسلام « الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم» الحديث هذا تمام ماذكره من الضرب المعنوى :

(وأما) الضرب (اللفظى) من الوجوه المحسنة للكلام (فمنه الجناس بين اللفظين ، وهو تشابههما فى اللفظ) أى فى التلفظ ، فيخرج التشابه فى المعنى نحو أسد وسبع أو فى مجرد العدد نحو ضرب وعلم أو فى مجرد الوزن نحو ضرب وقتل (والتام منه) أى من الجناس (أن يتفقا) أى اللفظان (فى أنواع الحروف) فكل من الحروف التسعة والعشرين نوع ، وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح (و) فى (أعدادها) وبه يخرج نحو الساق والمساق (و) فى (هيئاتها) وبه يخرج نحو البرد والبرد فإن هيئة الكلمة هى كيفية حاصلة لها باعتبار الحركات والسكنات فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف بخلاف ضرب وضرب مبنيين للفاعل والمفعول فإنهما على هيئتين مع اتحاد الحروف (و) فى (ترتيبها) أى تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه ، وبه يخرج نحو

فَإِنْ كانَا مِنْ نَوْعٍ كَاسْمَيْنِ سُمِّىَ مُمَاثِلاً نَحْوُ : وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ . وَإِنْ كَانَا مِنْ نَوْعَيْنِ سُمِّىَ مُسْتَوْفِي كَقَوْلِهِ :

مَامَاتَ مِنْ كَرَمِ الزَّمَانِ فَإِنَّهُ يَحْيَا لَدَى يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

وَأَيْضًا إِنْ كَانَ أَحَدُ لَفْظَيْهِ مُرَكَّبًا سُمِّىَ جِنَاسَ التَّرْكِيبِ ، فَإِنِ اتَّفَقَا فِى الْخَطِّ خُصَّ بِاسْمِ الْمُتَشَابِهِ كَقَوْلِهِ :

إِذَا مَلِكٌ لَمْ يَكُنْ ذَاهِبَهْ فَدَعْهُ فَدَوْلَتُهُ ذَاهِبَـــهْ

وَإِلاَّ خُصَّ بِاسْمِ الْمَفْرُوقِ كَقَوْلِهِ :

الفتح والحتف (فإن كانا) أى اللفظان المتفقان فى جميع ماذكر (من نوع) واحد من أنواع الكلمة (كاسمين) أو فعلين أو حرفين (سمى مماثلا) جريا على اصطلاح المتكلمين من أن التماثل هو الاتحاد فى النوع (نحو — ويوم تقوم الساعة) أى القيامة (يقسم المجرمون مالبثوا غير ساعة —) من ساعات الأيام (وإن كانا من نوعين) اسم وفعل أو اسم وحرف أو فعل وحرف (سمى مستوفى كقوله :

مامات من كرم الزمان فإنه يحيا لدى يحيى بن عبد الله)

لأنه كريم يحيى اسم الكرم (وأيضا) للجناس التام تقسيم آخر وهو أنه (إن كان أحد لفظيه مركبا) والآخر مفردا (سمى جناس التركيب) وحينئذ(فإن اتفقا) أى اللفظان المفرد والمركب (فى الخط خص) هذا النوع من جناس التركيب (باسم المتشابه) لاتفاق اللفظين فى الكتابة (كقوله: إذا ملك لم يكن ذاهبه) أى صاحب هبة وعطاء (فدعه) أى اتركه (فدولته ذاهبه) أى غير باقية (وإلا) أى وإن لم يتفق اللفظان المفرد والمركب فى الخط (خص) هذا النوع من جناس التركيب (باسم المفروق) لافتراق اللفظين فى صورة الكتابة كقوله :

كُلُّكُمْ قَدْ أَخَذَ الجَا م وَلاَ جَامَ لَنَا

مَا الّذِى ضَرَّ مُدِيرَ الـــجَامِ لَوْ جَامَلَنَا

وَإِنِ اخْتَلَفَا فى هَيْئَاتِ الْحُرُوفِ فَقَطْ سُمِّىَ مُحَرَّفًا كَقَوْلِهِمْ : جُبَّةُ الْبُرْدِ جُنَّةُ الْبَرْدِ ، وَنَحْوُهُ : الجَاهِلُ إِمَّا مُفْرِطٌ أَوْ مُفَرِّطٌ ، وَالحَرْفُ المُشَدَّدُ فى حُكْمِ المُخَفَّفِ كَقَوْلِهِمْ : الْبِدْعَةُ شَرَكُ الشِّرْكِ ، وَإِنِ اخْتَلَفَا فى أَعْدَادِهَا

كلكم قد أخذ الجا م ولا جام لنا

ماالذى ضر مدير الـــجام) أى الكأس (لو جاملنا)أى عاملنا بالجميل ، هذا إذا لم يكن اللفظ المركب مركبامن كلمة وبعض كلمة وإلا خص باسم المرفو كقولك أهذا مصاب أم طعم صاب ؟ (وإن اختلفا) عطف على قوله والتام منه أن يتفقا أو على محذوف أى هذا إن اتفقا أى وإن اختلف لفظا المتجانسين (فى هيئات الحروف فقط) أى اتفقا فى النوع والعدد والترتيب (سمى) التجنيس (محرفا) لانحراف إحدى الهيئتين عن الهيئة الأخرى ؛ والاختلاف قد يكون بالحركة (كقولهم : جبة البرد جنة البرد) يعنى لفظ البرد والبرد بالضم والفتح (ونحوه) فى أن الاختلاف فى الهيئة فقط قولهم (الجاهل إما مفرط أو مفرّط) لأن الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحداً وجعل التجنيس من الاختلاف فى الهيئة فقط ولذا قال (والحرف المشدد) فى هذا الباب (فى حكم المخفف) واختلاف الهيئة فى مفرط ومفرط باعتبار أن الفاء من أحدهما ساكن ومن الآخر مفتوح ، وقد يكون الاختلاف فى الحركة والسكون جميعا (كقولهم: البدعة شرك الشرك) فإن الشين من الأول مفتوح ومن الثانى مكسور والراء من الأول مفتوح ومن الثانى ساكن (وإن اختلفا) أى لفظا المتجانسين (فى أعدادها) أى أعداد الحروف بأن يكون فى أحد اللفظين حرف زائد أو أكثر إذا سقط حصل

سُمِّيَ نَاقِصًا ، وَذٰلِكَ إِمَّا بِحَرْفٍ فى الأَوَّلِ ، مِثْلُ : وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ ، أَوْ فى الْوَسَطِ نَحْوُ : جَدِّى جَهْدِى ، أَوْ فى الآخِرِ كَقَوْلِهِ :

* يَمُدُّونَ مِنْ أَيْدٍ عَوَاصٍ عَوَاصِمٍ *

وَرُبَّمَا سُمِّيَ هٰذَا مُطَرَّفًا ، وَإِمَّا بِأَكْثَرَ كَقَوْلِهَا :

إِنَّ الْبُكَاءَ هُوَ الشِّفَا * ءُ مِنَ الْجَوَى بَيْنَ الْجَوَانِحِ

وَرُبَّمَا سُمِّيَ هٰذَا مُذَيَّلًا ، وَإِنِ

الجناس التام (سمى) الجناس (ناقصا) لنقصان أحد اللفظين عن الآخر (وذلك) الاختلاف (إما بحرف) واحد (فى الأول مثل — والتفت الساق بالساق إلى ربك يومئذ المساق —) بزيادة الميم (أو فى الوسط نحو جدى جهدى) بزيادة الهاء ، وقد سبق أن المشدد فى حكم المخفف (أو فى الآخر كقوله : يمدون من أيد عواص عواصم) بزيادة الميم ولا اعتبار بالتنوين . وقوله من أيد فى موضع مفعول يمدون على زيادة من كما هو مذهب الأخفش أو على كونها للتبعيض كما فى قولهم : « هز من عطفه وحرك من نشاطه » أو على أنه صفة محذوف : أى يمدون سواعد من أيد عواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالعصا ، وعواصم من عصمه حفظه وحماه ، وتمامه * تصول بأسياف قواض قواضب * أى يمدون أيديا ضاربات للأعداء حاميات للأولياء صائلات على الأقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة (وربما سمى هذا) القسم الذى تكون الزيادة فيه فى الآخر (مطرفا ، وإما بأكثر) من حرف واحد وهو عطف على قوله إما بحرف ولم يذكر من هذا الضرب إلا ماتكون الزيادة فى الآخر (كقولها) أى الخنساء (إن البكاء هو الشفا * ء من الجوى) أى حرقة القلب (بين الجوانح) بزيادة النون والحاء (وربما سمى هذا) النوع (مذيلا ، وإن

اختَلَفَا فى أنْوَاعِها ، فَيُشْتَرَطُ أنْ لَا يَقَعَ بِأكْثَرَ مِنْ حَرْفٍ ثمَّ الحَرْفَانِ إنْ كانَا مُتَقَارِبَيْنِ ، سُمِّىَ مُضَارِعاً وَهُوَ إمَّا فى الأوَّلِ نَحْوُ : بَيْنِى وَبَيْنَ كِنِّى لَيْلٌ دَامِسٌ ، وَطَرِيقٌ طَامِسٌ . أوْ فى الوَسَطِ نَحْوُ : وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ ، أوْ فى الآخِرِ نَحْوُ : الخَيْلُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِيهَا الخَيْرُ ، وَإلاَّ سُمِّىَ لَاحِقاً ، وَهُوَ أيْضاً إمَّا فى الأوَّلِ نَحْوُ : وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ ، أوْ فى الوَسَطِ نَحْوُ : ذَٰلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ ، أوْ فى الآخِرِ نَحْوُ : وَإذَا جَاءَهُمْ أمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ . وَإنِ اخْتَلَفَا فى

اختلفا) أى لفظا المتجانسين (فى أنواعها) أى أنواع الحروف (فيشترط أن لا يقع) الاختلاف (بأكثر من حرف) واحد وإلا لبعد بينهما التشابه ولم يبق التجانس كلفظى نصر ونكل (ثم الحرفان) اللذان وقع بينهما الاختلاف (إن كانا متقاربين) فى المخرج (سمى) الجناس (مضارعا ، وهو) ثلاثة أضرب لأن الحرف الأجنبى (إما فى الأول نحو : بينى وبين كنى ليل دامس ، وطريق طامس ، أو فى الوسط نحو) قوله تعالى (وهم ينهون عنه وينأون عنه ، أو فى الآخر نحو : الخيل معقود بنواصيها الخير) ولا يخفى تقارب الدال والطاء وكذا الهاء والهمزة وكذا اللام والراء (وإلا) أى وإن لم يكن الحرفان متقاربين (سمى لاحقا ، وهو أيضا إما فى الأول نحو : ويل لكل همزة لمزة) الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما فى الكسر من أعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد (أو فى الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون فى الأرض بغير الحق وبما كنتم تمرحون) وفى عدم تقارب الفاء والميم نظر فإنهما شفويتان وإن أريد بالتقارب أن يكونا بحيث تدغم إحداهما فى الأخرى فالهاء والهمزة ليستا كذلك (أو فى الآخر نحو) قوله تعالى (وإذا جاءهم أمر من الأمن ، وإن اختلفا) أى لفظا المتجانسين (فى

تَرْتِيبِهَا سُمِّيَ تَجْنِيسَ الْقَلْبِ نَحْوُ: حُسَامُهُ فَتْحٌ لِأَوْلِيَائِهِ، حَتْفٌ لِأَعْدَائِهِ، وَيُسَمَّى قَلْبَ كُلٍّ، وَنَحْوُ: اللَّهُمَّ اسْتُرْ عَوْرَاتِنَا وَآمِنْ رَوْعَاتِنَا، وَيُسَمَّى قَلْبَ بَعْضٍ، وَإِذَا وَقَعَ أَحَدُهُمَا فِى أَوَّلِ الْبَيْتِ، وَالْآخَرُ فِى آخِرِهِ سُمِّيَ مَقْلُوبًا مُجَنَّحًا، وَإِذَا وَلِيَ أَحَدُ الْمُتَجَانِسَيْنِ الْآخَرَ سُمِّيَ مُزْدَوَجًا وَمُكَرَّرًا، وَمُرَدَّدًا، نَحْوُ: وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ وَيُلْحَقُ بِالْجِنَاسِ شَيْئَانِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَجْمَعَ اللَّفْظَيْنِ الْاِشْتِقَاقُ نَحْوُ: فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ، وَالثَّانِى أَنْ يَجْمَعَهُمَا الْمُشَابَهَةُ، وَهِيَ مَا يُشْبِهُ الْاِشْتِقَاقَ،

ترتيبها) أى ترتيب الحروف بأن يتحد النوع والعدد والهيئة لكن قدم فى أحد اللفظين بعض الحروف وأخر فى اللفظ الآخر (سمى) هذا النوع (تجنيس القلب نحو : حسامه فتح لأوليائه ،حتف لأعدائه ، ويسمى قلب كل) لانعكاس ترتيب الحروف كلها (ونحو : اللهم استر عوراتنا، وآمن روعاتنا، ويسمى قلب بعض) إذ لم يقع الانعكاس إلا بين بعض حروف الكلمة (وإذا وقع أحدهما) أى أحد اللفظين المتجانسين تجانس القلب (فى أول البيت و) اللفظ (الآخر فى آخره سمى) تجنيس القلب حينئذ (مقلوبا مجنحا) لأن اللفظين بمنزلة جناحين للبيت كقوله :

لاح أنوار الهدى   فى كفه فى كل حال

(وإذا ولى أحد المتجانسين) أى تجانس كان، ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون المضمر المتجانس (الآخر سمى) الجناس (مزدوجا ومكررا ومرددا نحو : وجئتك من سبإ بنبإ يقين) هذا من التجنيس اللاحق ، وأمثلة الأخر ظاهرة مما سبق (ويلحق بالجناس شيئان أحدهما أن يجمع اللفظين الاشتقاق) وهو توافق الكلمتين فى الحروف الأصول مع الاتفاق فى أصل المعنى (نحو) قوله تعالى (فأقم وجهك للدين القيم) فإنهما مشتقان من قام يقوم (والثانى أن يجمعهما) أى اللفظين (المشابهة وهى مايشبه) أى اتفاق يشبه (الاشتقاق)

نحْوُ : قَالَ إِنِّى لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ ، وَمِنْهُ رَدُّ الْعَجُزِ عَلَى الصَّدْرِ ، وَهُوَ فِى النَّثْرِ أَنْ يُجْعَلَ أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ الْمُكَرَّرَيْنِ ، أَوِ الْمُتَجَانِسَيْنِ ، أَوِ الْمُلْحَقَيْنِ بِهِمَا ، فِى أَوَّلِ الْفِقْرَةِ ، وَالْآخَرُ فِى آخِرِهَا نحْوُ : وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ ، وَنَحْوُ : سَائِلُ اللَّئِيمِ يَرْجِعُ وَدَمْعُهُ سَائِلٌ ، وَنَحْوُ : اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ،

وليس باشتقاق ، فلفظة ما موصولة أو موصوفة ، وزعم بعضهم أنها مصدرية أى اشتباه اللفظين الاشتقاق ، وهو غلط لفظا ومعنى ، أما لفظا فلأنه جعل الضمير المفرد فى يشبه للفظين وهو لا يصح إلا بتأويل بعيد فلا يصح الاستغناء عنه ، وأما معنى فلأن اللفظين لا يشبهان الاشتقاق بل توافقهما قد يشبه الاشتقاق بأن يكون فى كل منها جميع ما يكون فى الآخر من الحروف أو أكثرها ولكن لا يرجعان إلى أصل واحد كما فى الاشتقاق (نحو قال إنى لعملكم من القالين) فالأول من القول والثانى من القلى ، وقد توهم أن المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير وهذا أيضا غلط لأن الاشتقاق الكبير هو الاتفاق فى الحروف والأصول دون الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ، وقد مثلوا فى هذا المقام بقوله تعالى — اثاقلتم إلى الأرض أرضيتم بالحياة الدنيا — ولا يخفى أن الأرض مع أرضيتم ليس كذلك (ومنه) أى ومن اللفظى (رد العجز على الصدر ، وهو فى النثر أن يجعل أحد اللفظين المكررين) أى المتفقين فى اللفظ والمعنى (أو المتجانسين) أى المتشابهين فى اللفظ دون المعنى (أو الملحقين بهما) أى بالمتجانسين يعنى اللذين يجمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق (فى أول الفقرة) وقد عرفت معناها (و) اللفظ (الآخر فى آخرها) أى آخر الفقرة فتكون الأقسام أربعة (نحو) قوله تعالى (وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه) فى المكررين (ونحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل) فى المتجانسين (ونحو) قوله تعالى (استغفروا ربكم إنه كان غفارا) فى الملحقين اشتقاقا

وَنحوُ: قَالَ إِنِّى لِعَمَلِكُم مِنَ القَالِينَ، وَفى النَّظمِ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُما فى آخِرِ البَيْتِ، وَالآخَرُ فى صَدْرِ المِصْرَاعِ الأَوَّلِ، أَوْ حَشْوِهِ، أَوْ آخِرِهِ، أَوْ صَدْرِ المِصْرَاعِ الثَّانِى كَقَوْلِهِ:

سَرِيعٌ إِلى ابْنِ العَمِّ يَلْطِمُ وجْهَهُ ... وَلَيْسَ إِلى دَاعِى النَّدى بِسَرِيعِ

وَقَوْلِهِ:

تَمَتَّعْ مِنْ شَمِيمِ عَرَارِ نَجْدٍ ... فَمَا بَعْدَ العَشِيَّةِ مِنْ عَرَارِ

وَقَوْلِهِ:

وَمَنْ كَانَ بِالبِيضِ الكَوَاعِبِ مُغْرَمًا ... فَمَا زِلْتُ بِالبِيضِ القَوَاضِبِ مُغْرَمَا

وَقَوْلِهِ:

(ونحو قال إنى لعملكم من القالين) فى الملحقين بشبه الاشتقاق (و) هو (فى النظم أن يكون أحدهما) أى أحد اللفظين المكررين أو المتجانسين أو الملحقين بهما اشتقاقا أو شبه اشتقاق (فى آخر البيت. و) اللفظ (الآخر فى صدر المصراع الأول أو حشوه أو آخره أو صدر المصراع الثانى) فتصير الأقسام ستة عشر حاصلة من ضرب أربعة فى أربعة، والمصنف أورد ثلاثة عشر مثالا وأهمل ثلاثة (كقوله:

سريع إلى ابن العم يلطم وجهه ... وليس إلى داعى الندى بسريع)

فيما يكون المكرر الآخر فى صدر المصراع الأول (وقوله:

تمتع من شميم عرار نجد ... فما بعد العشية من عرار)

فيما يكون المكرر الآخر فى حشو المصراع الأول. ومعنى البيت استمتع بشم عرار نجد وهى وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة فانا نعدمه إذا أمسينا لخروجنا من أرض نجد ومنابته (وقوله: ومن كان بالبيض الكواعب) جمع كاعب وهى الجارية حين يبدو ثديها للنهود (مغرما) مولعا (فما زلت بالبيض القواضب) أى السيوف القواطع (مغرما) فيما يكون المكرر الآخر فى آخر المصراع الأول (وقوله:

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلاَّ مُعَرَّجَ سَاعَةٍ قَلِيلًا فَإِنِّي نَافِعٌ لِي قَلِيلُهَا

وَقَوْلِهِ :

دَعَانِيَ مِنْ مَلَامِكُمَا سِفَاهًا فَدَاعِي الشَّوْقِ قَبْلَكُمَا دَعَانِي

وَقَوْلِهِ :

وَإِذَا الْبَلَابِلُ أَفْصَحَتْ بِلُغَاتِهَا فَانْفِ الْبَلَابِلَ بِاحْتِسَاءِ بَلَابِلِ

وَقَوْلِهِ :

فَشْغُوفٌ بِآيَاتِ الْمَثَانِي وَمَفْتُونٌ بِرَنَّاتِ الْمَثَانِي

وإن لم يكن إلا معرج ساعة) هو خبر كان واسمه ضمير يعود إلى الإلمام المدلول عليه فى البيت السابق وهو:

ألما على الدار التى لو وجدتها بها أهلها ما كان وحشا مقيلها

(قليلا) صفة مؤكدة لفهم القلة من إضافة التعريج إلى الساعة ، أو صفة مقيدة أى إلا تعريجا قليلا فى ساعة (فإنى نافع لى قليلها) مرفوع بأنه فاعل نافع والضمير للساعة ، والمعنى قليل من التعريج فى الساعة ينفعنى ويشفى غليل وجدى : وهذا فيما يكون المكرر الآخر فى صدر المصراع الثانى (وقوله : دعانى) أى اتركانى (من ملامكما سفاها) أى خفة وقلة عقل (فداعى الشوق قبلكما دعانى) من الدعاء ، وهذا فيما يكون المتجانس الآخر فى صدر المصراع الأول (وقوله : وإذا البلابل) جمع بلبل وهو طائر معروف (أفصحت بلغاتها * فانف البلابل) جمع بلبال وهو الحزن (باحتساء بلابل) جمع بلبلة بالضم وهو إبريق فيه الخمر . وهذا فيما يكون المتجانس الآخر أعنى البلابل الأول فى حشو المصراع الأول لا صدره لأن صدره هو قوله وإذا (وقوله : فمشغوف بآيات المثانى) أى القرآن (ومفتون برنات المثانى) أى بنغمات أوتار المزامير التى يضم طاق منها إلى طاق : وهذا فيما يكون المتجانس

وَقَوْلِهِ :

أَمَّلْتُهُمْ ثُمَّ تَأَمَّلْتُهُمْ ... فَلَاحَ لِي أَنْ لَيْسَ فِيهِمْ فَلَاحُ

وَقَوْلِهِ :

ضَرَائِبَ أَبْدَعْتَهَا فِي السَّمَاحِ ... فَلَسْنَا نَرَى لَكَ فِيهَا ضَرِيبَا

وَقَوْلِهِ :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَخْزُنْ عَلَيْهِ لِسَانَهُ ... فَلَيْسَ عَلَى شَيْءٍ سِوَاهُ بِخَزَّانِ

وَقَوْلِهِ :

لَوِ اخْتَصَرْتُمْ مِنَ الإِحْسَانِ زُرْتُكُمُ ... وَالْعَذْبُ يُهْجَرُ لِلإِفْرَاطِ فِي الخَصَرِ

الآخر فى آخر المصراع الأول (وقوله : أملتهم ثم تأملتهم * فلاح) أى ظهر (لى أن ليس فيهم فلاح) أى فوز ونجاة ، وهذا فيما يكون المتجانس الآخر فى صدر المصراع الثانى (وقوله : ضرائب) جمع ضريبة وهى الطبيعة التى ضربت للرجل وطبع عليها (أبدعتها فى السماح * فلسنا نرى لك فيها ضريبا) أى مثلا وأصله المثل فى ضرب القداح ، وهذا فيما يكون الملحق الآخر بالمتجانسين اشتقاقا فى صدر المصراع الأول (وقوله :

إذا المرء لم يخزن عليه لسانه ... فليس على شيء سواه بخزان)

أى إذا لم يحفظ المرء لسانه على نفسه مما يعود ضرره إليـه فلا يحفظه على غيره مما لا ضرر له فيه ، وهـذا مما يكون الملحق الآخر اشتقاقا فى حشو المصراع الأول (وقوله : لو اختصرتم من الإحسان زرتكم * والعذب) من الماء (يهجر للافراط فى الخصر) أى فى البرودة يعنى أن بعدى عنكم لكثرة إنعامكم على ، وقد توهم بعضهم أن هذا المثال مكرر حيث كان اللفظ الآخر فى حشو المصراع الأول كما فى البيت الذى قبله ولم يعرف أن اللفظين فى البيت السابق مما يجمعهما الاشتقاق ، وفى هذا البيت مما

وَقَوْلِهِ :

فَدَعِ الْوَعِيدَ فَمَا وَعِيدُكَ ضَائِرِى أَطَنِينُ أَجْنِحَةِ الذُّبَابِ يَضِيرُ

وَقَوْلِهِ :

وَقَدْ كَانَتِ الْبِيضُ الْقَوَاضِبُ فِى الْوَغَى بَوَاتِرَ فَهْىَ الآنَ مِنْ بَعْدِهِ بُتْرُ

وَمِنْهُ السَّجْعُ ، وَهُوَ تَوَاطُؤُ الْفَاصِلَتَيْنِ مِنَ النَّثْرِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ السَّكَّاكِىِّ : هُوَ فِى النَّثْرِ كَالْقَافِيَةِ فِى الشِّعْرِ ،

يجمعهما شبه الاشتقاق ، والمصنف لم يذكر من هذا القسم إلا هذا المثال وأهمل الثلاثة الباقية وقد أوردتها فى الشرح (وقوله :

فدع الوعيد فما وعيدك ضائرى أطنين أجنحة الذباب يضير)

وهذا فيما يكون الملحق الآخر اشتقاقا وهو ضائرى فى آخر المصراع الأول (وقوله : وقد كانت البيض القواضب فى الوغى) أى السيوف القواطع فى الحرب (بواتر) أى قواطع بحسن استعماله إياها (فهى الآن من بعده بتر) جمع أبتر إذ لم يبق بعده من يستعملها استعماله وهذا فيما يكون الملحق الآخر اشتقاقا فى صدر المصراع الثانى (ومنه) أى ومن اللفظى (السجع) قيل (وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد) فى الآخر (وهو معنى قول السكاكى : هو) أى السجع (فى النثر كالقافية فى الشعر) يعنى أن هذا مقصود كلام السكاكى ومحصوله ، وإلا فالسجع على التفسير المذكور بمعنى المصدر أعنى توافق الفاصلتين فى الحرف الأخير ، وعلى كلام السكاكى هو نفس اللفظ المتواطىء الآخر فى أواخر الفقر ولذا ذكره السكاكى بلفظ الجمع وقال إنها فى النثر كالقوافى فى الشعر وذلك لأن القافية لفظ فى آخر البيت إما الكلمة نفسها أو الحرف الأخير منها أو غير ذلك على تفصيل المذاهب وليست عبارة عن تواطىء الكلمتين من أواخر الأبيات

وَهُوَ ثَلاثَةُ أَضْرُبٍ : مُطَرَّفٌ إِنِ اخْتَلَفَا فى الْوَزْنِ نَحْوُ: مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ، وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ، وَإِلاَّ فَإِنْ كَانَ مَا فِى إِحْدَى الْقَرِينَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرُ مِثْلَ مَا يُقَابِلُهُ مِنَ الأُخْرَى فى الْوَزْنِ وَالتَّقْفِيَةِ فَتَرْصِيعٌ نَحْوُ : فَهُوَ يَطْبَعُ الأَسْجَاعَ بِجَوَاهِرِ لَفْظِهِ ، وَيَقْرَعُ الأَسْمَاعَ بِزَوَاجِرِ وَعْظِهِ ، وَإِلاَّ فَمُتَوَازٍ نَحْوُ : فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ ، وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ ،

على حرف واحد : فالحاصل أن السجع قد يطلق على نفس الكلمة الأخيرة من الفقرة باعتبار توافقها مع الكلمة الأخيرة من الفقرة الأخرى ، وقد يطلق على نفس توافقهما ومرجع المعنيين واحد (وهو) أى السجع (ثلاثة أضرب مطرف إن اختلفا) أى الفاصلتين (فى الوزن نحو : مالكم لا ترجون لله وقارا ، وقد خلقكم أطواراً) فإن الوقار والأطوار مختلفان وزنا (وإلا) أى وإن لم يختلفا فى الوزن (فإن كان مافى إحدى القرينتين) من الألفاظ (أو) كان (أكثر) أى أكثر مافى إحدى القرينتين (مثل مايقابله من) القرينة (الأخرى فى الوزن والتقفية) أى التوافق على الحرف الأخير (فترصيع نحو : فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه ، ويقرع الأسماع بزواجر وعظه) فجميع مافى القرينة الثانية موافق لما يقابله من القرينة الأولى ، وأما لفظ فهو فلا يقابلة شىء من الثانية ، ولو قيل بدل الأسماع : الآذان كان مثالا لما يكون أكثر ما فى الثانية موافقا لما يقابله فى الأولى (وإلا فمتواز) أى وإن لم يكن جميع مافى القرينة ولا أكثر مثل مايقابله من الأخرى فهو السجع المتوازى (نحو — فيها سرر مرفوعة ، وأكواب موضوعة) لاختلاف سرر وأكواب فى الوزن والتقفية جميعاً ، وقد يختلف الوزن فقط نحو — والمرسلات عرفا ، فالعاصفات عصفا — وقد تختلف التقفية فقط كقولنا : حصل الناطق والصامت ، وهلك الحاسد والشامت ،

قِيلَ : وَأَحْسَنُ السَّجْعِ مَا تَسَاوَتْ قَرَائِنُهُ نَحْوُ : فِى سِدْرٍ مَخْضُودٍ ، وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ ، وَظِلٍّ مَمْدُودٍ ، ثُمَّ مَا طَالَتْ قَرِينَتُهُ الثَّانِيَةُ نَحْوُ : وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ، مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى ، أَوِ الثَّالِثَةُ نَحْوُ : خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ، ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يُؤْتَى بِقَرِينَةٍ أَقْصَرَ مِنْهَا كَثِيرًا ، وَالْأَسْجَاعُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى سُكُونِ الْأَعْجَازِ كَقَوْلِهِمْ : مَا أَبْعَدَ مَا فَاتْ ، وَمَا أَقْرَبَ مَا هُوَ آتْ ، قِيلَ : وَلَا يُقَالُ فِى الْقُرْآنِ أَسْجَاعٌ ، بَلْ يُقَالُ فَوَاصِلُ ، وَقِيلَ : السَّجْعُ غَيْرُ مُخْتَصٍّ .

---

١ (قيل وأحسن السجع ماتساوت قرائنه نحو — فى سدر مخضود ، وطلح منضود وظل ممدود — ثم) أى بعد أن لا تتساوى قرائنه فالأحسن (ماطالت قرينته الثانية نحو — والنجم إذا هوى ، ماضل صاحبكم وماغوى — أو) قرينته (الثالثة نحو — خذوه ، فغلوه ، ثم الجحيم صلوه —) من التصلية (ولا يحسن أن يؤتى بقرينة) أى أن يؤتى بعد قرينة بقرينة أخرى (أقصر منها) قصرا (كثيرا) لأن السجع قد استوفى أمده فى الأول بطوله فإذا جاء الثانى أقصر منه كثيرا يبقى الإنسان عند سماعه كمن يريد الإنتهاء إلى غاية فيعثر دونها ، وإنما قال كثيرا احترازا عن نحو قوله تعالى — ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ، ألم يجعل كيدهم فى تضليل — (والأسجاع مبنية على سكون الأعجاز) أى أواخر فواصل القرائن إذ لايتم التواطؤ والتزاوج فى جميع الصور إلا بالوقف والسكون (كقولهم : ماأبعد مافات ، وماأقرب ماهو آت) أى إذ لو لم يعتبر السكون لفات السجع لأن التاء من فات مفتوح ومن آت منون مكسور (قيل ولا يقال فى القرآن أسجاع) رعاية للأدب وتعظيما له إذ السجع فى الأصل هدير الحمام ونحوه ، وقيل لعدم الإذن الشرعى ، وفيه نظر إذ لم يقل أحد بتوقف أمثال هذا على إذن الشارع وإنما الكلام فى أسماء الله تعالى (بل يقال) للأسجاع فى القرآن أعنى الكلمة الأخيرة من الفقرة (فواصل وقيل السجع غير مختص

بِالنَّثْرِ . وَمِثَالُهُ فِى النَّظْمِ قَوْلُهُ :

تَجَلَّى بِهِ رُشْدِى وَأَثْرَتْ بِهِ يَدِى
وَفَاضَ بِهِ ثِمْدِى وَأُورِى بِهِ زَنْدِى

وَمِنَ السَّجْعِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ مَايُسَمَّى التَّشْطِيرَ ، وَهُوَ جَعْلُ كُلٍّ مِنْ شَطْرَىِ الْبَيْتِ سَجْعَةً مُخَالِفَةً لِأُخْتِهَا كَقَوْلِهِ :

تَدْبِيرُ مُعْتَصِمٍ ، بِاللهِ مُنْتَقِمِ لِلّهِ مُرْتَغِبٍ ، فِى اللهِ مُرْتَقِبِ

وَمِنْهُ الْمُوَازَنَةُ ، وَهِىَ تَسَاوِى الْفَاصِلَتَيْنِ فِى الْوَزْنِ دُونَ التَّقْفِيَةِ ، نَحْوُ : وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ، وَزَرَابِىُّ مَبْثُوثَةٌ .

بالنثر ، ومثاله فى النظم قوله : تجلى به رشدى ، وأثرت) أى صارت ذات ثروة (به يدى : وفاض به ثمدى) هو بالكسر الماء القليل ، والمراد ههنا المال القليل (وأورى) أى صار ذا ورى (به زندى) فأما أورى بضم الهمزة وكسر الراء على أنه مضارع للمتكلم من أوريت الزند أخرجت ناره فتصحيف ومع ذلك يأباه الطبع (ومن السجع على هذا القول) أى القول بعدم اختصاصه بالنثر (مايسمى التشطير ، وهو جعل كل من شطرى البيت سجعة مخالفة لأختها) أى للسجعة التى فى الشطر الآخر ، فقوله سجعة فى موضع المصدر أى مسجوعا سجعة لأن الشطر نفسه ليس بسجعة أو هو مجاز تسمية للكل باسم جزئه (كقوله : تدبير معتصم ، بالله منتقم * لله مرتغب ، فى الله) أى راغب فيما يقربه من رضوانه (مرتقب) أى منتظر ثوابه أو خائف عقابه ، فالشطر الأول سجعة مبنية على الميم والثانية سجعة مبنية على الباء (ومنه) أى ومن اللفظى (الموازنة ، وهى تساوى الفاصلتين) أى الكلمتين الأخيرتين من الفقرتين أو من المصراعين (فى الوزن دون التقفية نحو — ونمارق مصفوفة ، وزرابى مبثوثة —) فإن مصفوفة ومبثوثة متساويتان

وَإِذَا تَسَاوَى الْفَاصِلَتَانِ ، فَإِنْ كَانَ مَافِى إِحْدَى الْقَرِينَتَيْنِ ، أَوْ أَكْثَرُهُ مِثْلَ مَا يُقَابِلُهُ مِنَ الْقَرِينَةِ الأُخْرَى فِى الْوَزْنِ خُصَّ بِاسْمِ الْمُمَاثَلَةِ نَحْوُ: وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ ، وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ، وَقَوْلِهِ:

مَهَا الْوَحْشُ إِلاَّ أَنَّ هَاتَا أَوَانِسُ   قَنَا الخَطِّ إِلاَّ أَنَّ تِلْكَ ذَوَابِلُ

فى الوزن لا فى التقفية إذ الأولى على الفاء والثانية على الثاء ولا عبرة بتاء التأنيث فى القافية على ما بين فى موضعه ، وظاهر قوله دون التقفية أنه يجب فى الموازنة عدم التساوى فى التقفية حتى لا يكون نحو — فيها سرر مرفوعة وأكواب موضوعة — من الموازنة ويكون بين الموازنة والسجع مباينة إلا على رأى ابن الأثير فإنه يشترط فى السجع التساوى فى الوزن والتقفية ويشترط فى الموازنة التساوى فى الوزن دون الحرف الأخير فنحو شديد وقريب ليس بسجع وهو أخص من الموازنة (وإذا تساوى الفاصلتان) فى الوزن دون التقفية (فإن كان مافى إحدى القرينتين) من الألفاظ (أو أكثره مثل ما يقابله من القرينة الأخرى فى الوزن) سواء ماثله فى التقفية أولا (خص) هذا النوع من الموازنة (باسم المماثلة) وهى لا تختص بالنثر كما توهمه البعض من ظاهر قولهم تساوى الفاصلتين ، ولا بالنظم على ما ذهب إليه البعض بل تجرى فى القبيلين فلذلك أورد مثالين (نحو) قوله تعالى (وآتيناهما الكتاب المستبين ، وهديناهما الصراط المستقيم — وقوله : مها الوحش) جمع مهاة وهى البقرة الوحشية (إلا أن هاتا) أى هذه النساء (أوانس * قنا الخط إلا أن تلك) القنا (ذوابل) وهذه النساء نواضر ، والمثالان مما يكون أكثر مافى إحدى القرينتين مثل ما يقابله من الأخرى لعدم تماثل آتيناهما وهديناهما وزنا ، وكذا هاتا وتلك ، ومثال الجميع قول أبى تمام:

فأحجم لما لم يجد فيك مطمعا   وأقدم لما لم يجد عنك مهربا

وقد كثر ذلك فى الشعر الفارسى وأكثر مدائح أبى الفرج الرومى من شعراء

وَمِنْهُ الْقَلْبُ كَقَوْلِهِ:

مَوَدَّتُهُ تَدُومُ لِكُلِّ هَوْلٍ وَهَلْ كُلٌّ مَوَدَّتُهُ تَدُومُ

وَفِى التَّنْزِيلِ : كُلٌّ فِى فَلَكٍ - وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ، وَمِنْهُ التَّشْرِيعُ ، وَهُوَ بِنَاءُ الْبَيْتِ عَلَى قَافِيَتَيْنِ يَصِحُّ الْمَعْنَى عِنْدَ الْوُقُوفِ عَلَى كُلٍّ مِنْهُمَا كَقَوْلِهِ:

يَاخَاطِبَ الدُّنْيَا الدَّنِيَّةَ إِنَّهَا شَرَكُ الرَّدَى وَقَرَارَةُ الْأَكْدَارِ

العجم على المماثلة ، وقد اقتفى الأنورى أثره فى ذلك (ومنه) أى ومن اللفظى (القلب) وهو أن يكون الكلام بحيث لوعكسته وبدأت بحرفه الأخير إلى الأول لكان الحاصل بعينه هو هذا الكلام ، ويجرى فى النثر والنظم (كقوله :

مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم)

فى مجموع البيت،وقد يكون ذلك فى المصراع كقوله: * أرانا الاله هلالا أنارا * (وفى التنزيل - كل فى فلك - وربك فكبر) والحرف المشدد فى حكم المخفف لأن المعتبر هو الحروف المكتوبة ، وقد يكون ذلك فى المفرد نحو سلس ، وتغاير القلب بهذا المعنى لتجنيس القلب ظاهر فإن المقلوب ههنا يجب أن يكون عين اللفظ الذى ذكر بخلافه ثمة ، ويجب ثمة ذكر اللفظين جميعاً بخلافه ههنا (ومنه) أى ومن اللفظى (التشريع) ويسمى التوشيح وذا القافيتين أيضا (وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما) أى من القافيتين . فإن قيل كان عليه أن يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لأن التشريع هو أن يبنى الشاعر أبيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين أو ضربين من بحر واحد فعلى أى القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما : قلنا القافية إنما هى آخر البيت فالبناء على قافيتين لايتصور إلا إذا كان البيت بحيث يصح الوزن ويحصل الشعر عند الوقوف على كل منهما وإلا لم تكن الأولى قافية (كقوله : ياخاطب الدنيا) من خطب المرأة (الدنية) أى الخسيسة (إنها * شرك الردى) أى حبالة الهلاك (وقرارة الأكدار) أى

وَمِنْهُ لُزُومُ مَالاَ يَلْزَمُ ، وَهُوَ أَنْ يَجِيءَ قَبْلَ حَرْفِ الرَّوِىِّ ، أَوماَفِى مَعْنَاهُ مِنَ الفَاصِلَةِ مَالَيْسَ بِلاَزِمٍ فى السَّجْعِ .

مقر الكدورات ، فإن وقفت على الردى فالبيت من الضرب الثانى من الكامل ، وإن وقفت على الأكدار فهو من الضرب الثانى منه : والقافية عند الخليل من آخر حرف فى البيت إلى أول ساكن يليه مع الحركة التى قبل ذلك الساكن ، فالقافية الأولى من هذا البيت هو لفظ الردى مع حركة الكاف من شرك ، والقافية الثانية هى من حركة الدال من الأكدار إلى الآخر ، وقد يكون البناء على أكثر من قافيتين وهو قليل متكلف : ومن لطيف ذى القافيتين نوع يوجد فى الشعر الفارسى وهو أن تكون الألفاظ الباقية بعد القوافى الأول بحيث إذا جمعت كانت شعرا مستقيم المعنى (ومنه) أى ومن اللفظى (لزوم ما لا يلزم) ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات أيضا (وهو أن يجىء قبل حرف الروى) وهو الحرف الذى تبنى عليه القصيدة وتنسب إليه فيقال قصيدة لامية أو ميمية مثلا من رويت الحبل إذا فتلته لأنه يجمع بين الأبيات كما أن الفتل يجمع بين قوى الحبل أو من رويت على البعير إذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذى يجمع به الأحمال (أو ما فى معناه) أى قبل الحرف الذى هو فى معنى حرف الروى (من الفاصلة) يعنى الحرف الذى وقع فى فواصل الفقر موقع حرف الروى فى قوافى الأبيات ، وفاعل يجىء هو قوله (ما ليس بلازم فى السجع) يعنى أن يؤتى قبله بشىء لو جعل القوافى أو الفواصل أسجاعا لم يحتج إلى الاتيان بذلك الشىء ويتم السجع بدونه ، فمن زعم أنه كان ينبغى أن يقول ما ليس بلازم فى السجع أو القافية ليوافق قوله قبل حرف الروى أوما فى معناه فهو لم يعرف معنى هذا الكلام : ثم لا يخفى أن المراد بقوله يجىء قبل كذا ما ليس بلازم فى السجع أن يكون ذلك فى بيتين أو أكثر أو فى فاصلتين أو أكثر وإلا فنى

نحْوُ : فَأَمَّا اليَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلاَ تَنْهَرْ ، وَقَوْلِهِ :

سَأَشْكُرُ عَمْرًا إِنْ تَرَاخَتْ مَنِيَّتِي أَيَادِيَ لَمْ تُمْنَنْ وَإِنْ هِيَ جَلَّتِ

فَتًى غَيْرُ مَحْجُوبِ الْغِنَى عَنْ صَدِيقِهِ وَلاَ مُظْهِرِ الشَّكْوَى إِذَا النَّعْلُ زَلَّتِ

رَأَى خَلَّتِي مِنْ حَيْثُ يَخْفَى مَكَانُهَا فَكَانَتْ قَذَى عَيْنَيْهِ حَتَّى تَجَلَّتِ

وَأَصْلُ الْحُسْنِ فِي ذَٰلِكَ كُلِّهِ أَنْ تَكُونَ الأَلْفَاظُ تَابِعَةً لِلْمَعَانِي دُونَ الْعَكْسِ .

كل بيت أو فاصلة يجيء قبل حرف الروى أو ما فى معناه ما ليس بلازم فى السجع كقوله :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

قد جاء قبل اللام ميم مفتوحة وهو ليس بلازم فى السجع ، وقوله قبل حرف الروى أو ما فى معناه إشارة إلى أنه يجرى فى النثر والنظم (نحو فأما اليتيم فلا تقهر ، وأما السائل فلا تنهر) فالراء بمنزلة حرف الروى ومجىء الهاء قبلها فى الفاصلتين لزوم مالا يلزم لصحة السجع بدونها نحو فلا تقهر ولا تسخر (وقوله : سأشكر عمرا إن تراخت منيتى * أيادى) بدل من عمرا (لم تمنن وإن هى جلت) أى لم تقطع أو لم تخلط بمنة وإن عظمت وكثرت (فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلت) زلة القدم والنعل كناية عن نزول الشر والمحنة (رأى خلتى) أى فقرى (من حيث يخفى مكانها) أى لأنى كنت أسترها عنه بالتجمل (فكانت) أى خلتى (قذى عينيه حتى تجلت) أى انكشفت وزالت باصلاحه إياها بأياديه ، يعنى من حسن اهتمامه جعله كالداء الملازم لأشرف أعضائه حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروى هو التاء وقد جىء قبله بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم فى السجع لصحة السجع بدونها نحو جلت ومدت ومنت وانشقت ونحو ذلك (وأصل الحسن فى ذلك كله) أى فى جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية (أن تكون الألفاظ تابعة للمعانى دون العكس) أى لا أن تكون المعانى توابع

خاتمة

فى السَّرِقَاتِ الشِّعْرِيَّةِ وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا وَغَيْرِ ذٰلِكَ

للألفاظ بأن يؤتى بألفاظ متكلفة مصنوعة فيتبعها المعنى كيفما كانت كما فعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بإيراد المحسنات اللفظية فيجعلون الكلام كأنه غير مسوق لافادة المعنى ولا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعانى فيصير كغمد من ذهب على سيف من خشب ، بل الوجه أن تنزل المعانى على سجيتها فتطلب لأنفسها ألفاظا تليق بها ، وعند هذا تظهر البلاغة والبراعة ويتميز الكامل من القاصر ، وحين رتب الحريرى مع كمال فضله فى ديوان الإنشاء عجز فقال ابن الخشاب هو رجل مقاماتى وذلك لأن كتابه حكاية تجرى على حسب إرادته ، ومعانيه تتبع ما اختاره من ألفاظه المصنوعة فأين هذا من كتاب أمر به فى قضية ، وما أحسن ما قيل فى الترجيح بين الصاحب والصابى إن الصاحب كان يكتب كما يريد والصابى كان يكتب كما يؤمر وبين الحالتين بون بعيد ولهذا قال قاضى قم حين كتب إليه الصاحب :

أيها القاضى بقم قد عزلناك فقم

والله ما عزلنى إلا هذه السجعة

خاتمة

للفن الثالث (فى السرقات الشعرية وما يتصل بها) مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح (وغير ذلك) مثل القول فى الإبتداء والتخلص والانتهاء وإنما قلنا إن الخاتمة من الفن الثالث دون أن نجعلها خاتمة للكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كما توهمه غيرنا لأن المصنف قال فى الإيضاح فى آخر بحث

اتِّفَاقُ الْقَائِلَيْنِ إِنْ كَانَ فِى الْغَرَضِ عَلَى الْعُمُومِ كَالْوَصْفِ بِالشَّجَاعَةِ فَلَا يُعَدُّ سَرِقَةً لِتَقَرُّرِهِ فِى الْعُقُولِ وَالْعَادَاتِ ، وَإِنْ كَانَ فِى وَجْهِ الدَّلَالَةِ كَالتَّشْبِيهِ، وَالْمَجَازِ ، وَالْكِنَايَةِ ، وَكَذِكْرِ هَيْئَاتٍ تَدُلُّ عَلَى الصِّفَةِ لِاخْتِصَاصِهَا بِمَنْ هِىَ لَهُ ، كَوَصْفِ الْجَوَادِ بِالتَّهَلُّلِ عِنْدَ وُرُودِ الْعُفَاةِ ، وَالْبَخِيلِ بِالْعُبُوسِ مَعَ سَعَةِ ذَاتِ الْيَدِ ، فَإِنِ اشْتَرَكَ النَّاسُ فِى مَعْرِفَتِهِ لِاسْتِقْرَارِهِ فِيهِمَا ، كَتَشْبِيهِ الشُّجَاعِ بِالْأَسَدِ ، وَالْجَوَادِ بِالْبَحْرِ ، فَهُوَ كَالْأَوَّلِ .

المحسنات اللفظية هذا ماتيسر لى بإذن الله تعالى جمعه وتحريره من أصول الفن الثالث وبقيت أشياء يذكرها فى علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان أحدهما ما يجب ترك التعرض له لعدم كونه راجعا إلى تحسين الكلام أو لعدم الفائدة فى ذكره لكونه داخلا فيما سبق من الأبواب ، والثانى ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول فى السرقات الشعرية وما يتصل بها (اتفاق القائلين) على لفظ التثنية (إن كان فى الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة) والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك (فلا يعد) هذا الاتفاق (سرقة) ولا استعانة ولا أخذا ونحو ذلك مما يؤدى هذا المعنى (لتقرره) أى تقرر هذا الغرض العام (فى العقول والعادات) فيشترك فيه الفصيح والأعجم والشاعر والمفحم (وإن كان) اتفاق القائلين (فى وجه الدلالة) أى طريق الدلالة على الغرض (كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هى له) أى لاختصاص تلك الهيئات بمن تثبت تلك الصفة له (كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة) أى السائلين جمع عاف (و) كوصف (البخيل بالعبوس) عند ذلك (مع سعة ذات اليد) أى المال وأما العبوس عند ذلك مع قلة ذات اليد فمن أوصاف الأسخياء (فإن اشترك الناس فى معرفته) أى معرفة وجه الدلالة (لاستقراره فيهما) أى فى العقول والعادات (كتشبيه الشجاع بالأسد ، والجواد بالبحر فهو كالأول) أى

وَإِلاَّ جَازَ أَنْ يُدَّعَى فِيهِ السَّبْقُ وَالزِّيَادَةُ ، وَهُوَ ضَرْبَانِ : خَاصِّيٌّ فِي نَفْسِهِ غَرِيبٌ ، وَعَامِّيٌّ تُصُرِّفَ فِيهِ بِمَا أَخْرَجَهُ مِنَ الِابْتِذَالِ إِلَى الْغَرَابَةِ كَمَا مَرَّ ، فَالْأَخْذُ وَالسَّرِقَةُ نَوْعَانِ : ظَاهِرٌ وَغَيْرُ ظَاهِرٍ ، أَمَّا الظَّاهِرُ فَهُوَ أَنْ يُؤْخَذَ الْمَعْنَى كُلُّهُ مَعَ اللَّفْظِ كُلِّهِ ، أَوْ بَعْضِهِ ، أَوْ وَحْدَهُ ، فَإِنْ أُخِذَ اللَّفْظُ كُلُّهُ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ لِنَظْمِهِ فَهُوَ مَذْمُومٌ ، لِأَنَّهُ سَرِقَةٌ مَحْضَةٌ ، وَيُسَمَّى نَسْخًا وَانْتِحَالاً ، كَمَا حُكِيَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ فَعَلَ ذَٰلِكَ بِقَوْلِ مَعْنِ ابْنِ أَوْسٍ .

إِذَا أَنْتَ لَمْ تُنْصِفْ أَخَاكَ وَجَدْتَهُ . . . .

فالاتفاق فى هذا النوع من وجه الدلالة كالاتفاق فى الغرض العام فى أنه لا يعد سرقة ولا أخذا (وإلا) أى وإن لم يشترك الناس فى معرفته (جاز أن يدعى فيه) أى فى هذا النوع من وجه الدلالة (السبق والزيادة) بأن يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وأن أحدهما فيه أكمل من الآخر وأن الثانى زاد على الأول أو نقص عنه (وهو) أى ما لا يشترك الناس فى معرفته من وجه الدلالة على الغرض (ضربان) أحدهما (خاصى فى نفسه غريب) لا ينال إلا بفكر (و) الآخر (عامى تصرف فيه بما أخرجه من الابتذال إلى الغرابة كما مر) فى باب التشبيه والاستعارة من تقسيمها إلى الغريب الخاصى والمبتذل العامى الباقى على ابتذاله أو المتصرف فيه بما يخرجه إلى الغرابة (فالأخذ والسرقة) أى ما يسمى بهذين الاسمين (نوعان ظاهر وغير ظاهر ، أما الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كله) إما حال كونه (مع اللفظ كله أو بعضه أو) حال كونه (وحده) من غير أخذ شىء من اللفظ (فإن أخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه) أى لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات (فهو مذموم لأنه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكى عن عبد الله بن الزبير أنه فعل ذلك بقول معن بن أوس : إذا أنت لم تنصف أخاك) أى لم تعطه النصفة ولم توفه حقوقه (وجدته *

. . . . عَلَى طَرَفِ الهِجْرَانِ إِنْ كَانَ يَعْقِلُ

وَيَرْكَبُ حَدَّ السَّيْفِ مِنْ أَنْ تُضِيمَهُ

إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ شَفْرَةِ السَّيْفِ مَزْحَلُ

وَفِي مَعْنَاهُ أَنْ يُبْدَلَ بِالْكَلِمَاتِ كُلِّهَا ، أَوْ بَعْضِهَا مَا يُرَادِفُهَا ، وَإِنْ كَانَ

على طرف الهجران) أى هاجرا لك مبتذلا بك وبمؤاخاتك (إن كان يعقل ٥ ويركب حد السيف) أى يتحمل الشدائد تؤثر فيه تأثير السيوف أو تقطعه تقطيعها (من أن تضيمه) أى بدلا من أن تظلمه (إذا لم يكن عن شفرة السيف) أى عن ركوب حد السيف وتحمل المشاق (مزحل) أى مبعد ، فقد حكى أن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده هذين البيتين ، فقال له معاوية لقد شعرت بعدى يا أبا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن أوس المزنى فأنشد قصيدته التى أولها :

لعمرك ما أدرى وإنى لأوجل   على أينا تغدو المنية أول

حتى أتمها ، وفيها هذان البيتان فأقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال ألم تخبرنى أنهما لك ، فقال : اللفظ له والمعنى لى ، وبعد فهو أخى من الرضاعة وأنا أحق بشعره (وفى معناه) أى فى معنى مالم يغير فيه النظم (أن يبدل بالكلمات كلها أو بعضها ما يرادفها) يعنى أنه أيضا مذموم وسرقة محضة كما يقال فى قول الحطيئة :

دع المكارم لا ترحل لبغيتها   واقعد فانك أنت الطاعم الكاسى

ذر المآثر لا تذهب لمطلبها   واجلس فانك أنت الآكل اللابس

وكما قال امرؤ القيس :

وقوفا بها صحبى على مطيهم   يقولون لا تهلك أسى وتجمل

فأورده طرفة فى داليته إلا أنه أقام تجلد مقام تجمل (وإن كان) أخذ اللفظ كله

مَعَ تَغْيِيرٍ لِنَظْمِهِ ، أَوْ أَخْذِ بَعْضِ اللَّفْظِ ، سُمِّيَ إِغَارَةً وَمَسْخاً ، فَإِنْ كَانَ الثَّانِي أَبْلَغَ لِاخْتِصَاصِهِ بِفَضِيلَةٍ فَمَمْدُوحٌ ، كَقَوْلِ بَشَّارٍ :

مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ لَمْ يَظْفَرْ بِحَاجَتِهِ ... وَفَازَ بِالطَّيِّبَاتِ الْفَاتِكُ اللَّهِجُ

وَقَوْلِ سَلْمٍ :

مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ مَاتَ هَمًّا ... وَفَازَ بِاللَّذَّةِ الْجَسُورُ

وَإِنْ كَانَ دُونَهُ فَمَذْمُومٌ ، كَقَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ :

هَيْهَاتَ لاَ يَأْتِي الزَّمَانُ بِمِثْلِهِ ... إِنَّ الزَّمَانَ بِمِثْلِهِ لَبَخِيلُ

وَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ :

أَعْدَى الزَّمَانَ سَخَاؤُهُ . . . .

(مع تغيير لنظمه) أى نظم اللفظ (أو أخذ بعض اللفظ) لا كله (سمى) هذا الأخذ (إغارة ومسخا) ولا يخلو إما أن يكون الثانى أبلغ من الأول أو دونه أو مثله (فإن كان الثانى أبلغ)من الأول (لاختصاصه بفضيلة) لاتوجد فى الأول كحسن السبك أو الاختصار أو الإيضاح أو زيادة معنى (فممدوح) أى فالثانى مقبول (كقول بشار : من راقب الناس) أى حاذرهم (لم يظفر بحاجته

* وفاز بالطيبات الفاتك اللهج)

أى الشجاع القتال الحريص على القتل (وقول سلم) الخاصى بعده (من راقب الناس مات هما) أى حزنا وهو مفعول له أو تمييز (وفاز باللذة الجسور) أى الشديد الجراءة فبيت سلم أجود سبكا وأخصر لفظا (وإن كان) الثانى (دونه) أى دون الأول فى البلاغة لفوات فضيلة توجد فى الأول (فهو) أى الثانى (مذموم كقول أبى تمام) فى مرثيه محمد بن حميد :

(هيهات لا يأتى الزمان بمثله ... إن الزمان بمثله لبخيل

وقول أبى الطيب : أعدى الزمان سخاؤه) يعنى تعلم الزمان منه السخاء

. . . . فَسَخَا بِهِ ... وَلَقَدْ يَكُونُ بِهِ الزَّمَانُ بَخِيلاَ

وَإِنْ كانَ مِثْلَهُ فَأَبْعَدُ عَنِ الذَّمِّ وَالْفَضْلُ لِلْأَوَّلِ كَقَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ:

لَوْ حَارَ مُرْتَادُ الْمَنِيَّةِ لَمْ يَجِدْ ... إِلاَّ الْفِرَاقَ عَلَى النُّفُوسِ دَلِيلاَ

وَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ:

وسرى سخاؤه إلى الزمان (فسخا به) وأخرجه من العدم إلى الوجود ولولا سخاؤه الذى استفاده منه لبخل به على أهـل الدنيا واستبقاه لنفسه كذا ذكر ابن جنى، وقال ابن فورجة هذا تأويل فاسد لأن سخاء غيره موجود لايوصف بالعدوى، وإنما المراد سخا به علىّ وكان بخيلا به على فلما أعدى سخاؤه أسعدنى بضمى إليه وهدايتى له لمـا أعدى سخاؤه (ولقد يكون به الزمان بخيلا) فالمصراع الثانى مأخوذ من المصراع الثانى لأبى تمـام على كل من تفسيرى ابن جنى وابن فورجة إذ لايشترط فى هذا النوع من الأخذ عدم تغاير المعنيين أصلا كما توهمه البعض وإلا لم يكن مأخوذا منه على تأويل ابن جنى أيضا لأن أبا تمام علق البخل بمثل المرثى وأبا الطيب بنفس الممدوح هذا ولـكن مصراع أبى تمـام أجود سبكا لأن قول أبى الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يقع موقعه إذ المعنى على المضى. فإن قيل المراد فقد يكون الزمان بخيلا بهلاكه أى لا يسمح بهلاكه قط لعلمه بأنه سبب لصلاح العالم والزمان وإن سخا بوجوده وبذله للغير لـكن إعدامه وإفناؤه باق بعد فى تصرفه. قلنا هذا تقدير لا قرينة عليه وبعد صحته فمصراع أبى تمام أجود لاستغنائه عن مثل هذا التـكلف (وإن كان) الثانى (مثله) أى مثل الأول (فأبعد) أى فالثانى أبعد (عن الذم والفضل للأول كقول أبى تمـام: لوحار) أى تحير فى التوصل إلى إهلاك النفوس (مرتاد المنية) أى الطالب الذى هو المنية على أنها إضافة بيان (لم يجد * إلا الفراق على النفوس دليلا

وقول أبى الطيب:

لَوْلَا مُفَارَقَةُ الْأَحْبَابِ مَا وَجَدَتْ ... لَهَا الْمَنَايَا إِلَى أَرْوَاحِنَا سُبُلَا

وَإِنْ أُخِذَ الْمَعْنَى وَحْدَهُ، سُمِّيَ إِلْمَامًا وَسَلْخًا، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ كَذَلِكَ:

أَوَّلُهَا كَقَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ:

هُوَ الصُّنْعُ إِنْ يَعْجَلْ فَخَيْرٌ وَإِنْ يَرِثْ ... فَلَلرَّيْثُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ أَنْفَعُ

وَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ:

وَمِنَ الْخَيْرِ بُطْءُ سَيْبِكَ عَنِّي ... أَسْرَعُ السُّحْبِ فِي الْمَسِيرِ الْجَهَامُ

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت لهـا المنايا إلى أرواحنا سبلا) الضمير في لهـا للمنايا وهو حال من سبلا والمنايا فاعل وجدت وروى: يد المنايا فقد أخذ المعنى كله مع لفظ المنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الأرواح (وإن أخذ المعنى وحده سمى) هذا الأخذ (إلمـاما) من ألم إذا قصد وأصله من ألم بالمنزل إذا نزل به (وسلخا) وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها فكأنه كشط عن المعنى جلدا وألبسه جلدا آخرفان اللفظ للمعنى بمنزلة اللباس (وهو ثلاثة أقسام كذلك) أى مثل ما سمى إغارة ومسخا لأن الثانى إما أبلغ من الأول أودونه أو مثله (أولها) أى أول الأقسام وهو أن يكون الثانى أبلغ من الأول (كقول أبى تمام: هو) الضمير للشأن (الصنع) أى الاحسان والصنع مبتدأ خبره الجملة الشرطية أعنى قوله (إن يعجل فخير وإن يرث) أى يبطىء (فللريث فى بعض المواضع أنفع) والأحسن أن يكون هو فيه عائدا إلى حاضر فى الذهن وهو مبتدأ خبره الصنع والشرطية ابتداء كلام، وهذا كقول أبى العلاء:

هو الهجر حتى مايلم خيال ... وبعض صدود الزائرين وصال

وهذا نوع من الاعراب لطيف لا يكاد يتنبه له إلا الأذهان الراضة من أئمة الإعراب (وقول أبى الطيب: ومن الخير بطء سيبك) أى تأخر عطائك (عنى، أسرع السحب فى المسير الجهام) أى السحاب الذى لا ماء فيه

وَثَانِيهَا كَقَوْلِ الْبُحتُرِى :

وَإِذَا تَأَلَّقَ فِى النَّدِىِّ كَلَامُهُ الْ مَصْقُولُ خِلْتَ لِسَانَهُ مِنْ عَضْبِهِ

وَقَوْلِ أَبِى الطَّيِّبِ :

كَأَنَّ أَلْسُنَهُمْ فِى النُّطْقِ قَدْ جُعِلَتْ عَلَى رِمَاحِهِمُ فِى الطَّعْنِ خِرْصَانَا

وَثَالِثُهَا كَقَوْلِ الأَعْرَابِىِّ :

وَلَمْ يَكُنْ أَكْثَرَ الْفِتْيَانِ مَالًا وَلٰكِنْ كَانَ أَرْحَبَهُمْ ذِرَاعَا

وَقَوْلِ أَشْجَعَ :

وأما مافيه ماء فيكون بطيئا ثقيل المشى فكذا حال العطاء ، فنى بيت أبى الطيب زيادة بيان لاشتماله على ضرب المثل بالسحاب (وثانيها) أى ثانى الأقسام وهو أن يكون الثانى دون الأول (كقول البحترى : وإذا تألق) أى لمع (فى الندى) أى فى المجلس (كلامه المصقول) المنقح (خلت) أى حسبت (لسانه من عضبه) أى سيفه القاطع (وقول أبى الطيب :

كأن ألسنهم فى النطق قد جعلت على رماحهم فى الطعن خرصانا)

جمع خرص بالضم والكسر وهو السنان ، يعنى أن ألسنتهم عند النطق فى المضاء والنفاذ تشابه أسنتهم عند الطعن فكأن ألسنتهم جعلت أسنة رماحهم فبيت البحترى أبلغ لمـا فى لفظى تألق والمصقول من الاستعارة التخييلية فإن التألق والصقالة للكلام بمنزلة الأظفار للمنية ، ولزم من ذلك تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية (وثالثها) أى ثالث الأقسام وهو أن يكون الثانى مثل الأول (كقول الأعرابى) أبى زياد :

(ولم يك أكثر الفتيـان مالا ولكن كان أرحبهم ذراعا)

أى أسخاهم ، يقال فلان رحب الباع والذراع ، أى سخى (وقول أشجع :

وَلَيْسَ بِأَوْسَعِهِمْ فِى الْغِنَى ... وَلَـكِنَّ مَعْرُوفَهُ أَوْسَعُ

وَأَمَّا غَيْرُ الظَّاهِرِ فَمِنْهُ أَنْ يَتَشَابَهَ الْمَعْنَيَانِ كَقَوْلِ جَرِيرٍ :

فَلَا يَمْنَعُكَ مِنْ أَرَبٍ لِحَاهُمْ ... سَوَاءٌ ذُو الْعِمَامَةِ وَالْخِمَارِ

وَقَوْلِ أَبِى الطَّيِّبِ :

وَمَنْ فِى كَفِّهِ مِنْهُمْ قَنَاةٌ ... كَمَنْ فِى كَفِّهِ مِنْهُمْ خِضَابُ

وَمِنْهُ النَّقْلُ ، وَهُوَ أَنْ يُنْقَلَ الْمَعْنَى إِلَى مَعْنًى آخَرَ كَقَوْلِ الْبُحْتُرِى :

سُلِبُوا وَأَشْرَقَتِ الدِّمَاءُ عَلَيْهِمُ ... مُحْمَرَّةً فَكَأَنَّهُمْ لَمْ يُسْلَبُوا

وَقَوْلِ أَبِى الطَّيِّبِ :

يَبِسَ النَّجِيعُ عَلَيْهِ وَهُوَ مُجَرَّدٌ ... مِنْ غِمْدِهِ فَكَأَنَّمَا هُوَ مُغْمَدُ

وليس) أى الممدوح يعنى جعفر بن يحيى (بأوسعهم) الضمير الملوك (فى الغنى * ولكن معروفه) أى إحسانه (أوسع) فالبيتان متماثلان ، هذا ولكن لا يعجبنى معروفه أوسع (وأما غير الظاهر فمنه أن يتشابه المعنيان) أى معنى البيت الأول ، ومعنى البيت الثانى (كقول جرير : فلا يمنعك من أرب) أى حاجة (لحاهم) جمع لحية ، يعنى كونهم فى صورة الرجال (سواء ذو العمامة والخمار) يعنى أن الرجال منهم والنساء سواء فى الضعف (وقول أبى الطيب :

ومن فى كفه منهم قناة ... كمن فى كفه منهم خضاب)

واعلم أنه يجوز فى تشابه المعنيين إختلاف البيتين تشبيبا ومديحا وهجاء وافتخارا ونحو ذلك ، فان الشاعر الحاذق إذا قصد إلى المعنى المختلس لينظمه احتال فى إخفائه فغيره عن لفظه ونوعه ووزنه وقافيته وإلى هذا أشار بقوله : (ومنه) أى من غير الظاهر (النقل ، وهو أن ينقل المعنى إلى محل آخر كقول البحترى : سلبوا) أى ثيابهم (وأشرقت الدماء عليهم * محمرة فكأنهم لم يسلبوا) لأن الدماء المشرقة كانت بمنزلة ثياب لهم (وقول أبى الطيب : يبس النجيع عليه) أى على السيف (وهو مجرد * من غمده فكأنما هو مغمد) لأنه

وَمِنهُ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي أَشْمَلَ كَقَوْلِ جَرِير :

إِذَا غَضِبَتْ عَلَيْكَ بَنُو تَمِيمٍ   وَجَدْتُ النَّاسَ كُلَّهُمُ غِضَابَا

وَقَوْلِ أَبِي نُوَاسٍ :

وَلَيْسَ عَلَى اللهِ بِمُسْتَنْكَرٍ   أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمَ فِي وَاحِدِ

وَمِنهُ الْقَلْبُ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الثَّانِي نَقِيضَ مَعْنَى الأَوَّلِ كَقَوْلِ أَبِي الشِّيصِ :

أَجِدُ الْمَلَامَةَ فِي هَوَاكَ لَذِيذَةً   حُبًّا لِذِكْرِكَ فَلْيَلُمْنِي اللُّوَّمُ

وَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ :

أَأُحِبُّهُ وَأُحِبُّ فِيهِ مَلَامَةً   . . . .

الفم اليابس بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتـل والجرحى إلى السيف (ومنه) أى من غـير الظاهر (أن يكون معنى الثانى أشمل) من معنى الأول (كقول جرير :

إذا غضبت عليك بنو تميم   وجدت الناس كلهم غضابا)

لأنهم يقومون مقام كلهم (وقول أبى نواس :

وليس على الله بمستنكر   أن يجمع العالم فى واحـد)

فإنه يشمل الناس وغيرهم فهو أشمل من معنى بيت جرير (ومنه) أى من غير الظاهر (القلب ، وهو أن يكون معنى الثانى نقيض معنى الأول كقول أبى الشيص :

أجـد الملامة فى هواك لذيذة   حبـا لذكرك فليلمنى اللوم

وقول أبى الطيب : أأحبه) الاستفهام للانكار والإنكار باعتبار القيد الذى هو الحال أعنى قوله (وأحب فيه ملامة) كما يقال أتصلى وأنت محدث على تجويز واو الحال فى المضارع المثبت كما هو رأى البعض أو على حذف المبتدأ أى وأنا

. . . . إِنَّ المَلَامَةَ فِيهِ مِنْ أَعْدَائِهِ

وَمِنْهُ أَنْ يُؤْخَذَ بَعْضُ المَعْنَى، وَيُضَافَ إِلَيْهِ مَا يُحَسِّنُهُ كَقَوْلِ الأَفْوَهِ =

وَتَرَى الطَّيْرَ عَلَى آثَارِنَا رَأْيَ عَيْنٍ ثِقَةً أَنْ سَتُمَارُ

وَقَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ:

وَقَدْ ظُلِّلَتْ عِقْبَانُ أَعْلَامِهِ ضُحًى بِعِقْبَانِ طَيْرٍ فِي الدِّمَاءِ نَوَاهِلِ

أَقَامَتْ مَعَ الرَّايَاتِ حَتَّى كَأَنَّهَا مِنَ الجَيْشِ إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تُقَاتِلِ

فَإِنَّ أَبَا تَمَّامٍ لَمْ يُلِمَّ بِشَيْءٍ مِنْ مَعْنَى قَوْلِ الأَفْوَهِ: رَأْيَ عَيْنٍ، وَقَوْلِهِ = ثِقَةً أَنْ سَتُمَارُ،

أحب ، ويجوز أن تكون الواو للعطف والإنكار راجع إلى الجمع بين الأمرين أعنى محبته ومحبة الملامة فيه (إن الملامة فيه من أعدائه) ومايصدر عن عدو المحبوب يكون مبغوضا ، وهذا نقيض معنى بيت أبي الشيص لكن كل منهما باعتبار آخر ، ولهذا قالوا الأحسن فى هذا النوع أن يبين السبب (ومنه) أى من غير الظاهر (أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف إليه ما يحسنه كقول الأفوه : وترى الطير على آثارنا * رأى عين) يعنى عيانا (ثقة) حال أى واثقة أو مفعول له مما يتضمنه قوله على آثارنا أى كائنة على آثارنا لو ثوقها (أن ستمار) أى ستطعم من لحوم من نقتلهم (وقول أبى تمام : وقد ظللت) أى ألقى عليها الظل وصارت ذوات ظل (عقبان أعلامه ضحى * بعقبان طير فى الدماء نواهل) من نهل إذا روى نقيض عطش (أقامت) أى عقبان الطير (مع الرايات) أى الأعلام وثوقا بأنها ستطعم لحوم القتلى (حتى كأنها * من الجيش إلا أنها لم تقاتل : فإن أبا تمام لم يلم بشىء من معنى قول الأفوه : رأى عين) الدال على قرب الطير من الجيش بحيث ترى عيانا لا تخيلا ، وهذا مما يؤكد شجاعتهم وقتلهم الأعادى (و) لابشىء من معنى (قوله ثقة أن ستمار) الدال على وثوق الطير

لـكِنْ زَادَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : إلاّ أنّهَا لَمْ تُقَاتِلِ ، وَبِقَوْلِهِ : فى الدِّمَاءِ نَوَاهِلِ ، وَبِإِقَامَتِهَا مَعَ الرَّايَاتِ حَتى كَأَنَّهَا مِنَ الجَيْشِ وَبِهَا يَتِمُّ حُسْنُ الأَوَّلِ ، وَأَكْثَرُ هٰذِهِ الأَنْوَاعِ وَنَحْوِهَا مَقْبُولَةٌ ، بَلْ مِنْهَا مَا يُخْرِجُهُ حُسْنُ التَّصَرُّفِ مِنَ قَبِيلِ الِاتِّبَاعِ إِلَى حَيِّزِ الِابْتِدَاعِ ، وَكُلُّ مَا كَانَ أَشَدَّ خَفَاءً كَانَ أَقْرَبَ إِلَى القَبُولِ ، هٰذَا

بالميرة لاعتيادها بذلك ، وهذا أيضا مما يؤكد المقصود ، قيل إن قول أبى تمام ظللت إلمـام بمعنى قوله رأى عين لأن وقوع الظل على الرايات مشعر بقربها من الجيش ، وفيه نظر إذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو فى جو السماء بحيث لا يرى أصلا ؛ نعم لو قيل إن قوله حتى كأنها من الجيش إلمـام بمعنى قوله رأى عين فانما تـكون من الجيش إذا كانت قريبا منهم مختلطا بهم لم يبعد عن الصواب (لـكن زاد) أبو تمام (عليه) أى على الأفوه زيادات محسنة للمعنى المأخوذ من الأفوه أعنى تساير الطير على آثارهم (بقوله : إلا أنها لم تقاتل وبقوله : فى الدماء نواهل ، وباقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش ، وبها) أى وباقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش (يتم حسن الأول) يعنى قوله إلا أنها لم تقاتل لأنه لا يحسن الاستدراك الذى هو قوله إلا أنها لم تقاتل ذلك الحسن إلا بعد أن يجعل الطير مقيمة مع الرايات معدودة فى عداد الجيش حتى يتوهم أنها أيضا من المقاتلة ، هذا هو المفهوم من الايضاح . وقيـل معنى قوله وبها أى بهذه الزيادات الثلاث يتم حسن معنى البيت الأول (وأكثر هذه الأنواع) المذكورة لغير الظاهر (ونحوها مقبولة) لما فيها من نوع تصرف (بل منها) أى من هذه الأنواع (ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع إلى حيز الابتداع ، وكل ما كان أشد خفاء) بحيث لا يعرف كونه مأخوذا من الأول إلا بعد مزيد تأمل (كان أقرب إلى القبول) لـكونه أبعد عن الاتباع وأدخل فى الابتداع (هذا) أى الذى ذكر فى الظاهر وغيره من

كُلُّهُ إِذَا عُلِمَ أَنَّ الثَّانِىَ أَخَذَ مِنَ الأَوَّلِ ، لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الاتِّفَاقُ مِنْ قَبِيلِ تَوَارُدِ الخَوَاطِرِ ، أَىْ مَجِيئِهُ عَلَى سَبِيلِ الاتِّفَاقِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ لِلأَخْذِ ، فَإِذَا لَمْ يُعْلَمْ قِيلَ : قَالَ فُلَانٌ كَذَا ، وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ فُلَانٌ فَقَالَ : كَذَا ، وَمِمَّا يَتَّصِلُ بِهَذَا القَوْلُ فِى الاقْتِبَاسِ ، وَالتَّضْمِينِ وَالعَقْدِ ، وَالحَلُّ ، وَالتَّلْمِيحِ ، أَمَّا الاقْتِبَاسُ ، فَهُوَ أَنْ يُضَمَّنَ الكَلَامُ شَيْئاً مِنَ القُرْآنِ أَوِ الحَدِيثِ لَا عَلَى أَنَّهُ مِنْهُ ،

ادعاء سبق أحدهما وأخذ الثانى منه وكونه مقبولا أو مردوداً وتسمية كل بالأسامى المذكورة (كله) إنما يكون (إذا علم أن الثانى أخذ من الأول) بأن يعلم أنه كان يحفظ قول الأول حين نظم أو بأن يخبر هو عن نفسه أنه أخذه منه وإلا فلا يحكم بشىء من ذلك (لجواز أن يكون الاتفاق) فى اللفظ والمعنى جميعاً أو فى المعنى وحده (من قبيل توارد الخواطر أى مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد للأخذ) كما يحكى عن ابن ميادة أنه أنشد لنفسه :

مفيد ومتلاف إذا ما أتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند

فقيل له أين يذهب بك هذا للحطيئة ؟ فقال الآن علمت أنى شاعر إذ وافقته على قوله ولم أسمعه (فإذا لم يعلم) أن الثانى أخذ من الأول (قيل قال فلان كذا وقد سبقه إليه فلان فقال كذا) ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى علم الغيب ونسبة النقص إلى الغير (ومما يتصل بهذا) أى بالقول فى السرقات (القول فى الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح) بتقديم اللام على الميم من لمحه إذا أبصره ، وذلك لأن فى كل منها أخذ شىء من الآخر (أما الاقتباس فهو أن يضمن الكلام) نظما كان أو نثرا (شيئا من القرآن أو الحديث لا على أنه منه) أى على طريقة أن ذلك الشىء من القرآن أو الحديث يعنى على وجه لا يكون فيه إشعار بأنه منه كما يقال فى أثناء الكلام قال الله تعالى كذا وقال النبى عليه الصلاة والسلام كذا ونحو ذلك فإنه لا يكون

كَقَوْلِ الحَرِيرِى : فَلَمْ يَكُنْ إِلاَّ كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْهُوَ أَقْرَبُ ، حَتَّى أَنْشَدَ فَأَغْرَبَ ، وَقَوْلِ الآخَرِ :

إِنْ كُنْتَ أَزْمَعْتَ عَلَى هَجْرِنَا ... مِنْ غَيْرِ مَاجُرْمٍ فَصَبْرٌ جَمِيلْ
وَإِنْ تَبَدَّلْتَ بِنَا غَيْرَنَا ... فَحَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلْ

وَقَوْلِ الحَرِيرِيِّ :

قُلْنَا شَاهَتِ الْوُجُوهُ ... وَقُبِّحَ اللُّكَعُ وَمَنْ يَرْجُوهُ

وَقَوْلِ ابْنِ عَبَّادٍ :

قَالَ لِى إِنَّ رَقِيبِى ... سَيِّءُ الْخُلْقِ فَدَارِهْ
قُلْتُ دَعْنِى وَجْهُكَ الْ ... جَنَّةُ حُفَّتْ بِالْمَكَارِهْ

اقتباسا ، ومثل للاقتباس بأربعة أمثلة لأنه إما من القرآن أو الحديث وكل منهما إما فى النثر أو فى النظم فالأول (كقول الحريرى : فلم يكن إلا كلمح البصر أو هو قرب ، حتى أنشد فأغرب . و) الثانى مثل (قول الآخر : إن كنت أزمعت) أى عزمت (على هجرنا * من غير ما جرم فصبر جميل: وإن تبدلت بنا غيرنا * فحسبنا الله ونعم الوكيل . و) الثالث مثل (قول الحريرى : قلنا شاهت الوجوه) أى قبحت وهو لفظ الحديث على ماروى أنه لما اشتد الحرب يوم حنين أخذ النبى صلى الله تعالى عليه وسلم كفا من الحصباء فرمى به وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه (وقبح) على البناء للمفعول أى لعن من قبحه الله بالفتح أى أبعده عن الخير (اللكع) أى اللئيم (ومن يرجوه . و) الرابع مثل (قول ابن عباد : قال) أى الحبيب (لى إن رقيبى * سيء الخلق فداره) من المداراة وهى الملاطفة والمخاتلة وضمير المفعول للرقيب :

(قلت دعنى وجهك الـ ... جنة حفت بالمكاره)

اقتباسا من قوله عليه الصلاة والسلام «حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات»

وَهُوَ ضَرْبَانِ : مَا يُنْقَلُ فِيهِ الْمُقْتَبَسُ عَنْ مَعْنَاهُ الْأَصْلِيِّ ، كَمَا تَقَدَّمَ ، وَخِلَافُهُ كَقَوْلِهِ :

لَئِنْ أَخْطَأْتُ فِي مَدْحِـ ـكَ مَا أَخْطَأْتَ فِي مَنْعِي
لَقَدْ أَنْزَلْتُ حَاجَاتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعِ

وَلَا بَأْسَ بِتَغْيِيرٍ يَسِيرٍ لِلْوَزْنِ أَوْ غَيْرِهِ كَقَوْلِهِ :

قَدْ كَانَ مَا خِفْتُ أَنْ يَكُونَا إِنَّا إِلَى اللهِ رَاجِعُونَا

وَأَمَّا التَّضْمِينُ ، فَهُوَ أَنْ يُضَمَّنَ الشِّعْرُ شَيْئًا مِنْ شِعْرِ الْغَيْرِ مَعَ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ

أى أحيطت يعنى لا بد لطالب جنة وجهك من تحمل مكاره الرقيب كما أنه لابد لطالب الجنــة من مشاق التكاليف (وهو) أى الاقتباس (ضربان) أحدهما (ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الأصلى كما تقدم) من الأمثلة (و) الثانى (خلافه) أى ما نقل فيه المقتبس عن معناه الأصلى (كقوله) أى كقول ابن الرومى :

(لئن أخطأت فى مدحــك ما أخطأت فى منعى
لقــد أنزلت حاجاتى بواد غير ذى زرع

هذا مقتبس من قوله تعالى ـ ربنا إنى أسكنت من ذريتى بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم ـ لكن معناه فى القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومى إلى جناب لا خير فيه ولا نفع (ولا بأس بتغيير يسير) فى اللفظ المقتبس (للوزن أو غيره كقوله) أى كقول بعض المغاربة (قد كان) أى وقع (ما خفت أن يكونا * إنا إلى الله راجعونا) وفى القرآن ـ إنا لله وإنا إليه راجعون ـ (وأما التضمين فهو أن يضمن الشعر شيئا من شعر الغيــر) بيتا كان أو ما فوقه أو مصراعا أو مادونه (مع التنبيه عليه) أى على أنه من شعر الغــير

إِنْ لَمْ يَكُنْ مَشْهُورًا عِنْدَ الْبُلَغَاءِ كَقَوْلِهِ :

عَلَى أَنِّى سَأُنْشِدُ عِنْدَ بَيْعِى   أَضَاعُونِى وَأَىَّ فَتًى أَضَاعُوا

وَأَحْسَنُهُ مَازَادَ عَلَى الأَصْلِ بِنُكْتَةٍ ، كَالتَّوْرِيَةِ وَالتَّشْبِيهِ فِى قَوْلِهِ :

إِذَا الْوَهْمُ أَبْدَى لِى لَمَاهَا وَثَغْرَهَا   تَذَكَّرْتُ مَا بَيْنَ الْعُذَيْبِ وَبَارِقِ

وَيُذْكِرُنِى مِنْ قَدِّهَا وَمَدَامِعِى   مَجَرَّ عَوَالِينَا وَمَجْرَى السَّوَابِقِ

(إن لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء) وبهذا يتميز عن الأخذ والسرقة (كقوله) أى كقول الحريرى يحكى ما قاله الغلام الذى عرضه أبو زيد للبيع :

(على أنى سأنشد عند بيعى   أضاعونى وأى فتى أضاعوا)

المصراع الثانى للعرجى ، وتمامه * ليوم كريهة وسداد ثغر * اللام فى ليوم لام التوقيت والكريهة من أسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين لا غير سده بالخيل والرجال ، والثغر موضع المخافة من فروج البلدان ،أى أضاعونى فى وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقى أحوج ما كانوا إلى وأى فتى أى كاملا فى الفتيان أضاعوا . وفيه تنديم وتخطئة لهم وتضمين المصراع بدون التنبيه لشهرته كقول الشاعر :

قد قلت لما أطلعت وجناته   حول الشقيق الغض روضة آس

أعذاره السارى العجول ترفقا   مافى وقوفك ساعة من باس

المصراع الأخير لأبى تمام (وأحسنه) أى أحسن التضمين (ما زاد على الأصل) أى شعر الشاعر الأول (بنكتة) لا توجد فيه (كالتورية) أى الايهام (والتشبيه فى قوله : إذا الوهم أبدى) أى أظهر (لى لماها) أى سمرة شفتيها (وثغرها * تذكرت ما بين العذيب وبارق : ويذكرنى) من الإذكار

(. . من قدها ومدامعى   مجر عوالينا ومجرى السوابق)

انتصب مجر على أنه مفعول ثان ليذكرنى وفاعله ضمير يعود إلى الوهم ، وقوله :

وَلَا يَضُرُّ التَّغْيِيرُ الْيَسِيرُ ، وَرُبَّمَا سُمِّيَ تَضْمِينُ الْبَيْتِ فَمَا زَادَ اسْتِعَانَةً وَتَضْمِينُ الْمِصْرَاعِ فَمَا دُونَهُ إِيدَاعًا وَرَفْوًا . وَأَمَّا الْعَقْدُ ، فَهُوَ أَنْ يُنْظَمَ نَثْرٌ لَا عَلَى طَرِيقِ الْاقْتِبَاسِ كَقَوْلِهِ :

تذكرت ما بين العذيب وبارق مجر عوالينا ومجرى السوابق

مطلع قصيدة لأبي الطيب ، والعذيب وبارق موضعان وما بين ظرف لتذكر أو للمجر أو للمجرى قدم اتساعا فى تقديم الظرف على عامله المصدر أو ما بين مفعول تذكرت ومجر بدل منه والمعنى أنهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين فكانوا يجرون الرماح عنــد مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل ، فالشاعر الثانى أراد بالعذيب تصغير العذب يعنى شفة الحبيبة وببارق ثغرها التشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها ، وهذا تورية وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وتتابع دموعه بجريان الخيل السوابق (ولا يضر) فى التضمين (التغيير اليسير) لما قصد تضمينه ليتخل فى معنى الكلام كقول الشـــاعر فى يهودى به داء الثعلب :

أقول لمعشر غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد وأنكروه

هو ابن جلا وطلاع الثنايا متى يضع العمامة يعرفوه

البيت لسحيم بن وثيل وهو أنا ابن جلا على طريقة التكلم فغيره إلى طريقة الغيبة ليدخل فى المقصود (وربما سمى تضمين البيت فما زاد) على البيت (استعانة ، وتضمين المصراع فما دونه إيداعا) كأنه أودع شعره شيئا قليلا من شعر الغـــير (ورفوا) كأنه رفا حرق شعره بشىء من شعر الغير (وأما العقد فهو أن ينظم نثر) قرآنا كان أو حديثا أو مثلا أو غير ذلك (لا على طريق الاقتباس) يعنى إن كان النثر قرآنا أو حديثا فنظمه إنما يكون عقدا إذا غير تغييرا كثيرا أو أشير إلى أنه من القرآن أو الحديث وإن كان غير القرآن أو الحديث فنظمه عقد كيف ما كان إذ لا دخل فيه للاقتباس (كقوله :

مَا بَالُ مَنْ أَوَّلُهُ نُطْفَةٌ وَجِيفَةٌ آخِرُهُ يَفْخَرُ

عَقَدَ قَوْلَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللّٰهُ عَنْهُ : وَمَا لِابْنِ آدَمَ وَالْفَخْرَ ، وَإِنَّمَا أَوَّلُهُ نُطْفَةٌ وَآخِرُهُ جِيفَةٌ . وَأَمَّا الحَلُّ ، فَهُوَ أَنْ يُنْثَرَ نَظْمٌ كَقَوْلِ بَعْضِ المَغَارِبَةِ : فَإِنَّهُ لَمَّا قَبُحَتْ فَعَلَاتُهُ ، وَحَنْظَلَتْ نَخَلَاتُهُ ، لَمْ يَزَلْ سُوءُ الظَّنِّ يَقْتَادُهُ ، وَيُصَدِّقُ تَوَهُّمَهُ الَّذِي يَعْتَادُهُ ، حَلَّ قَوْلَ أَبِي الطَّيِّبِ :

إِذَا سَاءَ فِعْلُ المَرْءِ سَاءَتْ ظُنُونُهُ وَصَدَّقَ مَا يَعْتَادُهُ مِنْ تَوَهُّمِ

وَأَمَّا التَّلْمِيحُ ، فَهُوَ أَنْ يُشَارَ إِلَى قِصَّةٍ أَوْ شِعْرٍ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِهِ

ما بال من أوله نطفة وجيفة آخره يفخر)

الجملة حال أى مابال مفتخرا (عقد قول على رضى الله عنه : وما لابن آدم والفخر وإنما أوله نطفة وآخره جيفة . وأما الحل فهو أن ينثر نظم) وإنما يكون مقبولا إذا كان سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وأن يكون حسن الموقع غير قلق (كقول بعض المغاربة : فإنه لما قبحت فعلاته ، وحنظلت نخلاته) أى صارت ثمار نخلاته كالحنظل فى المرارة (لم يزل سوء الظن يقتاده) أى يقوده إلى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة (ويصدق) هو (توهمه الذى يعتاده) من الاعتياد (حل قول أبى الطيب :

إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم)

وعادى محبيه لقول عداته وأصبح فى ليل من الشك مظلم

يشكو سيف الدولة واستماعه لقول أعدائه (وأما التلميح) بتقديم اللام على الميم من لمحه إذا أبصره ونظر إليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون : لمح فلان هذا البيت فقال كذا وفى هذا البيت تلميح إلى قول فلان ، وأما التمليح بتقديم الميم على اللام بمعنى الاتيان بالشىء المليح كما مر فى التشبيه والاستعارة فهو ههنا غلط محض وإن أخذ مذهبا (فهو أن يشار) فى فحوى الكلام (إلى قصة أو شعر) أو مثل سائر (من غير ذكره) أى ذكر كل واحد من القصة أو الشعر

كَقَوْلِهِ :

فَوَاللهِ مَا أَدْرِى أَأَحْلَامُ نَائِمٍ أَلَمَّتْ بِنَا أَمْ كَانَ فِى الرَّكْبِ يُوشَعُ

أَشَارَ إِلَى قِصَّةِ يُوشَعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَاسْتِيقَافِهِ الشَّمْسَ ، وَكَقَوْلِهِ :

لَعَمْرٌو مَعَ الرَّمْضَاءِ وَالنَّارُ تَلْتَظِى أَرَقُّ وَأَحْفَى مِنْكَ فِى سَاعَةِ الْكَرْبِ

أَشَارَ إِلَى الْبَيْتِ

أو المثل ، فالتلميح إما فى النظم أو فى النثر والمشار إليه فى كل منهما إما أن يكون قصة أو شعرا أو مثلا تصير ستة أقسام والمذكور فى الكتاب مثال التلميح فى النظم إلى القصة والشعر (كقوله :

فوالله ما أدرى أأحلام نائم ألمت بنا أم كان فى الركب يوشع)

وصف لحوقه بالأحبة المرتحلين وطلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر فى ظلمة الليل ثم استعظم ذلك واستغرب وتجاهل تحيراً وتدلها وقال :

أهذا حلم أراه فى النوم أم كان فى الركب يوشع النبى عليه السلام فردّ الشمس (أشار إلى قصة يوشع عليه السلام واستيقافه الشمس) على ما روى من أنه عليه السلام قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما أدبرت الشمس خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا الله تعالى فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم (وكقوله : لعمرو) اللام للابتداء وهو مبتدأ (مع الرمضاء) أى الأرض الحارة التى ترمض فيها القدم أى تحترق حال من الضمير فى أرقّ (والنار) مرفوع معطوف على عمرو أو مجرور معطوف على الرمضاء (تلتظى) حال منها ؛ وما قيل إنها صلة على حذف الموصول : أى النار التى تلتظى فتعسف لاحاجة إليه (أرق) خبر المبتدإ من رق له : إذا رحمه (وأحفى) من حفى عليه تلطف وتشفق (منك فى ساعة الكرب ، أشار إلى البيت

الْمَشْهُورِ :

الْمُسْتَجِيرُ بِعَمْرٍو عِنْدَ كُرْبَتِهِ ‏ ‏ كَالْمُسْتَجِيرِ مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ

فصـــل

يَنْبَغِي لِلْمُتَكَلِّمِ أَنْ يَتَأَنَّقَ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ مِنْ كَلَامِهِ حَتَّى تَكُونَ أَعْذَبَ لَفْظًا ، وَأَحْسَنَ سَبْكًا ، وَأَصَحَّ مَعْنًى ، أَحَدُهَا الِابْتِدَاءُ

المشهور) وهو قوله (المستجير) أى المستغيث (بعمرو عند كربته) الضمير للموصول : أى الذى يستغيث عنـــه كربته بعمرو (كالمستجير من الرمضاء بالنار) وعمرو هو جساس بن مرة ؛ وذلك أنه لما رمى كليبا ووقف فوق رأسه قال له كليب : ياعمرو أغثنى بشربة ماء فأجهز عليه ، فقيل له : المستجير بعمرو البيت :

فصل

من الخاتمة فى حسن الابتداء والتخلص والانتهاء

(ينبغى للمتكلم) شاعرا كان أو كاتبا (أن يتأنق) أى يتتبع الأنق والأحسن يقال تأنق فى الروضة إذا وقع فيها متتبعا لما يونقه : أى يعجبه (فى ثلاثة مواضع من كلامه حتى تكون) تلك المواضع الثلاثة (أعذب لفظا) بأن تكون فى غاية البعد عن التنافر والثقل (وأحسن سبكا) بأن تكون فى غاية البعد من التعقيد والتقديم والتأخير الملبس ، وأن تكون الألفاظ متقاربة فى الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة ، وأن تكون المعانى مناسبة لألفاظها من غير أن يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف أو على العكس بل يصاغان بصياغة تناسب وتلاؤم (وأصح معنى) بأن يسلم من التناقض والامتناع والابتذال ومخالفة العرف ونحو ذلك (أحدها الابتداء) لأنه أول ما يقرع السمع فإن كان عذبا حسن

كَقَوْلِهِ :

قِفَانَبكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ   بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وَكَقَوْلِهِ :

قَصْرٌ عَلَيْهِ تَحِيَّةٌ وَسَلَامُ   خَلَعَتْ عَلَيْهِ جَمَالَهَا الْأَيَّامُ

وَيَنْبَغِي أَنْ يُجْتَنَبَ فِي الْمَدِيحِ مَا يُتَطَيَّرُ بِهِ كَقَوْلِهِ :

* مَوْعِدُ أَحْبَابِكَ بِالْفُرْقَةِ غَدْ *

وَأَحْسَنُهُ مَايُنَاسِبُ الْمَقْصُودَ ، وَيُسَمَّى بَرَاعَةَ الِاسْتِهْلَالِ كَقَوْلِهِ فِي التَّهْنِئَةِ :

* بُشْرَى فَقَدْ أَنْجَزَ الْإِقْبَالُ مَا وَعَدَا *

السبك صحيح المعنى أقبل السامع على الكلام فوعى جميعه وإلا أعرض عنه وإن كان الباقى فى غاية الحسن فالابتداء الحسن فى تذكار الأحبة والمنازل (كقوله :

فقانبك من ذكرى حبيب ومنزل   يسقط اللوى بين الدخول فحومل)

السقط منقطع الرمل حيث يدق ، واللوى رمل معوج ملتوى والدخول وحومل موضعان والمعنى بين أجزاء الدخول (و) فى وصف الدار (كقوله :

قصر عليه تحية وسلام   خلعت عليه جمالها الأيام)

خلع : عليه أى نزع ثوبه وطرحه عليه (وينبغى أن يجتنب فى المديح ما يتطير به) أى يتشاءم به (كقوله : موعد أحبابك بالفرقة غد) مطلع قصيدة لابن مقاتل الضرير أنشدها للداعى العلوى فقال له الداعى موعد أحبابك يا أعمى ولك المثل السوء (وأحسنه) أى أحسن الابتداء (مايناسب المقصود) بأن يشتمل على إشارة إلى ماسيق الكلام لأجله (ويسمى) كون الابتداء مناسبا للمقصود (براعة الاستهلال) من برع الرجل إذا فاق أصحابه فى العلم أو غيره (كقوله فى التهنئة :

بشرى فقد أنجز الإقبال ماوعدا)   وكوكب المجد فى أفق العلا صعدا

وَقَوْلِهِ فِى الْمَرْثِيَةِ :

هِىَ الدُّنْيَا تَقُولُ بِمِلْءِ فِيهَا حَذَارِ حَذَارِ مِنْ بَطْشِى وَفَتْكِى

وَثَانِيهَا التَّخَلُّصُ مِمَّا شَبَّبَ الْكَلَامَ بِهِ مِنْ نَسِيبٍ أَوْ غَيْرِهِ إِلَى الْمَقْصُودِ مَعَ رِعَايَةِ الْمُلَاءَمَةِ بَيْنَهُمَا كَقَوْلِهِ :

تَقُولُ فِى قُومَسٍ قَوْمِى وَقَدْ أَخَذَتْ مِنَّا السُّرَى وَخُطَا الْمَهْرِيَّةِ الْقُودِ

مطلع قصيدة لأبى محمد الخازن يهنئ الصاحب بولد لابنته (وقوله فى المرثيــة : هى الدنيا تقول بملء فيها * حــذار حذار) أى احذر (من بطشى) أى أخــذى الشديد (وفتكى) أى قتــلى فجأة ، مطلع قصيدة لأبى الفرج الساوى يرثى فخر الدولة (وثانيها) أى ثانى المواضع التى ينبغى للمتكلم أن يتأنق فيها (التخلص) أى الخروج (مما شبب الكلام به) أى ابتــدأ وافتتح . قال الإمام الواحدى رحمه الله : معنى التشبيب ذكر أيام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون فى ابتداء قصائد الشعر فيسمى ابتداء كل أمر تشبيبا ، وإن لم يكن فى ذكر الشباب (من نسيب) أى وصف للجمال (أو غيره) كالأدب والافتخار والشكاية وغير ذلك (إلى المقصود مع رعاية الملاءمة بينهما) أى بين ماشبب به الكلام وبين المقصود ، واحترز بهذا عن الاقتضاب ، وأراد بقوله التخلص معناه اللغوى وإلا فالتخلص فى العرف هو الانتقال مما افتتح به الكلام إلى المقصود مع رعاية المناسبة وإنما ينبغى أن يتأنق فى التخلص لأن السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح إلى المقصود كيف يكون فإن جاء حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاطه وأعان على إصغاء مابعده وإلا فبالعكس فالتخلص الحسن (كقوله : تقول فى قومس) اسم موضع (قومى وقد أخذت : منا السرى) أى أثر فينا السير بالليل ونقص من قوانا (وخطا المهرية) عطف على السرى لا على المجرور فى منا كما سبق إلى بعض الأوهام وهى جمع خطوة ، وأراد بالمهرية الإبل المنسوبة إلى مهرة بن حيدان أبى قبيلة (القود) أى الطويلة الظهور والأعناق جمع أقود أى أثرت فينا

أَمَطْلَعَ الشَّمْسِ تَبْغِى أَنْ تَؤُمَّ بِنَا ... فَقُلْتُ كَلاَّ وَلٰكِنْ مَطْلَعَ الْجُودِ

وَقَدْ يُنْتَقَلُ مِنْهُ إِلَى مَالاَ يُلاَئِمُهُ ، وَيُسَمَّى الِاقْتِضَابَ وَهُوَ مَذْهَبُ الْعَرَبِ وَمَنْ يَلِيهِمْ مِنَ الْمُخَضْرَمِينَ كَقَوْلِهِ :

لَوْ رَأَى اللّٰهُ أَنَّ فِى الشَّيْبِ خَيْرًا ... جَاوَرَتْهُ الْأَبْرَارُ فِى الْخُلْدِ شِيبَا

كُلَّ يَوْمٍ تُبْدِى صُرُوفُ اللَّيَالِى ... خُلُقًا مِنْ أَبِى سَعِيدٍ غَرِيبَا

مزاولة السرى ومسايرة المطايا بالخطا ومفعولى تقول هو قوله (أمطلع الشمس تبغى) أى تطلب (أن تؤم) أى تقصد (بنا * فقلت كلا) ردع للقوم وتنبيه (ولكن مطلع الجود . وقد ينتقل منه) أى مما يشبب به الكلام (إلى مالا يلائمه ، ويسمى) ذلك الانتقال (الاقتضاب) وهو فى اللغة الاقتطاع والارتجال (وهو) أى الاقتضاب (مذهب العرب) الجاهلية (ومن يليهم من المخضرمين) بالخاء والضاد المعجمتين أى الذين أدركوا الجاهلية والإسلام مثل لبيد . قال فى الأساس : ناقة مخضرمة : أى جدع نصف أذنها ومنه المخضرم الذى أدرك الجاهلية والإسلام كأنما قطع نصفه حيث كان فى الجاهلية (كقوله :

لو رأى الله أن فى الشيب خيرا ... جاورته الأبرار فى الخلد شيبا)

جمع أشيب وهو حال من الأبرار .

ثم انتقل من هذا الكلام إلى مالا يلائمه فقال :

(كل يوم تبدى) أى تظهر (صروف الليالى * خلقا من أبى سعيد غريبا) ثم كون الاقتضاب مذهب العرب والمخضرمين أى دأبهم وطريقتهم لاينافى أن يسلكه الإسلاميون ويتبعوهم فى ذلك ، فإن البيتين المذكورين لأبى تمام وهو من الشعراء الإسلامية فى الدولة العباسية وهذا المعنى مع وضوحه قد خفى على بعضهم حتى اعترض على المصنف بأن أبا تمام لم يدرك الجاهلية فكيف يكون من المخضرمين ؟

وَمِنْهُ مَا يَقْرُبُ مِنَ التَّخَلُّصِ ، كَقَوْلِكَ بَعْدَ حَمْدِ اللهِ : أَمَّا بَعْدُ : قِيلَ : وَهُوَ فَصْلُ الخِطَابِ ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : هٰذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ . أَيِ الأَمْرُ هٰذَا ، أَوْ هٰذَا كَمَا ذُكِرَ ، وَقَوْلِهِ : هٰذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ

(ومنه) أى من الاقتضاب (مايقرب من التخلص) فى أنه يشوبه بشىء من المناسبة (كقولك بعد حمد الله : أما بعد) فإنه كان كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة الانتقال من الحمد والثناء إلى كلام آخر من غير رعاية ملاءمة بينهما لكنه يشبه التخلص حيث لم يؤت بالكلام الآخر فجأة من غير قصد إلى ارتباط وتعليق بما قبله بل قصد نوع من الربط على معنى مهما يكون من شىء بعد الحمد والثناء فإنه كان كذا وكذا (قيل وهو) أى قولهم بعد حمد الله أما بعد هو (فصل الخطاب) قال ابن الأثير : والذى أجمع عليه المحققون من علماء البيان أن فصل الخطاب هو أما بعد لأن المتكلم يفتتح كلامه فى كل أمر ذى شأن بذكر الله وتحميده فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله أما بعد وقيل فصل الخطاب معناه الفاصل من الخطاب أى الذى يفصل بين الحق والباطل على أن المصدر بمعنى الفاعل وقيل المفصول من الخطاب وهو الذى يتبينه من يخاطب به أى يعلمه بينا لايلتبس عليه فهو بمعنى المفعول (وكقوله تعالى) عطف على قوله كقولك بعد حمد الله يعنى من الاقتضاب القريب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كما فى قوله تعالى بعد ذكر أهل الجنة (هذا وإن للطاغين لشر مآب)فهو اقتضاب فيه نوع مناسبة وارتباط لأن الواو للحال : ولفظ هذا إما خبر مبتدإ محذوف (أى الأمر هذا) والحال كذا (أو) مبتدأ محذوف الخبر أى هذا كما ذكر ؛ و) قد يكون الخبر مذكوراً مثل (قوله) تعالى بعد ماذكر جمعا من الأنبياء عليهم السلام وأراد أن يذكر بعد ذلك الجنة وأهلها (هذا ذكر وإن للمتقين لحسن مآب) باثبات الخبر أعنى قوله ذكر وهذا مشعر بأنه فى مثل

وَجْهُهُ قَوْلُ الْكَاتِبِ : هٰذا بَابٌ ، وَثَالِثُهَا الِانْتِهاءُ كَقَوْلِهِ :

وَإِنِّى جَدِيرٌ إِذْ بَلَغْتُكَ بِالْمُنَى ... وَأَنْتَ بِمَا أَمَّلْتُ مِنْكَ جَدِيرُ

فَإِنْ تُوْلِنِى مِنْكَ الْجَمِيلَ فَأَهْلُهُ ... وَإِلَّا فَإِنِّى عَاذِرٌ وَشَكُورُ

وَأَحْسَنُهُ مَا آذَنَ بِانْتِهَاءِ الْكَلَامِ كَقَوْلِهِ :

بَقِيتَ بَقَاءَ الدَّهْرِ يَا كَهْفَ أَهْلِهِ ... وَهٰذَا دُعَاءٌ لِلْبَرِيَّةِ شَامِلٌ

قوله تعالى هذا وإن للطاغين مبتدأ محذوف الخبر ، قال ابن الأثير : لفظ هذا فى هذا المقام من الفصل الذى هو أحسن من الوصل وهو علاقة وكيدة بين الخروج من كلام إلى كلام آخر ، (ومنه) أى الاقتضاب القريب من التخلص (قول الكاتب) هو مقبل للشاعر عند الانتقال من حديث إلى آخر (هذا باب) فإن فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدئ الحديث الآخر بغتة (وثالثها) أى ثالث المواضع التى ينبغى للمتكلم أن يتأنق فيها (الانتهاء) لأنه آخر مايعيه السمع ويرتسم فى النفس ، فإن كان حسنا مختارا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ماوقع فيما سبقه من التقصير وإلا لكان على العكس حتى ربما أنساه المحاسن الموردة فيما سبق ، فالانتهاء الحسن (كقوله :

وإنى جدير) أى خليق (إذا بلغتك بالمنى) أى بجدير بالفوز بالأمانى (وأنت بما أملت منك جدير . فإن تولنى) أى تعطنى (منك الجميل فأهله) أى فأنت أهل لإعطاء ذلك الجميل (وإلا فإنى عاذر) إياك (وشكور) لما صدر عنك من الإصغاء إلى المديح أو من العطايا السالفة (وأحسنه) أى أحسن الانتهاء (ما آذن بانتهاء الكلام) حتى لا يبقى للنفس تشوّق إلى ما وراءه (كقوله :

بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله ... وهذا دعاء للبرية شامل)

لأن بقاءك سبب لنظام أمرهم وصلاح حالهم ، وهذه المواضع الثلاثة

وَجَمِيعُ فَوَاتِحِ السُّوَرِ وَخَوَاتِمِهَا وَارِدَةٌ عَلَى أَحْسَنِ الْوُجُوهِ وَأَكْمَلِهَا ،
يَظْهَرُ ذَٰلِكَ بِالتَّأَمُّلِ مَعَ التَّذَكُّرِ لِمَا تَقَدَّمَ .

مما يبالغ المتأخرون فى التأنق فيها ، وأما المتقدمون فقد قلت عنايتهم بذلك (وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على أحسن الوجوه وأكملها) من البلاغة لما فيها من التفنن وأنواع الإشارة فيها وكونها بين أدعية ووصايا ومواعظ وتحميدات وغير ذلك مما وقع موقعه وأصاب محزه بحيث تقصر عن كنه وصفه العبارة ، وكيف لا وكلام الله سبحانه وتعالى فى الرتبة العليا من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة ، ولما كان هذا المعنى مما قد يخفى على بعض الأذهان لما فى بعض الفواتح والخواتم من ذكر الأهوال والأفزاع وأحوال الكفار وأمثال ذلك إلى إزالة هذا الخفاء بقوله (يظهر ذلك بالتأمل مع التذكر لما تقدم) من الأصول والقواعد المذكورة فى الفنون الثلاثة التى لا يمكن الاطلاع على تفاصيلها وتفاريعها إلا لعلام الغيوب ، فإنه يظهر بتذكرها أن كلا من ذلك وقع موقعه بالنظر إلى مقتضيات الأحوال وأن كلا من السور بالنسبة إلى المعنى الذى يتضمنه مشتملة على لطف الفاتحة ومنطوية على حسن الخاتمة ، ختم الله تعالى لنا بالحسنى ، ويسر لنا الفوز بالذخر الأسنى ، بحق النبى صلى الله عليه وسلم وآله الأكرمين ، والحمد لله رب العالمين .

فهرس

صحيفة

صفحة

صحيفة

صحيفة

بحمد الله وحسن توفيقه قد تمّ طبع هذا الكتاب
بشركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر
القاهرة فى { ٢٨ صفر الخير سنة ١٣٨٥ هـ
٢٨ يونيــة سنة ١٩٦٥ م }